

١٧٨ ١٧٧ ١٧٦
المعالم
نسخ المزارعة
مسائل معلومة

١٧٨ ١٧٨ ١٧٨
الشراب
اصطلاح الشراب
في الحرام

١٧٩ ١٧٩ ١٧٩
اصطلاح الجوى
اصطلاح الموت
الاشقية

١٨٠ ١٨١ ١٨١
كتاب المكرة
في الجوى
في الضمان والاصح
في ذلك

١٨٢ ١٨٢ ١٨٢
الاذون
ما يكون اذناها
ملكه المادون

١٨٣ ١٨٣ ١٨٤
تطبيق الدين
في الحج
اقرار العبد

١٨٤ ١٨٤ ١٨٤
الجنائيات
حماية الضرب
ضمان السوف
وتحريم

١٨٦ ١٨٧ ١٨٨
في الحاريط المأبى
السير في الطريق
القفا ص

١٤٩ -

الشهادة

١٤٩

في تحصيل الشهادة

١٩٠

الشهادة على
الفسحة

١٩١

برائة كريمة

١٩١

من يقبل شهادة

١٩١

في حال القبول
شهادتهم

١٩٢

الشهادة على
الشهادة

١٩٢

الاختلاف في
الشهادة

١٩٣

الشهادة بالبرء

١٩٣

الرجوع من الشهادة

١٩٣

الوكالة

١٩٣

في تزوير التوكيد

١٩٤

في اثبات الوكالة

١٩٤

في ملكية التوكيد

١٩٤

في عزل الوكيل

١٩٤

في مرسوم

١٩٤

الكفالة

١٩٤

الكفالة بالنفس

١٩٥

مرئيت ابرار

١٩٥

الكفالة بالمال

١٩٥

الرجوع في
الكفالة

١٩٦

الكفالة في
الكفالة

١٩٦

في مرسوم

١٩٦

في الكفالة

١٠٣

ك

الصبي والذبايح

١٠٤

في الاصطيار

١٠٥

فيما يحل

١٠٤

في الزلوة الا

١٠٤

في الزلوة الاضحية

١٠٥

فيما يحل

١٠٦

الاصلح

١٠٦

في وجوب

١٠٦

فيما يحل

١٠٧

فيما يحل

١٠٧

في وقت الضحية

١٠٧

فيما يحل

١٠٨

في المنقولات

١٠٨

الوقف

١٠٨

في صحة الوقف

١١٠

في وقف المشاع

١١٠

في نصب القيم

١١٠

في عماره الوقف

١١٠

في مصارف الوقف

١١١

في الدعوى و

١١١

في اجارة الوقف

١١٢

في المتوفات

١١٢

الهمية

١١٣

فيما يلون

١٤

١٤

١٤

في التسمية في الكلام في الامور الملية

١٧

١٧

١٧

والحوادة في النقا والتمس في غمض الاعضاء
الفتور

١٩

١٩

١٧

في البس والشر في القباب في الامور

٩٠

٩٠

١٩

في اللبس في التسمية والحق في القادوي

٩١

٩١

٩٠

والكسب في الديون في المتوفقات

٩٣

٩٢

٩١

في السباق بان يربط على راحة اليد
لنذكره الحادثة

٩٤

٩٤

٩٣

اللقطة جمل الالبق المفقود

٩٤

٩٤

٩٤

الغضب والغفان فيما يحب الغفان وفيما في اختيار النظمين
لا يحب

٩٢

اذا انقضت الالة

في بنية العز

٩٦
٩٧
٩٨
في الميراث
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

٩٩
٩٩
٩٩
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

٩٩
٩٩
٩٩
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

١٠٠
١٠٠
١٠٠
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

١٠١
١٠٠
١٠٠
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

١٠٢
١٠١
١٠١
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

١٠٣
١٠٢
١٠٢
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

١٠٣
١٠٣
١٠٣
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى
في الدعوى

كما البسوع ١١٤
كما البسوع ١٣٤
كما البسوع ١٣١

كما البسوع ١٣٢
كما البسوع ١٣٩
كما البسوع ١٣٩

١٤٠
١٤١

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

١٤١
١٤٢
١٤٢٠

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

١٤٣
١٤٣
١٤٣

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

١٤٤
١٤٤
١٤٤

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

١٤٤
١٤٤
١٤٤

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

١٤٧
١٤٧
١٤٧

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

١٤٨
١٤٨
١٤٨

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

١٤٩
١٤٩
١٤٩

الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه
الملك اذا انقضت عليه

179

اصح

149

الحمد لله الذي جعل

15.

206

14-

في المناظرة

17.

صلی اللہ علیہ وسلم

42-

۲۱۸۵

[v]

الاسماء

iv

سایه سحر

141

الرحمن

۱۷۱

ما تلوہ رہی

۱۷۳

الكتاب 20/11/20

۱۷۴

التصوف

152

الاولى

۱۷۳

—

1470

مسافر مسافر

۵۰ غفر ۱۷

المضارعة

عمر ۱۷

مما كثر من المضاربة

174

ما عليكم المفضل

143

الاحصاء في المصنف

(۷۴)

عقد المصالح

145

مسلم بن عبد الله

159

المنزلة

119

صالح بن عبد الله

112

الحج الزمان وال...

١٨٨
١٨٨
١٨٩
في حروب الدنيا
في ايامه العسا
الخصا في الدنيا
النفس

١٨٩
١٩٠
١٩٠
لا صا
في تقدير الايات في الحاشية

١٩١
١٩١
١٩٢
في الجنائز
الغمامة
المعاقلة الدرية

١٩٢
١٩٣
١٩٣
جنائز العبد وعلوم المتوفيات
الوصايا

١٩٤
١٩٤
١٩٤
ما يقع من الوصية
وصية الجماعة
الوصع على الوصية

١٩٧
١٩٧
١٩٧
الانصبا
ما يليك الوصي
الوصع اذا قاتل
للصغير

١٩٨
١٩٨
١٩٨
الفوايف
في رخصا والميراث
النهار الذكور

١٩٩
١٩٩
٢٠٠
في انصبا والامات للنبذ النصف الحجب

٩٩

٩٩

٩٧

في التوبة

في التوبة

في التوبة

٩٧

٩٧

٩٨

٩٧

٩٧

في التوبة

في التوبة

في التوبة

٩٨

٩٨

٩٨

في ولاية الغفلة

في ولاية الغفلة

في ولاية الغفلة

٩٨

٩٨

٨٦

فيكون يمينا

فيكون يمينا

فيكون يمينا

٩٩

٩٩

٧٠

والدخول

في الخروج

في المصلحة

٧٠

٧٠

٧١

في الاكل

في الشرب

في الشرب

٧١

٧١

٧١

في الركوب

في الصوم

في الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب فتاوى سراجيه در علم فقه

کشفتم این را علی الدنیا

کتاب

کتاب

الدون

عن كني

من غصب رجل من مال الآخر واخذ منه الاخر ليس عليه المالك فلم يجر ملكه لا طريقا بخروجه عن المالك
لكن لو تصدق به بغيره جاز ان يعاها بغيره بنوايب الصدقة حسب المفتين نعم كما
صحيح اذا ارضعته امه حرمت امه على ابيه لان امه حرامت اخته
من الرضاخ نقل من المفتين نعم وفي الواقعات الصحيح اذا ارضعته امه
حرمت امه على ابيه لان امه حرامت اخته من الرضاخ نقل حسب المفتين نعم
مادر كلان نبيه راشيه داد دفته وي بر شوهر حرام شوهر صلي مسعودي وكذا
في غير ما كتب الفقه فما في حسب المفتين لا يفتي به كالا يخفي على الراي

هذه المتن

بفت رعية

الملك الحقيقي هو الله مالك يوم الدين

والجاني عبد الملك

القائد القوي القوي

بفت رعية

بفت رعية

بفت رعية

لا ينجب مسح كالا

اصابع منه اصغر اصابع اليد هو المختار تكرار مسح الرأس ثلثا بيا جدير لا ينجب مسح كل الرأس
 سنة اذا مسح راسه باللاف اعصابه لم يجز الا اذا كان الماء متقاطرا اذا مسح راسه بياص
 واحدة كجوانبها الاربع او مسح باصبع واحدة ومد ما قدر ثلث اصابع اليد الاصح انه لا يجوز ولو مسح
 باصبع واحدة ثم يدها ومسح بها في موضع آخر وفي المرة الثالثة كذلك جاز اذا مسح راسه
 بيده كغض الفؤاد وباليدين كغسل الاذنين لا ينجب مسح الرأس اذا مسحت
 المرأة على الخمار فانه كان رقيقا وجاوز الماء الى شعرها ولم يتغير جاز اذا انوضاها و
 غسل وجهه ثم حلق كحشيه او عا جسيم او قلم القفاره لم يجب غسل موضعها
 المسح على الجبيرة كالغسل ما تحتها او رده في الزيادات المقصود لمسح على الخمار
 ثم سقطت العصابة فبدلها بعصابة اخرى لم يجب اعادة المسح لمسح ينجب
 ان الجدي اذا اصاب الرجل المطر او وقع في نهر جاز وضوؤه وغسله ايضا ان اصاب
 جمع برئوه عليه المضمضة والاستنشاق لو اصاب راسه ماء المطر قدر ثلث
 اصابع افرد مسح او لم يحس به قاله القاضي الامام المنتجب الى الاستنجاء في ركنه اسم
 عليه غسل الرقعتين والعجدين فرفعت خلافا لفرقة من ركنه اسم عليه السنة في الوضوء
 والترتيب مستحب لا شرط خلافا لثلاثين ركنه اسم عليه الا حضور على الوضوء مستحب
 ثم المار على الفرج من لحي لا يمكن التوضي وله جارية عليها ان توضيه ولو كانت لم
 امرأة لم تجب عليها ذلك بركه ان تغسل اناء النفس تحليبا للحيية مسنون عند
 الموقوف ركنه اسم عليه وهو المختار مسح العنق عن الاداب كذا اذا اصاب اصابع
 المبلولة في صاغ الاذنين والاداب دون السنة في الرتبة الاولى لان لا ينجب
 بغيره في الوضوء وذكره التنجيم والامتنع ط في الماء والتعفيف في ضرب الماء على
 الوجه الاول ان يكون المضمضة باليمين والاستنشاق باليسار مستحب العلية
 بالمياه في الوضوء وغيره **باب** فيما ينقض الوضوء المفضا قد نصحت
 مسكها مسكها واحد الوضوء من قبلها ركنه سنة لم يجب عليها الوضوء ركنه مستحب
 اذا طار فيه مرة او طعنا او ما انقض الوضوء كما والقليد عفو وصد طار

الماء

يكراه يستحب
 لنفسه

الغم ان لا يكسر حبله وامر به الا بكلمته وان قال قليلا قليلا مع مبلغ ملاء الغم لم يرحم قال ابو يوسف
 رحمه الله عليه ان اتخذ مجلس القبح جمع والافلا وقال محمد رحمه الله عليه ان اتخذ سبب القبح
 ان كان بغشيان واحدا جمع والافلا في هذا الصنيع لو قال وما سائلا فان وقع بقوة نفسه لا بقوة
 الزناق نقصت وان كان على شئ من طمارة الغم فغمة نشرت فبال من ماله او غيره فغمر
 الوضوء وان لم يسكن لا خلافا لفر رحمه الله عليه ولو وقع من غيره دم لم يمسح فيه الا بالسيل
 وهو كالحل لو ترك سبب نقص وكذلك لو القى عليه راء او ثوبا او فوق
 المذلة الذي يغسل له بالفارسية ريشته كاللودة فوضه لا ينقص الوضوء مذكرة
 في ملقط السيد الامام ناصر الدين اذا توضا ثم استنجى لا يغسل وضوءه اذا باشره
 مباشرة فاشتهت بجزر وانت رولا في الفرج الفرج انقص وضوءه فلا فائده
 رحمه الله المرأة اذا احتلت بغيره في شق فخرجت من تحت الندة من الحلقوم
 واشبه القطر فليد الوضوء ولو كان القطن في الحلقوم لا يطهره المستحاضة
 يخرج السائل من بعضهما ينقص عند فروع الوقت باحدث السابق اذا احدث
 ظهره الى وسادة او نحوها بحيث لو لم يستند ما استمسك فنام كذلك فان كانت
 القياه سنونين مستوفيتين على الارض لا وضوء عليه في اصح القولين
 اذا قام في صلوة وشك فتمت لا وضوء له كونه في الضاوي اذا سكر في لا يعرف
 الرجل من المرأة انتقص وضوءه اذا نام في سيرة اللدة انتقص طهارته
 بخلاف سيرة السهو اذا نام فاعدا منقط على الارض ان استيقظ حين سقط
 لا وضوء عليه وان استيقظ بعد السقوط عليه الوضوء الواجب اذا مضى
 ان نفا مثلا وما ان كاسية انتقص وضوءه وعمر محمد رحمه الله انه المحدث
 اذا اخذ الكوزة ودخل في المصطفى لينوضا ثم شك في نوضا لم يحمله
 ميتة ضا من القبح بالطهارة وبذلك ياحديث فروع الطهارة في حق المحدث
 وسك في الطهارة فروع المحدث **باب الغسل** الا يبالغ في البهائم
 لا يوجب الغسل فام ينزل بخلاف النواطة امرأة لم تحل ولم يخرج الماء

فتشرب فيه

عليه

ما ينشأ

ان وجدت شهوة الاثر ال عليها الغسل وانه انق البوكر الغسل النجاسي رحمه الله وعنه محمد
 رحمه الله لا يجب اذا استنقظ فوجد على فراشه بللا في صورة الذي او المنع
 عليه الغسل وان لم يذكر الاضلال اذا احتلم وشهد ذكره ومنع خروج المنع ثم قال المنع
 بعد ما كنت شهوة عليه الغسل عند ابي يوسف رحمه الله وهو ان الغسل الثقيل هو اللبث
 رحمه الله اذا ضرب الرجل رجلا او حمل رجلا او حمل نساء منه من لا غسل عليه
 المتوضي اذا دخل في الخلاء يقول ثم ترك ان يبال لم لا يجلس كما قال اذا غسل
 عن خبائه قد ان يقول ثم نزل المنع عليه الغسل اذا اجنب لكافر ثم اسلم ذكر
 ثم اللبث الرجوع رحمه الله انه يجب الغسل وذكر القاضي الامام المنتجب
 استبي رحمه الله انه يستحب الغسل المراهق اذا وطئ امرأة لا يجب عليه
 الغسل لكنه لو لم يتوكل واعتاد او يجب عليه المرأة الموطوءة البائع لو وطئ الصغيرة
 فالحجاب على العكس المجنون اذا اجنب ثم افاق فليس الغسل لا غسل عليه
 ثم ما اذا اغتسل على الزوج ولكن الاغتسال في الاغتسال ليس بشرط لو صرف
 البلب الذي على الظهر الى النخلة الى على الرجل في الاغتسال كبر ليس على المرأة
 ان تنقض ظفرا في الاغتسال اذا بلغ الماء اصول شعرا بخلاف الرجل اذا
 بقى العجين بين الاظفار لم يكر ولو بقى الطعام بين اسنانه او الدرن بين
 اظفاره حار اجنب اذا غسل نفض اعضائه ثم نام او صرف ثم غسل ما بقى
 حار النية في الاغتسال ليس بشرط المضمضة والاسنت في وضوء الغسل
 خلافا لما كان عليه من يوم الجمعة للصلاة والعيدين وعند الايام سنة
 غلب يوم الجمعة للصلاة لا يوم الجمعة حتى لو اغتسل ولم يمسك بذكره لا ينكح
 فغسل الغسل **باب** ما يكره الغسل والتوضوء اذا احتلم
 بالماشي طاهر ولم يزل عنه ايم الماء ولا رقة فهو طاهر وان تغير لونه حتى لو توضا
 ماء الزردج والموضوء فوره الا اذا كان تحتها كوضوء اذا كان عشرة عشر
 حار الوضوء منه ولا يغتسل فيه الماء اذا كان له طول وليس له وضوء وهو ككل

عليه

لا يجزئ
 النجس في الاواني

طهور

فولاتا بومان و تقنا في المحلب عند الحلب فرستمانه ساعدها لا تقصد انز و الصبح
 والمنكر في ذلك سواد نظر الناس في اكل الحام والعصود لا يقصد الماء في جوف
 من الحام وسود كجاسته وكان الماء يدخل منه الا ينوب فيه الحوض متتابع
 لم يتنجس لانه بمنزلة الماء الجاري خصب او دخل كفه في الاناء لا يتنجس الماء ولا لظفر
 حمله في البير لا يتنجس هو الصحيح بخلاف الاناء والبيرة الكثيرة لو وقع في البير
 ينزح حتى يلبس الماء وينظر العجز بكذا ذكر شيخ الامام الزاهد علي بن محمد بن النضر في
 ربح وقال خمس الائمة السحرية والقافة الامام الاستيحي في ربح الاصح والاشبه ان ينظر
 البير حلال اما لصار في الماء فباي مقدار ولا ينزح ذلك القدر ثم الوضوء
 ربح لم يقدر الكثيرة في ذلك فوضعه الى راي المستعمل به يجب حاليه ونقاسه فان
 استغشى شاة واستكثرت كان كثيرة او الا في اليد الفتوى وقيل ثلث كثيرة
 اخذ الاستيحي في ربح واذا وجب نزع عشرين دلو او في دلو عظيم سبع فيها
 قدر عشرين دلو ونحو واحدة واحدة انفق به يحصل المصود خلافا لحسن
 بن زياد ربح اذا نزع الماء عن البير فالمعتبر في كل سبر دلو كما اشار فان كثر
 لها دلو نزع بدلو ثمانية اوطال هو الصحيح لا يجوز النجوى في الاواني الا اذا كان الطاهر
 اكثر من نجس **باب الاسباب** سوار الكلب والنجس والافطام ادا
 شرب كخنز ثم شرب الماء من ساعته يتنجس سوار البيرة كروه اذا اكلت الفارة
 ثم شربت الماء على فورا فانه يتنجس ولو عشت ساعة او ساعتين ثم
 شربت الماء لا سوار الصق والبازي والباشق وكوبهم كرويه وكذا اسوز
 والوزغة والحية والفارة سوار الغنم والخنزير والكلب والاسد والذئب
 والنمر نجس سوار الحمار والنمل مشكور فند السكت في طهر طهارته وبه اخذ
 القافة الامام صدر الاسلام رحمه وفتاى الشك في طهوريته وبه اخذ حسام الدين
 ربح سوار الفوس المختار انه طاهر سوار ما يوكلمه طهر الا الدجاجة المخلاة
الانجاس ذرق سباع الطير طاهر كذا احتيا شيخ الامام السحرية ربح وقال

ما ورد

جنب او دخل كفه في الاناء
 لا يتنجس الماء ولو ادخل
 رجليه في البير لا يتنجس
 هو الصحيح بخلاف الاناء

ولاه

لا يجوز

النجس في الاواني

سوار الفرس طاهر
 طاهر

السكين اذا سوت
النفس

لا ينجف راح من فم الكسكيت اذا سوت بالماء النجس من ثلثا وخفف في كل مرة طهر
 عند استوصاف راح طافا لمجد راح الكهوف اذا نجت ماله فدخل الماء من جانب راح
 من جانب طهر هو انحاء راح واذا اجلس في بهر جازو ترك اليه طهر حصر اصانه كاس
 فبست لا بد من ذلك عند النوم حتى يلبس ثلث من النجاسة وان كانت رطبة
 يحرق على الماء الى ان يتوهم زواله او ينسك ثلث مرات ويخفف في كل مرة خفف
 بطانة ساقه عن الكسكيت فتجرت البطانة فلهذا بالماء ثلثا واهر فيه ولم يهيا عطر
 الكسكيت طهر النجاسة المرئية اليها يوم نور العت عذرها بكرة الكسكيت بها وان
 لم تزل تلبس يفسد اليها ان تزل البول اذا احسب الارض واحتيج الاكل
 يسب عليها الماء ثم يدلك ثم ينشف ذلك الماء بخمرة ليعمل ذلك ثلثا فيطهر
 ولو لم يفسد ولكنها ليست طرقت انما اذا كانت النجاسة الكسكيت
 يظهر الا بالثوب اذا مسح الرجل موضع الميحة ثلث فوات رطبات ثلث
 او ادهن الغسل به اذا كان ولو طسب المعوض النجس حتى ذهب اثره طهر
 النجس اذا قار على شديا احمه ثم ارضع منه ثلث رضعات طهر النجس اذا دج شاة ثم
 مسح السكين على صوفها او على شئ من الاشياء وذهب اثر الدم عنه طهر النجس
 اذا ماتت فيه قارة ثم يصنع منه الثوب ثم يفسك ثلثا طهر اذا شربه في سكر خمر
 عند مده في الماء كجاء ثلث مرات بغير حرف واثر السم يبق على يده طهرت
 يده وكذلك اذا كان على يده المرأة اثر خض النجس انخرف الجديده الا ان الجديده
 او تحصر المتخذ من كسكيت اذا نجت من ثلثا ويخفف على اثر كل مرة واليك
 انخرف قد يماسنهم لا يكفية النجس ثلث دفعة واحدة الثوب النجس اذا غرد
 ثلث اجامات فوج من ان شطه طهر او لا بد من الحصر في كل مرة نجف ثوبه بعد
 ذلك لا يسب منه جلد مختبر ولا يطهر بالدماغ ما كثر بالدماغ يطهر بالزكوة مع التسمية
 كل شئ دهن به الجرد مما ينفع من الفبا وويلد على الدماغ كالشمس والشراب فانه يطهر
 اكله كان على يده نجاسة رطبة فيجعل يده على عروة الغنمة كما صاب الماء على اليد

اذا كان مقلوب من الفرس
 وغير المتكلم ليطهر بالبس
 كالدخف
 الصبي اذا قاء شيئا شدي

عش

كسكيت
ع

شئ
م

باب الاستنجاء

كشف العورة أو وضو

فإذا غسل ثلث مرات طهرت العورة مع طهارة اليد إذا استتم عليه موضع
أصابع النجاسة من الثوب ذكر في شرح الطحاوي كما أنه يغسل الكحل وأفق شين
الاسلام عن الاستنجاء في راحته من نجاسة ولا يغسل ولا يمسح باليمين فقيته
أحمد بن عبد العزيز **باب الاستنجاء** لا يستنجى باليمين النجاسة ولا
لغسل ولا يغسل إلا باليسار في الاستنجاء والانتقاء دون العورة المارة باليد
أصبعها في فورها في الاستنجاء كمن غاصه لا يجب عليها الاستنجاء ولا وقت كل
صلوة إذا لم يكن منها بول أو غائط الاستنجاء بالماضي فاضف إذا كان على شط
منه جار أو مشقة ليست لها سيرة فانه لا يقول كبر لا يصير فاسقا ومنه يقع أن
يستنجى بعد ما خطا خطوات الفرس الاستنجاء غير مقدر لكن يغسل
حق بيمين قلبه ونظير اليد مع طهارة موضع الاستنجاء وإذا أصابه نجاسة
أكثر من قدر الدرهم فاستنجى بثلثة أحجار ولم يغسل أو جوده هو المختار
استقامت الصلاة بالفوق في التخلل والاستنجاء ولا بأس بالاستنجاء إذا لم
يرفع يديه إذا استنجى بالاستنجاء في الشاة كان ثلثه دون ثوب
الاستنجاء بار بار ودون الفؤاد في المني والمنقبس وبكره كشف العورة
إلى سبع الوضوء وكذا النظر إلى العورة إذا دخلت الخلاء فابدأ برحلك
اليسرى وإذا خرجت فابدأ برحلك اليمين **باب المسح على الخفين** ثم المسح
بهما واليمين إذا لبست الخفين على طهارة كاملة أو لبسهما بعد غسل القدمين
ثم غسلك الباقي قبل أحدث ويمسح المسافر ثلثة أيام وليلتهما من وقت الحدث
إلى وقت الحدث سواء كان السفوطا عنه أو معصية للمفوض فيه في مسح الخف
قد نكث أصابع من أصابع اليد هو الخنجر إذا مسح خفيه بيمينه في يده جاز
أن يمسح الخفوطا على الخف ليدسه طائف لا ساق له لكنه يستحب الكعبين
قد روي عن عائذ المسح عليه ولو كان مقدما الخف مشقوقا لكنها مشقوق
لا بأس بالمسح على الجواربين إذا كانا خفيفين بحيث يستمكن أن يمسح عليهما

السابق منه غير ان رطل الشح حاز عندنا وعند المصنفين ربح انه يرجع اليه في الفروع وعليه
الفتوى المسع على الخف المتخذة منه اليد جازر المسع على الصاروخ والطلايع على قول
الحنابلة فان قيل يجوز اذا كانت اللقافة ذاتا قاتنين او قد شدا بما برأى عليه كما يشهد
لما يظفر فيه ثلث اصابع اليد الخوف في الخف اسفل من الكتفين ان كان كحل
لغيره من اليد ثلث اصابع من اصابع الرجل فانه يمنع المسع الخوف المنفوق
في خف واحد جمع وفي الخفين لا المسع اذا مضت عدة مسحة وهو كافي
من نزاع الخفين ذهاب رجليه من البرد حازر المسع ما دام الخوف باقيا اذا
دخل الماء خضر وصار اكثر الرجل مغسولا لا يجوز المسع وهو اختيار شيخ الاسلام
علامة العالم وقال شيخ الاسلام برهان الدين ربح المرغينا لانه لا ينقص مسحه
وان صار جميع الرجل مغسولا لان الخف مانع من اية الحرج الى القدم صاحب
البحر السائب قد نبهنا عليه ما دام الوقت باقيا والجميع مدة المسع خلافا
لرواية العبد عليه السلام على الجبيرة حازر ويكتفي بجمع الاكثر سوار شدة على اليد
او الحرجة ولا يبطئ سبقوا الجبيرة الا غلب على وان طالت المدة لو
ركب المسع على الجبيرة لما ان المسع يضره لا بأس به وان كان لا يضره يجب المسع
عندنا وعند المصنفين ربح لا يجب المسع على عصاة المفتصد حازرة
الروضة التي يبق من اليد من العقدين كيفية المسع المسح العامة والخصوة
والفخازن وبما لا بأسا الكفائين لا يجوز لوزن ربح احد خفيه بطل المسع على الاخر
اذا نزاع احد كحقوق الدين لهما على الخفين الملبوسين على
طهارة بعد ما مسح على كحقوقه مسح على الخف الطاهر واما المسع على
كحقوقه الذي اذا ارتفع اكثر العقب الى المساق انتقض مسحه
في رواية المصنفين ربح وعنه ابي يوسف ربح ما لم يرتفع اكثر القدم لا ينقص
وبه اخذ بعض ربح **الشيخ** الاستيفاء في العيم شرطه في اختيار
خلافا لما ذكره القاضيا امام صدر الاسلام ربح ولو ترك خديك الاصابع لا يجوز

بسم

كذا اذا لم يتحرك الحائض في التيمم شرطا جنب تيمم يديه الوضوء او غيره
 وان لم يغوى اخباية فطلق لما ذكره ابو بكر الرازي لو تيمم باربع او الغبار او
 الطل او الصلوة او اجبص او الذر نج او المراد السنج او اللوح او غيره
 بالاصحاب او الذهب او الفضة او الزجاج او النشارة لا يجوز لو تيمم
 بالطين يجوز ذلك قاله الشيخ الامام السرخسي رحمه الله اذ كان
 يجوز التيمم وان كان مائلا لا الارض النخلة اذا حطت ودينها
 النخلة لا يجوز التيمم بها ويجوز الصلوة عليها اذا كان بينه وبين المأثور
 حائط يجوز وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان حاف ذهاب الوقت
 مسافرا في رطبه ما قد نسيه فتيمم وضعه في رطبه ما اذا كان للماء في
 اليد على ظهره وهو لا يشعر بركب ضرب يده على التراب في التيمم او
 تمسح وجهه وذراعيه قال السيد الامام الوشيج رحمه الله لا يجوز فكل
 الامام المتعبد لله الاستيعاب في رجليه لا يجوز في رجليه الغبار تمسح وجهه
 وذراعيه ونحو التيمم في رجليه جنب تيمم لصلوة العبد او الخبازة جاز
 اذا صلى على خبازة بالتيمم ثم 2 باقوى فان كان بينه وبين الوقت قدر ما يكفيه
 ان يتوجه لا يجوز له ان يصلي بذلك التيمم اذ كان مع الرطب ما قد رما
 لا يكفيه لوضوءه فانه تيمم ولا يرضه استحصال ذلك القدر خلافا لثاني
 اذا تيمم كسب المصطفى او لاصول المسمى لا يصح بذلك التيمم لو تيمم
 بسيرة الطلوة او لصلوة الخبازة له ان يصلي بذلك التيمم ولا تيمم بسيرة
 الطلوة اذ كان يقدر على الماء المحبوس في السنية اذا لم يجد ماء
 لا تراها نظيفا فانه لا يقبله بالمصطفى ولو وجد رايا نظيفا وتيمم وصلي
 ثم خرج اعاد الصلوة الامام اذا تيمم لصلوة العبد جاز بخلاف وجهه لا يجوز
 للامام او المقتدي في صلوة العبد تيمم بني بالتيمم اذا لم يكن الماء محيطا
 بالمصطفى اذا اجنب او احذرش وعلى اكثر اخصاياه جدي او جوارحه جاز

الحديث ٢

ثم الثالث

اللائي

حاز التيمم المتيمم اذا وجد في خلال صلاة سور حمار فانه يمسح فاذا فرغ اعادته ولو وجد
غيره التيمم فانه يقطع فاذا وجد مع رفيقه ما افاض ليس له ان لم يعطه تيمم وصلى وان كان يبعثه
في ذلك الموضع لزمه الشراء وان كان لا يبعثه الا بغيره فاحسن حاله التيمم المتيمم اذا اراد
الما بعد ما توفى في التيمم فمسح صلوته خلافا لما في المسألة من تسعة التيمم قبل
الوقت جائز للمتيمم ان يقرأ القرآن وان يصلي، شاكرا من تطوع او فرض او قضاء او اذا
لو اصابته بداء المصلي حتى ستره لكان بركته او راب وان لم يفعل غره

الحض **والنفاس** **اقول** **الحض** ثلثة ايام ولياليها والمراة اليالي تقع في هذه
الايام لا بالقدرة كالايام واكثر **الحض** عشرة ايام وما زاد استى ضمة الصغيرة اذا
رايت الدم لا فله من تسع سنين لا يكون حصىا هو استحقاق الوالدين للدم المستسوي
والكرة والصفرة والخضرة والكلرة والبرنية وهي التي على لون التربة والخيال البرنية
وهي التي على لون الزراب وقيل الاصح ان المرأة اذا كانت كبيرة لا ترى الاخضرة
لما يكون حصىا قال انما يعتبر اللون على الكرف اذا رفع وهو ما لا حين يحض
المراة فله لما رات الدم تقعد من الصلوة والصوم فاذا رات ايضا بامس الدم والظهر
سارت عادة لها عرو او موضعها فاذا تكررت ثورت ولا تنقص له الا بخلاف
متكرر وعنه ابي يوسف لا تنقص بخلاف مرة وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر الهندي
رحم عليه الفتوى لحسام الدين رح آداة تحض منه بربا لانزع الصلوة والصوم وفراة
القوان المرأة انما تمت اذا نامت طاهرة وقامت حالها بحكم يحضها حين قامت
وان نامت حالها وقامت طاهرة فيقض بطهراتها حين قامت احتياطا امر ربه حال
تستفتح وتقول عادتي في الحيض خمسة والال اري الطهر في اليوم الرابع توثر بالاشكال
واذا خافت فوت الوقت توثر بالصلوة البيضاء علامة الطهر اقل الطهر خمسة عشر يوما
والا فانه لاكثره واذا كانت عادتها اقل من عشرة ايام فبهمر وانقطاع الدم لا يحكم بطهارتها
ولا حكم بنزوح وطهرها ما لم تنسد او يمسح عليها وقت صلوة كالمراة اذا كانت عادتها
عشرة ايام فبهمر وانقطاع الدم حكم لنزوح وبما فيها الكتابية بجم وانقطاع الدم خرج من الحيض

لا يحكم بطهارتها ولا يحكم
للزواج وطهرها

امرأة كانت ترى الدم مرة متدامرة سبعا فاستحضت اخذت في الصلوة و
 الصوم والاحتجاب والشرع بزوج اخر فاقبل وهي الستة ولم يحل للزوج ان يطأها
 حتى يمضي اليوم السابع احتياطا وهذا اذا جاوز العشرة فان النقط على رأس العشرة
 فالحكم يحض اذا زاد على العشرة وللمرة عادة موزونة ردت الى ايام عادتها و
 ما زاد فهو استحاضة واذا ضلت ايامها نعلها بكثر رايها فان لم يكسرها رايها ناخذ
 بالاحتياط فنادار بين الزوج والحضه ما في به وما دار بين الاباحه والقوة
 شرع ولا ياتر بها زوجه وتغسل لكل صلوة وتضم رمضان ثم تقف في احد عشر
 يوما متصلة انظر المتخالف بين الدراين في مدة الحيض كالدم الكباري
 عند اليكوف ربح وهو المختار بالدم الذي تراه حالة احكام والطلاق ليس يحضت
 شرعت في صلوة التطوع ثم حاضت فتوليها القضاء وان حاضت ثم شرعت
 لا قضاء عليها المرأة اذا حبت الدم عن الورود لا يخرج عن الورود ان يكون
 حالها المعلمة والحيض تعلم العيبان فوافي بعد وقت لا اية كاملة وما
 دون الاية لا بأس به عند شيخ الامام الرضوي والشيخ الامام الاشعري في
 وقال الامام حسام الدين بكريه ويكفي ذكره في التبريد لانه الفصل لا يمنع الحائض
 والحض سبب الدراهم التي هي اليوم في ايدي الناس سبب الحيض
 يكتم لها في كل الجوارب لا يجوز وسبب كتب الفقه اجازة بعض المشايخ ربح
 للفتنة بعموم النبوي اجد اذا كان مشرزا لا يحل اخذه وان لم يكسرها
 يحل لها لغف والحض اذا قال كبره يمين على طهر الشئ لا بأس به
 ولا بأس بها بزيارة القبور والدخول في مصلى العيد ويجوز لها الدعوات و
 غارة الدم امانت عينك وجواب الاذان وتجويزك وسبب الحيض
 اذا دخل وقت الصلوة ان تؤخرها وتكسب عند مسيرتها وهو الموضع
 المودع لصلواتها ونسج واهلها قدر ما يمكنها اذا الصلوة لو كانت طاهرة للطلا
 بمرور عنها عادة الصلوة اذا حضت المرأة ثم حاضت فان شئت حضت

الدم

اذا

من كتب الفقه

ولا بأس بزيارة القبور

فصل النفاس

انقضت وان شئت اغتسلت النفس المرأة اذا بلغت ثمرتها يومادها ولو طهرها
وكذا اثنا عشرة ايام من كل شهر تنقيف وعشرون ايام من كل شهر تنقيف
استغفر الله تعالى ويستحب ان يتصدق بنصف دينار **باب**
افل النفاس بالوجد ولو ساعته وعليه الفسور والكثرة اربعون يوما عندنا ولو ولدت
ولم تر لبنه ولادما ولو ولدت فليس نفاسا عندنا بخنقة رية وعندنا منحيق هي
طاهرة وتخلط الطهر في الرحم لا يفسد عندا تخنقة رية ويكون كغيره اذا
خرج الحمل الولد لا يكون نفاسا وعليها ان تضع في يديها قدر منحيق تحتها او تحفر لها حفرة
وتجلس بها ككبد كبد الولد الطاهرة اذا امنفت من دور الدم واراات
ان تضع بلا كرسف فلها ذلك والاكسب ان تضع الكرسف بعد الوضوء الكايف
عاداتها في النفاس اربعين ولما كمل اربعون اغتسلت حكم الطهارة وطلح خروجها
ولن لم تنترس ولو قتب من الوقت قدر ما يمكنها ان تقول الله او نحو ذلك فانها
تقص تلك الصلوة وكذا اذا امنفت عشرة ايام وكذا **باب**
ايها اثنا عشر في الاذان في المواقف في سنة الصلوة في استقبال القبلة
في الشروع في احوال الصلوة فيما كرهه في الفزادة في الفزادة في صلوة المسافر في الصلوة
على الرحلة في الصلوة بالنجاسة فما يفسد الصلوة في الحديث في السجدة في السجدة
السلامة في السجرات في الصلوة بجماعة في اللامعة في الاقتداء في القوت في
الحجة في الحديث في كبريات التشرع في صلوة الخوف في المرض
في التور في النذر في السن في التراجع في رلة الفاري في صلوة الخوف في
المنفقات **باب** **الاذان** يستحب ان يكون المؤذن على الطهارة ويستحب
ان يكون المؤذن متقيا وكبره اذان الفاسق والصبي يستحب اعادة اذان الجنب
والسكران والمجنون واذان بالبع المراهق لا يكره الا رواية عن الجنيضة رجة
اذا اذن بالفارسية قال الشيخ الامام السرخسي ان علم الناس انه اذن جازو
الا فضاك للمؤذن ان يحكم ابعينه في اذنيه ووقع صوته ولا يجهد نفسه

الصلوة

الاذان

ويكره اذان الفاسق

رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والعلاج والصلوات في النوم في اذان الفجر
ودون الاقامة ولو اذن المسافر اذنا جاز وبكره الا اذن قاعدا الا اذن نفسه
في الاذان بسبب الحاجة ولا سيما في الاقامة لو قدم لحضف الكلمات عن
البعث فانه لو جرد الكلمة المتأخرة اذا ارتد المؤذن فاقام الاخر خارجا واذا
اعادة الاذان تحسب الصوت للاذان حسن ما لم يكن كخفا الاقامة
افضل من الاذان اذا بلغ المؤذن الى قوله قد قامت الصلاة يشرع الامام
في الصلاة وقال ابو يوسف روح لا مال يفرغ المؤذن عن الاقامة ولا يابس
التقريب وهو زيادة الاعلام في سائر الصلوة على جواب المتأخرين و
تتوابع كل قوم على ما توافوا بعضهم يقولون الصلوة وبعضهم يقولون
قد قامت الصلوة وعن محمد بن مسلمة روح عليها كما انه كان يتنحى في ركعتين
التي تنحى عن الاذان والاقامة بدعته لو اذن تلك الوقت بعد قوم فاتهم
الصلوة فنحن باذان واقامة وحاشا اذا دخل المسجد والمؤذن يقيم في
ان يقعد ولا يملك شيئا اذا صلى في بيته وترك الاذان والاقامة فان
كان بيته مسجد حي لا يكره وان لم يكن كره ترك الاقامة اذا اذن رجلا
واقام اخر فلا يابس به اذا لم يلحق الاول بذلك وحاشا بحبس المؤذن
بين الاذان والاقامة قدر ما يمكن ان يصلح اربع ركعات الا في المنوب فانه
لا يجلس عند اية حنيعة من ركعتين فليكن يقيم الاذان المعتد نوم
الجمعة الذي يبيت بذكر الخطيب كذا ذكره صاحب الحديث روح واذكر شمس الدين
اللايحة الرخبي ان الذي على المنارة هو المعتد ان وقع في الوقت
الوقت اول وقت الفجر اذا طلع الفجر في يوم من ايام من وقت المعتد
بالوقت وافر وقتها بالمطلع الشمس واول وقت الظهر اذا زالت الشمس
وافر وقتها عند اسمه روح اذا صار ظل كل شيء مثليه سواني الزوال وسط
وقالا اذا صار ظل كل شيء مثله وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه طول

سور النظر الاصل عند الحنبلة مرجح وقت صلاة المغرب اذا غابت الشمس وقت صلاة العشاء
اذا غابت الشمس وهو السبيل الذي يكون في جانب المغرب بعد الحجرة ودقت الوتر
لو صلاة العشاء الى آخر الليل الاسفار في صلاة العشاء افضل الا يصحح يوم النحر للحاج بغير الفجر
ويستحب ان لا يؤخر تاخير الا يمتنع للمسبوق قضاء ما فاتة الظهر في الصيف يؤخر في
الشتاء ويجوز تاخير المغرب عروا الا بعد الزوال بان كان او بان يكون على المائدة الباردة
فصلوة المغرب اولى من الصلوة على الجنازة تاخير النشأ الى ثلث الليل افضل والي آخر
الليل مباح قبل كل صلاة في ادائها على ما فيها يجزى في يوم العجم ويؤخر الفجر والظهر
المغرب في يوم العجم المستحب ان يؤخر اخر الليل اذا امتنع على نفسه بالاعتناء
لكنه في وقت الظهر واحد ويكره التطوع ولا يجوز الفرض عند طلوع الشمس وقيام
الظلمة والغروب اذا تغير فرض الشمس لا يجوز الا عصر يومه اذا ارادت
سوقه الزوال فاغز حشبة في ارض مستوية وخط في مبلغ ظليها علامة فان
وجدت الظل تقصر عن الخط فاعلم ان الشمس لم تنزل فان وهدته تجاوز الخط
فاعلم انها زالت وان امتنع الظل عن القصر لم يأنه في الطول فاعلم انها لم تنزل

الزوال وهو الظل الاصل **باب السجدة** ذراع السجدة اربعة ادم
المراة ليست بعورة في حق الصلوة سرة الرجل ليست بعورة وسرة عورة
اذا انكشف ربع ساق الحرة لا يجوز الصلوة وكذا اذا انكشف ثلث من شراطين
بطن ظهر او ثلث من ساقها وكان كل واحد من ربيع واحدة من هذه الاعضاء
تدري المرأة اذا كانت ناهية فهي تبسج الصدر وان كانت بعبارة فهي تسبج
تبسجها الركبة مع الفخذ عصنو واحد والذكر بالافواه يتبسج عضوا
والانثيان كذلك الحاري اذا كان كحفرته من كسوة فانه يسبله فان
سلم لعيطه صلى عريانا وان وجد في حلال صلواته ثوبا استقبل المرأة اذا
كان معها ثوب لو وصلت فيه قائمة انكشف ربع ساقها ولو وصلت قائمة
تستمر بجميع فانها تصل في قاعدة الا الى الائمة ان تصل بغير قناع المراهقة

لو صلت عرايتها مرت بالاعادة اذا صلى محلول الجنب بخير اذ ارجاز
هو المختار وان لم يكن طويلا الحكمة رذل منه ثوب بكرة تحبس الا ينظر
ان يصل عرايتها فاعدا اياها ولو صلى كما يأمع الثوب الجنب مجاز وان
كان راع الثوب طاهر اصله غير قاتلا لا محالة اذا كان محرم ثوبان منه ما
اكثر قدر الدرهم والما دون الربع فصلا في اكثرهما نجاسة حازر وكلم لا يجب
ولو كان راع احداهما في الاخر لم يقل لم يصل الا في اقلها نجاسة
مذكورة في الزيارات اذا استتم عليه الثوب الطاهر غير تحس حركي
وان كان الغلبة للثياب السخنة **باب استقبال القبلة** نية القبلة ليست
بشرط والنوصه اليها لغنية عن النية هو الاصح القبلة في بلادنا ما بين
منون الشمال ومنون الصيف قبله الشافعية عندنا خطأ واذا اقبلت
عليه القبلة وتحركي ثم تبين انه استدبر القبلة اغراه ولو ادى اجتهادا
الى جهة فترك الصلوة الى تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى لم يكره واذا اهد
القبلة قبل كنفه وقيل لا يكفي والاصح انه لا يكفي التحركي في المسجد في
الدير المظلم جائز وكذا اقل السيد الامام ابو شيخان اذا اقبلت الصلوة في
المسجد من جهة غير القبلة ثم تبين انه اصاب قال ابو بكر بن الصديق
لا يخبره وقال ابو بكر بن حنبل في قوله وهو الاصح اذا استتمت عليه القبلة
فاخبره بجهته ان القبلة الى جهة اخرى وقع اجتهاده الى جانب
اعرف فان لم يكونا من جهة ذلك الموضع وكانا من جهة اخرى لم يلتفت
الى قولهما المسافر اذا ترك استقبال القبلة عن خوف عدو او سبع حازر
وكذا اذا ركب على الجملة في البادية عن جهة الكعبة عليه الفتوى اذا
صلى ركعة بالتحرك الى جهة ثم تحول رايه الى جانب آخر فصلى ركعة الى تلك
الجهة يكره الى آخر الصلوة حازر من استشهدت عليه القبلة يكره ان يصلي
تمام صلواته برفعات الى جهة اخرى **باب الدخول في الصلوة** قال سيب

سبب وجوب الصلوة الوقت لا غير ولهذا تكرار الوجوب تكراراً وقتاً بوقتاً
الصلوة بغير لفظة العربية أو افتتاح الصلوة بقول الله ولقوله الرحمن فتارة
ولقوله اللهم اختلف المشايخ في ذلك ولقوله اللهم اغفر لي لا يصير شارة للمعتبر في النية
في الطلب ولا يشترط التلفظ عندنا لو كان عند الافتتاح كما لو سأل الله صلوة
تصح يمكنه ان يحيب بلا يكف كانت نيته معتبرة اذا قال المقتدي نويت
صلوة الامام كفاء ذلك اذ اكره المأموم قبل الامام الاصح انه لا يصير شارة في
صلوة الامام ولا في صلوة لنفسه الاضمار عليه ظهر وتصبر من المؤمنين ولا يدرى
ايها اول او يدري وكيف كبر لهما لا يصير شارة في واحد منهما المصلح لو نوى الغل
والوفض يصير شارة في الوضوء عند اليك يوسف ربح وقال محمد ربح لا يصح شره
في الصلوة المصلح اذا اراد ان يكبر للافتتاح يرفع يديه هذا اذا شرب والمرأة
هذا منكبهما فاذا استقر في موضع المحاذات كبر وعليه اكثر المشايخ ربح
وعنه اليك يوسف ربح انه ليون التكبير يرفع اليدين تكبير الافتتاح شرطاً وابتدأ
من الصلوة وانما يحصل الاداء عقيبها وعند الشافعي ربح تكبير الافتتاح اكره
حتى لا يكون زياراً تحمية النفس عن الفزع عند وعندها يكون اذا لم ينية
الصلوة ثم يني العترة وحال قراءة الشاء يصح شروعه به انما بعضهم رجل
على الوضوء الصلوة كغيره في رخصة على السجادة الا انه كان يصليها في مواقفها لا يكون
اذا كبر الافتتاح وهو في الركوع اقرب لم يجزه للافتتاح للمقتدي بما ان
يكبر مقارناً للامام عند ايجنبه ربح وعندها بعد به وبه اخذ الفقيه الو
الشيخ ربح **باب انزال الصلوة** اذ اكره للافتتاح لا يفرج اصابعه
كلما اتفوح كما ان طالة الركوع ولا يربيد يديه بعد التكبير بل ياخذ بها وضع
يمينه على شماله تحت السرة والمرأة تضع يديها على الصدر ولا يجديته
في كل قسوة ركعة عند ايجنبه ربح وعندها يوسف ربح بعد ما وهذا
اختيار بعضهم المصلح وحده في صلوة يكبر فيها انه جهر فهو انفراد

وان شاء خلاصت وفيما يقطع وحده خافت حياء اذ في الكعبة ان يسبح غيره و
 اذ في النجاسة ان يسبح نفسه الا لما منع ولا يعبر ما دون ذلك فلو اذ هو
 استحق المنع وياي بالتسبيح والتحميد هو الاصح اذ ارفع راسه عن الركوع برأسه يديه ولا يافذها
 عليه الفتوى السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب وصنع القدمين في سجود العبد
 حتى لو سجد رافعا قدميه لا يجوز وبوجه من اعضائه القبلة ما استطاع المرأة في سجود
 تنخفض ولا تنصب كالتصائب الرجل ان يترك لطنها على فخذيها وكجلس للتشهد على اليدين
 اليسرى وتخرج رجلها من الجانب الايمن المصلي اذا طار طار راسه للركوع قليلا فان كان
 الى الركوع اقرب جاز وكان الى الفخام لا الاحد اذا بلغت حدوده الى الركوع استأثر الركوع
 برأسه لو رفع راسه من السجود وهو الى الموضع اقرب ثم سجد اخرى ذكر في الفتاوى لا يجوز
 وقال الشيخ الامام الاجل الشريف راجع لو رفع قدره لا يشك في النافذة رافع راسه جاز اذا

سجد على
 يديه
 ١٢

لو سجد على الالف سجدة جازة في قبة الصالح انه لا يجوز ولو سجد على الالف دون الجدية جاز
 ولو سجد على كور عمامة جاز ينظر المصلي في سجوده الى حذيه وفي حالة التشهد الى حوزة القعدة
 الاولى واجبة والقعدة الثانية فريضة ولكن من انكر فليفتها لا يكونه افع الف في الامام
 والقعدة الثانية فريضة عبد الواحد الشهيد ينبغي ان يقرأ في القعدة برعا الحفظة لا بما يحضره الخروج منه
 ولكن انكر فريضة بالاكف **الصلوة بفتح المصلي** فرض عند احنيفة راجع وينبغي على من اثنى عشر مسألة قضاه
 بعد ان كان الصلوة ليس فوض خلافا لابي يوسف راجع والشافعي راجع المنفرد بنوي
 بالتسمية الاولى من غير تكبيرة من الحفظة والحنابلة راجع التسليم الثانية من غير تكبيرة
 من الحفظة **باب ما يكره في الصلوة** ينبغي ان لا يكون منتهى البصر وراء موضع
 سجوده ينبغي ان لا يضع المصلي يده على خصره ولا يتقارب فان علمه ذلك
 وضع يده على النعم كره ان يعبد بتجسده او من ثوبه او جسده وان يفرق اعضاءه
 كره عند الاي والتبجعات في الصلوة بالاضاع يكره تخفيف العين وتخطية النعم
 كره ان يقوم الامام في غير المحراب الا بضرورة لا بد من تقابل الحية والعقوب في
 الصلوة وان حصلت بذلك علم كثير لم يصح عند الامام الشريف راجع خلافا للامام

نم

الامام الاستيحي رجع اذا بسط يديه وسجد عليه لنفوس التراب عن وجهه يكره ولو بسطوا
لنفوس التراب عن منديل عليه او ثيابه لا ولو صلى وقدر رفع كفيه الى المرفقين بكرة شبيهة
للمصلي ان يستريح ركباً او سارية او حودقاً نحو ذلك الا اذا ادمع عروق العين
ببريه قدر ما يكره المرور بين يدي المصلي ان يمر ما دون موضع سجوده وهو موضع رجلي
عبد الله عليه السلام اذا صلى فاسر الرأس يكره وان قصد به التواضع لا الا بالسر
بان يكون بين يدي المصلي مصحف او سيف او شمع او سراج ويكره ان يكون
بين يديه نار موقدة او صورة مما تعبد به من تبارك وتعالى كالنبت الصغيرة
كحيت لا تقرب ولا باس به يكره ان يدخل في الصلوة دبه بول او غائط لا من
شيء من قلبه اذ الى الامام وهو الركن كره ان يكره ركع دون الصف ويستحب
ان يستريح اليه بالسكينة والوقار يكره ان يشرب بالسبابة في الصلوة عند قول
اشهد ان لا اله الا الله هو المختار المصلي اذا اتم الركوع والتسليم والباس بالتخفيف
قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم اخف صلوة في تمام ركوع وسجود
الغزاة في الفجر في الفجر في الركعة الاولى قد روي في البروج والنسفت و
حالة الخوف قد روي في تفسير روي انه عليه السلام قرأ في مثل هذه الحالة في الفجر
والظهر فاتحة الكتاب والمعوذتين وفي الحضر لغزاة في الفجر والظهر بالمعيت
او خمس آية سور فاتحة الكتاب وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب
بالقصار كما قلنا قل وكما دالا في ان يقرأ الى حال القيام كقول القوان بالكلية
كان جازر ويطول الغزاة في الركعة الاولى من الفجر على الثانية وفيما سواها يسوي بكرة
ان يوقت شيئا من القوان من الصلوة وهذا اذا اعتقد ان غيره لا يجوز
فلو اعتقد ان غيره يجوز وكثيرا ما سئل كالتقاراة النبي صلى الله عليه وسلم لا باس
سلاذ اقرا آية قصيرة كقولك ملونا متان وكقولك ثم نظرا فزاده وكان مسليا اذا قرأ في
في احدى الاوليمنت واهدى الاخرين او لم يقرأ الا في الاوليمنت جازر الا في اذا
تعلم سورة بعد ما قد قدر الشاهد نفسه صلوة المسبوق بركعتين في ذوات

يكره
ان يشرب بالسبابة في
صلوة عند قول اشهد
لا اله الا الله هو المختار

جرام
الغزاة
قد مر اعم احد
تقوله الله تعالى
المعوذتين

الاربع ليوار اذا قام للقفار وان كان قد قرأ الامام في الاجرة من ربه وحلفه
مسألة في السفر الذي يقصر فيه اذا قصد ثلثة ايام ولياليها والمقصود
الوسط كسائر الايام في الاقدام لا يسير البرير وسير العجلة وفي اجبال معتبر
بجبال اجبال والكان ذلك تقطع في الربك بمدة يسيرة اذا فزع المسافر عن
عمران الدلالة قصر الصلوة سواء كان سوطاعة او معصية ولا قصر في المغرب والاربع
والسنت لك اذا فزع من المصرو بوقت في المصروية فالكنت منضلة
بالمصرو لا يقصر عالم كما وزعنا والكنت منفضلة بقصر ومقدار الاتصال قدر
طول السكة فاذا زاد فهو منفضل من اراد الخروج الى مكان قريب واراد ان
يسير يخطى خط المسافين ونوي مكانا بعيدا قدر مدة السفر فذلك
ليس بشي واجبر فخرج مع المسافر في سفر فالنية في الاقامة نية المسافر
الا ان يامر اجيره بما شلا والاحكام ان من كان يتبع لانسنا بحديث يترجمه على
يصير متبعيا فاقامة المرأة مع زوجها وكجيش مع الامير عبد مسافر مع مولا
ومعه الثروة ونحوها اربعاء لم يقعد عنه راس الكعاب ثم اجزه مولا انه
قصد يسيرة مسافر حيث خرج ذكر حسام الدين رجع كونه يعيد الصلوة وذا
الحق في الامام المنتجب الى الاستيحاء رجع عليه انه لا يعيد رجع قدم مكة حاجا
في عشرة الاصح وهو يريد ان يقيم بها سنة فانه يصلي ركعتين في رجع من
لان نية الاقامة للحال لا معتبر بها لانه يحتاج الى ان يخرج الى من يقصد المأوى
فصار بمنزلة نية الاقامة في غير موضعها فاذا فزع الى من صلى اربعاء اذا نوى المسافر
الاقامة في غير موضعها فافزع الصلوة ثم اربعاء الا اذا كان لا يحتاج نية الاقامة
في موضع لا ينافيه لا يصح نية الاقامة من المأوى الكلاء اذا كانوا اصحاب
الاخبة والنجباء في رواية عند الم يوسف رجع بحججه وعليه الفتوى قوم صرا
المسافر او الكفو ولو الاقامة لا يصح نيتهم اقتداء المسافر بالمقيم يصح في
الوقت فلا يصح خارج الوقت الا في صلوة لا تغية بالسفر كالغزو والمغرب

والموتز واقتدار المقيم بالسائر ليصل مطلقا اذا خرج مسافرا ثم اراد
 الرجوع الى ابلهه فالكف بينه وبين مسره اقل من عشرة ايام اتم الصلوة ولو
 خرج مسافرا من بعده وجاوز النيران وصل في الظهر كعتين ثم ترك السفر لم يعد
 ما صلح المسافر اذا دخل في صلوة المقيم اتم اربع ركعات القعدة الاولى
 لا يفرقه ولو افسد تلك الصلوة فعليه الركعتان مسافرا نوى ان يصلح الظهر اربع
 ثم سلم على ركعتين لا شئ عليه المسافر اذا قطع طريقا فاقبته حاله
 الإقامة انتهى اربع ركعات المقيم ما فاتته في السفر قصر كما في مدة الإقامة
 خمسة عشر يوما اذا دخل المسافر بكدا له فيها ابلهه صار مقيما نوى الإقامة
 او لا لو صلح المسافر بمسافر ومقيم فاحد الامام فاستخلف مقيم لم يزم للمسافر
 الا تمام **باب الصلوة** على الراجل والسفينة اذا خرج من السفينة المصرفة
 او اقل له ان يصلح على الدابة تطوعا ولو لم يمار ويجعل السجود اختصا
 الركوع وينزل للمكتوبة والوتر وسنة الفجر ولا يجوز ان يصلح حال شبه اذا
 نذر ان يصلح لم ينجزه على الدابة ولو افسح الصلوة والكف ثم نزل في صلوة
 ولو افسح نازلا ثم ركب او رفع ووضع على السرج فاستقبل رجلا في كل
 اقتدى احدهما بالاخر في القطوع افرأهم وكذلك في الوضوء حالة الضرورة
 لا يجوز اقتدار احد الراكبين بالاخر اذا كانا على الدابتين رجل في
 السفينة غير مربوطة فاعتدوا وهو قادر على القيام حازو كذلك لو كانا قارا
 على الخروج عند انقضاء صبح وشبه ما التوجه فيها الى القبلة دون الدابة ولو صلا
 على عجلة لا يسير فانه يجوز ولو صلح على وجه لا يسير لا الوضوء في طين لا يقدر على
 النزول او لمي على الدابة وان قدر على النزول ينزل ويصل قايما بالاجابة
 اذا غلبت القعود والسجود وان اومى على الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر
 على القيام وان لم يقدر على الاتيان في موضع الصلوة ان قدر وان غلبت
 والبراعلم **باب الصلوة** بالنجاسة الاصلية على بساط او على طرف منه

بخط

باب الصلوة بالنجاسة

نجاسة جاز سوار محرک الطرف الاخر بتحرکها اولاد لوتعمد على طرف منها
 نجاسة وهي لمقاة على الارض فان كان يتحرك الطرف النجس بتحرکها
 لم يخرج اذا صلى وعلى ثوبه شيء من السكر او النصف ما دون الكثرة الفاحشة
 لانها تنكثه ويستفحشها النفاط الدم الذي يظهر على راس القرح او الجرح
 ولا يبيد لواصاب الثوب منه قليلا قليلا لا يمنع وان امتلأ بالدم
 انما يخرج به الكثرة الفاحشة التي ذكرها في الحكم الشهيد في الكافي ثم المراد بغير
 اللامام البذر ويخرج ربح الموضع الذي احاط به النجاسة من الثوب ان كان كما
 فرجه وان كان نازلا فرجه وبهذا ذكر حسام الدين ربح في شرح جامع الصغير
 اختار وفي شرح المختصر غمام ان الكثرة الفاحشة ما يتكثره ويستفحشها
 الدم الذي يظهر على راس القرح او الجرح ولا يبيد لواصاب الثوب منه قليلا
 قليلا لا يمنع وان امتلأ الثوب لانه ليس بنجس وكذا القلع الطيب اذ لم
 وهو عالم ميت لم يغيب او سقط او جنب او يوم لم يخرج ولو كان عالم ميت
 او شهيد عليه دابة او ولد هرة او صبي لم ينجس بارتد عن طهره ولو لم يخرج
 لا يجوز عند الفقهاء ان الجحيم والليث ربح وعند الاحناف ربح يجوز وهو
 حسام الدين ربح فاذا اصابته النجاسة الغليظة الثوب او العبد من الكثرة من
 قدر الدرهم الذي هو ثوب الكف لا يجوز وقد روى الدرهم لا يضر بول ما لو كان
 لا يضره ما لم ينجس اذا صلى معه بنجاسة مزرقة صار محمدا ما جاز بخلاف
 ما اذا كان معه فارورة مصنوعة فيها دم او بول اكثر من قدر الدرهم اذا صلى
 في سراويله اثر الا حلالا وهو لا يتذكر الا حلالا فانه يعيد من الصلوة من اقرب
 النوم اليه لو راى على ثوبه من النجاسة وهو لا يدري ما هي اصابته لم يعيد شيئا
 كره الصلوة في ثوب اليهودي والنصراني ويجوز اذا كان على بدنه او ثوبه
 نجاسة قدر ما لو ضمت اليها ما على موضع الا شئ من النجاسة اكثر من قدر الدرهم
 لم يضر اذا اصاب طرف الاحليات نجاسة اكثر من قدر الدرهم الا صلى انما

وعلى ثوبه شئ من
 السكر او النصف ما
 دون الكثرة الفاحشة
 عند شيخ الامام
 الرضا ربح كل
 ثوب يوم

وهو حامل بيت
 لم يفسل

اذا وجد في سراويل
 اثر الاحتلام
 نوراى على ثوبه من
 النجاسة

انه لا يجوز اذا وصل غلط الخسرة بالساق ولا يقدر على رفعه الا بضرر واصل كذلك جاز
باب الفسدة اذا لم يكن وترتفع الكاهن مع الصوت من ذكر حنية او نارا لا تقصد صلوة غيره
 ما اذا كان من وجه او يصيبه او عشتق لو تنحنى لم يضره وحده ففان لا تقصد رفع اليدين
 لا يفسد عند خروجه بمحض اذا انظر الى شيء متفهما وفتح يديه عند سجدة وبه اختلفوا
 البيت وقال ابو يوسف لا يفسد لا يوجب سجدة لا يوجب سجدة لا يوجب سجدة لا يوجب سجدة
 يحفظ التوان لا يحفظ فالشيخ الامام السرخسي رحمه الامام اذا سجد في الصلاة بعد اداء
 ما يجوز به الصلوة ففتح عليه رجليه من القوم لا تقصد صلوة الفاتح وكذا لو اخذ الامام على
 ذكره لا تقصد صلوة غيره ولو اذ في صلوة ركوعا او سجدة لا تقصد صلوة غيره ولا تحبسه
 الامام فجعل يمينه ويقول بين اذ لم يرفع يديه لا تقصد اذا انظر في صلوة فذكر سجدة
 او خطبة او انشأ كلاما متزايدا وخطيبه لم تقصد بذكره في منقطع السيد الامام
 من احبها وضع فقال بسم الله قبل تسبيح وقيل لا تقصد وكذا لو جاز على السنان
 للرضي آه وهو لا يتطوع الا شاع عندهم لو اجبر يموت اعد فقال ان سر واما اليه
 راجعوني او اجاب مؤذنا تقصد لو قال عند عطاء من رجل احبده لم تقصد لو
 قال رجعك الله تقصد لا تقطع الصلوة مرسلة بين يدي المصلية انساها كما
 او كلما او حمارا لو حرك جسده ما جع مرات متواترات تقصد صلوة ثم تكلم
 بحرف لا تقصد اذا اراد ان يقرأ في ثوب الامام شئ اكثر من قدر البراءة
 طينته انه نجاسة فانقلب وتحوّل عن القبلية ولم تكن تقصد صلوة ثم قال
 اللهم ارزقني ما لا اعطيك او اقص دينة او زوجة فلانة تقصد وكذا كانت
 لا يستجيب نواهي من العباد ولو قال اللهم ارزقني العلم واكبح ونحو ذلك لم تقصد
 وادبر علم **باب الحديث** اذا استقم الحديث في صلوة جاز له ان يثني
 والاستقبال انضاب لو اغتر عليه في صلوة او نام فيها فاحلّم ثم تجزئ الشا واذا
 سقم الحديث فانه غير مبدل الى الماء وان كان بعيدا ولو كان بقربه سقمه فوضغ
 الماء استقبلك اذا انصرف الحديث ليتوضا له ان يغسل اعضاؤه ثلثا

باب الحديث

لو اغشى في قلبه في صلوة
 او نام

على طرف منها
 تحت تحريك
 الكثرة القليلة
 الفتح او الجح
 املا في الصلوة
 في ثم المراءى
 وب ان كان
 في الصلوة
 في ثوبه الشا
 الشوب منه فلا
 الطيب اذا
 ولو كان عالما
 لم يفسد من
 في يجوز من
 العبد في اكثر
 في قول ما لو كان
 ما جاز في خلاف
 من الدرام اذا
 في الصلوة من ثوب
 مما تبهم الميع
 في بدنه او ثوبه
 في من قدر الدرام
 درام الاصح انه

ثلث ولواستبحر لا يبيح سوا مكان عليه الاستحباب اولم يكن لان هذا امر منه بد في
 احكام المروءة اذا استبحر بالحدث فكشفت زراعيها عند غير البيوت
 حاز لها البناء عند محرم هو انما رآه الامام اذا استبحر بالحدث وتوضا في
 جانب المسجد والقوم ينشطرونه ذبح الى مكانه وبنى اخوانهم وان لم يكن
 خلف الامام الارض واحد معين للامامة ومن يبيع للاول ان ياتم به المنفرد
 اذا استبحر بالحدث فذبحه وتوضا وان شاء اتم صلوة ثم تيمم وان شاء
 عاد الى مكانه الاول والمقتدي بعد فراغ الامام كذلك رجع الى المسجد
 القوم في الظاهر سبق للامام بالحدث فاستخلف هذا الرجل قبل
 ان يقتدي به جاز الخليفة اذا لم يعلم ان الامام لم يصل يبيع ان يصل اياها
 ويقعد في كل صلاة ركعة احتياطا لمام احدث فقدم رجلا على غيره
 فلم يقيم مقامه حتى قدم الاول غيره صح الاختلاف امام مسافر بغير الحدث
 فاستخلف مقيما فانه يتم صلوة الامام ثم يقدم مسافرا يسلم بهم ثم يقدم
 من كان مقيما من غير ان يسلم ويصل ركعتين منفردا اذا قاز في صلوة اقل
 منه ملاء الفم فاتباعه وهو قادر على ان يجبه بصلوته فاسد ولو وجع القوي
 بنفسه لم يضره **باب السجدة الاولى** اذا جهر فيها يخافت او خافت
 فيما يجهر قدر رتبة قصيرة فهو السجدة بين السجود والحمد لله
 قبله جاز المنفرد اذا جهر فيها يخافت لا فهو عليه السجود ولو سجد للسجود
 مع الامام ثم سهر فمما لقص فانه يسجد لسجوده مسرعا في رار الكفة سجدة
 لو سجد مرة وسجد ثم سجد ثانيا لا فهو عليه اذا قرا القرآن في ركوعه او سجده
 او في ثبته هو السجود لو شهد حال قيامه او ركوعه او سجده
 لا فهو عليه اذا قرا الفاتحة في الاوليين **ترتيب متواليات** يدر منه هو
 بخلاف ما اذا قرا الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة اذا قرا في الاخرين
 السورة لا فهو عليه اذا جهر بالتشديد والتشديد سايبا لا شيء عليه اذا

المتقرب الى الله
 السجود لا هو
 الا ان في يدي

إذا قام إلى الثالثة ساء لم يجلس ولم يتوكل بما كان إلى القعود أقرب فانه
 يقعد ويحسب له ركعة كيف كان إذا زاد في التشهد الأول تشهد ركعة واحدة
 لا شيء عليه ولو زاد في قراءة الحمد صلى الله عليه وسلم ثم انعم الله به عند البعد
 الإمام إلى سجدة راحة وقال الشيخ الإمام الحسن المازني رحمه الله لا مال له في ركعة
 صلى الله عليه وسلم رجل صلى الظهر ثم ساء وفور في الركعة فذكر التشهد فانه يضيف
 إليها ركعة أخرى ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة في السجدة ثم يسلم وتكون في الركعة
 الصغيرة ركعتين سجدة في السجدة ثم أراد أن ينوي أخرى ليس له ذلك وإذا
 سلم وعليه سجدتان في صلوة فان سجد الإمام لنفسه وكانوا أحلوا في صلوة
 والا فلا إذا ترك قراءتها أو قنوتها أو تكبيرات العبد هو أو فليحسب
 سجدة واحدة كلاف ما إذا ترك الافتتاح أو تكبيرات الركوع والسجود
 تسبيحاً لها إذا سجد في صلوة فلم يذكر شيئاً من أركانها أو لم يقرأ
 له استقبل الصلوة وإن لم يركب غير ركعة تحرك الصواب وسجد لله
 الداعي لا يتابع الإمام في سجدة في السجدة وإنما ياتي به في آخر صلوة السجدة
 إذا قام إلى قضاها سابق ثم تذكر الإمام أن عليه سجدتان لم يقيد ركعة سجدة
 تابع الإمام وإن لم يتابعه لم يفسد صلوة ولو قهراً فغير ركعة بالسجدة
 ثم تابعه ففسد الإمام إذا ظهر أن عليه سجدتان فليس يتابعه المسبوق بالسجدة
 قبل أن يقيد ركعة بالسجدة ثم تبين له أنه لا شيء عليه قال حاتم الدين
 رحمه الله لا يفسد صلوة وقال ثمن الأئمة السرخسي والشيخ الإمام الاستيغاني
 رحمه الله يفسد ولو لم يسجد سجدة تلاوة في صلوة ونسبها ثم ذكر ما فعله السجدة
 إذا سلم وعليه سجدة واحدة وسجدة تلاوة وسجدة من صلوة الصلوة
 فإن كان ذكر للصلاة أو الصلاة ففسدت صلوة وإن كان ذكر لنفسه
 خاصة فانه يعود ونقض الأول فالأول المسبوق إذا سلم مع الإمام حاشا
 قال سلم فخار الإمام لا شيء عليه وإن سلم بعده فعليه السجدة هو الإمام إذا قام إلى

الخامسة ساجدا بعد ما تعدد التشهد فالقوم لا يتأجلون بل ينشأون ان عاد
تدبر تعبير الخامسة سجدة يسلمون معه وان لم يودع في كتابهم الخامسة
بالسجدة فمما بهم يسلمون **باب سجدة التلاوة** هي واجبة على التراويحي
اذا انبأ في وقت يكره فيه الصلوة فالافضل تأخير السجدة اذا اراد ان يسجد
للتلاوة كبر لها فاعدا ولا يرفع يديه وسجد ويقول في سجدة سبحان ربك الاعلى
ثلاثا وذلك اذا نهج حيث القليلة وتليها اذا رفع رأسه اذا قرأ آية السجدة
في الصلوة فان كانت السجدة في وسط السجدة فانه يسجد ثم يقوم وتختتم السجدة
وبركع وان لم يسجد وكفى ركع ونوي السجود راغوا به وينوب الركوع عنها اذا
قرأ آية السجدة بالفارسية في السماع ان يسجد ثم انها سجدة اولها اذا قرأ
آية السجدة بالهيء لم يجب السجدة اى لنفسه والنفساء او البيع او المحبون
اذا قرأ آية السجدة لم يجب عليه السجدة وعلى السماع منهم السجدة اذا كان
ابلا الموحوب كخف اذا قرأ آية السجدة او سمعها عليه السجدة لو سمع
آية السجدة من الطوطى الاصح انه لم يجب ولو سمع من الغياص قل شمس الائمة
اى لو اى رفق يجب وقيل لا يجب لان السبب هو التلاوة عنه بمنزلة ولم يوجب
اذا قرأ آية السجدة على الدابة واوى بها عليها جائز ولو قرأ على الارض واوى
على الارض الدابة لا الا اذا ركب خوفا احصاه اذا سلمى آية السجدة كثر
طوى الشمس وسجد لها عند الغروب او الزوال جائز وكذا زرع القلب
لا آمنه من الارض في مجلس واحد كفته واحدة وكذا اذا قرأها واستمعها من
غيره في مجلس واحد العمل اكثر ليقطع حكم المجلس والقليل لا لو اكل
لقمة او كلم كلمة فهو قلمس ولو تابع او استمرى فهو كثر اذا سجده
للتلاوة وقرأ في هذه السجدة سجدة اخرى لم يجب السجدة وكذا لو علم
تليها في الركوع لو ختم القرآن في مجلس واحد يلزمه اربعة عشر سجدة لو اريد
مكان القلى واحد مجلس السماع بتعدد الوجوب في حق السماع ولو كان

ولو كان على القلب لا وعليه الفتوى وفي تسديته الثوب والكدر من تكرار
 الوجوب بتكرار الدلالة ولو لم يكن على غرض ثم انتقلت إلى غرض آخر وتكرارها
 الأصح أنه يتكرر الوجوب لو قرأ الآية على الدلالة مرارا وهي تفسير فانه يتجدد
 الوجوب الا اذا كان في الصلوة لو قرأ الآية في مسجد جماعة أو مسجد جامع
 أو بيت في زاوية ثم تلاها في زاوية أخرى تكفيه سجدة واحدة وكذا حكم
 السفينة سواء كانت واقفة أو سائرة اذا قرأ الآية في ركعة ثم اعادها في
 الاخرى تكفيه واحدة في هو الأصح للمفتي اذا قرأ الآية السجدة فسد ما كان
 والقوم لم يكسب عليهم ان يسجدوا ولو سمعوا منه ليس معهم في الصلوة سجدا
 اذا قرأ الآية السجدة في الصلوة وسجد ما وسلم ثم اعادها في مكانه سجدة
 أخرى قبل هذا الا اذا تكلم ما اذا لم يكلم فلا اذا قرأ الآية سجدة خارجا
 لصلوة سجدة القائل وسجد خمس سبع منه ويحذر القائل بالتكبير عند خفض
 والرفع لا ينبغي للقوم ان يرفعوا رؤسهم قبل رفع القائل ولو سمعوا
 قوم في الصلوة يسجدونها بعد الفراغ ولو سجدوا في صلواتهم لم يجزهم
 نفد صلواتهم السجدة التي وجبت في الصلوة لا يؤدي خارج الصلوة
 نية المفتي لا اذا سجدة وجبت في الصلوة بقراءة الامام قبل لا يشترط
 وقيل منها في الآية المخصصة للمفتي راجح يشترط ويشترط بالسجدة
 الدلالة باليشترط للصلاة من الطهارة وسقن العورة واستقبال القبلة ولو
 احدث فيها اتحادا لم يكره ان يدع آية السجدة ويقرأ ما سوانا ولا بأس
 بان يخفف آية السجدة اذا كان يقرئ قوم يسمعون ولا يسمعون ولا بأس
 بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سوانا لكن المستحب ان يضم اليها آية
 او آيتين لا ينبغي للراي ان يقرأ آية السجدة في صلواته خافت
 فيها ولا في الجمع والاعتقاد اذا كان القوم كمال لا يسمعون القراءة
 اذا ترك سجدة من الفجر هو اذ ذكر القائل ان يتكلم سجدة

كذا
 كذا

سجدة

سجدات و بنوی القضاة اه كان غالب رايه انها من الركعة الاولى ثم شهد
و نكس لم يهود و نكس من لم يلم و لو ترك منها سجدتين فان علم انه
تركها من الركعتين او الركعة الاخيرة سجد كما و نكس من لم يلم ثم سجد
للسجد وان علم انه تركها عن الركعة الاولى صلى ركعة وان لم يعلم من
اينها ترك سجد سجدتين بنوي القضاة في احدهما ثم نكس من ثم
يقوم و يصلي ركعة و نكس من لم يلم ثم سجد للسهو وان تذكر انه ترك منها ثلث
سجدات سجد سجدة و بنوي القضاة ثم يصلي ركعة ثم نكس من سجد كما ذكرنا و لو تذكر
انه ترك منها اربع سجد سجدتين يصليهما الى الركوع الاول وان كان عقيب القواة
وان كان قبل القواة يصليهما الى الركوع الثاني و يصلي ركعة اخرى قال رضى الله
تعالى عنه و لو تذكر انه ترك منها اربعة سجد و علم من اينها ترك اولها سجد
سجدة ثم يعيد الثلث و لو تذكر انه ترك منها سجدتين ان كان لغير
انه تركها من الركعة فرك ركعة الاخيرة صلى ركعة ثم نكس من لم يلم ثم سجد
للسجد و ان كان الاول سجد سجدتين ثم يقوم و يصلي ركعة و لو تذكر انه ترك
منها ثلثا و هو لا يعلم سجد ثلثا و نكس من لم يلم ثم يقوم و يصلي ركعة و لو تذكر انه
ترك منها اربع و هو لا يعلم من اينها ترك سجد اربع و نكس من عقيب من
ثم يقوم و يصلي ركعتين و لو تذكر انه ترك منها خمسا و هو لا يعلم سجد ثلثا و
بنوي القضاة في السجدتين ثم يصلي ركعتين و يتشهد و ركعت
و لو تذكر انه ترك منها سجد سجدتين بنوي القضاة في احدهما ثم نكس من
ثم يصلي ركعتين و يتشهد ثم يصلي ركعة و نكس من لو تذكر انه ترك
منها سبعا سجد سجدة ثم يصلي ركعة و يتشهد ثم يصلي ركعتين و لو تذكر
انه ترك ثمان سجدات سجد سجدتين يستتم بها ركعة ثم يصلي ركعة اخرى
و يتشهد ثم يصلي ركعتين و كذا الجواب في الغرض و القضاة و لو تذكر انه
ترك منها العشر او اكثر سجد ما ثم يصلي التسعة و يصلي و يصلي

سجدات الركعتين الاولى
او الاخيرة سجدتين
وان علم انه تركها

للمسجد ولو تذكر انه ترك بها سجدة نيت في المكان لعلم فهو كما علم وان كان لا يعلم
 في سجدة نيت ونيته ثم يقوم ويصلي ركعة ثم يسجد ركعة واحدة والسلام
 ولو تذكر انه ترك بها ثلثا فان كان يعلم فهو كما علم وان كان لا يعلم فهو ثلثا وسجدة
 ثم يصلي ركعة واحدة ثم يسجد سجدة نيت بنوي القضاء في احداهما
 ثم نيت سجدة واحدة ثم يصلي ركعة واحدة ثم يصلي ركعة واحدة ولو تذكر
 انه ترك بها خمساً سجدة ثم يصلي ركعة واحدة ونيته ثم يصلي ركعة واحدة
 ولو تذكر انه ترك بها ستاً سجدة نيت ثم يصلي ركعة واحدة ركعتين ركعتين
 الركعتين ركعتين ولم يقعد على راس الركعتين فسدت صلاته و
 كذا لو تذكر انه ترك بها سجدة ولو تذكر انه ترك بها سجدة نيت فكذا ذلك
 في اصح القولين ولو تذكر انه ترك ثلثاً ففهم روايتان **باب**
 قال رضي الله عنه الجماعة سنة لا يرضى لاحد الخلف عنها بخير غير ذكر
 في التقط ان الجماعة واجبة ولا يلزم حضور الجماعة للراعي وان وجد قائماً و
 كذا التقط وتقطع اليد والرجل من خلاف والشيخ الكبير الذي لا يقدر
 على المشي اذا لم يزد في غير الجماعة فهو جماعة وان كان معه مع عائلته صلوة
 النفس اذ ادى اذ ادى اقتضت ركعة القطوع بالجماعة ما خلا التبرؤج وضوء
 الكسوف اذا قامت الجماعة صلى باهلهم ولو لم امة او امراته وكومها في
 الخلوة لم يكره رجب صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت في المسجدة فانه يصلي
 ركعة اخرى ويقطع ويدخل مع الامام ولو لم يقعد الركعة الاولى بالسجدة
 قطبها ودخل مع الامام ولو كان في الركعة الاولى من التركيب انما يكون
 ثم يدخل مع الامام ولو صلى ركعة من غير الفجر او من الموضع فانه يقطع ويدخل
 مع الامام ولو اتمها لم يدخل مع الامام قوم خلفوا عن المسجد وصلوا في البيت
 بجماعة فانهم يثابون فصار الجماعة وليكن دون ما يثابون في المسجد رجليه محله مسجد
 فانه يصلي في اقدحهما فان كانا سوياً ففي اقرهما باباً من بيته وليس له ان يترك

باب الجماعة

على الواحد

ندف

بسم الله

مسجد ١٥

الارنب وينصب الى الابد لكثر الجماعة رحل انتهى الى السيد و قد فرغ
الام فان دخل السيد في غير وان لم يدخل طلب الجماعة لا بالنسب
شكرار الجماعة في مسجد على توارخ الطائفت ليس له امام وموزون مع
بني على سور المدينة لا ينبغي ان يعطى فيه **باب الامامة** الا علم به
اولي بالامامة اذا كان بحسن من القواعد يجوز ان يعلو فان شاء و وافوا
اولي فان شاء و وافوا كبرهم سنا فان شاء و وافوا صاهم عند القوم اولي منهم عن
الارنب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في الصلاة خلف الرافض العالي والارنب
نكر خلافة له بكر رضى الله تعالى عنه وخلف ابيهم والقدري وهو الذي يقول
خلف القرآن لا يجوز قال حسام الدين رضى الله تعالى عنه اقتدار الحنفى بالشافعى كجواز العلم بالخبر
مقتضاها ولا يشا كافي امامه بين ولا يقول انما مؤسس الشافعى الله وكما طر في موضع
من لا يصلح الوتر كونه ولا يصلح لغيره الافتصاد ولا يتوضا بالامام السيد قبل
ولا يقوم من غير العلية وكذا ذلك امامه الا على جائزة والبصيرة افضل امامته
العند ربيعة المعذور لا يجوز الا عند رضى رضى امامه الا رضى للامام لا يجوز
وعلى العكس يجوز امامه الا على جائزة ولو كان خلفه قارى في صلاة الكلب
فاسد امامته المتيقن والظاهر للعلم كجواز خلافا لمحمد رضى الله تعالى عنه امامته الرضى
العالم للباختصاص على الترويجات وان كانت المطابقة لا يجوز و
اخذ حسام الدين رضى الله تعالى عنه من قبل الرضى و ابو الليث رضى الله تعالى عنه لا يجوز و
اخذ السيد الامام الرضى رضى الله تعالى عنه امامته اختلف المشكك لمسلم لا يجوز فيه
امامة الشافعى شرط امامته الرضا ليس بشرط صاحب البيت
اولي بالامامة من غير غيره لو اجتمع الوجه والمستأوف في بيت المتأوف والمبتدع
اولي اذا كان مع الامام رضى الله تعالى عنه وان كان معه اثنان فان شاء
قام فيما عندها وان شاء قدمها قال رضى الله تعالى عنه يقوم خلف الامام الرضى

مقيم عن الجماعة اولي

ول انما هو من الشافعى

اولا لا يجوز

غير المعذور

لا يجوز

وان كان مع اثنان

فان شاء قام فيها

عنهما وان شاء تقدما

الرجال ثم الصبيان ثم النحاش ثم اللهاث ثم المراهقات ويزاير زانهم واما في زماننا لا
 يحضر الامانث السيد **باب في الاقتدار** هو مقتدي من ائمة السيد الامام وهو
 عند الحجاب عاجز يصلي العبد بمنزلة المسير حتى لا يضر القطاع الصفوف في الامانة
 لا يجتنب كما كتبت المساجد هو الاصح النهر الذي لا يمكن العبور عنه الا بالولاء كالمقبرة
 ونحوه يمنع الاقتدار في صلاة على الارض من مقدار ما يمنع ان يكون بين الامام والقوم
 فاعمل حتى لا يصح الاقتدار ثم دار ما يمكن ان يصيف منه رجل يصل على سطح المسير
 مقتديا بالذي يسير فان كان خلفه حار وان كان يحد اذ راسه قال الشيخ
 الامام السرخسي رحمه الله لا يجوز ان يقول الشيخ المولى في سجدة يجوز رجل نوى ان لا يركع
 احد افضل الركن خلفه حار الامام اذا استقر احد ثقتا اقتدار به رجل حار
 الاقتدار بالمسبوق لا يجوز اقتدار العاقل بالعاقل ولا يجوز الاقتدار بالعاقل قال
 ابن عبيد بن عمير هذه الصلوة التي تليها هذا على النية **باب في الاقتدار** هو مقتدي لا يجوز
 اذا ادرك الامام في الركعة الاولى في القعدة فان جهرا لا يركع الا ثناء وان نسي
 ثنوا وان ادرك فيما سوى الركعة الاولى فانه يركع تسعة ركعات للصلاة خلف
 الامام خطاء الصلوة خارج المسجد مقتديا بالامام في السجدة يجوز ركنه والصلوات
 الصفوف من كان بينه وبين الامام خطاء فليس يمنع الوصول الى الامام لو
 قدس لم يجوز الاقتدار وان كان على الخطا لفت ان كان كما يمكن الوصول
 الى الامام جاز ولو كان الفت صغيرا كفت البقرة ولا يشبه حال الامام
 سيما في اوروتة المكان على الخطا بابت مفتوح لا يوتيه حائل وان كان عليه
باب مسدود قال ابو بكر الاسكافي لا يجوز وقال ابو بكر الاعشى رحمه الله يجوز
 رأس المقتدي لو وقع قدم رأس الامام في الركوع والسجدة فانه لا يضره المقتدي
 اذا رفع رأسه قبل ان يقول الامام سبحان الله على ثلثا فانه يتابع امامه
 ولو قام الامام الى الثالثة قبل ان يرفع الماسوم من التشهد فالقصد
 يتم ما ينبغي المقتدي يعلم مع الامام في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية

لا يصح الاقتدار
 ما يمكن ان يكون

الامام

عليه فوايه
 ندفه

عليه اخاوة
 وة

إذا شرع المقتدي في
قراءة التشهد فرفع
قبل فراغ الإمام ثم تكلم

بعده إذا سلم الإمام لا يخرج المقتدي إلا عند مجزئ الإمام إذا كان على الجانب
الأيسر من المقتدي نواه المقتدي يتسلم الأيدي مع من كان تيمنه بين
الرجال والحفظة وإن كان على الجانب الأيسر نواه بالتسلية الثانية
مع من كان غريباً وإن كان نحر المقتدي نواه فيها إذا شرع المقتدي
في قراءة التشهد ورفع قلب فراغ الإمام ثم تكلم أو ذهب بجازت
صلوته إذا أدرك ركعة من المغرب مع الإمام فإذا قام للصفاء صلى
ركعة وقرأ فيها ثم يجلس ثم يقيم ويصلي الغر ويقرأ فيها ويشهد
محاذات الرجل المرأة في الصلاة ذات ركوع وسجود لنفسه صلاة
الرجل خلافاً للشافعي رفع وهو من سائر الأصحاب والاعتماد عليهم
باب الفرائض الترتيب يسقط لوذر النبي أن يفرق
الوقت وكثرة الفرائض وهو أن يفوتت ست صلاة فيجوز السجدة
رجل عليه فرائض قد تمت فصلة صلاة في وقتها ثم ترك صلاة في
صلواتها ثم صلى وقتية وهو ذكر للفرائض الحديثة قال القاضي
الإمام صدر الإسلام رحمه الله يجوز وقال أخوه الشيخ الإمام الزاهد عليه السلام
محمد بن إدريس رحمه الله لا يجوز إذا فاتت صلوات حتى سقطت الترتيب
ثم نقصت الصلاة أو صلواتها ثم صلى صلاة دخل وقتها وهو ذكر
للشواهد جاز وهو المختار خلافاً لما ذكر في الملحق إذا صلى الغر وهو
ذكر أنه لم يوتر لم يجز عند الإمام حنيفة رحمه الله إلا أن يكون في آخر الوقت رجل
فاتت الظهر وصارت وقت العصر كما لو صلى الظهر بركتي العصر وقت
أحرار الشمس فإنه صلى الظهر ثم العصر صبح يرفع في الأولى فلما استيقظ
بعد الصبح علم بذلك أنتم أ. كذا التمسار رجل التمسار طوعاً وعنه
صلى الظهر ثم أقصد ثم دخل مع الإمام ونوى طوعاً أو فريضة
كتائب الصلاة يكون قضاء على رواية الزيادات يكون طوعاً أو فريضة

أولاً

١٥

رجل فائتة صلوة من يوم وليلة ولا يدرك اية صلوة هي اعاد صلوة يوم وليلة احتياطاً
لصلوة الظهر فشك انه صلى الفجر ام لا فلما فرغ يتحقق انه لم يصلها اعاد الظهر بعد الفجر
اذا شك انه لم يصل فرض الوقت ام لا فان كان الوقت باقياً صلى وان خرج لا يشك
بعد الفجر من زوات الاربع انه صلى عليها وارجح الاشع عليه المستحب عند قضاء الفوات
ان ينوي اول ظهر على او اول عصر عليه بكذا من فائتة صلوة شهر مثلاً لو فرض ثلثين
فوام ثلثين ظهراً حاز الموقوف اذا قام الى قضاء ما سبق فانه يستغفر لان هذا اول
صلاة في حق القراءة وان كان آخر صلوة في حق القعدة اللاحق بعد القضاء ما فائتة
اولاً فيقضيه بالآخرة ثم يصلي مع الامام الموقوف لو بدله القضاء ما فائتة كان محالاً
للسنة ولا تفسد صلوة اذا كان ذلك ما دون ركعة حل سنة صلوة فذكر ما بعد
شهر و صلى بعد الوقتية وهو ذكر الفائتة اجماعاً هو المختار الموقوف يذكر تشهد
والذي يدع عنه بعضهم وقال الشيخ الامام السرخسي راجح بانه يقرأ الدعوات اذا
مات وعليه فوائت فرفع الوارث لكل صلوة نصف صاع من بر او قيمة
لكل مسكين او مسكنتين واصدغ كل الحيوان الفؤت يجوز ذلك يجوز ان يوردي
من صلوة لغيره من الشافعي اذا انتقل في ماله من غير ان يمس عليه قضاء ما ادى المزد
اذا اسلم ليس عليه عادة التصورات وان كان الوقت باقياً صلى الوقتية اذا
حاصت المرأة في آخر الوقت ليس عليها قضاء تلك الصلوة وكذا اذا مات
انسان في هذه الحالة لم تجب الفدية **باب الجمعة** **الاول في شرطها**
الجمعة المصير لجامع وهو كل موضع فيها والى ومفتة وميل لو كان البلد كجاء لو
اجتمعوا في اكر مساجد امام السبيحوا فيه فهو مصير جامع ولا الجمعة على الاثم وان
وجد قائلها قائداً ولا على السبيح الفاني والفلوج ولا الجمعة على العيد والمساقر
وكبر امانتها في الجمعة العبد لو اذن له مولاه بالجمعة وحزنت عليه من كان خارجاً
من المصير في موضع لو فرغ واحد من بلد المصير الى ذلك الموضع بنيت السفري باح
له قصر الصلوة لاجمة عليه قاله الشيخ الامام السرخسي والفا في الامام السرخسي في

صلى ثلثاً اولها لا شيء
عليه
او على السرخسي
سني صلوة فذكر ما بعد شهر

غدا السبت م
عليه فوات
فد ف
المركب اذا
اسلم ليس عليه اعادة
الصلوة
وكذا م

بالتكبير عندهما وعند له حنفية ربح يسير بالتكبير ادب في عيد الاضحية
 لا يذوق شيئا الى ان يصفى من المصلح ليكون ابطارة ربح الاضحية
 يذوق بغير التكبير الى ان ياتي المصلح يجوز صلوة العيد في مصر في موضع
 فرفة يخرجون مع الامام الى الجبانة ورفة من الضعفة والشيوخ
 يصلون في احياء المسكن راجع مع الغائب عن الامام
 التكبير تكبير الامام يوم العيد للافتتاح ثم يكفون ثم يكبر ثلثا
 يدير عنده كل تكبيرة وهو سنة ثم ينفذون وقاد الفسحة والصور
 ثم يكبر للركوع فاذا اقام للثانية واذا اولاهم تكبير ثلثا رفع يديه كما اذا
 ثم يكبر للركوع وهذا قول عمر وابن مسعود ربح وبه اخذنا وكل ابن عباس
 ربح الله تعالى يتبدا بالتبشير في الاولى والثانية والتكبيرات الثلاث
 يحذف في رواية سبع في الاولى وخمس في الثانية وبه اخذنا في
 وفي رواية خمس في الاولى وربع في الثانية وفي بعض الديار اختلفوا
 التكبير على مذاهب ابن عباس ربح الله تعالى عما تحققوا للموافقة
 الخلفاء عن سبعة اليوم اذا اذرك الامام في الركوع تكبير للافتتاح
 ثم ياتي بالتكبيرات الزوائد لم يخف فوت الركوع فاذا خاف ركع وكبر
 لتكبيرات الزوائد في الركوع ولا يرفع يديه فلورفع الامام ربح الله
 سقطت عنه الاوقات من تمام خلف الامام في صلوة العيد ثم شققت
 بعد فراغ الامام منه تحققت على مذاهب الامام وسيرك راي لفه
 لان الدار حواشي خلف الامام اذا شرع في صلوة العيد ثم اسند
 لا قضاء عليه اذا صلى العيد في بلدة ثم انتهى من الفدا في قوم يصلون
 صلوة العيد في بلدة اخرى فصلى بهم لم يكره القطوع قبل صلوة
 العيد مكره في الجبانة وغيرها والنساء اذا ارادن ان يصلين صلوة
 الضحى ينبغي ان يصلين بعد فراغ الامام القطوع بعد صلوة العيد والخطبة

عيدكاه

فرفة الضعفة والشيوخ يصلون في احياء المسكن راجع

من تمام خلف الامام
 يا صلوة العيد

والحكمة في الجبابة اذا امكن التقا الصور لا كره ولو ادعى الاربع بعد
 الاضراف كان افضل يستحب ان ينصرف الى بيته من غير طرائق
 الذرية به المصلحة **باب تكبيرات التشرية** هي التكبيرات الستة كذا
 ذكره في التوحيد وقال محمد الائمة السرخسي بانها واجبة وهي عقيب
 صلوة الفجر يوم عرفة الى ثمان صلوة عند الى حنيفة رضي الله عنه
 وهو من حبيب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وقال علي رضي الله عنهما
 عنه الى ثلث وعشرين صلوة وبها اخذ ابو يوسف رحمه الله تعالى
 الفتوى قال الامام الاشعري في رجم اهل الرضا تنق لا تكبير عليهم طلاقا
 لهما لا تكبير على المنذور عند الى حنيفة رحمه الله تعالى جماعة المسافرين و
 لا على النساء الا اذا كان امامهم رجلا مقبلا ولا تكبير عقيب الركن
 والتواكل و صلوة العيد ينفي انه نكبة عقيب السلام فلهذا ان حصل القطع
 الصلوة اذا نكبة التكبير ثم تذكر قبل ان يخرج من المسجد كونه ولو سبقه
 الحديث له ان يكبر ولو خرج من المسجد وتوضأ ثم عاد وكبر وجاز ولو
 نكبة الامام التكبير كبر القوم المسوق لا يكبر مع الامام اذا قف في ايام
 ما فاتته في غير ايام التشرية لم يكبر ولو قف ما فاتته في اول ايام التشرية
 في اواخرها كبر واسدوا لعلهم بالصواب **باب صلوة الخوف**
 صلوة الخوف شرعية في زماننا خلافا للذي يوجب رجم كبر الامام
 الناس في الخوف كالتفريق كالتفريق يقوم بازار العدو والطائفة
 يصلح بهم الامام شرط الصلوة فيها سوى الامور منصرفون الى
 العدو ثم تاتي الطائفة اليه بازار العدو فيصلح بهم شرط الا في الصلوة
 لم يسم الامام وطره ومنصرف هذه الطائفة من يقومون بازار العدو
 وتاتي الطائفة الاولى ويصلون ما بقى لهم وحدها لما اذات ومنصرفون
 وتقفن بازار العدو وتاتي الطائفة الثانية ويصلون ما بقى لهم وحدها ما

التشرية

اولا ١٥

عرضه ١٥

يقدر على القراءة

انما يغني عليه يوما و
ليلة اكثر من ذلك
لم يقض

بقراءة قال رضى الله تعالى عنه ان الضرايف طائفة الاولى في المغرب
ركعتين والضرايف طائفة الثانية تعقيب ركعة الوضوء
الاولى في الظهر وكذا على راس ركعة اه لا لو اتممت بقصد صلوة
اذا استثقلوا بالقتال حاله مقللة العدو تسدت صلواتهم واف
لا يضره صلوة الخوف بجماعة ركبان لا يجوز و يصلون فرادى اذا لم
لهم الشغل حيثما دارت راحلتهم صلوة الخوف يجوز في الجملة ولا
سواء كان من سبع او عدد **باب صلوة المريض** اذا عجز المرء
عنه الايام بالوصية سقطت عنه الصلوة فاذا اراد ان كان يعجز
الصلوة نضنا بالواقع انه ان زار على يوم وليلة لم يقض بصلوة
المومي سلقيا على قفاه ورجلاه الى القبلة ويجوز سجوده اخذ
من ركوعه اذا صلى ركعة بالانما ثم قدر على الركوع والسجود في
صلواته وتوصل ركعة قاعدا ثم نذر على القيام بني على القيام خلا
لمحمد بن مريض لا يقدر على الصلوة قايما ومعه قوم لو استعان بهم
اعانوا على القيام والفتات على القيام فصل في قاعدة الجوارح مريض
لا يقدر على القراءة قايما ومعه قوم فصل في القراءة جازت شيخ
ان صلى قايما سلسل بولم او سال بوجه ادم يقدر على القراءة
ولو صلى قاعدا لم يصح منه ذلك فانه يصل قاعدا مكرورا في
الربايرت اذا عجز عليه يوما وليلة ثم افاق نفض ما فاته ولو كان
اكثر من ذلك لم يقض **باب صلوة المريض** قاعدا مريضا لما انه فاف ان
يصل قايما حدث **باب صلوة المريض** قاعدا مريضا لا يلزمه الاعادة
لو صلى قاعدا متعديا يلزمه الاعادة رجل رجع او ركب ووجه
وقت النظر مثلا انظر الى الوقت فان لم يقطع توصلا وصله وان
دخل وقت العصر ودام العذر حتى خرج الوقت فقد اخذ حكمه

صاحب الكرخ السائل وان قطع الدم اعاد النظر لان حد الانحاضة و حد صاحب
 اجمع السائل انما يتحقق وقت صلوة كامل ولم ينقطع عنه ذلك مرتين
 بخروج تحت ثياب تحته ان كان لا يسهل تحته شيء الا يتحسر من ساعته
 انه ان صلح على حاله وكذا الوالم يتحسر الثاني الا انه يلحقه مشقة وزداد مرضه
 وعنه محمد بن مقاتل في المستحاضة لصيب ثوبا انها افضل الثوب المكس
 وقت صلوة وقال محمد بن مسلمة رجع ليس عليها ذلك لان امر الثوب ليس
 من امر البدن اذا فاتته صلوة في مرض فغضاه في الصحة فلو كان فعله الاصح
 والافضل في المرض فثبت الصحة فغضاه كما قدر فاعدا او موميا الا في
 اذا صلح منفردا جاز وان كان قادرا على الاقدار بالقار كما رخص افترج الصلوة
 فانكأتم اعيى لا بأس بان ان يتوكل على عصا او على حائط ونحو ذلك وهو
باب الوتر واجب عند المصنفين
 والوارد في الركعات كلها فرض لو ترك الفقرة الاولى فيها لم يفسد
 ليس في القنوت دعا وموقت منه لم يعرف انما يتجنبه وتنقو
 ولقول رنا انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقفا عذاب النار
 وهو خشتنا رشتنا كابر رجع او يقول رنا اغفر لنا وديكر ذلك ثلثا
 وهو خشتنا رشتنا كابر رجع او يقول رنا اغفر لنا وديكر ذلك ثلثا
 قدر اذا السمار انشقت لو قنيت بالفارسية او بالي لسان كان جاز
 رجع صلى العشاء وغيره وصنودا سيما ثم توخا او صلى الوتر ثم تذكر بعد
 ذلك انه صلى العشاء على غيره وصنودا عدا العشاء دون الوتر الا ان في
 الوتر في شهر رمضان يقنيت مخافتة هو مختار ويؤي المقنيتي الا
 خلعة وذكر في شرح الامام بغير المنفرد في تحية المسبوق بركنائين في
 الوتر في شهر رمضان اذا قنيت مع الامام لا يقنيت اذا قام للقضاء اذا
 تذكر في الركوع انه ليس بالقنوت الاصح انه لا يعيد ولا يصلي على النبي

عليه السلام في الفتوى عند مشايخ بخاري رحمه وقال الفقيه الوالد الميرزا
لو امتنع أهل قرية عن البوترا دهم الإمام وإن لم يتبرجوا قاتلهم إذا دخل
الوتر مع الإمام مشكوعاً ثم انسده فعليه أربع ركعات **باب**
قال عليه السلام إن يصلي ركعتين بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو قال بغير
يلزمه مع القراءة نذر إن يصلي ركعة أو نصف ركعة فعليه ركعتان ولو
جئت فعليه أربع لو قال سه على أن يصلي الظهر ثمان ركعات فليس
إلا الأربع مذکور في الواقعات التي طفق نذر إن يصلي أربع ركعات
فصلاً لا بتسليمه إذا دعى القلب لا إذا نذر إن يصلي أربع ركعات
بتسليمه في المسجد الحرام أو في مسجد بيت المقدس فصلاً لا
دونه جاز خلافاً لفرج نذر إن يصلي ركعتين قائماً فصلهما قاعداً
الدرية لا إذا قال سه على أن يصلي ركعتين اليوم فلم يصليهما قضاءً
لا صلات اليوم ركعتين فلم يصليهما تكف عنهما بميمه ولا قضاء عليه
شرع في صلوة على طهس أيها عليه ثم تبين أنها ليست عليه الأولى أن
ولو انسده لم يلزمه القضاء إذا شرع في صلوة وهو ينوي أربعاً فسلم
رأس ركعتين لم يلزمه شيء إذا شرع في صلوة خلف الإمام ثم لم
لم يلزمه شيء إذا طاف بالبيت سبعاً يلزمه ركعتان لا يؤدي الصلوة
لمندورة وركعة الطواف بعد طلوع الفجر ولا بعد إذا العصر **باب**
باب لو ترك القعدة الأولى في السنة والنوازل لا يفسد
المتبجج إن شاء جهر قليلاً وهو أفضل وإن شاء خافت رجل يصلي أربع
تطوعاً ولم يقرأ في ركعتين شيئاً أو قرأ في الأخيرة لا غير فليقضى
ركعتين ولو قرأ في أحد الأولى لا غير عند الجنبفة رجع على قول
الإمام أن شيئاً يرفع يلزمه أربع وعلى قول السمر شيء والشيخ الإمام حسا
الديك رجع عليه ركعتان ولو قرأ في أحد الأولى من غير أن لا يكون

تقصير

سكون

باب التراويح

قدرة

فانما ان لا يكون صلوة عند حسام الدين خلافا لما ذكره القاضي الامام الاستيحا بسنة الفجر
 يجوز قاعد الا بعد لانها واجبة كصلوة الجمار و صلوة العيد و ركعتا الطواف ولو كانت
 وحدها لا ولو كانت مع الفريضة نقص الى وقت الزوال بحسب رجل انتهى الى الامام في صلوة
 الفجر ان علم انه يصل السنة يدرك ركعة منه الفجر فانه يصل السنة عند باب المسجد ان
 كان غنمة موضع اعد لذلك او في المسمى بالصيف ان كان الامام في المسمى بالشتر و
 ان كان الصيف والشتر و احد ايقن في ناحية من الصفوف عند سارية من سوار
 المسمى بفضليهما ثم يدخل مع الامام وفي الظاهر من صل مع الامام وان لم يحض فوت شيء
 من الظاهر الا فضل ان يؤدي التطوع والسنة في بيته السنة تبارك بمطابق السنة المختار
 من صل في الفراغ و هذه الاصلح انه يالي بالسنة ولا يتبركها ويسأل الله تعالى ان لم
 يات بها السابلية بالسنة ولا يتبركها الا بعد ربه افق شمس الاثمة الشرح راجح اذار
 دخل المسجد فان شاء صلى السنة ثم يجلس وان شاء جلس ثم قام و صلى السنة
 اذا اطلعت في صلوة الظهر مع الامام قبل السنة فعند الفرائض يصل الاربع ثم ركعتين عند
 الجوف ربح وعند محمد ربح يصل ركعتين ثم اربع كذا ذكر في كتاب المحصر وذكر حسام
 الدين الخلاف على عكس هذا السنة الثمثة اربع ركعات عند ان يجتنب ربح الاربع
 تلك العصر سنة غير مؤكدة **باب التراويح** التراويح سنة وهي خمسين
 ترويحيات كل ترويحة اربع ركعات تسليمة لو ترك اهل بلدة التراويح
 فاتهم الامام على ذلك لو صلا اربع ركعات في البيت وحده والناس يصلونها في
 المسجد كافة ما كان السنة ولم يمسسها ولو ترك الناس اقامتها في المسجد
 صلى كل واحد في البيت فقد اساء ولو صلى قوم في البيت والآخرون يصلون
 في المسجد كافة المتخلفون محصلين نوع فضيلة وتاركين نوع فضيلة يور الامام
 في كل ركعة عشر آيات وكذا ينظر الامام بين كل ترويحة بين قدر ما يصل في اربع
 ركعات فاذا اتما ينظر ترويحة ثم لو ترا الا ان يعلم انه يتقلب على القوم والاستراحة
 على راس خمسين تسليمات كروه والاضباط ان ينوي التراويح او السنة او قيام الليل

... لو نوي القطوع جاز عند أكثر المشايخ إذا قبل التراويح مع الإمام ولم يجد
 نية جاز لأن الانتظار لتكبير الإمام نية التراويح بغير عذر قاعد جازة لو صلح
 قاعد والقوم قياماً جاز ولو صلح تركه بتسليمته وقد تولى الثانية قدر التمسك
 بحركة تسليمته ولو لم يقبل على رأس الثانية لا يجوز إلا على تسليمته ولو صلح
 كل من تسليمته واحدة وقد تولى في مواضع القعود المارة دقت التراويح ما بين
 إلى صلح الفجر لو صلحها تلك التمسك لا يجوز وهو المختار ولو صلحها بعد العشاء وقبل
 جاز التراويح إذا كانت غير دقت لا تقف ولو قضاها منفرداً كان فعلاً مستحباً
 شكوا أنهم صلحوا تسليماً أو عشر تسليماً صلحوا تسليمته أقوى وأدنى
 احتياطاً إذا تسليماً الإمام أو صلح تسليمته أقوى ما دام أولاً لا يجب ولو صلح
 تركه الإمام لا يجب الأفضل استيعاب أكثر التسليحات بالصلوة وقيامها في الصلاة
 لا بركه هو الصحيح إذا اقتدى في التسليم الأولى بغير صلح الخامسة أو العاشرة مثلاً جاز ولو صلح
 التراويح فقد ينعقد بصلح مكتوبة أو نوافل غير التراويح لا يجوز الإمام لصلح التراويح في
 مسجد في ذلك مسجد على الكمال لا يجوز خلاف ما إذا اقتدى بغيره في المسجد
 قوم صلحوا التراويح ثم أرادوا أن يصلحوا بعد ذلك فرادى جازاً إذا كانت بعض التراويح
 فأوتر مع الإمام ثم صلح باقي التراويح وحده جاز الإمام إذا فرغ منه التشهد في التراويح أن
 علم أن الزيادة على قدر التشهد لا تنقلب عليهم يأتي بالدعوات وإن علم أنه يتقلب لا يزيد
 وإذا كبر يأتي بالتشهار في كل تكبيرة ويكره الأسراع في القراءة وفي إدراك الأركان ثمرة
 الإمام إذا لم يكن حافظاً للقرآن اختار بعضهم أن يقرأ سورة الاخلاص في كل ركعة وقيل
 الأولى أن يقرأ سورة من القصص وهو الغالب إلى أن القرآن مرتين أو غيرهم إذا فرغ
 في شفع التراويح ثم أقبل ثم إذا تلا شفع عليه إذا حتم القرآن في التراويح وفرغ مع المؤمنين
 في الركعة الأولى يركع ثم يقرأ في الثانية بعد الفاتحة شيئاً من سورة البقرة المقتدى
 في التراويح أو غيرهما إذا نام كما في التشهد وإذا سلم الإمام انشبه وسلم به لم يركع
باب زلزلة القاري إذا قرأ في الاستفتاح لا اله خیر لك بالخاء والفاء

ص ٢

في كل ركعة
٣

لا تفسد انما اذا قرأه الفاتحة فقال ان فاقطع النفس فقال حمد لله لا تفسد
والاول ان يبتدئ ويقول الحمد لله اذا قرأ اسم الله بالتاء والشين واللام
لسان غير ذلك فان كان لا يجد آيات غير ما يجوز صلواته دون من خلعه وان امكنه
ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ الا فاتحة الكتاب فانه لا يدع قرآنها
وان كان يتوارى تحتها بالتاء والشين ونحو ذلك يجوز ولا يقدر به
احد لو قرأ اياك لغد كسر الباء لا تفسد وبالنصب تفسد ولو قرأ اية من القرآن
بين لا تفسد ولو لم يكن الطاء القاد قبل لا تفسد ولو وصل كاف اياك
عنون استعير لا تفسد وكذلك لو وصل ماء المغضوب بعين عليهم وكذلك
لو ترك الفتح بعد او المد ولم يتغير المفع او تغير لا تفسد ولو قرأ ولا الصالحين يا
الذال او الطاء عند عامة المشايخ تفسد وقال محمد بن سلمة رجع للجهنم ولان
الذال بين من الدال والظالمين من ظلم لطلب الاشبع ولو قرأ رب
باللام قبل لا تفسد صلواته ولا يقدر به غيره ولو قرأ موسى بن مريم او عيسى
من غير ان قال حسام الدين رحمه الله الاصح انه لا تفسد دفعا للحج ولو قرأ
حادة بالحاء لا تفسد كذا الوقرار هو اصح من لسانا بالسين كذا الوقرار
توفي سنة فطور بالتاء ولو قرأ البصري مكان العدي قبل يحاسب عفو
للضرورة لو قرأ واذا اتى ابراهيم ربه برفع الميم والنصب الباء فاحسب الدين
الاشبه ان لا تفسد لانه لو نصب الصواب في الاغراب لوقع الناصب
في الحج ولو قرأ ان المنقش في سائر ونحو قبل لا تفسد ولو قرأ الست
بركتم قالوا انهم مكان بلي تفسد اذا قرأ لا اله الا هو او قرأ اوست
اليهود ووقف ثم قال غير ما بين الله قبل تفسد به اخذ من الائمة
الشيخ رجع وقال الف في الامام ابو الليث اليسر وحسام الدين رجع لا عليه
الفتوي لو قرأ الخالق البارئ المصور بنصب التاء ذكره في المتن انه لا تفسد
وعنه الى الضم الكرماني رجع انه انفتح بالفساد اذا قرأ رحمة الشتاء والصف

قرآن

العباد

بالسبب نفسه ولو قرأ إذا جاء لضربه بالسبب قال حاتم الدين
 نفسه وقيل لا نفسه ولو قرأ السلام عليه ما وقع عليه عباد الله الصالحين
 بالسبب نفسه وقيل لا نفسه لأن الشايعين يصلح جميعاً
 بمعنى حاكم السلاح إذا قرأ كل موسم واحد ولم يكن له شأن عليه
 نفسه ولو قرأ على موسم واحد بالثبات نفسه ولو قرأ واليه إذا
 والنداء إذا تخرج وما خلقت الذكر والأنثى بطوع الواو نفسه ولو قرأ
 بالهواء والنجاء أو الرحمن الرحيم بالهواء والنجاء فان كان يجتهد مدة عمره
 ولا يطالع لسانه غير ذلك حازوا تركب جهره في زمان دون زمان
 لم يقرأ إذا قرأ التحيات بالدرال أو الطاء قيس لا لنفسه ولو قرأ
 باب مكان أو اب أو اياه مكان أو اه أو التيا بين مكان التوا بين
 لا نفسه إذا ذكر مكان الحكيم العليم لا نفسه إذا روى على لسانه وفي
 مكان في خوف يومئذ في النوان لكنه يخالف في المعنى نفسه خلافاً لـ
 يوسف راجع لاسمها بوجه الفظ والمتأفون بعضهم افتوا بقولها وبعضهم يقول
 إلى يوسف راجع إذا قرأ في الصلاة اسم الكبار وهو يدركه ويسمى
 عندك ولا يريد النجاة قيس لا نفسه وقال أكثر نفسه بكرة الانتفاك من
 سورة إلى سورة إذا قرأ في الركعة الأولى سورة وفي الثانية سورة أو في فوق
 تلك السورة أو فعل ذلك في ركعة واحدة بكرة إذا قرأ في الأولى بين
 من التطوعات الموقوتات وفي الأولى ثبت يد أو سورة الا خلاص
 لا بكرة وقيل قرأ في جامع سمرقند والسماء ذات الصديق والارض ذات
 الرجع فافق الخاف الامام الحسن بن محمد الماتريدي راجع لا نفسه وقال
 الامنية احتوى نفسه **صلوة الكسوف** والاستسقاء صلوة
 الكسوف ركعتان يستحب فيها عشرة أشياء الوقت والسلطان
 أو لم أمانة الكعبة والعديد والمكان وهو مسجد العيد أو المسجد الجامع

ان المعنى
 يوسف راجع
 يعتبر

الجماع ولو صلى في موضع آخر جازت ولو صلوا وحدها في منازله لم يجزوا واجتمعوا
من غير ان يصلح افعالهم والصدرة افضل ويكره ان يجتمع في ناحية وليس فيها
اذان ووقاية اقامة ولا خطبة ونجاست فيها بالقرارة وان شار الا امام
الحال التوازة وان شار قصر في اذاعه من الصلوة دعوا مدد وتضرعوا الى الله
تعالى الشئس وفي حنفية في الغمر لا يصلحون بجماعة بل فرادى فرادى وكذا اذا
اشتدت اليموال والافراج كالربح اذا اشتدت والسماء اذا دامت مطرا
او تلحها دجاجة والدمار اذا اظلم وسائر المخوفات وكذا اذا اعم المرض
في الاستسقاء ليس في الاستسقاء صلوة ولا دعاء موقت ولا خطبة
ولكنه دعاء يستغفر وان صلوا فيه وصدا فلما باس وليس فيه لقلب
الرداء وعند محمد في السنة لقلب الرداء وهو ان يجعل الامام دون
القوم اسفل رداءه اعلاه واعلاه اسفله ولا يخرج فيه منبر او ان يرفع يديه
حاز وان لم يفعل والشارع يصعبه حسن وان لم يخرج الامام وامر الناس
بإخراجه او فوجها بغيلة ذنر جاز ولا يخرج اهل الذمته للاستسقاء خلافا لما
رج وقال قاف رفع الدعاء واستجاب الامام في الدعاء وليقعد الناس
على مراتبهم مستقبدين القبلة **باب** **متفرقة** لو صلى في موضع
الكعبة واقعدوا امامه واختلف وجوبهم جاز وان كانت وجوبهم الى
الامام او ظهرهم الى ظهرهم ومنه كانت قفا الى وجه الامام لا يجوز صلواته ولو صلوا
في المسجد الحرام بجماعة استداروا حول الكعبة ومنه جعل الى جانب الذي
يصل الامام كعب ان لا يكون متقدما على الامام وان كانت في حمة او غيا
جائز وان كانت اقرب الى البيت من الامام اذا خاف المصلي ان يسقط
اعنى او يصيب من سطح او يحوته نازلا او يوقفه ما عليه قطع الصلوة لو سرق منه
ما يساوي درهمين لم يقطع الصلوة المسافر اذا خاف السراق او قطاع الطريق
لانه لو تم الوقفة القابلة اذا خاف ان يموت الولدان اشتغلت بالصلوة

القبلة

اذا خاف المصلي
ان يسقط اعنى
صبي حزين
لا يخرج من

رجل يصلي فدعا

احد ابويه لا يجيبه
الا استغث

في غير وضوء

لا يكف
اذا فعل ذلك استخفافا
ببلى المعراج لا عراج
انبياء علمهم السلام

باجنابيزه

بغير
مستحسن

لا يسب بان يرفو الصلوة رجل يصلي فدعا احد ابويه لا يجيبه الا ان يستغث
منه بشي رجل افتتح الصلوة يريد وصم الله ثم دخل في قلبه الربا في
ما استسست رجل افتتح الظهر وصلي منها ركعة ثم افتتح لظوعا فقد
الظهر ولو فقهه نوى الظهر وكبر منه فير ان يكلم بعد ما يصلي من الظهر ركعة
هي ويجزي تلك الركعة رجل لو قضا وصلي الظهر جازو القبول لا يرد
هو المختار وقول بعض الزهاد من ليس قلبه في الصلوة مع الصلوة
قيمة لصلوة ليس شي اذا صلي بغير طهارة عمدا قيل يكف وقيل لا
اذا فعل ذلك استخفافا او على اعتقاد حقيقة الصلوة بنية الخسوم
ان لا يفعل امامة الله صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج لا رواج
عليهم السلام كانت في النافلة رجل يمر في المسجد ويخبط ان كان
بعد رموز ثم اذا صار صلي تحية المسجد اولام يجلس لا يجلس ولا
يصلي تحية المسجد ركعتين في كل يوم مرة لان كل يوم مرة ركعتين
اذا دخل المسجد للقضاء فاني شارب صلي ركعتين تحية المسجد اولام
او يجلس اولام ثم يصلي اذا بلغ الصبح عشر سنين ضرب لاهل الصلوة
باليد دون الخشب ولا يكاوز الفلت بكرة الصلوة في الطريق سيرة
الشكر كروه عند ان يجزئة ربح خلافا لما اذا صلي في بيت رجل بغير
لا ياسب وان استاذبه كان احسن باب اجنابيزه اوانه جنت
في الغد والتفان في حمار اجنابيزه في الصلوة على اجنابيزه في الغد
باب الفسق من قرب موته يوجه الى القبلة واختار التجر
منه الائمة الاستلقاء لانه اسير رزوح النفس والروح وعلى احواله ان
يلقنوه كلمة الشهادة لا يقال له قل لا اله الا الله واذا وجد اكثر البدن
غسل وان وجد النصف لا المعتدة تغسل زوجها والزوج لا يغسل الزوجة
ام الولد لا يغسل مولاها بخلاف الزوجة يجب مثلها لا يجمع ولا يشترط

لا يشترط ما باس ان يغسل النساء وكذلك الصبية اذا كانت بهذه الحال
على الحال غسلها اذا كانت امرأة في سفر لم يمت هناك امرأة فانها
تؤمهم وكذلك اذا مات الرجل بين النسيوان ثم اذا لم يكن الرجل وارحم
محم منها فانه يؤمهما بخوقة ويمنع لصره عن ذراعيها ميت وصد في الماء
لا بد من غسله ولو لم يكن في الماء بنية الغسل **حاشا**
لا يغتسل بل يؤم من وجده قتيلا في المصغر غسل الا ان يعلم انه قتل
بجدرة ظلمما انحنى اذا انشئت من ذراعيها او الكايقن او النفاء او
يغسل كذا المقتول بالمتقل ومن قتل اهل البغي او اهل الحرب او قطع
الطرف نياي شئ قتلوه لا يغسل اذا وجد في المعركة ميت
وقد خرج الدم من الفم او ذكره او دبره غسل ولو وقع من عينه او
الدم لا يجوز اذا ارتث ثيابات غسل الارث ثيابات ان ياكل شيئا
ويشرب او يوصي بشئ من امور الدنيا او اواه فسطاطا او خيمة او
او عاش يوم وليلة بعد اجراصة لو سال من الميت بعد الغسل شئ
فانه لا يعاد غسله ولكن غسله ومن قتل نصابا غل قاطع الطرف
اذا قتل غسل الكافر اذا مات غسل كافر كذا يغسل الثوب الخمس من وذر ثيابا
لم يغسل بغير احكام في المختصر وذكر في الفتاوى انه يغسل **باب**
الغسل **رجل**ات ولم يترك شيئا يفرغ على الناس ان يكفون
وان لم يقدروا عليه **سألا** الناس ليكفوا اذا مات الزوج لم يكفن على المرأة
الكفن ولو ماتت المرأة وهي فقيرة فكفنها على الزوج ادني ما يكفن الرجل
في ثوبين ازار ورداء السنة ان يكون الرجل في ثلث اواب مكفن
وازار ورداء والمراد بالرداء اللقافة وفي حالة الضرورة يكفن فيما يوجد
السنة ان يكفن المرأة في خمس اواب وكفن الكفاية لها ثلثة
اواب السقط بل في خوقة الكافر لا يرأى له شر الطيا الكفن بل

لو سال عن المصت به
الفصل شئ فانه لا يعاد
الدم ميتا يغسل

اذا مات الزوج لم يكفن
المرأة الكفن

يلف في رقعة الشهادتين لا يكفن كفن جديدا بل يدفن في ثيابه ويخرج عنه
الحشوة والقلنسوة والسلاخ وان احتوا على ثيابا حتى يبلغ ال
فعلوا اذا انشئ الميت وهو طري كفن ثانيا غير اعتبار الطائفة
كفان يكفن الكفاية عند قلعة المال وكثرة الورثة حسن الوارث
الميت يكفن المثل لا يكون متبرعا ولم الرجوع وكفن المثل ما يليه
القالب قال الفقيه ابو حنيفة ابو حنيفة وفيه وقال يضرني يحيى ما يليه
اذا خرج للعبد اذا كفنه اجنبي ميتا فقتله الاسد عاد الكفن
ملك المكفن لا الى ملك الوارث

بالحجارة وذلك ركن الحجب المش خلف الحجارة افضل الا ان
ولا لباس بالركوب خلف الحجارة والمش افضل لا لباس بالركوب
اذا وضع الحجارة ويكره قبله بكرة الشياخ والصوت خلف الحجارة
في منزل الميت رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن وقولهم كل حي
وتحذرك خلف الحجارة لا لباس بالركوب على الميت والصبر افضل
كره الزنادقة الاسواق ان فلانا قد مات ولا لباس بان يعلم بعضه بعضا
ليؤدوا حقهم بالصلاة عليهم ولا لباس بان يحمل الرضيع والعظيم
طبق او سقط يتداوونه اذا كانت مع الحجارة بالحجارة او صالحة
فان لم تنجز لا لباس للرجل ان يمشي مع الحجارة الستة ان
يحمل الحجارة بجوانبها الاربع ويجوز بهيمة الميت ويمين الميت
على يسار الحجارة لا يقدم للحجارة الا من يريدها يوضع حجارة الرجل
قدام الامام والصبي بعد ثلث الحجة ثم المرأة ثم العبيبة المراهقة ثم الكريمة

ويؤمى عليهم بالصلاة
على يسار الحجارة ان يقول اللهم اني نويت ان اصلي لك وادعوا لهذا الميت
اذا صلى على صبي وامرأة او عبدا لامة جازت ولو صلى عليه صبي لامة

اذا انشئ الميت وهو
طري كفن ثانيا
كتفاء كفن الكفاية
عند قلعة المال وكثرة
الورثة

لا لباس بالقعود اذا
وضع الحجارة ويكره

ولا لباس بان يحمل الرضيع
مع الحجارة بالحجارة
او صالحة
رجرت

ويمين الميت
على يسار الحجارة

الصلاة على الجنازة وعن كفاية فاذا قام بها البعض سقطت عن الباين الباغي اذا
 قتل حاله الحرب لا يصح عليه وان قتل بعد ما وصفت الحرب او زارها اي استلحقها
 قتل وذكر في موضع آخر مطلقا انه لا يغسل فكلم من قتل في جفك ثانيا لكلم الباغي
 اذا قتل نفسه وفاو صليا يصلي عليه اذا فوج اكثر الولد حيا ثم مات يصلي عليه ميت
 وعبد في دار الحرب في كنفته وعليه سبيل المسلمين يصلي عليه ولو وجد في دار
 الاسلام ميت غير مختون وعليه زنا مشهور ولم يصلي عليه مذكور في الزنا درست
 او دخل دار الحرب واشترى عبد او غيره اثمات العبد يصلي عليه ولو دخن الميت
 قبل الصلاة او قبل الغسل فانه يصلي عليه تبره الى ثلثة ايام والصحيح ان هذا يصح
 بتقدير لازم بل يصلي عليه تبره عالم بعلم انه قد تمزق قوم صلوا على جنازة الباغي يكره
 اذا صلوا على جنازة دفنت الطلوع او الغروب او لظف النهار لا يواد ولو صلوا
 على ميت كان على دابة او على ايدي الناس لا يجوز وعليه الفتوى بقوم الذي يصلي على
 الرجل والمرأة بخدار الصدر الصلاة على الجنازة في مسجد يقام فيه الجنازة كرهه ولو
 كانت الجنازة خارج المسجد ومع الامام خلف وباقي القوم في المسجد قال شمس
 الامم الشرع لا يكرهه وقال الامام الاستيبي في حرم الدين لا يكرهه الا اذا
بني المسجد لذلك اذا حضر الرجل يصلي على الامام بمخبريت انتطرحت بكبره الامام بكبره
 الثالثة ثم يدخل فاذا فرغ الامام بكبره فانه قبل رفع الجنازة متناحيا بلا عداد ولو كبر
 الامام خمس تكبيرات فالمقتدي لا يابعه فاذا سلم الامام سلم معه او لي الناس
 بالصلاة على الميت الامام الاعظم ان حضر ثم السلطان ثم القاض ثم الولي ثم امام الحجة
 ثم الاب ثم الابن لو كان للميت اخوان فالأكبر او لي فالورثي الاكبر ان يقدم حنيا
 فالصغير منه لو كتب الغائب بالصلاة الى انجيح لم يلتفت الى ذلك والذي
 يميم او لي ليس للنسوان والعبيان حتى في صلاة عذبات فالولي او لي بالصلاة
 من الاب والابن وان كانا من ليس في صلاة الجنازة دعا وموت اذا فرغ
 من الصلاة لا يقوم بالدعاء والدعاء علم الشيخ هو السنة

اذا خرج اكثر الولد حيا
 ثم مات يصلي
 ميت غير مختون

لو صلوا على ميت
 كان على
 على ايدي الناس
 لا يجوز

اراد

عندنا دون الشق في كل موضع يميز القبر ولا يميز ان يحول اللحد لا بأس
 يحول الشق او يخذل ابوت كسر السنة ان يفرش فيه التراب ويلبس
 الطبقة العليا تطيب القبور مكره كذا ذكره في التجر يد ذكر في الفتاوى
 لا بأس به مكره البضا على القبور والكتابة عليه وان يعلم علامة زايدة فتكره
 الشيخ الامام غزالي في البيروني لو احتج الى الكتابة اي العلامة ح لا بأس
 الاثر ولا يميز لا بأس به ذو الرحم او لي باذخال المرأة في القبر وان لم يحكم
 ذو رحم محرم فاهل الصلح منه خير انما يلي دفنها ولا تدخل واخذة منه القبر
 القبر وليست في المرأة بتوب حتى يحول اللحد على اللحد لان من حاله
 استرد لها تنفس خباير من ولا يستخرج قبر الرجل الا ان يكون
 ضرر من مطاوعه او شج او ح شديد يخاف على الواضويات ان يتادوا منه
 السفينة في البحر فانه ينسك ويكف عن رجليه عليه ويلقى في البحر
 دفنه لا بأس به ان يدفن في الدار لان ذلك سنة الانبياء وخالفة
 ماتت وفي بطنها ولد مسلم فدفن في مقابر المسلمين وقيل
 في مقابرهم وقيل في مقبرة علي بن ابي طالب وعلى هذا اختلفوا في المسلمين
 الكفار وكانوا سواء الواجب ان يدخل الرجل المرأة في قبر واحد فذكر
 الرجل على القبلة والمرأة خلفه وحول يدها حافر من تراب اذا وضع
 الميت فغير القبلة او على يساره فان كان قدام المائدة الترابية
 ملحق بملقات الميت عند اكثر مشايخنا ليس بشي وعند الشافعية
 لا بأس بتفريته اهل الميت من المسلمين وتزويجهم في القبر والرضاء لقضاء
 قوله لينا لوالد الصابرين والدعاء بالرحمة والمغفرة للميت **كتاب الزكاة**
 ابو ابي احد عشر في الواجب في صدقة السوا لم في زكاة الدرون في سقوط الزكاة
 في زكاة الزكاة فيمنه يمر على العاشر في العاشر في الخارج في المعدن والركاز في
 مواضع الصدقات في صدقة الفطر **باب وجوب الزكاة** قال ربي الله تعالى

تطيب القبور
 لا بأس به

العلامات الاثر لا يذهب

على السر والهدا تنعش
 جنازته

يا غني في دارك ان ذك
 سنة الانبياء

خل الرجل والمرأة في
 قبر واحد

وقد شرحوا الامم
 ان الواو ذك وان
 كان لحد واحد
 اثر رب

عن نية التجارة في الذهب والفضة والدرهم ليست بشرط الوجب الزكاة الزكاة
في الفلوس الرابعة كما في دراهم لا يجب ما لم يكن قيمتها ما يفي درهم الدرهم
التي يوجب النفقة فيها على الفتن او عشرين مثقالا منه الذهب ولا يبرأ
فيها التجارة اذا كان النصاب كما في طرف الحول فنقصانه فيما بين ذلك
لا يصح وان عاد الى شيء قليل اذا اشترى قوا البق ليؤاخذوا منه انما سئل
عليها الحول لازكاة عليه وان بلغت قيمتها نصابا اذا اشترى قوا ما لم يبرأ
وهو ينوي لو احبب ركبها لم يخال عليه الحول لازكاة عليه واذا كان له عوض للتجارة
وعال عليه الحول وهو مبيع نصابا بالدرهم ولا يبرأ نصابا بالذهب او على الفضة
يجب الزكاة فيها اذا كان له شيء من الفضة وشيء من الذهب وبالصم
يسير ان نصابا فانه يضم احدكما الى الاخر من حيث القيمة اذا استبدل
الوزن بالوزن او بالعقد لا يقطع حكم الحول بخلاف ما اذا استبدل السائمة
بالسائمة اذا كان في ملكه موزون او عبيد وكسور لك فنواه للتجارة لا يصير
الشيء والم يبيعها فيكون في الثمن زكاة مع ما لم منه الرضاب ولو ورث
شيئا ونواه للتجارة لا يصير للتجارة ولو كسرت شيئا ونواه للتجارة
يصير للتجارة ولو ملك شيئا بجمع او صلح او عن قود ونواه للتجارة في قول
نصير للتجارة وفي قول محمد ربح ما المستفاد يضم الى ما عنده منه النصيب
اذا كان من جنس النصاب ولو كان من جنس خلاف الجنس
في السوايم كلها جنس واحد الاولاد انضم الى الاصول وان كان كاه البعد
النصابين حولا والايح انضم الى اوقب النصابين حولا **بحدق السوالم**
سأله فصول في الابل في البقر في الشاة في الخيل والبقال في الحملان والفضلان
وفي العجا جباب **فصل** في الابل في خمس من الابل السائمة
نكاه وسط سوا كانت سائمة او وسطا او نيا سائمة بنت حيا وسط
في العشر شاة وفي خمس شاة وفي عشرين اربع شاة وفي خمس

السيوم

او خادم

وعشرين بنت مخاض وهي التي تمت لها سنة وطلعت في السنة
 وفي سنة وتلك بنت لبون وهي التي طلعت في الثالثة وفي سنة
 حقة وهي التي أتت عليها أربع سنين عند أهل البصرة وعند أهل
 التي أتت عليها ثلث سنين وفي إحدى وستين جذعة وهي التي
 عليها أربع سنين عند أهل البصرة وعند أهل اللخمية ما أتت عليها
 ستين وفي سنة وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وستين
 إلى مائة وعشرين قال إذا زادت واحدة على مائة وعشرين تنال
 فيجب في الخمس شاة كما في الآية تكون في مائة وخمسين وعشرين
 وشاة وفي مائة وتلك بنت حقان وشاة وفي مائة وخمسين وتلك بنت
 وثلث شاة وفي مائة وأربعين حقان وأربع شاة وفي مائة وخمسين
 وأربعين حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث
 ثم تناف الوضعية في كل خمس شاة إلى أن أصاب
 وخمسا وسبعين ففيها ثلث حقان وبنت مخاض فإذا بلغت
 مائة وستين ففيها ثلث حقان وبنت مخاض بنت لبون
 بلغت مائة وستين ففيها أربع حقان إلى ما بين ثم تناف
 الوضعية إلى أن يكمل خمس مثل ما استوفيت منه مائة وخمسين
 إلى ما بين قال رخص الله تعالى رعيه وإن لم يكن الدار سائمة بل للتحريم
 لا يعتبر فيها العدد وإنما يعتبر أن يبلغ قيمتها مائة درهم أو عشرين حقة أو
 الذهب **فصل** في أن كل من ثلثين من البقر ذكوة أو
 ثلثين من الإبل أو بعير وهي التي تمت لها سنة وطلعت
 في الثانية أي دخلت وفي أربعين سنة وهي التي طلعت في السنة
 الثالثة وفيها فيماراد كما به إلى ستين فإذا بلغت ستين
 بعد ذلك في كل أربعين سن أو مائة وفي كل ثلثين

باب سقوط الزكاة

ولو اقرض النصاب
فهلك لا يضم الزكاة

لا زكاة في مال العبي
واجمعون

الوقف
ما بين الوقفين

فلم يقضها المهررب لم حقه حال الكول فالزكاة على الواجب المبيع
لا زكاة فيه على المشتري المدفون في البيت والكرم اذا ان
الزكاة وعند بعضهم لا المدفون في الصخر اذا ان مكانه واتي
باب الضمان الدين المطالب لم منه جهة العباد يمنع وجوب الزكاة
الدين الموصى قال بعضهم يمنع وذكر محمد الائمة السرخس غير شاكي
دين الذنور والكفار است لا يمنع وجوب الزكاة
اذا ملك النصاب بعد الكول من غير تعدى سقطت الزكاة
النصاب لا لو باع من غير البيع الكارة او وهم من غن او باع من
فهم حسن الاب هلك والوقت الفاحش بالانجيل
المقربين ولو اقرض النصاب فهلك لا يضم الزكاة ولو اشترى
حاش عليها الكول غنا عاتمة صارت الزكاة دينا في الذمة من عليه
اذا مات لا يوزع من تركته وعليه ان يوصي بالاداء عنه واذا اوصى
ثلث ماله الا اذا اجازت الورثة لا زكاة في ملك الرعي والجمعون
منه اسلم في دار الحرب ولم يعلم بغيره من عليه الزكاة لو ارتد
عنه الزكاة وان اسلم اذا طرأ المجنون فان لم يستمر سنة لا يمنع به الوارث
اذا حال الكول على ثمانية من الغن فلم يترك حتى يملك اربعون فعليه
ملك محمد وزفرج نصف شاة لان الزكاة عند المصنعة والجمعون
متعلقة بالنصاب دون الوقف جميعا وعند محمد وزفرج منه اربعة
والوقف جميعا فاذا ملك النصف سقط النصف الواجب
يمنع وجوب الزكاة لا باس به
الا اذا كان وقت الصدقة كان لو سلب عماذ الودي
بحسب من غير فكرة قد ملك يكون منه لو ملك ما صدقت اليه
فقد نويت عن الزكاة لم يخرج لو اقرض زكاة ماله في فوطيه وحجاب يتصدق

ولا يحسن النية قال محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي اسحق بن ابراهيم بن ابي اسحق بن ابراهيم
ثم ادعى الامر ان يكون ذلك من زكاة ماله ثم تصدق بالمال من زكاة ماله و
ادى زكاة غيره من مال ذلك الغير فاحارة المالك فان كان المالك قايما في يد
الفقر حازر والا فلا من عليه الزكاة لو تصدق بالفضة ب تطوعا او غيره من
الزكاة ركب له على قصر ما يادراهم فوجب منه خمسة دراهم من زكاة ماله و
نصف الباقي لا يسقط عنه الا زكاة الخمس وهو خمس دراهم ركب له على فقر
خمس دراهم فوجب منه بنية زكاة ماله في تقديم يخرجوا كحيلة ان يتصدق عليه
بشيء من مال الزكاة ثم يأخذ منه اقتضاء غيره فلو كان له على اخو دين فصدق
به على اخو من زكوة فامر بقبضه اخواه ركب وكل ذميا باداء الزكاة حازر طان
دفعها الى رجل كل واحد منهما دراهم لتصدق بها عن زكوة ماله فخلط الدراهم و
تصدق بها عنهما الا اذا وجدت دلالة الاذن بالخلط ركب دفع الى رجل
على اليد دفع الى فقير عن زكاة ماله ثم ادى الامر زكاة ماله ثم ادى الامر عن غيره علم
بذلك اولم يعلم عند الممنوعة ركب ركب في الزكاة بعد الوجب هل
في ام لا عاد الوجب دفع القيم في باب الزكاة حازر الا فضا ان تصدق
زكاة ماله على فقير او غيره فبما النصاب ولا يخرجها الى موضع آخر الا اذا كان له
ثم اقرا محي وكنج اذا الزكاة على سبيل التيسير في اقتضا بخلاف الصدقة
التي علمت يجوز تجيب الزكاة فهاك الوجب اذا ملك لصا ما غير نصب كثيرة
اذا كان له لصا بان من الذهب والفضة فهاك زكاة احد النصابين
ثم يملك المعجب عن الزكاة فالمودي ينوب عن الباقي قال رافع ابن اسحق
عنه في دراهم خمسة دراهم ولا زكاة فيما زاد حتى يبلغ اربعين وفي عشرين مثقالا
من الذهب نصف مثقال ولا شيء فيما زاد حتى يبلغ اربعة مثاقيل اذا
ادى خمسة البهيرة زكاة ماله جهاد او شاة بصدقة تساوي شاتين وسطين
مكان شاتين جاز من ادى زكاة ملك غيره من ملك نفسه بام من عليه

فتتفرق

مما وجب

ما لم

الزكوة جاز بخلاف ما اذا ادى غيره اذ لم يتم اجازته **باب**
 مسلم مر على عاشر مما اب قدر الغصاب ووجد ثرايط وجوب الزكوة
 ياخذ منه ربع العشر وكان ذلك زكوة ولا ياخذ منه المضارب وال
 المازون والمستضعف ولو مر عليه بمائة درهم واخبر ان له مائة او
 منه لم قد حال عليه **الحكم** ل لم ياخذ منه شيئا ولو مر على العاشر ف
 مندا شهر لم يتم عليه **الحكم** او قال على دين او قال ادبت زكوة
 او في تلك السنة عاشر او صدق اذا حلف على ذلك لو قال
 زكوة في المصروف الا في السوايم وما لم يصدق فيه المسلم صدق
 ولو رد في عاشر فانه ياخذ منه نصف العشر ولو رد ولا ياخذ منه
 كاملا ويصرف ذلك بمصرف الخراج رجل مر على عاشر الخوارج
 تدخلوا عليه فعشروه فانه يثني عليه لان التقصير جاز عليه
 مر على عاشر بالابقى ولا كاملا كالفأكة والرباط لا ياخذ منه
باب العشر في البطح والتقل والقتال
 الخوف والسفوف والنفاع والكثرة والشمس كذا في الر
 كالايب والورد والكماد والوسمة وفيما هو من حملة الاودية كالح
 وكوه سلم له دار **الحكم** جعلها لتنا ففقه العشر الا اذا
 في الاعلى ما اخرج المجرى لوجعل داره لتنا ففقه **الحكم**
 سقاء ما فزجي او عشرى المار العشرى ما الارابار والعيون والبحار
 ليست تحت حاية احد المار احوال ما هذه الا ان الرضا الى
 الاعاجم سجون وحيون ودجلة وفرات فواحي عند الجوف راج
 عند مهران ما سبق سيقا ففقه العشر وما سبق لوب او بد البية ففقه
 ولو سبق في بعض السنة سيقا وفي بعض البية ففقه
 ما يوجد في الجبال من السماير كالعشر لو كانت نه شجرة مثمرة في

الحكم

الواقف
فهلك

لا زكوة
واحي
زرد

وان فسر شي يصرف
لا جمع المستهين

ارض

المختطه
رس

على المفتين والمعلمين ويعرف الى الرزاق للعالمه ورصد الطريق واليه
لك ما يرجع الى عارة الدين ودينه دار الاسلام والمسلمين الغني والفقير
سواء **باب المحدث والكار** معدن ذهب لوقفة اورصد
وصف لوحيد وجد في لوف الخراج او العشرة فقيه الخمس واربع اقسام للمالك الرتبة
رعل وجد في دلره معدن فليس فيه شي عندا يحنيفة ربح وان وجد في ارضه
يحب فيه الخمس في روايه عنه وهو قولنا وان وجده في غير مملوك لا فيه
الخمس واربعه اقسام للواحد ركل وجد كثيرا فيه علامات اهل الام
كالحرف والدرهم المكتوبة عليه كمنه الشهاده فهو بمنزلة اللقطة وان كانت
فيه علامة الشرك كالختم والصلب ففيه الخمس واربعه اقسام للواحد ان كانت
الارض مباحه ولو وجد في ذلك في دار نفسه ففيه الخمس واربعه اقسام
المختطه وهو الذي خطه الامام تملك البقعة منه يوم الفتح فان لم يوف المختط
لم يوف الى ارض مالك يوف في الاسلام وفي غير عت القير والنقط والملاح
شي اذا كان في الجحر والنورة والياقوت والزمرد والفيروز والؤلؤ والعقيق
والزبرجد والزيق حشر لا يسقط الخمس غير الركايز والمعدن والكان واجد
للوانا في وجد في دارنا معدن او كثيرا يؤخذ منه كله مسلم دخل دار الحرب
بما ان فوضه في دار بعضهم ركايز ارده عليهم وان وجد في حرا فهو له خمس المعدن
والركايز يوف الى اليتامى والمساكين وابن السبيل من اصاب ركايزا
وسعه ان يصدق بخمسه على المساكين وعلى ابائهم واولادهم ايضا وكذا جاز
له ان يصنع في نفسه عند حاجته **باب مواضع الصدقات** يصرف العشر
والزكاة الى ما نص الله تعالى في كتابه وهو قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعالمين عليهما والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب الامة والفقير الذي لا يسأل لان
عنده ما يكفي للحاجة والمساكين الذي يسأل لانه لا يجد شي والعالمين عليهما
السعاة يوطون ما يقيم ويكفي اعوانهم والمؤلفة قلوبهم قوم كانوا مشركين

المسكين

ثم ثلثة فكان النسخ عليه وسلم لوطيهم شيئا ونيالهم على الاسلام ليسلمهم
 فجمعهم وقد سقط منهم لم يصدر خلافة الي بكر باجمع الصحابة رضوان الله عليهم
 ومن الموالاة قلوبهم ابو سفيان من بني حنظلة وصفيان بن امية وميسرة
 القواذي وافرغ بن حابس الطائي وعباس بن عبد المطلب وزيد بن ابي
 ارادة الكاتبين والفرقة ام المدبولون وفي سبيل الله برفع
 الفقير وابن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله لا يجوز دفع الزكاة وال
 الزوجه ولا الى الزوجة ويجوز الى الاخ والاخت والعم والخال ولو دفع الى
 رجل فقير جاز ولو دفع الى صبي لا يقبل الاخذ لا يجوز الا اذا اتى به من
 لم يودعه الى دله رجل عتي ان كان كبير اجاز والا فلا ولو دفع الى فقير تحت موسم
 دفع زكاة الى رجل غني انه فقير او اجنبي فاذا هو غني او الوه او ولده دفع غير العبرة
 عند لا وفي المكاتب روايات لو ادى الى غني لا يجوز وذلك ان يكون من
 غني المطلب والعباس بن عبد المطلب وآل جعفر وآل عبيد وآل حارث
 من عبد المطلب وكذا الوادي الى معتقهم رجل لم يدر فقير ما يادهم حلت
 الزكاة اذا كانت لم يادهم او ما يساوي قيمته ما يدرهم فاضلته عن سبيل
 وسلاصه وكتاب بدينه وما يتجش به في سبيل وكنت العلم ان كان من المملوك
 كان معدا للتجارة يجب الزكاة وان لم يبيع معدا للتجارة لا يجب لكن
 الصدقة المفوضة ولو كانت لم يكتف بحاج القضي والدراسة لا يحرم
 حلت له طعام اكثر من كفاية شهر ما يساوي ما يدرهم لا يجب له الزكاة
 وبه اخذ حسام الدين رحمه ولواخذ السلطان الاموال مصادرة ونوي المودعي
 الزكاة قال حسام الدين رحمه لا يجوز ان ينسب الائمة الحرة الى يجوز رجل
 ما يدرهم من زكاة ماله الى فقير جاز المستحب ان يدفع قدر ما يغنيه عن السؤال
 ذلك اليوم لا يجوز صرف الزكاة الى اهل الذمة ولا الى الكلاب والطيور ولا الى
 الجيرة وشية المملوك ولا يجوز التخليد والتعشيت ولو دفع الزكاة الى غير هؤلاء

ع ٣

ما يشاء
 الله
 تعالى
 بسبب

لا يجوز صرف الزكاة
 الى اهل الذمة ولا الى
 الكلاب والطيور

ان
 كرم

لم يرد به يجوز واحد اعلم **صدق الفطر** صدقة الفطر واجبة وليست
 بنية حتى لا يكون جازلا لانهما لا يثبت بخبر الواحد فتد وجوب صدقة الفطر وفت
 مع الفجر الثاني من يوم الفطر يستحب ان يودي تدرك ان يصلح الامام صلوة الجهر
 تحجب جازنة او سنتين ولو اذ غرة لا يسقط قال الشيخ الامام الحسن
 ع اذا ملك قسما او حرة مسلمة ما يدرهم او ما يساوي ذلك فافلا عنه مسلمة
 ثمانية وثلاثين وخادمه على كونه يعتمر بركعة الكوة عليه صدقة الفطر لا على نفسه
 او ولاده الصغار اذا كانوا فوق الكفاف الامام ويجب على المهر السب عبده
 مسلمانا او كافرا اذا لم يكن معه التجارة ولا كلب غنم مكاتبه ولا غنم ولا ذر
 كلبه الذي في غياله او غنم روضته لغير امره جاز ان يستحسنا ولو كان محدودا
 بين اثنين لا يجب عليه صدقة الفطر عندنا خلافا للشافعية ولو كان
 بينه وبين اثنين لا يجب صدقة الفطر عندنا في حنفية رجع خلافا للعبد
 اذا اعتق لعضيه وهو يسير لا يجب عليه صدقة الفطر عندنا في حنفية
 رجع جارته بين اثنين جاءت تولد فادعيها يكون الولد بينهما ويجب
 عليها عند محمد رجع صدقة فطر واحد وبها اخذ ابو الليث وعند ابو يوسف رجع
 وهو رواية عن الحنفية رجع يجب على كل واحد منهما صدقة الفطر على
 الصغرة اذا كان غنما فصدقة فطره يكون فيما له كذا المحنون وكذا صدقة
 عبيد بما يكون في مالهما يتولوا اذا ذكرك ولديهما لو مات العبد والابن الذي
 وجبت لاهله صدقة الفطر فانه لا يسقط صدقة الفطر لو مات خمر عليه صدقة
 الفطر فادى عنه وارثه جاز المرفق والمساكين او اكلهم او الموضع ولو فطروا
 في رمضان لا يسقط عنهم صدقة الفطر ولو اشتري عبد او شتر افي سدا او قبضه
 ثم رده فصدقة الفطر على المشتري وفي البيع بشرط الخيار صدقة الفطر على
 متولم الملك صدقة الفطر نصف صاع من براوزيب او صاع من تمر او غير
 لو ادب ربيع صاع من برجد يساوي نصف صاع من خنطة وندطا او اربعة امساكن

يجب م

الا اذا بلغ مائة ولا يجب
 على احد بسبب الكفاية
 لا يجب على الزوج
 الزوجه ولو ادب عنه
 ولده الكبير م

بشعره او تمر لا يجوز لو دفع صدقة الفطر الى الذي يجوز والى بني كاشم لا
عنه افضل قاله حسام الدين راجح او قريش اذا القيمة افضل
لوطن ما يجب عدم واحد جماعة من المساكين وان لوطن ما يجب
مكنا ولا يجوز الا باحاطة وانما الشرط هو التملك ولوطن صدقة الفطر
هو ويكره ان يبعث الى موضع آخر الا الى ذوي ائمة سنة ودواك احوال
افضل ان لوذي غيبه واولاده حينهم عذرا الى لوطن راجح
الفتوى وعند محمد بن يونس يودي حيث هو قالوا في صدقة الفطر ثلثة ارباع
قبول الصوم والفلاح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر
كتاب الصوم البوابه عشرة في نية الصوم فيما يفسد الصوم
يكون عذرا في الافطار فيما يكره للصائم في الصيامات المنهية في وجوب
وجوب الكفارة في الشهادة على روية الهلالي فيما يوجب الرضا
نفسه في الاعتكاف **باب من الصوم** لو نوى قريش ان يغيب
الشمس ان يكون صائما عذرا من رمضان لم يكره لم ينو بعد القضاء والنهار
وكذا اكل الصوم وحب بعينه عموم النفاس يجوز بنية قريش
النهار بالاتفاق الصحيح المقيم اذا نوى في رمضان عنه وحب اوفى
رمضان كذا المرفيع المقيم في اصح القولين المسافر لو نوى في رمضان
واجب ان يقع عما نوى طافا اجمالا لو قال نويت ان اصوم عذرا عن رمضان
شرا منه نهارا او اجزاء استحبنا ما قال شمس اللامة اكلواي راجح اذا نوى
في اليوم ثم انعم عليه او صوم معتبر ولو قال اكلان عذرا
رمضان فانما صائم غير رمضان وان كان عذرا من شعبان فانما غير صائم ثم تبارك
انه من رمضان لم يكره تلك النية لو قال ان كان عذرا من رمضان فانما صائم
غير رمضان وان كان عذرا من شعبان فغير واجب الا ان ثم تبارك انه من رمضان
لم يقع عنه الواجب لو نوى التطوع وقضاء رمضان قال ابو يوسف راجح

ركب قال سمع على ان الصوم ابد انضعف عن الصوم لاشتغالهم في العمل
 له ان افطر ركب في شهر رمضان كمالك ان صام صلي فاعدا وان افطر صلي
 يصوم ويصلي فاعدا ركب نظر الى صيام مالك ما كان كان كمالك
 الصوم واذا اكل يتقوى به على سائر النوافل يسعها ان لا ينقص
 سفره ببيع له الفطر ونقص الصلوة وصح ثلثة ايام عن المصنعة ركب
 في طائفة حكمة **باب** **باب** للصيام بكرة مضع العكس
 لا بأس للمرأة الصائمة ان تمضع لصبرها او للمريض طعاما اذا لم
 يبرأ بكرة ان يذوق المرقمة لئلا يبرأ بكرة ان يذوق الرطب
 النسي عند الشغل للاختيار ولا بأس بالسواك الرطب
 للصيام بالعداة والعش لا بأس بان يستنقع الماء ويصب الماء
 ورسم بكرة ان يمضغ لغير الوضوء يجب تحمض
 الا في يوم الغيم ويجب ما خيرا من حذر ولا يصوم المرأة تطوعا ولا
 بفعلها الا باذن زوجها ولا للمملوك الا باذن الرب سيد الصوم
 تطوعا الا باذن المشايخ ان كان الصوم ليضرب كذبة او ليقف
 طهر سنة في شهر رمضان او اربع يبلغ ابو الهيثم او المي وبقية
 يتشبه بالصيام لو كانت ظاهرة في اول النهار ثم عاصفت
 الشمس وينتفع ان يكون الكلب محققا **باب** **باب** في صيام المريض
 الصوم يوم الشك بنية ركب او واجب ان لو صام بنية التطوع
 الا فاضل ان يصوم عندنا كذا ذكره في الائمة الرخص يجمع لوجه
 انه غير رمضان خارج عنه وقاس الامام الاستي في يصح آتيا من يوم
 غير الكليل ولا عازمين على الاكل الا اذا كان صائما فذلك
 يوم الشك فلا بأس به وقالت في الائمة البزدوي وحسام الدين
 ان وافق ذلك صوما كان يصوم ذلك فالصوم افضا وان لم

قس م

لم یأتی بفتح بالصوم عن القطوع في حق الخواص وفي حق العوام لفتح بالصوم و
 في حق المنتظر الى وقت الزوال افضل صوم الوصال لا باس به الذي
 انظر في الايام المذنية صوم يوم النبروز لا يكره غير انه اذا كان يصوم قبله
 بطوعا فالصوم افضل والا فالعطر افضل يستحب ان يصوم قبل يوم
 عاشورا يوما او بعدة مخالفة لابل الكتاب **القضاء** اذا بلغ اليه
 او لم يكمل غير قبل الزوال في شهر رمضان ونوي الصوم ثم انظر ليس عليه
 القضاء اذا اغمر في رمضان كله عليه القضاء بخلاف ما اذا جن في رمضان
 كله اذا بلغ الصبح متيقنا ثم جن ثم افاق في بعض الشهور يلزمه القضاء بخلاف
 ما اذا بلغ مجنونا ثم افاق في بعض الشهور اذا استمر واكثر رايه ان الفجر طالع
 يستحب ان يقصص ولا يجب اذا شرعت في صوم القطوع ثم حاصت
 كسبت الرضف او المسافر اذا استدام مرضه او سفره حتى مات لا قضاء
 عليه وان صح المرصيف ابانما مرضه انقضت بقدر ما صح وان مات قبل
 ان يصوم عليه ان يوصي بان يطعم عنه لكل يوم مسكيطا ويعطيه من الثلث و
 ان لم يوصي وتبرعت الورثة جاز ولو غدا او عشوا فقير من كل يوم
 من انظر بعذر وهو يقدري على القضاء فعليه القضاء على التراخي وعنه محمد بن
 ابي نعيم بالتأخير اذا ارتد لطل صومه ولا يلزمه القضاء اذا استلم في قضاء رمضان
 اذا اتوى القضاء ولا غير جاز وان لم يعين اليوم الاول والثاني

الوجوب الكفارة اذا جامع في الدر عليه الكفارة ولو جامع مكررا او جامع بهيمة
 فعليه القضاء ولا كفارة اذا اكل الملح وحده لا كفارة عليه كذا اذا اكل الخبز
 نكح او غيره بعد ما ارضع من نفسه كذا اذا مضغ لحيمة ثم اغوجها ثم اكلها لو اكل
 سمسم من غير مضغ المختار انه يجب الكفارة ولو اكل الحبق في الابتداء او
 اكل لوزة رطبة او طينا او اكل بني اورد واراوشما او لحما غير مطبوخ او
 ميتة قبل ان يدور وياتن عليه الكفارة واذا اكل او جامع ناسيا ثم اكل
 معمد متعمدا لا كفارة عليه وان علم ان ذلك لا يفيطر واذا اتوى الصوم قبل

اكل الملح وحده لا كفارة

الربيع
 وروى

الزوال ثم افطر متعمدا لا كفارة عليه عند انخفاضه اذا جامع متعمدا ثم
 افطر او حاضرت المرأة او مرضت بعد ما حوسبت طائفة من
 رجل نوى السجدة في رمضان وهو صائم فقلبت ان يخرج من العمر ان الكفر
 الكفارة اذا افطر في يوم القضا لا كفارة عليه اذا افطر مرارا بنفسه كفارة
 لذالوا فطر في رمضان هو الاصح ولو افطر ثم كثر ثم افطر فليس له كفارة
 اعتاق رقبة بنية الكفيرة فان لم يقدر فصوم شهرين متتابعين فان
 استطاع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين مسكنا او دمي نصف صاع
 ويجوز فيه غداة وعشاءان غير لو لم يتيسر ففطر في يوم وعشاء وعشاء
 ويجوز فيه غداة وعشاءان غير لو لم يتيسر ففطر في يوم وعشاء وعشاء

في رمضان م

يجوز فيه طعام الا باحتار
 بالتعذية والتعشية

الشهادة على روية الهلال اذا كانت بالسما علمت مسجتي
 ضابط او ذخان يقرب على هلال رمضان شهادة عدل رجلا كان او امر
 او عبد او امرأة او محدودا في قذف ما ينادى لا يشترط اللفظة الشهادة ولو
 عدل على شهادة عدل حاز ولو كانت السماء صافية محضمة ان كان السماء
 حار ومن خارج المصروفه مكان مرتفع يقرب شهادة عدل الضمان وان لم يكن
 لا يقرب الا شهادة قوم يقع العلم بخبرهم فبذلك ابو يوسف رحمه الله
 رجلا وقال خلف من الرب حسنة بلع فليس والا في ان يفوض
 راي القاضيه ويحلال الفطر والا حتى ان كانت السماء علمت لا يقرب الا
 رجلين او رجل وامرأتين يشترط فيهم الحرية والعدالة وان لا
 محدودين في قذف واذا لم يكن في السماء علمت يشترط شهادة جمع كثير
 ما يكون اذا رآه الهلال الفطر في النهار انما هو الصوم ذلك اليوم ولو افطر
 الكفارة اذا شرعوا في صوم رمضان شهادة واحد لم يفطر واذا صاموا
 ثلثين يوما ولم يروا الهلال نوال حتى يصوموا يوما آخر ولو شرعوا في الصوم
 اعلنت لهم ان يفطروا اهل بلدة صاموا للروية ثلثين يوما واهل بلدة

الضابط في جميع
 وهي في كذا
 في كذا
 في كذا

من بلد أوفى تسعة وثمانين يوماً بالروية فعلى من لا يقضيه يوم إلا إذا كان
 من البلدان تبين بحيث يختلف المطالع رطب راي بلال رمضان
 رتاق ليس هناك قحط وللاوال ولم يأت النص لم يشرهم
 ان يصوموا يقول هذا الرطب إذا كان لثمة وكذا إذا شرب عدلان على بلال
 نوال لا بأس بان يخطوا أكثر كذا ذكر في النوازل وإذا ارادوا العمل
 بكرة ان يشيروا إليه لانه من غير اكمالية الامام اذا راي بلال نوال وصدده
 ليس له ان يخرج ولانه ان يامر الناس بالخروج الى المصلى اذا راي بلال
 رمضان وصدده وشهد ورد القافضين شهرادته عليهم ان يصوموا ولو اخطأ لم يلزم
 الكفارة كره محمداً ان يقول رجل جاء رمضان وبه اخذ ابو الليث وقال الشيخ
 الامام السرخسي رحمه الله عليه شاكنا انه لا يكره **باب رجب الربيع**
 في نية اذا نيت نية على ان اصوم يوم الجمعة او الخميس فوجب جاز بخلاف
 فله اذا جاء يوم كذا فعلى ان اصوم رطب اراد ان يقول نية على صوم يوم محرم
 على السنة صوم شهر رجب الشهر لوقال نية على صوم شهر رجب صوم شهر كامل الشار
 الحج والشا فرق ولوقال صوم الشهر رجب نية الشهر اذا نال شهر على
 ان اصوم اليوم الذي تقدم فيه فلان تقدم فلان قارب الزوال في يوم الكفارة
 او حاصفت لاش عليه عند محمد رجب وهو المختار وعنه ابو يوسف رجب ان يوجب
 القضاء ولو قدم بعد الزوال لاش عليه قوله بذر فتم في فلان في روزه دارم
 في رجب اقع القافض الامام محمود بن عبد العزيز المرعشي في رجب اذا نذر ان يصوم
 شهر الحكة فصام في كل مكان اوف حاز خلافاً لفرج اذا نذر ان يصوم كذا
 ما عاش ثم كبر وصنع بطعم مكان كل يوم مكينا سلكا كان او ذمسان
 لم يقدر لغيره استغوا بعد اذا نذر صيام الجمعة مدة عمره او سنة او نحو ذلك
 وهو يعلم انه يشق عليه في ايام الربيع والصف الصوم فعليه ان يصوم بكتاب
 ذلك في زمان الخليفة او الشاه حرم قارب اذا نذر صوم العيد في ايام

وفى رمضان م

باب ما يوجب الرجاء
نفس

التي شرقت مع والاول ان يخط ويضع اذا شرع في صوم يوم العيد
المفيع اذا شرع في يوم عن طهر انه عليه ثم ثابت انه ليس عليه
المفيع قبل ذكر في اجماع الصنفين انه لو وضع فيه قبل الزوال ثم اشر
القبض اذا اطاق داه لا صوم غدا ولم يصم لا قضاء عليه وكفر
اذا اطاق سه على صوم الايام ولا نية لم فعلية صيام عشرة ايام وعشر
ايام ولو اطاق صوم ايام لزمه صوم عشرة ايام وعندنا سبعة ايام
صوم بضع عشرة لزمه عشرة عشر
باب الاعتكاف
ذكر في التبريد الا اعتكاف سنة شرعية وذكر في الامم الرحمة
انه وقتية شرعية اعتكاف النفاس يجوز فيه صوم وهو غير مقدر
الا اعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم اذا اراد ايجاب الاعتكاف
من بضع ان يذكر ليلته ولا يكتفي لا يجزئ الا ليلته كذا في شمس الاثني عشر
رحم الاعتكاف في المسجد اجماع اوفى اذا كان اقام فيه الصلوة يوم
ثم في مسجد حريم ولا يصح الاعتكاف في مسجد لا اقام فيه الصلوة باجماع
عدة السنة وتعتكف المرأة في مسجد بيتها وهو الموضع المودع
فان اعتكف في مسجد جماعة عاز لا يفتنع ان تعتكف الا باذن الامام
لا يخرج المعتكف الا لول وغايطا والى غنمة والى مسجد او ان اهدم
مسجده او احوصه السلطان كرا فان فوج بغير ذلك من الكل او شراب
عبادة فسد اعتكافه وقال امام كشم اكثر النهار خارجا لا يفسد اجماع علماء
اسيا يفسد كذا المباشرة مع الانزال اذا نذر اعتكاف شهر لم يفسد
وتعين الشهر اليه اذا نذر اعتكاف شهر معين فحمله عاز خلافا لمحمد
اذا اوجب اعتكاف ايام العيد والتشريق فنهاه في ايام آفودا
اعتكف فيه اجوده وقد اساء اذا نذر اعتكاف ليلة لم يصح اذا اوجب
اعتكاف شهر رمضان فلم يعتكف فيه دخل رمضان قابل فاعتكف

يتفع الله المصنف اذا قال ان برت من ربي هذا فله على ان
 وجج جاز عن حجة الاسلام اذا قال الله على ماية حجة يلزمه كل ما لان
 عليه المراد لغير اثره في حق وجوب الايصار عند الموت لو قال الله
 من بيت لا يلزمه شيء **باب في الاوامر** الاوامر شرعا عند ما وعند ان
 ركن من لوازم غير الشرع كجواز طلاق له واداء الحج نوال واداء القدر
 من شر ذي الحجة نفسه الاوامر ان ينوي بعلمه العبرة او الحجة على ما
 باللسان احوط وليس يلزم المحرمون النواع اربعة مفرد بالعمرة ومفرد
 وقارن وتمتع فالمفرد بالعمرة ان ينوي بعلمه اوامير العبرة ويذكر ان
 هو الا حياط اما ليس يلزم ثم يلبي الى ان يستلم الحجر الاسود وهو ان
 اللهم لبسك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك والركن في
 الطواف بالبيت سبعاً والركب فيه سبع بين الصفا والمروة
 فاذا طاف وسعى فقد تمت عمرته فيحلق فيحلب وعامة السنة ذن
 الا انه يكره في يوم عرفة وايام النحر والتشريق واما المفرد بالحج ان ينوي
 اوامير الحج ويذكر ان ذلك للراحتين ثم يلبي والركن في باب
 الحج سبيل الوفاء بوفاء يوم عرفة بعد الزوال وان قلب الى الفجار
 النحر وطواف الزمارة في اول يوم النحر بعد الزوال واجبات الحج خمس الواجب
 بزدلفة ورمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة وضو طواف الصفا
 الراجح دون التمتع والكل في التقصير والقارن من ينوي بعلمه
 الحج والعمرة معا ويذكر ان ذلك للراحتين ثم يلبي في ذاء اوامير على هذا
 صار محرماً باوامير حتى لو جنى يلزمه اوامير بخلافه لو جنى بعد الجباية على اوامير
 والتمتع من ينوي اوامير العبرة بعلمه ويذكر ان ذلك للراحتين
 عمرته من ينوي اوامير الحج قبل ان يلزمه اما ما صحى ابي رجوعاً صحى رجاء
 قلد بدنة لظوعاً او نذراً او فواصيدهم معهما يريد الحج فقد اوفى وان لم يلبي

الضرورة وهو الذي
 لم يحج اذا اطلق فيه
 الحج يقع عند الضرورة

بات لم يكر يقوم مقام التلبية ولو ثبت بها ثم لو جبه لم يكن محاسن بل يحتمل فيصير
 ملائمة للناسك وهو فوق الهدى الا في بدنه المنيعة فانه محرم كلب
 بل يحتمل لو قلد شاة وتوجه بها يريد الحج لم يكن محرما وتفسير التقليد ان يركب
 على بدنه قطعة ثياب او عروة مرادة وان جلد بدنه او اشترى اي طعن با
 الحج في اشغال السنام قبل ايسار وتوجه منها لم يكن محرما بل توجه
 يريد الحج فاعلم عليه فاهل عنه اصحابه افواه وكذا لو طافوا به حول البيت
 او قصوه برفقات ووزلقة ووضعوا الحجارة في يده ورموا بها وسحوا به
 من الصف والمروة وكبره الا واما قرب دخول اثر الحج فاذا دخل فما عمل
 الا واما فهو افضل الا لا خلاف انه لا يمكنه الالتقاء عن محظورات
 الا واما ترتيب افعاله الحج على حسب ما اعتاده الواقفون
 والركاب ينون والماء وراى النهر يكون بحكم الضرورة قال ربي اذا انتهى
 الى جبل الى ذات عرق تيطير بالغتس او الوضوء احسن اما هذه العبادة
 والغتس افضل ثم ينزع عنه المخطط ويلبس ثوبين جديدين
 وعسلاين ازارا وراى واحد يدان افضل ثم يديه في باي يمين شاة
 طيب او غير مطيب ثم يصل ركعتين ويقول في دعائه اللهم انا
 ابراهيم ومنسبه اليه وتقبله مني ثم يلبس رافقا صوته والمرأة لا ترفع صوتها
 التلبية ويتبع محظورات اقوامه من قبل الصيد والدلالة عليه ولاشارة
 اليه والجماع وما كان من دواعيه كالقبلة والملازمة والرفق وهو ذاك
 الجماع بحضرة الشاة وليس المخطط الا في حق المرأة فانه يجوز لها ذلك
 ويكثر عن ستة الرايس بالعلسوة والعمامة ونحو ذلك ولا ينسك الخفافين
 الا ان يكونا مقطوعا عن افعال من الكعبين ولا ثوبا مصبوغا بعضه او زعفران
 او غيره مما يتطيب به الا ان يكون قد غسك بحيث لا توجد منه رائحة
 كذا لا يتطيب ولا يتنيرين ولا يشم الفواكر التي لها رائحة طيبة ولا يزل

الشفقة ولا يحسن طر الشجر ولا يوق شارب ولا يؤلم الاخر
وكذلك يريح طر الارفاق ولا يابس سلك ويكثر من الشجر
لا يسحر ولا يظلم شرا ولا يبرأ واديا اوريا ركانا فانه يبي
عزفت بوب العدة اليوم انهم يكتفون اليوم عرفة فبفت
او يوضوا الشرب افضب لانه اكل الطير زينت ثم يصعد
المسرة ويؤذن المؤذن للصلاة بين يدي المنبر ثم يمشي
في الخطبة ويخطب خطبتين يكتسب في الثانية حقة كما
وتعلم الناس امور الناسك ويحس في هذه الخطبة فاذا وقع
الخطبة يقيم المؤذن فيصلي بهم الامام الظاهر ثم يقيم المؤذن للقول
ولا يؤذن فيصلي بهم الامام الحضر في وقت الظهر ثم يقيم من غير المؤذن
فيما بالترطوع كقول التوارث به ثم انهم يكملون القائم ويكفون
ويقفون ساعة تتقبل القبلة ويسبرون ساعة ويلبسون
بكذا اداهم الى غروب الشمس وفيما بين ذلك يجهدون في
تعالى ويتفنون عليه وياللون ويكفون ويلبسون على السجدة
الصلاة والسلام ويبسبون خواجهم ثم يذهبون الى مزدلفة
يؤفون المغرب الى حيث دخل وقت العشاء فيصعدون
المغرب مع العشاء الاخيرة ثم يلقون بالذال واقامة عرفة
لنهار الى برمي بها ثم يبيتون ثمة واذا انفلت الصبح في يوم النحر
يصعدون النحر فليست ثم يركعون الى المشرك احوام وهو يوم
القيام ويقفون في سبغ وندفة كلها موقف الاطهر محضر
بالقول الى منابت طلوع الشمس او حين طلوعها
بعد كما كيف يتيسر ويرمون على الحجرة الاولى والوسطى
ولا يرمون شيئا فاذا انتموا العقبة يرمون حجرة العقبة

البقية سبع حصيات بمنزلة الخدوف من الاستقبال إلى الأعلى
 وتقطعون التبييت عند أول حصاة رمونها ويسمون عند كل
 حصاة رمونها رمال الشيطان ويؤنبه فإذا رمى الحاج الحجارة لا يؤم
 للمدعى إلى ... من أن يجلب أو ينقص أو يحلق الفضل
 في حق المرأة ... بلب تقصر والتقصير لأن
 في عدم رؤوس القصور قد رآه كالملة فإذا فوجئ ذلك تجلس
 كل شيء إلا الف ... ولا يجب عليه الدم إذا لم يكن قارنا
 ولا يمتنع ولا جانباً ... أو أمه ولو ذبح كان أفضل ثم أنه يدخل
 كروياً في الحب ... وما ... في اللبس ... ويؤنبه
 كغيره عليه ويرفعها وتقبلها ... أن لم يكن ذلك من غير أن يدا ...
 شبيه بكيفية نحو الحجر الأسود كأنه يضع يديه على الحجر ثم يقبل
 كغيره ويستلم الركن اليماني وهو أدب ولا يقبل في ...
 المقامات ثم يأخذ بالطواف وهو طواف الزيارة والركن
 من جانب الأيمن على باب الكعبة فيطوف سبعة
 أشواطاً وراياً حطيم من حجر اللبس في الثلاث
 الدورات يعني يترك كنفه وفي الأمام يستلم على يمينه أي يبرئ
 من طواف التحية وهو طواف القدوم ويركب لا يركب في طواف
 الركن والاكستيل في أول الطواف وأخوه سنة وفيما
 بينهما أدب وإذا طاف طواف الزيارة حل له الفداء
 في الصلاة وكعبتين التيمم وجنبا عليه بسبب الطواف
 بأي موضع يصبر عليه من المنى بدخول الحرم أو غيره وإن جلى
 في مقام الرأبهم فنوا فضاب ثم يعود إلى الحجر فيستلمه ثم يخرج
 إلى الصفا فيصعد الصفا ويرفع يديه ويجعل يطلون

أصابه نحر السهم واستعجب القبله وكبره ثم تعالوا

عليه ويعلل ويسبح ويدعو أحوالكم ثم ينزل من العرش
مجلسه على سيرة حتى يصل إلى بطن الوادي يسمى بطن

المدينت الاخضر ثم يمشي على سيرة إلى المروة والمروة

لا تسبح حيا وعند السبع يقول رب اغفر وارحم وتجاوز
عما تعلم وأهدني إلى صراطك المستقيم فالتك تعلم ولا أعلم وأكبر

انت الاغوا الاكرم فاذا وصل إلى المروة يفتتح

تلك مافعل بالصف هكذا سبعة استنواط والسبع

حرف الصف إلى المروة مشروط من المروة إلى الصف مشروط
هو ان تحت رفا زاف من ذلك يفتتح ماشاء والاول
ان يدرك مكة ويحيط او يصل أو ينظر في الكعبة فأن

عبادة والطواف للرافة في افضل من الصلوة وعند
الطواف الذكر افضل من التواذة ومن اراد التجريرة

الافضل ان يكون ذلك بعد الحج ثم يخرج إلى منى ويرجي في
اليوم الثاني من ايام النحر بعد الزوال ثلث حمار يبدأ

بدرية النجدة الاولى التي تلي مسجد الخيف وهو معروف تحت كل حجره سبع
حبات رقيق عقيد بالدعاء رافعا يديه ثم رمي بحجر العقبة فلا يقف
بعد ذلك ينبغي ان لا يرمي بالحصاة التي قدر ما لا غيره لان ذلك حصاة من
التياب محبة ولو رمي بغية الحصاة فالكاف من جنس الارض كقبضة
ذاب ونحوه كما حذرتم اليوم الثالث كذلك بعد الزوال ولو رمي
بذلك الزوال عن اي قبضة راح يجوز ثم جري الرسم انهم لا يكتفون
في اليوم الثالث عن ايام التشرية حتى يرموا فيه ايضا بحجار
الثلاث بل يركلون قبل الزوال من اليوم الثاني من ايام التشرية
ثم منهم من يركل ويرمي بعد الزوال وهو الصواب ومنهم من يركل قبل
الزوال وذلك لا يجوز للدرواية عن اي قبضة راح واذا انقضت
لا ملكة فمنهم من يركل ومنهم من يركل في موضع بها غير زاهر
فاذا مضت ايام التشرية فانهم يعبرون كم شأوا بينة انفسهم

والأبائهم وأخوتهم وبنينهم للفقير أن يحرم لكل عمرة بأوامر علي
ولو أومر بعد خروج العمرة في وقت فانه مكره ذلك فإذا اراد أن
أن يركبوا يجب أن يطوفوا أطراف الصدر سبعاً ليصلوا
ركعتي الطواف زاد كما رأيت حيث يتيسر وعند المقام فله
ثم يأتي كل واحد من الخمر ويشرب منها وليصب على وجهه
فإذا رسم ثم يأتي الملتزم وهو بين الحجر الأسود وبين الباب
فيضع وجهه وصدرة عليه ويشبث بستان الكعبة
ساعة ويدعو ثم يخرج من حافه وهو يخطى الكعبة ويتحرك في
ويقول غير مودع يا بيت الله ثم انهم يخرجون من مكة وينزلون
توب من هنا إلى أن يجتمع القافلة ثم يرحلون **باب** فيمن
يجع عنه غيره ركب وجب عليه الحج فممن عامه ذلك فمات
الطريق ليس عليه أن يوجه بالحج **باب** الحج عن الميت إذا مات بعد الوقت

بوقت بعثته آخوئی عمر البیت کمر مرکان معذور الکلیات فعلیه
 مع رطل الموراج المامور حج نفسه اولاد او کان او عبد او امته او صبی او امته
 کان ام العذر للموت ابوده وان صلح لم یجزه رطل ان امر رطل ان حج عمر
 لولده منما حج فابله عمر کل واحد منهما فهو عمر الحاج و یضم النصفه الی
 النصف من باب المامور بالاداء اذ ان صار مخالفا و کذا اذا حج ماشیا ولو
 حج علی حماره حج غیره غیر امره و حبل ثوبه لم یصل الشراب الی رطل
 البیت کان ابد المامور بالحج یتفق من مال الاکر ذابا و جابا و اذ الوری
 المقام بموضع خمسة عشر يوما یتفق من الی نفسه و غیر ذلک لو اتفق
 من نفسه لا یقع الحج غیر الامر رطل او حج ان حج عنه مالم فانه حج عنه
 صفت یبلغ المامور بالحج لا یأسف بالنفس فی الطوق و هو ان
 یخلط النصفه مع دراهم الفقه و لا یأسف بان یدخل الحکام و یطی
 ابوه الحار سب وان استاجر خادما للخدمة ان کان لا یخدم مثله نفسه

لا یضم المم
 حج

المأثور راجع الى ما قال جئت عن البيت واكثر المأثور هو
 لم ينجس حيا وزميتها موافقت الالف فيكون
 اقد حاد ذات طرف وهو ميثاق ابليس عراف والخواصا يذبح
 ما وراة النهر بين والنا لا ذوا كذيفة وهو ميثاق ابليس
 والنا لست كجفنة وهو ميثاق ابليس الشام والرايع يلجم
 ميثاق ابليس عن والنا مسب وزم وهو ميثاق ابليس
 كحد وميثاق ابليس للبحر والبحر والنا لست م كان منزله وانظر
 المواثيق خارج الحرم في الحج وفي العمرة اكل الارض بين المواثيق
 والحرم ميثاق ابليس للبحر والعمرة اكل الارض بين المواثيق
 قصد حجة او عمرة فغير احوال ثم احوال فانه يلزم دم اي شاة
 في بدنة وهو ان يكون صالحا سبعة والكلمة يريدون القوت
 نذركم الان في احرم فان رجع الى صلا الميثاق واهوم وبن بطل عنه الا
 كح لا رجوع من احرم من احرم فاقوم ولم يعد الى احرم حتى وقف بوجهه
 اثم ارجع دخل شتان بني عامر كحاسة فلم ان يدركك مكنة بغير
 احوال كالميت ما يذبح وميثاق ابليس للبحر الشتان الالف في اراة دخول
 مكنة كحاسة او اراة البية يلزمه اما حجة او عمرة لا يذبحها الا
 ما جدد بيت الاحرامين في ذوار الصيد صيد البهي
 النجوم وصيد البر لا يجوز للمحرم قتل الكلب العقور والذئب
 والحدادة والنوار الذي ياكل الخيف والحمم والعقوب والرمم
 والسعوط والبرغوث والتمتة والحكمة والقردة والقفزة والخنفسار
 وفي الضب واليربوع والسهمود الخواصا الحمام المسرول صيد محرم دل حلال
 صيد فذ كح فحج الدال الخواصا احرم نفو صيد افقك صيد الفوا وابت
 الاول فخذها رجب احرم و

[illegible]

اسبغ به او احد و هو الوصف سبغ او الساق او العانة و لذلک اذا
 منحت له الدم و انما اخذ به سبغ كم ينظر كم ينظر في ذلك من دم
 كان عليه نية جميع اناء يتصدق بها توصف الحلال رزق
 محرم بامره او بغير امره فحاشي المحرم الدم توصف المحرم قبل ان
 يرضي نخرة العقبة تقطع التلبية و لو راى ابيه قبل الرزق
 و الحلق و الذبح قطع التلبية اذا ذبح دم متغير او قران قبل
 الذبح قطع التلبية لو اخذ المحرم شعر محرم او طفره فعليه صدقة
 و قال في الجاه الصغير اطعم ما في ذم محرم قلم طفر اصبع واحدة
 فعليه نصف صاع من زبر و لو قلم اظافرهم نه بجلي واحدة فعليه دم
 و لو قلم اظافر كفي واحدة كذلك و لو قلم من كل كف او رجلي رجلي
 فعليه الاطعام الا ان يبلغ دما فينقص من الدم ما شاء لا بأس بالجاء
 و الفصد للمحرم بانه التطيب المحرم اذا طيب عضو كاطل كالرأس
 و الفخذ و الساق فعليه دم و ذكر في المنتقى توصف ربح راسه فعليه
 دم و ينما دون ذلك صدقة و لو دارى شقوف رجليه او رجليه
 عليه ربح او ربحي بشحم او سمن او شيئا عليه و لو جلد التطيب في طلع
 قد طبع و تغير الشيء في اكله و لو اكل التطيب ابتداء ان كان
 كثير فعليه دم توصف راسه بالحناء و الا فصدقة توصف لو اكل
 بخل فيه طيب مرة و مرتين فعليه صدقة و ان كان كثر اقول

و الكثرة ما يلتزم بها في الاثم و في شاة الطهارة

لو خضبت رأسه بالجوار أو بالوسمة أو على وجهه بالخطمي أو باليد
بأنه لا لبس المحرم ولو أنزرت بالسراويل أو متوشح بالقميص أو بالباس
لو أدخل منكب في القباء ولم يدركه يد في الكمان جاز لو عظمي رأسه
أو عصبه يوكا فعليه دم وإن كان لا قدر فصدته ترجع المحرم للباس
والخفين فعليه دم واحدة عالم تنزل عنه تلك العلة لا بالباس بقية
العميان المحرم إذا فرض وضو كحاج أو بالباس النور في وقت
ويستغنى في وقت فعليه كفارة واحدة عالم ينزل عنه تلك العلة لا بالباس بقية
العميان والمنطقة وليس الحائض صبيحة أحرم عنه أبوه جاز إذا
رجسه ما يجنب المحرم ولو أصاب شيئا أو لبس مخيطا لا شيء عليه
يكره للمحرم لبس البقرة إذا أحرم المرأة في وجهها وذكر الناطق في
المرأة ترمي على وجهها حرقا وتجانيه عن وجهها وتحلل بالباس المحرم
كل طائفة من محظورات الأحرام إذا فعل بعد زمان شاء دفع ثأره
الحرم وإن شاء صام ثلثة أيام في أي شيء كان وإن شاء أطعم
سنة مساكين وإن ارتكب محظورا من غير ضرورة لم يفسد به الدم
بأنه لا جراح إذا جامع المحرم قبل الفرق بعرفة في أحد الفرجين
فسد حجه ويلزمه هديتان ولم يفسد في الأحرام فعليه قصارة ولو دخل
في مجلس واحد مرتين فعليه كفارة واحدة ولو جامع بعد الوقوف

أو متوشح
أو فكينا
توشح

أو متوشح
بشيء

أو

لغيره تعليم بدنه و لو لم يكن له و لو لم يكن له و لو لم يكن له
 انما انزل و لو لم يكن له و لو لم يكن له و لو لم يكن له
 الملبوط اذا طاف طواف الزيادة جنباً ثم جامع ثم عاد يلوحه دم زكاة
 وامرأة افسد الحج بجماعتها ثم احرم يقضيان ليس عليهما بان يفترقا
 ما في الاحصان للمحرم اذا مضى الوصول الى البيت قبل الوقوف
 بعرفة لمرض او عذر جازله التخلل وعليه ان يعث شاة او بدنة
 او بقية ذلك حتى يشترى بها شاة ويؤاخذ من تكلم بذلك يوم بعث
 يذبحها فيه بالحرم ثم يتخلل واليتوق هذا اليوم للبحر والايكون محرم
 بعد الوقوف بعرفة واما ان يكون له اذ كان بمكة عداً غابت تلغف
 في الطواف هو محرم لو احرم بعد الوقوف بعرفة حتى قضى ايام الحج
 فعليه ترك الوقوف لمن دلفه وترك الذي دم ويطوف طواف الزيادة
 وعليه لتأخير دم وتأخير الحلق دم لو احرم الفارن عليه دمالوحي
 غير فدية الا حصار يكره على امر من شرف نفقة ولم يتدبر على
 الحنيفة على ان يتخلل المدايرة اذا احرم بغير محرم فهي منسنة للحج
 ويطوف المحرم التلبية اذا فرغ صدياً ما في الطواف والسعي والري اذا
 طاف طواف الزيادة على غير وضوء وطاف للصدقة طوافاً فاعلم في اخر الزمان
 التثنية فعليه دم ولو طاف للزيارة جنباً وللصدقة طوافاً فعليه دم
 انما على المرأة بتأخير طواف الزيارة لاجل النفاس والجفص ويسقط

عنها طواف الصدر اذا حاضت او لم تحض طواف البيت طواف البيت طواف البيت
الاضطباع وهو اخراج اليد الى تحت ارجلها طواف البيت طواف البيت طواف البيت
الملكيب الميسر طواف للزيارة جنبيا ولم يعد فعليه بدنة ولو طاف
وفي ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدم كرم فلا شيء عليه وان كان
مكثا ولم يعد فعليه شاة ولو طاف للصدر جنبيا فعليه دم وان كان
مكثا فعليه صدقة ولو طاف وفي ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدم
كرم فلا شيء عليه ولو طاف طئوف العورة قدر ما لا يجوز الفلوة اجزاء
وعليه دم اذا طاف للزيارة ناويا للطلع وقد وجد النقرة فانه يقع
عن الصدر رجل طاف لعمره وشي على غير رضوخ ودخل عليه يعيد الطواف
والشعبي فان اعاد الطواف والشعبي كان عليه دم واتخذ حكة دارا
قبل ان يحل النفر الاول وصوم يوم بعد يوم النحر يومين فليس عليه
طواف الصدر وان اتخذها دارا بعد ذلك لم ينفذ عنه رجل وعينه اليوم
الثاني من ايام النحر الحرفة الوسطى والعقبة ولم يجرى بطرف الاطراف فعليه
ازديري الى طواف الثانية ثم الثالثة وان لم يرم الا اكثر من ثمانية جملات يفتن
ان قد اختلفوا فيها قال بعضهم يرضح السجادة على راسها
كعاقد الثلثين وقيل يرضح على مصفط الابهام كعاقد العراف وقيل
يضح الابهام على وسط السجادة كعاقد السبعين ويخرج اظفارها بخاف

الجمعة ام بنا لا اوقفك في هذا الوقت لو افاضت من عرفات قبل الغروب
دم ولوعاد قبل الغروب على يسقط فيه قولان لو وقف جوف
من ليلة النحر جاز من وقف عرفات يوم عرفة ولم يغير ابناء
او سبها نائما او يقظانا ولم يغير الوقوف جاز الوقوف راكبا او
ليس في الوقوف دعاء موقت ويأتي في صومعة ساعة بعد ساعة اذا
عليك الناس صلال ذي الحجة وقولوا يوم نمتين انه كان يوم
كان حجته تامة ولو تين انه كان يوم التبردية لا يخرجهم من ترك
من دلفه بعد مرض او كان ضعيفا فخاف الرحمة فتعجل
لا شيء عليه لا يفوت الحج لا يفوت الوقوف بعرفة ما لم تنفقا
اذا اراد ان يحرم وابو كاره وكان الهب مستغنيا عن
افضل لا باس به كحج راكبا افضل على الفقير لو كثر ثم ان حج على
ما شاء ما شاء بل فيه المنفعة من وطنه وقلة المجهود لان شاء ركب
فذلك هو اوراق دكا اذا خرج للحج ثم مات واوصي بان يحج عنه فانه
فخرج اراه في بطنه اذ لم يرحل فبعد ذلك التصدق افضل من الحج والتمس
عنكم بالحق بان تحل رأسه ببطون اناطه ولا باس بان تحل
الاجسام لا يحرم بان يحل رأسه ببطون اناطه ولا باس بان تحل
جسده اذ في اول يوم لا باس للحرم باخراج الحج او التراب من
الحرم يكره انه يري انسان دابة في الحرم لا باس باخذ كاه

الحكم واحسان الارض وقيل ما جوف الحفرة لخدم لوقلح شجرة في الحرم
صفي من جنس ما ينبت بها من ثمار الاراضى به امور نبت بنفسها او انبتها
انسان لو انبت انسان في الحرم شجرة فله قلعها محرم على الظاهر
في منزله يوم عرفه وحده لوضع الامام ولم يكن محرم ما يجره من غيره العم
الله وقد العم لوصاي المور عنسبة عرفه في الطريق قبل ان يجر
اليمن دلفه اعادها لم يطبع الفجر ولو لم يجر اعاد رجاءه
وكذلك يوصي اليك الاخير في الطريق بعد دخول وقتها اعادها برفد
فان طله الفجر قبل الاعلاء عادت اليها لوازده قبل مقدار الحرم من
قبل المشرق ستة ارجاء من الجانب الثاني اعني عند ميلاد وتوالف
السماء وصورها في الجانب الثالث ثمانية عن ميلاد وتوالف الرابعة
للمعة وعندون ميلاد اليس في المنازل دعاء موت كذا النكاح كتاب
الموايعة عند الاعتقاد في نكاح المحارم في نكاح البكر في الهولاء
في الاكفار في الوكالت بالنكاح في النكاح الفاسد في الخلو في المهر
في نكاح العبد والامة في الخيارات في نكاح اهل الشرك في الفقه
نكاح في نفقة الزوجات في المتغفات ما في الاعتقال بالنكاح
النكاح لا يتعد بشهادة العبيد والسكران الذي لا يشهد وشهادة
المسلمين ويتعد بشهادة الاعيان والاخرين والمحدثين في القواف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على نفسه

الكتاب في النكاح
الكتاب في النكاح
الكتاب في النكاح

ومع انهما قد احرجا منه لا يحل مع احد النسا حديث دون الاخر
ثانية من قوله في قوله وان لم يكن النكاح يعتقد بلفظ البسيع والنكاح
واللهية والصدق اذا اذ ابرأ بين يدي اليهود وقالوا ما زنا و
لم يكن نكاحا كذا قالوا لا خويشتن بويحيى وادري بنية فتاكت
لمحضر اليهود مؤثر في نكاح فتاكت بدم اذا قال اخر زوجت
انبتك حني بكذا فقال الله رب زوجت لم يعتقد النكاح بخلافه
انبتك مني فقال زوجت اذا قال للامراة خويشتن بويحيى وادري
فتاكت وادم وقيل للرجل مو بديرتي وبرا بنية فقال بديرتي
وهم يقول بديرتي جاز له اذا قال زوجت ابنتي منك بكذا فقال
قبلت النكاح واما قبل الله فليس بشيء وتوقا قبلت
وسكنت عن المهر وفي النكاح وتوقا كنت زوجت نفي منك بالفي فتاكت
قبلت النكاح بالفي جاز النكاح وتوقا زوجتك بالفي
بنيان احر لا وتوقا دوسر خویش مراد فتاكت وادم يعتقد النكاح
بنكاح المكيه والاسكران صحيحه ونكاح الصبي والمجنون لا
بالنكاح لا يجوز للمناكحة بين بني ادم والجن وانسان الماهر
الاختلاف الجنب اذا حس امرأه بشهوة ثبت حرمة المصاهرة
وذكر بعضهم انه في النكاح بشرط وفيه لا يشترط
هو الصحيح لانه ما لا يزال متين انه غير منفى الى الوطى وادري
في مصاهرة الشهوة فامني او نظر الى فرجها فامني لا يثبت حرمة المصاهرة في خاني

طلب اذا نظر الى داخل فزع امرأة بنه ~~بشعة~~ خرمه المصاحفة
في دورها وغير ذلك **لا** الدواحة لا تجوز خرمه المصاحفة كذا اذا
شعر امرأة بشعة او حلي صغرة لا تشتهى لمرأة او حلي فزع
صبي لا يجاز مثلها لا يتعلق به التحليل والتخييم اذا قبل
امرأة بشعة او اجنية يفتي بالحرمه عالم يثبت انه قبل بغير
شهوة يجوز للمسلم نكاح الكنائسية كذا الصابية عند زينة جنة له
لا اذا كانت تعبدا الكواكب لا يجوز للمسلم نكاح المجوسية والوثنية والبر
والمرتدة اذا جمع بين امرأة وعمتها او خالتها او بنتها اخيها
او بنته اخيها لا يجوز ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر وليها ان فلا اذا
يذكر اي نخ طبع فسكتت زوجها فتاكت له ارضي فالتكحيم يبار
وهذا اذا سمي الزوج عندها على وجه ينعها المعرفة بذلك ولو قال
فلان بن فلان بن فلان كفي وان لم يعلم حتى ولو زوج ابنته لبكر
فبلغ الخبر اليها من فضولي عدل فسكتت يكون رضا وان لم يكن
عدلا ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر
رسول الله صلى الله عليه واله والعدالة قال الزوج لبكر بل بغير
التزويج فسكتت وقالت ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر ~~بكر~~ البكر
ولو قالك بلغني الخبر فوقف كذا فرددت وقال الزوج لا
بكر فسكتت قال قولك الكسوت عن البكر لا يكون رضا

١٠
 لا تعتق صغيراً من زوجها من رجل أو امرأة حتى لا يعتق
 كحلح لا يصح بخلاف الأنثى ما ألفاء الحج ليسوا بالآلفاء للمع
 نور ليسوا بالآلفاء للقريش والقريش يكون كفواً للمهاشمي وحرله ابوان
 الإسلام يكون كفواً لحرله عتق آباء في الإسلام وحرله ابوان في الحر
 يكون كفواً لمن له عتق آباء في الحرية ولا يكون كفواً إذا لم يجد مهره من رجل
 والانتقاة امرأة لها أم حرة الأصل وأبوها معتق فالاعتق
 يكون كفواً لهذه معتق النبطي لا يكون كفواً لمعتق الهاماني
 من زوج اخته الصغير من صبي ليس له طاقة المهر وقيل أبوه
 كحلح وصوفي جازاً امرأة تزوجت من غير كفو فله مهر
 يخرج إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن الوطى زاد محرم كابر
 رجل زوج ابنته من رجل وذكر أنه لا يشرب المسكر فوجده لا يشرب
 شيئاً فذكرت له ابنته وقالت لا تشرب حتى وأبى ابنته لا يشرب
 المسكر وغالب أهل بيته على الصلاح يفرق بينهما من كذب في الزنا
 أحد الأولياء إذا زوج ولينته وعقبه كفواً برضاها لا يثبت للباقي
 حر المعتز اضرب والفسخ ما أوفاه في النكاح رجل أو رجل
 لينظر فلانة فتزوجها جازاً سواء كان حراً أو عبداً فاحسن رجل

امر رجل بان يزوجه امرأة تنكحها فابدا فزوجها صاحبها
رجل قال ارجنيه ان اراد ان ازوجك فتاوى بنو دلي قال
لا يكون اذا وذكرا السيد العام ابو القاسم له انه يكون اذا وذكرا
رجلا بان يزوجه فزوجها رنفه لا يجوز ولو زوج امه البغية
بان يزوجه رنفه فتاوى بنو حنبل كفي التوكيد بالانكاح اذا تزوج
او ابنته لو جارية لا يجوز ولو زوج امه البغية يجوز اذا وذكرا
بان يزوجه رنفه وصح غايبة فاذا تزوجه رنفه بين يدي
الكنه يوجب ان يذكر اسمها واسم ابها واسم جدتها وان كان
مستتر يذكر اسمها واسم معتقها واسم ابي المعتق اذا قالت معتق
منك واليعوضها اليهود فتاوى بنو حنبل جاز اذا وذكرا لغيره بالنكاح
فوطئ العبد بالنكاح لا يجوز اذا وذكرا ان يزوجه امرأة فزوجها
امرأتين لا يلزم نكاح واحد منها التوكيد بالنكاح اذا غلطت
ابوها بانك المرأة حاضرة لم يصح النكاح فزوج رجل امرأة
بضاعتها ثم نقض الفوطئ بالنكاح قبل اتمام الزوج لم يصح نكاح
التوكيد اذا تزوجه امرأة بغير ضاعتها فزوجها ابوها ثم نقض
النكاح بانك الفاسد رجل تزوج امرأة حاملا من السبي
الزنا يجوز بانك الفاسد رجل تزوج امرأة حاملا من السبي
نكاحا لم يجز ولو تزوج حاملا من الزنا حيا ولا يطأها حتى تضع حملها
وكذا اي امرأة تزني فزوجها من سبعة جاز اذا تزوجها ولم

بما حصل لم يجز لا يجوز نكاح الامة على الحرقة والحرقة
نكاح علي رضاها الرجوز نكاح الاخوة في علة الاخوة الرجوز نكاح
في علة الحرقة اذا كانت المملوكة او ارادت بوجوب وطبقه بدار الحرب
زوج اختها جاز اذا تزوج بشرط التحليل جاز اذا تزوج امرأته اليه عتق
بها ونحوها لم يجز اذا قالت هذا ابني من النكاح وثبتت على اقرارها
زوجت به جاز اذا تزوج بجارية ولله جاز في جارية مكاتبه لا غايه لغيره
وللاربعين او مملوكة في قدر قد تبار ان المرأة ارتدت له ان تزوج
بعدها سواها قالوا لا يوطئ في هذا النكاح ان تزوج بجارية نفقة حتى لو كانت
في مكان الوطئ حلالا بحكم النكاح مسلم تزوج بها في صفة
لغده ان تصف دينيا بانك الحرة اذا اشترى امرأته تغد الا ان
نكاح العبد اما دون اشترى امرأته ما ينفى الخلقة قال رضوان
الخلقة قايمة مقام الدخول في حقها كالمهر ودخول العدة في حقها
لرجعة لو كان النكاح فاسدا لا يجهل الخلقة ان كان احد طامرا
بحقه بالوقوع صدر الاجتهاد الخلقة في حقها كالمهر وتكامل في حق
حق وجوب العدة خلقة للمجهول صحبه خلقة الرقابة لا يجهل في حق
الزوجة في حق العدة لو طلق او ادخلت على الزوج ولم يعرفها فمكثت ساعة وخرج
الزوج لا يكون خلقة اذا حملها الرقابة في حقها لا يجهل الخلقة يكون خلقة
في حقها لا يجهل الخلقة

وإن حملت في رطب أو خل أو ماء إذا طلقها بها وهي حائض أو موصية بمهر أو مهر
مجبب العدة ولا يخرج طلاقها من هذه الحائض ما في المهر إذا تزوج أمراً
لها مهر أو مهر لغيرها لم يبرأ منها ولو كان مهر المثل يعتبر بقوله لا يبرأ
لأب و بنت العم إذا كانت مثلها في المال والجمال والبركة والنبابة والعقل والدين
في بلدتها فينظر بكم تتزوج فأن لم يكن فبأمرأة موصوفة كذلك إذا تزوج علياً في
أذن أو بقر ونحو ذلك غير عاين جاز ويجوز الوسط فإن شاء أعطى ذلك أو قيمته
في يوم تزوجت علياً حيوان لم يبرأ التهمة إذا تزوج امرأة علياً الفيران كانت
بها لا يبرأ الفيران إذا كانت جميلة صحت التسميتان إذا تزوج امرأة علياً لا مهر لها
المسقة قبل الدخول فلهما المنة وصحة المنة لا يبرأ من دهره وخماره
وتزويجه عليها علي قدر يسار الرطل وقوة فان كان مهرها أقل من ذلك يجزى
من مهر المثل لا ينقص من خمسة دراهم إذا أعطى امرأة بحكم نكاح فأمرد فلهما
المسقة والمسعى ومن مهر المثل لا مهر أقل من عشرة دراهم فلو تزوج علياً مهر
ثمانية فلها الثوب وجرعان صغير لا يستمتع بها زوجها أبوها فلها الراتب
للمهر كونه بالنفقة وللأب والابنة قبض صدق البكر البالغة طلم ثمنه الابنة
والأشتر طحضت الابنة المكرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت الصدق
إذا دركت الابنة فان لم تكن لأم وصية طابقت الزوج بالمهر من الزوج
علي الأم وإن كانت وصية رجعت البنت عليها إذا وطئ جارية ولد له حراراً
عليه مهر واحد ولو وطئ جارية ولد له فراراً والد العجالة فإليه كل شيء

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written vertically on the left margin of the page.

خانقاہ خضر

۱۲۱

اذا اختلفا في المهر فالتدل لها ^{اي} مهر سلهها ^{ولا} ^{تستحق} ورثة الزوج
ورثة المرأة في اصل التسمية ^{اي} كانت اسم الا فالقتل ثم انظر التسمية وان كان
خلد في مودار المسمى كم كان فالقول لورثة الزوج ^{اي} فيما يكذب الظاهر
والعقد لبا امرائه شيئا وقال بعثته مهر او قالت يهدية ^{اي} فالقول للزوج الا فيما
يكذب الظاهر ولا يهدر في الطعام للطبوع ^{اي} واطل المسمى اذا تناصعا في
المهر عليه مهر واقدا في العداية على اكثر من ذلك سمعت ^{اي} فان لم يشهد ان المهر
منه ^{اي} يجب في العقد فان لم يشهد على ذلك فان كان المهر عند العقد ^{اي} جوازا ^{اي} ربي
الاول فلها المسمى في المهر والمهر المثل اذا تزوج على المهر ^{اي} لا يخرجها من
المهر انما يتزوج عليها فان وفي بالشرط فلها المسمى والمهر المثل اذا ارتدت من
المكسوة او قبلت ابن الزوج او اباه قبل الدخول سقط المهر ^{اي} اطاره ولبا
المهر ^{اي} قبل الدخول بحكم المهر بكماله ^{اي} ان الموت منسوخ ^{اي} الدخول
او تزوج امرأته على عبد فاستحق فحل الزوج قيمته ^{اي} اذا زوج ابنته
بها ^{اي} ان ينزوجه الزوج ابنته او اخته فيكون احد العقدين عوضا ^{اي} فيخت
الزوج ^{اي} ويجب لكل واحدة مهر المثل وهذا يسمى نكاح الشغار ^{اي} او واقعة
تزوجت على هذا الدين من المهر فاذا صحت ^{اي} او على هذه المتيته فاذا
زكيتها ^{اي} في رواية مهر المثل وفي رواية اخرى امرأته ^{اي} او عقد المهر
الميت جاز ولو وصفت حاكم ^{اي} اطلار ^{اي} طانت لا يصح ^{اي} اذا تزوج امرأته
على الف درهم ^{اي} في نقد البلاء فكسدت ^{اي} وجاز لنقد غيرها كان على
الزوج قيمة ^{اي} تلك الدرام يوم كسدت ^{اي} وعلى الفقه ^{اي} بان تزوج العبد والامة

والعبد
وإذا تزوج عبده أو أمة أو غيره رضاها فانه ينفذ إذا تزوج بغير رضا المولى
بل يتوقف على إجازة المولى فان قال المولى طلقها أو فارقها لم يكن إجازة ولا
يما منعته ولو قال طلقها طليقة رجعية كان إجازة ولو لم يرد المولى
نفذ إذا أذن لعبده بالنكاح بالكثر من مراتين وإن أجاز له المولى بذلك
أذن للورثة للمكاتب بالنكاح جاز ولو تزوج المولى وكاتبته لم يغير
زوجها ولو مكاتب بغير إذن السيد لم يجر. يملك المكاتب تزويج إكاتبه ولو
لا يملك المضارب ولا المأذون ولا شريك العنان تزويج العبد والأمة
الأبنة والجد تزويج أمة الصغرى من عبده الصغرى ولم يجر استئثار رجل
تزوجته لعبده المأذون للمديون امرأة جاز والمرأة أسوة للفرقة في
مساكنها وإذا أذن لعبده أن يتزوج أمة أو عدلته أو أمة أو
أمة أو غيرها فقامت جاز ولو كانت حرة أو عمة أو أمة تزوجته
فكانت حرة على الفروع وغيرها طاعة فدخل بها لم يعتقها مولا
غيره إذا نسيها على الفروع وغيرها طاعة فدخل بها لم يعتقها مولا
جاز النكاح واللف المولى وإن لم يدخل بها حرة اعتقها فلا لفلها
من الزين فزوجها أحد ما لم يجر. أمة الغائب لو احتاجت إلى النفقة
فليس للقاضي أن يزوجه بها به لفتي ظهير الدين الموعظة له لو تزوج أمة
من عبده لا مهر عليه بالختيار إذا كان بالنكاح جازون أو حرة
أو حرة فليس للمرأة خيار وكذا لو كان بها ذكرا أو ثمة أو ثمة

منها

العبد

فانما هو تزويج

الائتمار

في النزع اذا رقت الي القاضى انما جردت نوحته ما عتقت فاق الزوج بذكر
في يومه سنة ثمة وهي تنقص من السنة الشريكة او شريكة فانما هو
سنة ولا فرق القاضى بينهما اذا طلبت المرأة ذلك واقره تطبيق
في ولو فرض العتق في السنة التي اقر فيها فانه يتحلل من السنة الاخرى
وغيره وعليه الفتوى لو كان الزوج يغير فوجده عتقا فانه يستأنف
تتبعه ثم يتحلل سنة اذا تامة المرأة مع العتق بعد الجهر وطاوع
في المقام لم يكن رضا عند الزوج وصور المختار واذا رقت الاخر الى القاضى ربي
في تمام السنة وخبرها القاضى فان تامة في مجلسها قبل ان تختار فاختار لها
غيره اذا تزوج لواء وهو تعلم بحالها لا خيار لها القاضى اذا رزق الصغير
بشرط لها خيار الا اذا رأت عذرا جفيا لغيره غير الارزاق والجد من الاولاد
دار زوج الصغير والصغير فلها الخيار فان لم يكن ولم يعلم ان لها خيارا
على خيارها لفرقة خيار البلوغ الثابت للرجل يسقط كالمرء حرم
خيار الا اذا كان يظن بالسكوت ان كانت بكرا وان كانت ثيبا لا يبطل بالقيح
عز المجلس وخيار المعتق وخيار المخير يبطل بالقيام من المجلس للمعتقة
خيار العتق اذا كانت بالغه سواء كانت تحت عبدا او تحت حرا فان تعلم
بالخيار كان معذرة كل ثمة تزوجت باذن مولاها وهي صغيرة فعققت
وهي بالغه لها الخيار اذا اسلمت وزوجها كافر وعرض الاسلام
على الزوج فان اسلم والا فرق بينهما كان ذلك طلاقا واذا اسلم الزوج
وتحت مجوسية عرض الاسلام عليها فان ابنت فرق القاضى بينهما وحل
وكان ذكره في كتابنا في اهل البيت حوشت تزوج حوشت

في نسائه دون بعض والآخر ان يقع بينهما طهر او حيض واذ كان
 بعض ليس للاخرى ان تطلب من الزوج ان يسكن عندها مدة مائة غداة
 اخرى بها اذا كانت له امرأة واراد ان يتزوج اخرى وخاف ان لا يعدل
 بها لايعة ذلك وان كان الخاف دسفه ذلك والامتناع او حره بترك
 اذ حال لغير عليها اذا اقام عند احدي امرائيه شهر ليس الثانية ان يطالبه ان يقم
 عندها شهر لغيره يتوب بينهما المتفصل ويعز به ما صنع بالرضاع مدة الرضاع
 يكون شهر والرضاع بعد ذلك لا يوجب حرمة جارية "فطيت" وهي بنت شتر
 وقد استعنت بالطعام ثم ارضعت يثبت الرضاع وهو المختار لا ينبغي ان يفرض
 الولد بعد ذلك شهر امرأته من الرضاع لا يحرم ولذا اختلف ابنه من الرضاع
 لا يجوز امرأة ابنه ولا امرأة ابنه من الرضاع اذا ارضعت حبيبة "تحريم عند
 الصبية تحريم زوجها وعلى ابائه واولاده وعلى الرضعة واولادها
 انما حرمت انما اقرباء الرضعة واقرباء زوجها اقرباء للرضع واقرباء الزوج
 ليسوا باقرباء للرضعة كالحسين اجتماعا على يد واحدة لم يحرم الا حصلا
 ان يتزوج بالآخر اذا تزوج اخيه من الرضاع حاز الزمزوج الرضعة اخت
 زوج الرضعة الاما عمت بكسر نون لها لبن "فارضعت حبيبة" الرضعة
 لبن المرأة يتعلق به حكم الرضاع لو نزل للوطر لبن لا يتعلق بشرة التيمم
 لو اختلفن الصبي بلبن امرأة اوصت لبنها فاذن الرضعت التحريم اذا اختلفا
 اللبن بالاب والابن غايه يتعلق به التحريم لو اختلف اللبن بالطعام واللبن
 غايه لا يتعلق بالكله الرضاع خلافهما رجمهما له لو اختلف لبن المرأة بلبن
 الشاة لا يتعلق بشرة الحرمة ولو اختلف لبن المرأتين واخذ طائفة تتعلق
 التحريم بكثرهما عند التيمم وله عند محمد له منها حبيبة ارضعتها بعض

فإذا كان يدور من أوجعتها من النساء فتم زوجها رجل من أهل تلك المكان
فإنه في سعة من المقام فتمها والواجب على النسا أن لا يرضعن كل صغير من
حدوثه فإن فول فليتم ولت أو ليكن من امرأة أو ولد حلة نكاح
في رضيع ولا يدري أو دخل اللبن في حلقه أم لا لم يحرم النكاح إلا إذا
أطلق المرأة ولها منه لبن فتم رجلا فأرضعت
فهو من الزوج الأول في الرضاعة فإن جئت من الثانية فاللبن للأول حتى
تتأخر عن الثانية عند الرضاعة لا تقبل في الرضاعة إلا بشهادتين أو ثلث
وأمراتين ولو شهدت امرأة بأنها أرضعتها لم يحرم النكاح ولو كان جازما
فإن وقع في قلب الزوج أنها صادقة فالأختياط أن يطلقها ويكره
صدوقها إن كان قبل الدخول ويتحبها إن لم تأخذ ولو كان بعد الدخول
ليعطي تمام مهرها والوطء إن لم تأخذ إلا بمهر ضلها ولو صدقها فسد
النكاح وعليه مهر المثل إن دخل بها وإن صدقها الزوج دون المهر
حرمت عليه وإن صدقها دون الزوج فهي امرأة ولها أن تتخلف الزوج
بما لبت أخته من الرضاعة فإن نكح ففقر بينهما رجل امرأة إن قام
الكبيرة للصغيرة حرمتا عليه والاشية للكبير من المهر إن لم يدخلها للصغيرة
لنفق المهر ويرج عليها بذلك إن تعذر انفصال دون إقائه إلى
ما نفقة الزوجات على الزوج بقدر يسار الزوج واعتباله
وذكر المختار أنه لا يعتبر حالها حتى كان الزوج حفرطا في الغنى والبر
والفقير لو علم العكس يقضي عليه بنفقة الموطأ إذا اختلف الزوجان في يسار

صبي

شكا

طالق فمؤثر رجلا

بها

بد

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

بها

ج قال قول الزوج وعليه نفقة المعسر ولو اظهر رجل ان انه موسر
بغير طلبة الشهادة اذا كان البطل فقيم لا يتحقق عليه من الكسوة اذ
يالحقها في الضيف والشاء بالمعروف ولو عجزت تحرق كسوة ولا تسوق
حتى يتم ستة اشهر ولو لبست لبسا معتادا ولم يتحرق فليس لها كسوة
حتى يتحرق ولو لبست ثوبا اخر فلا كسوة لها حتى يتحرق مثل ذلك الثوب
المثلث وعالج الزوج الوسيط الحار ارفع مما على الفقير وعلى الغنى ارفع
في ذلك ويتحقق على الزوج نفقة خادمها وان كانت من بنات الكسوف راتبه
يغرض عليه نفقة خادمتين وعليه النفق المندوحة الامة لا تسحق
نفقة الخادم المملوكة اذا كانت مملوكة بلحق الغير او ناشرة او جعيرة
ان تطيق الجاه لا تجب النفقة ولو كانت مملوكة بنت سبع سنين تجب النفقة
الامة والمديرة وام الولد لا نفقة لها الا اذا ابتاعها الموطر معه بيتا وخدمتها
اليه وقطعها عن خدمته لو كانت الزوج صغيرا او كانت في بيت الاب
لو كان الزوج مريضا لا يطيق الجاه اربها وتنفق او قرن فليها النفقة اذا
زوج امته من عبده فتفقتا عليه رقبة العبد يباع في نفقة الزوج
الان يتفقر عنه الموطر المكاتب والكدير وام الولد يسعون فيما وجبت
عليهم في كسوة القادس انه يجب على الابن نفقة زوجته لكر ينظر ان كان
للزوجة اربعة المعدر يعني واحدة دون الثانية والثالثة وذكره اذ
النفقة لانه لا يجز نفقة زوجته لكر ينظر ان كان للار صاحبته اليه
يخدمته يجب ان ينفق الابن على الخادم الذي خادهم كان لا يجب

باب النفقة زوجة الابن من حرة عامة واحدة لا تجبر على بيعها
امرأة قالت لزوجها انت بريء من نفقتي ما دمت امرأتك فاني
لها القاضى بالنفقة بالبراءة باطلا وان فرض لها القاضى كل شهر نفقة عشرة
صح البراءة من نفقة النهر الاول دون ما سواها لو قال للقاضى ان زوجي
ان يغيب فلا يتخلف لي بالنفقة واراد ان ياخذ لها كفيلا بالنفقة فاني
لها كفيلا بنفقة شهر عليه الفتوى اذ انكفرت بنفقة امرأة انسان كل
بنفقة شهر الا غير نفقة المرأة وكسوتها لا يصير ديناً لا يقضاه او تراه
م اذا كان الزوج غائبا وليس له ما حافه وصومعه يامرها بالامانة
الزوج ان كان علم بالنزول ولو اقامت امرأة على غائب البينة على الزوج
لا تقبل لامرأة الغائب ان ترفع الامر الي القاضى حتى يامر عبد الغائب ان
عليها من كسبه العجز على النفاق لا يوجب حق المطالبة بالنفقة
اذا فترت القاضى بسبب العجز عن النفقة وله عقار واموال و
حاضر جاز ولا يبيع لاجل النفقة لانها ليست من جنس النفقة اذ
عليه نفقة الزوجة فجعلها ثم شرفت لا يجبر ما ينفق نفقة المحارم
اذا كانت الزوج بعد ما فرضت عليه نفقتها قبل الداء لا يؤخذ من ترك
الرجل بالنفقة في عدتها من كل فاسد ما في مسائل متفرقة في شرح
في نسخة في عدة الغرماء والاباس بالتعويض اذا كانت المرأة من تخدم نفسها
من تعليمها الحزن والطبع المذكور في النكاح الزوج انما يصير امرأة على
خمار وطاعة مع المهر اخذها على ترك القسمة لزوجها والناظر
عنه ترك الاحياء اذا ادعاهما الي في الله والناظر على ترك العادة

صحة

شكا

فانما هو في حق الزوج

وعلی الجنازة والدرابذة علی المرفوع من منزل النزع ^{بجملته}
 فنفذ مهرها لها ان تخرج في خواجها وتزور بعهد الله الزوج ^{انتم}
 اني مجلس العلم بغیر ذل الزوج بله الا اذا وقعت لها نازلة ^{منه} والزوج
 ايسال من العالم جوارسها ليس للزوج ان يمنع ^{ابوي} المرأة من الدخول
 عليها في كل جمعة امرأة ^{لها} وليس له ان يقوم عليه ^{معه} كالبنت ويستغفر
 الزوج من تعاصفه لها ان تقضي زوجها وتطبع ^{اباها} مونا كان او كاذبا لمن
 ان التقيام عليه فرض عليها في هذه الحالة رجل تزوج امرأة ^{علي} النفس الي سنة
 فارد الدخول بها قبل السنة فان لم يشترط الدخول قبل السنة ليس له ذلك عند ^{ابوي}
 في حينه وعليه الفتوى اذا تزوج امرأة بمهر ^{سبعة} دلم يشترط التعجيل ^{ديلم}
 بالتعارف تعجيله وهو الذي يتوكل بالفارسية حرت بيمان عليها تسليم النفقة
 على جوارس المتأخرين لو ادره ان يخرجها من بلد الى بلد او الى قرية فإلم
 يوف ايها جميع مهرها ليس له ذلك اذا ثبت ان ^{ذاتان} يكثر مع احواء الزوج اوج
 حرتها فان فرغ لها بيت من الدار وجعل بيوتها غلق ^{علي} عليه لم يكن لها
 ان تطالب من الزوج بيتا آخر وليس لها ان تقول له اسكن مع جارتك
 رجل زوج بنته البكر البالغة فله ان يتقيل بها الى اي بلد شاء
 عياله اذ لم ينسب الزوج ^{المحمل} عن ان يكر الامس انه قدّر وقت طلاقها
 المرأة ^{المزوجه} ان تبلغ الي تسع سنين اذا تزوج امرأة ^{بنيّة} ان يجامعها
 ويطلقها لتحل للزوج ^{اراس} وهو ^{علي} ذلك اذ لم ينص ^{علي} الوقت
 ولم ياخذ ^{علي} ذلك اخرا ^{محل} فاراد ^{تزوج} بهله فانها حرة ^{منه}

واستولدها نياذرا حتى اتمت حصة الاولاد ورجع بقيمة على الغار
اخرها اذن حولاها ارجع بها بعد العتق وانما غنة باذن المولى رجع عليها
اخرها ثقة انه الزوج قد طلقها وهو غايب وسبعها ان تعقد وتزوج وكذا
رجل غير ثقة بطلان من زوجها وغلب على طينها انه زوجها رجل زوج
امه له قد وطئها لم يظلم المتزوج حتى يخرج الامه من حلكه والى طلاق الامه
كان لم يطلق الامه له ان يطلق المتكوه كما يطلق ابواه عندون في الامه
الشئ في ايقاع الطلاق في البيان والرجوع في عدد الطلاق فيمزوج عليه
في التوكيد والتفويض في التعليق والاضافة في الطلاق المجمع في طلاق المبرور
في الخلع في الايلاء في الطهار في اللعان في العدة في الذب في الحضانة
العدة في اختلاف الزوجين في المتفرقات في الطلاق الشئ السنة
في حيث الوقت ان يطلق التي خلاها او دخلها واحدة فان احسب ان شئ
حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها اخرى فان اراد ان يملك فعمل هكذا وان
في حيث الوقت على وجهين حسن واحسن ان لا يريد على طلاق واحدة
تنقضي العدة واحسن ان يطلقها ثلثا في كل طهر واحد وان كانت حية
او كبيرة او حاطا طلقها واحدة في شهر ثم يطلقها في شهر آخر
هكذا قال المذنبون بها وهي محرمة حتى ان طلق ثلثا للسنة والانية
في طلق عند كل طهر طليقة وان انكح ان يقع الثلث السابعة صححت
نية قائلها وهي حايض ان طلق ثلثا للسنة لم تطلق حتى تطهر اذا طلق
ثقة في طهر ارجاع فيه ثم راجعها واراد ان يطلقها للسنة له ذكر ارجاع
في عدله
ان المجرى ولو قال اعد الطلاق
لم تطلق حتى تطهر

والتشيز طلع الطلاق البائن على رواية المصنفين وعل
رواية الزيادة في بانية ايقاع الطلاق اذا قال انت طالق او لا فانما
تطلق اذا قال ترا حصار طلاق لا يقع منه به افتى السيد العام
في التماس لجة العامي اذا قال ترا طلاق او قال قلاني او قال قد اك
او قال طلاق او طلاق في القضي يقع الا ان يشهد قبل ذلك
او قال قد طلقك الله او قال طلاقك علي واجب يقع بخلاف قوله
لازم اذا قال كل امرأة امة تزوجها فترجى طلق فترجى طلاقا وطلقت
لم تزوجها لم تطلق بخلاف اذا كانت امة تزوجها فترجى طلاقا وطلقت
وعلقت كذا الطلاق طلق اذا قال من طلاق بدعت انذر كدم في حالة هذا كذا
او طلاق يقع بدراية وغير هذه طلاق تشرط الدية لوقار انت وطلقة بحرم
الطلاق لم تطلق بدراية لوقار عفو كذا في خذ ريت خذ ريت ناديا للطلاق
ينفع اذا اخطأ بين وبينك ناديا للطلاق يقع لوقارها مراجع في نياشه
وكذا هذا القول او قال لم يبرئ بينك كذا ونوي للطلاق لا يقع في قوله
لانك بيني وبينك ناديا للطلاق يقع لوقار اربع طرق عليك موقوفة
شيء عالم يقول خذ ريت او طريق شيئا لوقار ما طلاق ده فقال داوانكا
وان نوي لوقار داوانكا او كذا يقع ان نوي ومنهم من لم يشترط الدية
في نكاح فان يقع لوقار ريت نكاحا ان نوي الطلاق يقع
والدية عند خذ ريت الطلاق لوقار لها يدك طلاق او رجلك
او دبرك الا يقع بخلاف قوله ريتك او فريجك لوقار لها كذا طلاق
يكنس الام طلاق بدراية لوقار انت طلاق لم يثبت الله اوفيه علم الله

فانه
في

بالله

بحت

للقول

الطلاق

باحت

باحت

باحت

باحت

باحت

باحت

باحت

باحت

تَطْلُقُ وَتُؤَدُّ الْحَكَمَ ^{بِشَيْءٍ} رَدُّهُ لَا تَوْقَارُ لَهُ ^{أَنَا} أَنْ تَنْتَ طَائِفٌ فِيهِ
لَمْ يَنْتَ خِلَافُ قَوْلِهِ ^{أَنَا} أَنْ تَنْتَ بَيْنَ أَوْ عَلِيٍّ حَرَامٌ تَوْقَارُ لَهَا وَهِيَ حَرَامٌ
أَنْ كَانَ حَمَلٌ صَعْدًا نَدَاكَ فَأَنْتَ طَائِفٌ وَاحِدَةٌ وَأَنْ كَانَ كَانَتْ جَارِيَةً فَأَنْتَ
طَائِفٌ بَيْنَتَيْنِ فَوَلَدَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً لَمْ يَنْتَ شَيْءٌ وَصَحْبُ سَلَمَةَ بِعَجِبٍ
فِي قَوْلِهِ حَلَالٌ مِنْ بَيْنِ حَلَالٍ حَرَامٌ أَيْ شَرَطَ الرِّبَا فِيهِ فَمَا نَتَا قَالَ طَائِفٌ فِيهِ
الْمَرْغَبُ فِيهِ لَهُ رَجُلٌ قَالَتْ عَمْرُو طَائِفٌ وَلَهُ أَرَادَتْ تَسْمِيَّ زَيْنَبَ
طَائِفَةٌ رَجُلٌ قَالَتْ عَمْرُو فَاجَابَتْهُ امْرَأَةٌ أُخْرَى تَسْمِيَّ زَيْنَبَ
فَقَالَتْ أَنْتَ طَائِفٌ طَائِفَةٌ بِالْمَجِيبِ قَالَتْ أَنْتَ تَزَوَّجْتَ عَمْرُو
فَقَالَتْ امْرَأَةٌ لِي طَائِفٌ طَائِفَةٌ لِمَخَاطَبَةٍ قَالَتْ مِنْ بَرْتُو سَمِ طَائِفٌ
فَقَالَتْ تَوَجَّهْ سَمِ طَائِفٌ وَجَّهْ هُوَ طَائِفٌ لَمْ تَطْلُقْ تَوْقَارُ لَهَا
كَمْ مَرَّاتٍ لِبَيْتِ طَائِفٌ قَالَتْ أَبُو بَرٍّ الدَّبُوسِيُّ رَأَيْتُكَ وَقَالَ أَبُو بَرٍّ الدَّبُوسِيُّ
تَطْلُقُ أَنْ تَنْتَ طَائِفٌ وَقَالَ أَبُو بَرٍّ الدَّبُوسِيُّ تَطْلُقُ
أَوْ قَالَ لِمَرَّةٍ تَرَاهُ اخْتِيارَ حَسَامٍ الدِّينِيِّ لَهُ أَنْ تَطْلُقُ
أَلْبَانِيْنَ أَوْ يَأْخُذُ بِهَا يَتَى بِالرَّعْلِيِّ وَجَّهَ الْبَنَاءُ بِهَا أَنْ تَطْلُقُ
لَهَا أَوْ أَفْعَلْتَ كَذَا فَأَنْتَ طَائِفٌ أَنْ تَطْلُقُ لَهَا أَنْ تَطْلُقُ لَهَا
تَطْلُقُ أُخْرَى طَائِفٌ الْمَلِكُ وَالْمَلِكَةُ وَالْمَلِكَةُ وَالْمَلِكَةُ
وَأَقْعُ وَتَوَسَّكِيهِ مِنَ الْمَلِكِ وَالْمَلِكَةِ أُولَئِكَ الْمَلِكَةُ فَطْلُقْ لَهَا
أَوْ قَالَ دَوَاءً وَتَغِيْرُ عَقْلَهُ لَوْ كَرِهَ عَلَيْهِ شَرِبَ الْحَمْدُ فَمَنْ شَرِبَ
وَطْلُقْ ذَكَرَ الْعِيُونَ لَمْ يَنْتَ وَارْتِخَارَ أَبُو الْبَيْتِ لَهُ أَنْ لَمْ يَنْتَ

نه صله النسا والعقد واحراز بعد البويع والعتق والتمتع قالوا لزوجها
 ولما رآه علي راسي فاني اشتكي من الصدح وقل ارجعيا شرهيا اعندي
 يدك انت طالق قلنا قال الزوج ذلك طلق في القضا والديانة ان
 لم يران لم يعلم الرطلق بينه وبين الله تعالى بان الرجوع والبيان قات
 والزوج طلق بانيها فتاوى است باز داشته تاويا للطلاق ووقع بانيا
 وقال بختتم اوليه كدري اوياي كنش كدري ووقع بديانة ويكون رجعا
 له انما طام لميداري به وقيل قوله بيه كدري باني ووقع قوله باني
 كدري لو نوي البينة صحة نيته قاله حسام الدين في قوله طالق
 في طالق لو طلق في دنوي البينة الرجوع ويكون رجعا لو قال زيرا ^{صحت}
 ما كدري لم يترك البينة وانه انوي كان بانيا قاله محسن الكاشاني ^{او طلق}
 في غنياتي في ان هذا فارسية بخلاف قوله خليت سبيلك لو قال
 في طلاق حصة باز داشته ووقع رجعا بخلاف قوله حصة باز داشته
 وذا مشبه الرطلاق بشي ووقع بانيا ربه شي كان المشبه بم لو قال انت طالق
 من صفت الياسا كان رجعا اذا قال لها اعندي او انت واحدة او انتي
 رخصك كان رجعا وفيما عداها من الكليات يكون الرطلاق بانيا لو قال لها
 طلقه نفسي قالوا بئس نفسي ووقع رجعا قاله للمبانيه انت طالق
 باني ووقع حرة الرطلاق قبل الدخول يكون بانيا وبعد الدخول يكون رجعا
 اذا ابداهل اذا قال انت طالق اقبله الرطلاق ونوي واحدة او لم ينج
 شي ووقع رجعا عند انه ينجي وقال محمد في دفع بانيا مائة عدد الرطلاق
 الرطلاق معتبر بالنساء حية ان احر لو كانت تحت امه فانها تبين بالثبات

ولو كان على العكس لم يكن ^{فيها} ثلثا تطليقات لو قال ثلثا مكررا باردا
 الا واحدة اذا قال انت طالق ونور الثلث را ايجع بنته ولو قال
 طلاقا ونوي الثلثا صحته بنته ولو نوي الشئين لا الا اذا كانت
 امه ولو قال انت طالق كل تطليقة طلعت ثلثا لو قال كل المطليقة
 واحدة لو قال انت طالق واحدة في شئين ونوي الضرب والى
 لم يقع الا واحدة لو قال انت طالق ملء البيت او ملء الدنيا فهي
 الا اذا نوي الثلث لو قال انت طالق اجمع الطلاق ونوي الثلث
 ولو قال ترا طلاق ونوي ثلثا وقع ثلثا لو قال انت طالق
 الا اذا نوي الثلث ولو قال كما لا يخفى فان اراد التشبيه من حيث
 كان رجعيًا وان نوي التشبيه من حيث العدد وقع الثلث ولو
 انت طالق واحدة لا بل شئين طلقت ثلثا ولو قال كنت طالق
 ولا بعدة لا بل شئين يقع الثلثا ^{بشأن} لو قال انت طالق وسكن
 الا لقطاع النفس ثم قال ثلثا وقع الكبد ثلثا لو قال انت طالق
 ثم قال ثلثا وقع ثلثا اذا قالت طلاقا ثم ده فقال دادم وقع ثلثا
 لو قال انت طالق مع كل تطليقة تطليقة وقع ثلثا لو قال انت طالق
 طلقت واحدة ولو قال كل يوم تطليقة طلقت في كل يوم تطليقة
 انت طالق اليوم فعند طلقت واحدة لو قال انت طالق اخر
 وقع واحدة بجزا وقوله طلعت اخر تطليقات حيث يقع ثلثا

[illegible]

وذلك ان نساء اهل بغداد طلاقوهن من اهل بيته
خلاناً لمجلد رجب أربع نسوة فقال صلوات الله على حرام يلقه عليهما
تطبيقاً كذا ذكر عن ابن بكير الفطري وذكر الشيبه للحام ابو القاسم
عن بعضهم انه يقع على واحدة منهن بغير عيب قوله صرح به بزيته او قال
نيزك بزيته كذا يقع واحدة ما في التوكيد والتفويض لقول طلقها
فان يطلقها لم يزد بها فلا ان وقع وحده بان يطلقها ثلثا للثلاث
فقال انت طالق ثلثا للثلاث فهي في الحار محل للطلاق الستة طلاق
واحدة ولم يطلق في الطهر الثاني والثالث شيئاً لانه لم يفوض اليه التعليق
وكذا بان يطلقها بعد عدل صرح التوكيد بالطلاق ليس له ان يكررها
احد وكذا بالطلاق ينفرد بالطلاق لانه اذا كان توكيداً بالطلاق او بالطلاق
بالاخر او كل صحتها عاقلة او بعد بالطلاق صح وحكمه بان يطلقها
تطبيقاً يالف في اربابها الزوج ثم يطلقها التوكيد ليقع وحكمه بان يطلقها
ارباباً لربابها ثم يطلق التوكيد في العلة وقع بخلاف طارداً انما هو
ثم يطلق التوكيد رجباً جرحاً امرأته بيدها فطلقت نفسها وصح لغيره
اذا لم يبردها لم تطلق لقول طالق ففسل واحدة فطلقت نفسها ثلثا
لا يقع رجباً جرحاً امرأته بيدها فتأكد بالفارسية دست باز دار
ولم تقل خويشتن را فانها لم تبارك لقولها ساري الطلاق صح التوكيد
بخلاف قوله اردي الطلاق ولقوله ان طلاقاً كيف ثبتت طلاق
للحار ولقوله حيث ثبتت اوليى ثبت لم تطلق حتى تنشاء ولذا قامت

جليها قبل ان تار ندا مكية لها لوقال اختياكم في مكة فابعد فتودر
 فافضة فائكات او قالت ارجع اريدك شجرة فهو علي خيارها ولو كانت
 عدة فتامت خرج اليها من ريدها لوعظيها الوكيل بالطلا او رجع ولو عاها
 بالتفويض اليها لوقال لا يجزيها طلقها ان نيت ثم لم ليها
 في التعليق والاضافة لوقال انت طالق واراد ان يقول ان طالق
 فانذا انان فم ثم حله عنه في قوله هو طالق ان فمذا لم يطلق
 لم يرد ذلك كما لو اخذ العطاس لوقال انت طالق ان تار له
 لوقال لا يجزيها لكره لم يقع الا طلق الطلاق راطا وخافذة لفظه
 حليف او خائف في لفظه الاستثناء بحيث الريع ولكن بين الحروف
 في الريع اي بغيره في التعليق والاستثناء ليع و به اخذ السيد الهام
 ابو القاسم في قوله خص به الدين في الريع وهو المختار لوقال انت طالق
 لينا ننا ان اردت طلق اذا طلق واذا عجز الاستثناء في القول
 لوقال امرأة طلق انما كان نكاحا فان تعارفوا في التعليق بقوله لا ينع
 فاكش نزوجها اي في طلاق فانك انت **طليان** فانت في القول
 فانه كان في حالة الغضب طلق لان هذا على المجازاة اي ختم ريد
 ولو كان في غير حالة الغضب ان نكح المجازاة حمل عليها وانه نكح
 فان كان عاكما فيجوز امرأة راضيا بذلك بخلاف بيتها وبين العذار
 والتميز الكنية طلق ولا فلا تار ان اعطيت في الفرقة فان طلق
 فانه يقتصر على الاعطاة في الجاهل كل ان طار اذا اعطيت

فأرانت طالقاً إن لم يزل طلاقاً اليوم ففارقها

وله إن يثاب بعد ذلك ما دام اليوم باقياً فأرانت طالقاً غداً وبعد غداً

غداً ولو فارقها بعد طلق بعد غداً أو غداً وفيه بعد غداً فأرانت طالقاً

طلاقاً
طلقت غداً

نصف حصة لم تطلق حجة تظهره مذكرة في الجامع لو فارقها طالقاً

سنته طلقاً بعد سنته لو فارقها طالقاً لا راحة غداً فانه يقع

غداً ولو فارقها طلقاً طليقة لا يقع عليه إلا غداً طليقة لا

رجع قبل أن امرأته زنت ففارقها طليقة بلنا إن فارقها

له أنها لم تفعل إن لم يزوجي الجوازاً ما في الطلاق الموقوف

أزفعلت كذا فأرانت طالقاً وله امرأتان فالتعيين ليس لو فارقها

طلاقاً ولم يزل ثمة طليقة واحدة وتجبر على البيان ففارقها

أحد كما طلق ثم وطئ أحدهما تعين الرجوع للطلاق ففارقها

أزفعلت كذا ففارقها قبل البيان عتق بعدد دس في نصف قيمته وطلقة

إذا طلق واحدة زنا به الرجوع عيناً فاستثنى المطلقة فانه لا يخلو

بالأجنبي والحياتية له أن يزوجها إن كان الطلاق بائناً ويراجعها

إن كان رجعيّاً ولو كان الطلاق بلناً تطلق كل واحدة تطليقة ويدع

نحوه تنقضي عدته ثم يزوجها واحدة بعد واحدة فانه يجوز

الملك وتتبع الدابة للطلاق طلاق المرفق مرض الموت والطلاق

منه الملاك إذا طلق امرأة في المرض وماتت منه ورثته إن كانت في العدة

رجل محصور أو في صف القتال أو نزل في أرض مشبعة أو جبال أو

أكثر من البها

[illegible]

ولو وطئها كان سراجا

قال ساجي
فقال من انت
زيدم لا يبيع
بكاين

منها ما يدم اذا قال لها بالفارسية خريتن خريدي بكاين ونفقة عده
فتاكت خريدم لوريقه لاطلمه مالم يقر بعث الا اذا اراد به التحقيق لوريقه
خريتن بخ از من فتاكت خريدم لوريقه لاطلمه بخ از من فاذا قال
بخ از من بكاين فتاكت خريدي بخ از من قوله اخلاعي فتاكت خريدي

اذا قال بعث منك تطليقة بمهر ونفقة عدد ثلث فتاكت بخ

حقا خريدم يبيع لاطلاق فتاكت خريدي خريديم از تو بكذا فتاكت

را ايهج اذا فتاكت سر از من حقها خريدم فتاكت الزوج زوجي

و يكون عبارة عز قوله هم حقها خريدم ويجب عليها رد المهر اذا قال

اخلاعي على الفزرم فتاكت عجب لها انت طالق صار من له قوله طلق

ز اذا قال ابرخ طلق امراتي فطلقها على مهرها لم يجر الا اذا كانت غيرة

لحقها ان تقول اخلاعي نفسي منك بالمهر ونفقة السوء وصي النولم ذلك

فانزل المرأة ذلك وقول الزوج خلعك بابتة وايراد الزوج

اعاد مهر فتاكت اذا دخلت الدار فتاكت خلعك على كذا وتراخيا عليه

لوقال خريتن را از من بخ فتاكت خريديم فتاكت الزوج زوجي فان قبضت

الصداق ابردا بالزوج وان لم تقبض بركي الزوج طلقها بعد الحلة

على طر طلقك ولم يجز لطار لو اخلاعت الزوج مهرها ولها في ذلك

۷۸
در این بزرگ فروغ از اهل علم و دانش دون اول بگویند خورشید خردیم
و چون بکارهای وعدت و نذر بنفقتا اعدا کرد طالبه بنفقتا اعدا
و کار را در وقتیکه طاهر بکسر حنظل و در آخری بکسر شعله و قیلتا
طافتا بخیر نیجه مذکور شده اند و اگر از آنرا که از اقل از نوزده بعد از حنظل
جرب و ختم فان از شهد علی ذک و تبار حنظل و این را بگوید
و قتل حنظل بحیث تعلم انه الامداد یصدق قضا و از اینست حنظل
قرار از نوزده و ادعی الاستغناء و صواب الیقین فان خلعتک فله و کی
انه لم یبوالاطلاق صدق و توستی طالا از کار ذک و عقیدت و کسر سوله
لم یصدق و لو شهد انسان انه خالعه بدون الاستغناء بقول از اینها نهان
علی و یکتوت دون النبی از اهل علم و دانش طاران بکون الولد الصغیر
عند الامام و حنظل دون الشرط لو خلعت علی ان تبار الولد صدق
معلومه یلزم بها الوفاء بذكر از اقل خورشید خردیم و لم یصدق
از نوزده و کار و ختم و لم یصدق و ختمت چه کند از اقل و قیلتا
خورشید خردیم از روی قیلتا خردیم و لم یصدق خردیم و قیلتا از نوزده
نوزده و ختم و کار و ختم و لم یصدق و ختمت قیلتا از نوزده و ختم
امس بکذا فلم تخلعته فان لا یصدق فاقول له اذا خلعت
خالع

[illegible]

جدا شد و طبعه ابدی الممتد شهران را و افکار و رسد را و یک شهر
شهرین بعد حدیثی شهری کان مولیا و کذا را و افکار رسد را و غفل
از من جنایه را و ربه اشهر کان مولیا ثم اذا قربها فی المدة کفرت بینهم
و ان ترکها حتی مضت المدة بانت بتعطیقه و لو انی منها مطلقا
فان اربعة اشهر بانت بمواحدة و الی بین علیها حاجت لو ان قربها بود
و کذا کفر بینهم اذا را به مرامته اولم و ولد لم یصح اذا را به
مراته ثم قال اشهر عند فی المیدار را به قال امراته و رسد را و قبل
سنة الی یوم عالم یوم لیا الی اذا قربها و قد یسرع الی تمام السنة اربعة
شهر او اکثر و قال امراته و رسد را و قرب احدیکما گاه مولیا منی
و الی غیر عینی فلو طقت المدة را اربعة اشهر ثم طلق احدیهما
مضی المدة لم یصح قال امراته حرق و لم یصح و رسد را و قرب احدیکما
بما و احدیکما غیر عینی فلو طقت المدة قبل مضی شهرین نقیبت
و لا حرجی للایلاد و وقت الی بین المریض الذی الی یقدر علی الجماع او انما یقدر
امراته صغیره او رتقا او الذی بینه و بین امراته مسرع اربعة اشهر
اذا اراد الی یقول فیستألفها ثم لو قدر علی الجماع فی المدة بطر
الغی و باللسان و کان فیہ جماع فی الغی و الظاهر لو انک حسنت
او امراته انک علی کظهر ارمی او انبتی او رختی و نحو ذلک او قال را سل
علی کظهر الخیر او ذکری صارت حیا و لو انک ایدک او ظهرک علی

كظهر راحي لم يركب خطا فيكون كذا الوقت ان انت على كظهر راحي او فلاته
 تصدقنا بها بحال قال انت على حرام مكاني من نوى ظهار او طلاق
 كذا امرأة كمنوى وانتم بنو شياء كان ايلاء لو طلق راحي طاهر منها بل كان
 اليه بعد التحليل وارتدت ثم عادت مسلمة عا دالظهار ولو طهر
 سقطت الكفارة قال راسه انت على كظهر راحي ثم لم يركب خطا
 مشى من ظاهر منها يمين ولو جامعها بعد طاهر فكيفه كفارة
 مع التوبة والله مستغفار كفارة لظهار واعتنا رقية كاحلة الوقت
 بالنية فان لم يجد نصيبا من شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام
 مسكينا كل مسكين نصف صاع من بر او دقيق او صاعا عامرا به
 او تمير او قيمة ذلك يجوز صرفه الى الزوجه ايضا لو احتقر طهر
 كفارة ظهاره او راحا او خصيا او رقية كافر جاز وكفارة لغيره
 كذا المريض الذي انعكس فيه المهادل كفارة العبد للصوم ولو
 انما ان تمنعه من ذلك لانه تعاقبه حق المرأة لو اعطى عن كفارة ظهار
 مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جازا للعالم
 قد فر امرأة بالزنا او قال هذا الولد ليس مني وخاصمة المرأة ان
 على القاضى في الحار او بعد طهر فينبغي ان يقول لها القاضى اتركي
 وانفدي فان تركت وانفدت ثم خاصمت بعد ذلك صحت الخصومة فلا
 انتم النوم القدر فعمل المرأة انما يربى فقد وانما يركبها

على الزوج وان اقر بالفذف وعجز عن اقامة الرجعة شهدا وانها
من الفايضتها اذ كانا من عاقلين مسلمين بالغين عاقلين
فان كان الفايض منها صحيحا لم يكن احدنا اهل الشهادة
ان كان ذلك هو الزوج وصورة اللعان ان الفايض لغيره متعاطيان
بعدم قيام الزوج بان يقول اربع مرات اهدر دمي الى طهر الصادقين فيما
يرى الزنا ثم في المرة الخامسة السد عليه ان كان في الكا ديين فيها
يرى الزنا ويشهد له في مواضع الاشارة ثم يامر المرأة بان تقول الى
الله ما بعد ان طهر الكا ديين فيما يراه في حرم الزنا او ما في حرم الزنا
ولو كان امر من غير الولد وتقول في الحى ستة غضب الله
بالكا ديين الصادقين فيما يراه في حرم الزنا ويشهد له في مواضع
الشارة واذا فرغ من الملاعة فوق الفايض منها وان التفوق يكون
حقبة بائنة وتقبل التفوق كان الزوجية بائنة الا انه يحرم الوط
استمتاع ولو جنت بعد لكان الزوج او فحست او ارتدت سقط
لعان ولا يجوز امر الفايض في المروءة بان تلعن او لا تفقد اخلاها و
انما بعد لعان الزوج مرة اخرى ولو التعن الزوجان مرة او مرتين

تلعن

ورق القاني منها لم يقع التهمة بخلاف التوثيق بعد
 ثبوتها ولو دلت المطلقة الرجعية على ما عندها لو دلت
 بالزنا ثم اباها فلا عدد ولا لعان لم قال هذا الحكم
 قال ليس مني فلا عدد ولا لعان الملاءمة اذا الكذب نفسه
 يجوز له ان يتبرأ منها اذا ابلأ عنها فان كان النفي بحضرة
 بعد يوم او يومين وكذا ذلك في نسب الولد الا اذا اقرب
 او قارب التهمة بالولادة فانه لا يقطع النسب وان لم
 يحضرة الولادة فلا عدد ولا يقطع النسب اذا قال لا اراه
 بنت الزانية فاجتمعت المراتع معها على المطالبة برأي بالحدود
 اللعان باب المطلقة المطلقة اكره تعتد ثلث حيف
 من دور الحيف ثلثة اشهر كانت من ذوات الا شهر كما لا ينفك
 والامة تعتد بحيفتين كانت من ذوات الا شهر فبشهر من ذوات
 الصغيرة بالاشهر في حيف فاما تسليم العدة استقبلت واعيد
 بالحيف ثلثة اشهر عليها تسع عشرة سنة ولم تحف فعدتها بالاشهر اذا
 طلقا بانها على وجه الزنا لم يستقبلت العدة ولو جامعها فتركها فاما ثم
 العدة كذا الاختار المسماة

بالتوبة من كل العدة بالحيف حتى ادرت استقبلت العدة ثلثة اشهر من ذوات الا شهر
 حصة كسنة فالرحم الذي لا يدرى وقال الفقهاء انما يدرى حصة كسنة من ذوات الا شهر
 حصة كسنة من ذوات الا شهر حصة كسنة من ذوات الا شهر حصة كسنة من ذوات الا شهر
 اعتدت بالاشهر من ذوات الا شهر حصة كسنة من ذوات الا شهر حصة كسنة من ذوات الا شهر

باب المطلقة

[illegible]

كل المستوفى المخرج ليدلوا وردها وردها المستوفى المخرج لها رطل
فمنها زوجها فالمستوفى عنها زوجها والصحيح المخرج فها — المستوفى عنها
انما — بلزها المخرج وصوت ترك الزينة في العلة ولا تدعى بزينة و
آخر مطيب او غير مطيب المخرج ولا يلبس الحريم المخرج عذر والمخرج
بلزها المخرج ثلثة ايام لحق الزوج والباقي العلة لحق الزوج والمخرج
الا ان لها ان يخرج ولا جداد على ام الولد لا جداد على الصغيرة والمخرج
لا جداد على الكفاية لكن عليها الخروج بدون اخذ الزوج المستوفى
نكاح فانه لها ان يخرج الا ان يمنعها الزوج لتحصين طاعة المطلقة ط
رجعها لا جداد عليها بل يستحب لها ان تزين وتطيب وتلبس اح
ثيابها لعل زوجها يرجع اليها المطلقة بائنا مشط الزمان المخرج
من المشط بالطرف الاخر لان ذلك للزينة وهذا الدفع الحرة اذا
في سفر في مصر لم يخرج وان كانت في حفاضة فان كانت في حفاضة
او في حفاضة السفر كانت اليها الجاهل من رت ولان كان احد الجاهل من رت
دونها مشاركا مادون السفر بان النسب نسب ولان ام الولد ثبت
دعوة ويتقي بالنية من غير لعان نسب ولد الامه المملوكه لم يثبت من غير
عوة رجله طلق امرائه بعد الدخول ثم جارت بالولد ثبت النسب اليه
ولذا اذا جارت به الاكثر من ذلك ان كان الاطلاق رجعا المطلقة اذا
اقرت بانه غادر العلة ثم ولدت ولدا لا قلح سنة اشهر من وقت
القرار وراقلح تسعة اشهر من وقت الاطلاق يثبت النسب المطلقة
طلقاتنا بائنا او رجعا لا جارت بالولد لا يثبت النسب اليها

[illegible]

الصغيرة تملكون عند الوفاة والجدات والجدات والجدات
عند موت حتى تستغني الأم والجدات ونحوهما لا يثبت له شيء على
الفصح والار لو امتنع بحجر الصغيرة لم تدفع اليه اولادها ولا
ذكرها والصغيرة بعد عدم العصبان تدفع اليه الفصح كلام ام
اعتقت مع المولى مثل الحرة المملوكة ليس للامه وام الولد طاهر
فلا يوطى اذا ارادت المولى فتنزع الولد منها ويكلم ابنته
فاذا اسلمت يرد اليها المطلقة اذا تزوجت بمن ليس بذي رحم
ينزع الولد منها فاذا ماتت يتركها اليها اذا كانت الام تزوجت
والاجينة تضعه بغير امر او باجر قليل فان الاجينة تضعه عند الام
فمن ارادها ولم يزوج الولد والام لو ارادت المقتدر بالولد
انقصت الرعاية من قرية وفي العقد بها اليه في المهر لو
ان كان كانت قرية بحيث يمكن للاب ان يوطئها ويبيت بها
ولم يثقل مهر وفي العقد بها اليه في المهر وان كانت قريبة
من المهر ليس بقرية ولم يثقل مهرها لكونها العقد كان بها
يعني ذلك على رواية الجديط وهو الصحيح وعلم رواية الجاه الصغير
ولو ارادت المقتدر ابدا في الحرب ليس لها ذلك وان كان اصل العقد
لها ان يكونا حربيين فانه نفقة المطلقة اذا طلقها او اختار
نفسا بالهراكل او بالعتاق او عدم الكفارة وهو دخولها بها
والسكنى وان طلق العدة كما اذا قبلت ابن زوجها بنفقة لها
ولو لم يكن له

فانقول للحجج وادخلت في هذا حال واحد مما هو في الآخر معلول فان
رجله ارجع منه في فمناج النساء بينهما واما في
مختلفة فمناج كل بيت منه واما الساكنة فيه على ما مر اذا اراد
موت اليمين انما اعطى اليها من الجواز كانت عارية لم يحد
بلائنه اذا دفعه القطر اليها وقيل غزليها ليكون له ولكونه
فان قيل فهو للزوج ولها وبعدها للمثل بالمتفرقات رجل
انما يقضي حاجته فدان فوالحاجة ان تطلق امرأتك لان الاصل
باب العتاق فانطلق امراته باينا وسافر جازنها ان يتزوج وبيان بعد العتاق فان
ان زوجها على انك طالق فوالزوج نفسه منكم لم تطلق ولو كانت
انها طالق قامت لزوجه من برئ طلاق فوالحاجة ان تطلق
ما يوجب العتاق او يوجب في لوقية الزوج اشية جازيكية فيقول مرافعي
انها ان اراد بالطلاق رجلا اخر اكد اني سيم تاخير روز ندي طلاق
هو ان يخرجه بدست من يدها فوالنهارم قلم يرد وتزوج فله ان يطلق
رجل اخر في اخر من ان يخرجه طلاق ان كان كارتكده فوالحاجة ان تطلق
بغير جواز بالذكور طلاق امراته الا ان يخرجه فوالحاجة ان يطلقها وان لم يكن ما يوجب
انها كذا عوانه حفظ الكبير اذا اراد ان يباح المصلحة طلاقا بان
فان المتفاني اذا كانت طالق في الملك او في شدة فاني الفعالي في حد
طلاق ولو وجدتم طلاقا لادارة اذا قال كل امرأة تزوجها في كودة
كذا في طلاق فخرج امرأة من تلك الكودة وتزوجها لم تطلق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عاشى - انا انا
زاد الجدا ناصي

دوبئی

[illegible]

[illegible]

ويعتق الولد من الرزق والحرية والطلاق ما شاء من الرزق والحرية والطلاق ما شاء من الرزق والحرية والطلاق ما شاء
فما كان لها من الرزق والحرية والطلاق ما شاء من الرزق والحرية والطلاق ما شاء من الرزق والحرية والطلاق ما شاء
من الرزق والحرية والطلاق ما شاء من الرزق والحرية والطلاق ما شاء من الرزق والحرية والطلاق ما شاء من الرزق والحرية والطلاق ما شاء
ابو الولد له اذا قال لعجنته ان يعتق هذه البهائم فانه حر فباعه بغير فائدة
لم يعتق ولو باعه بغير فائدة لا اذا كان في قبض المشتري وقت البيع اذا قال له
اعتقك علي ما في هذا الضميمة في الدائم فقبل العبد عتق وعليه القيمة حبل قال لعبد
اي عبيدي شئت عتقه فاعتقه ليس له ان يعتق نفسه مستأنس ان يترك عبدا مسلما
فلما اخرجته الى دار الحر عتق خلافا لهما قال للمواة اعتقني على الفور ثم قال اعتقت
نصفك عتق نصفه بغير شيء دعي في البائة ولو قال اعطقني بالفر والحملة بحاكمها
عتق نصفه بحسب ما اراد العتق عبدا صغيرا لم يجب عليه النفقة كذا المكاتيب
ابو ابي ربيعة في الكتاب الجائزة والفاصلة فيما لم يملك المكاتب في عجز المكاتب
وموتة في المتوفات ما في الكتاب ملكه ايام حايده الجائزة والفاصلة في المتوفات
جائزة حاله ونجا الحيازة في الكتاب ملكه ايام جايضة اذ اكتبه صغيرا
لم يجز الا ان يقبل عنه اناسي فحينئذ يتوقف الي وقد احرأه
كاتب عبده على حرة فهي فاسدة ولو ادرك القيمة عتق اذ اكتبه صغيرا
عليه نعمة لم يجز ولو ادرك القيمة فانه يعتق اذ قال كابتك عتقك اذا
قبله جاز وعليه عبده وطه ولو كاتب علي مور هروك او حرة حرة
فلذلك لان حرة النوع الممنوع التهمة لو كاتب عبده على درهم
فانه الى ان لو ادرك نعمة درهم فانه يعتق وعليه القيمة الكتابية يخرج
عنه ابي حنيفة له حرة لو كاتبه نصف عبده جاز وكان نصف كسبه ونصف
كسبه شديدا فيما لم يملك المكاتب في عجز المكاتب والعتق

كتاب
المكاتيب

[illegible]

[illegible]

در حجة الله وحمود الله وسماعه
فيه اختلاف الحاج فيه قوله وحق الله
نكند باین به افتخار طبع الدین از محو کاین که
و قوله اگر این کار نکنم متو خدا یونگی باین به افتخار السید الامام ابو القاسم که کذا لوقال
که بخدا دارم میزیدم لوقال ان فعلت کذا فاشهدوا علیک بالنحرانیة لوقال ان فعلت کذا فاشهدوا
المصحف لوقال انما یزیر القیاس ان فعلت کذا فیه اخذ لوقال انما یزیر قوله از یک
بیزارم اگر این کار کنم باین به افتخار شمس الامیة محمود بن عبد العزیز که قوله
میکنند خوردیم بخدا که ان فعلت کذا باین بخدا از قوله میکنند خوردیم بخدا از قوله
منعها از جهار لوقال فکافکم که بوم فهو باین کذا قوله علی عهد الله ان افعل
لوقال خدا را بدفتم لوقال بر من میکنند که این کار نکنم کذا قوله مرا حرامست یا تو می
از کذا قال یقران ربکعبه که این کار نکنم باین به افتخار کذا قوله بکذا لک وینما زید وروز
بدوم کذا قوله ویت الله ان افعل کذا قوله الله که این کار چنین است باین قوله الله
الغالب ان افعل کذا باین قوله مسلمات بکرده ام اگر فلان کار کنم باین به افتخار الله
انما صام و صلی لم یزحقا قوله صوم خدای گفت حرم گفت که این کار چنین است
حلقه لک یلف لوقال انما انشد طایف انما انشد الله یحیی ما یحیی باین
فصل بعد لوقال انما یزیر الله ورسوله ان فعلت کذا فهو باین واحد و لوقال
فکر الله وری بر رسول الله ان فعلت کذا فهو باین لوقال و الله الرحمن الرحیم ان افعل کذا فهو
واحد و لوقال و الرحمن الرحیم فهو باین و لوقال از حد و چهارده سوره بیزارم ان
فهو باین واحد لوقال از حد بیزارم و لوقال الله بیزارم ان فعلت کذا فهو باین
فعلت کذا فانما بیری الکتب الاربعة فهو باین واحد و لوقال انما یزیر الله ورسوله
الخبیر ویری من الذبور ویری من الغرقان فهو باین انما یزیر الله ورسوله علی الله
اطفون مجلسه لوقال علی ذک انما و حیث لوقال کفار انما انما یزیر الله ورسوله
الوکی یحیی علیه سفارة واحدة ما فی البیت علی الله
از اهل طهارت انما یزیر الله ورسوله فقر الله القدر ان فی خارج الصلوة
لهم یحیی علیه سفارة واحدة ما فی البیت علی الله

فلان الباب فقال لا يكلمك
فلان سيقط قبل كذا رافع الاشام الا قبل السرخسي
فلان المحلوف عليه وقال يا حايط اصنع كذا او قال كان كذا اليوم المحلوف عليه فقل هذا لم يحث صلف لا يكلم
لكلم ولهد منهم حث صلف لا يكلم الا بد فكم مرة حث صلف لا يكلم فلانا وقلانا لم حث
لم لهد بها الا اذا نوي الحث بكلام ولهد منها هو الحث صلف لا يكلم فلانا فسلم على جماعة و
حث الا اذا استثناه ونواه لوسم وهو على حسنة او على سيارة في الصلوة لم حث صلف لا يكلم
منها على كل ولهد صاحبها لم حث كذا لو كلمه بعد ذلك صلف لا يكلم عبد فلان فكله بعد ما
حث صلف لا يكلم صديق فلان لو زوجة فلان فاليمين على من كان لو ميذ صديقه وروجه على رواية
روايات قبل هو قول محمد بن سعد وعلى روايات للجامع الصغير وهو قولها رجهما بس على من كان صديقه
حث قال لا فريوم اكلك فعبدي فركم صلف لا يكلم يوما ويومين فكله في اليوم الثالث
حث خلاف قوله لا يكلم يوما ولا يومين عن محمد بن الحسن بن عمار انه حال حال صغره اما حذيقه
عن نالي الفرواسه لا اكلك ثلث مرات فقال لو عسره بعد راسه ثم اذا قسم محمد بن سعد وقال انظر حسنا
شيخ فلكس لو عسره بعد راسه ثم رفع راسه فقال حث مرتين فقال لو عسره بعد راسه لقت فقال لو
صغيره بعد راسه لا ادري اي قوله او وجه الي انظر حسنا ام قوله احسنت صلف لا يكلم بس فلان لم حث
الاشارة وان قرس بعد الحلف صلف لا يكذب فسيل عن شي الا ان كذا فحرك راسه بالكذب لم حث قال
عبد بن نبي بقدم فلان فهو فبشروه معا عتقوا ولو بشروه متعاقبا عتق الاول خاصة لو قال ان اخبرني
ان فلانا قد قدم فعبدي قرأ فاحبره كاذبا عتق عبده خلاف قوله ان اخبرني بقدم فلان والاعلام والاشارة
سفع على الصدق صلف لا يكلم مكان فلان فسيل عن مكانه فاعلم بذلك براسه اي نعم حث ولو كانت عليه
على الاخبار لم حث باليمين على الدخول حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكوفة
لم حث كذا لو دخل بيتا رفع سقفه ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخل بعد ما رفع سقفه حث الا اذا

الكلام

الاعمال

وقوله

الاعمال

ان

اصح

عشرة

لا يدخل البيت الا بعد ان يمسك يده على جبهته على وجهه
بعد ان كانت اليدين ^{في البيت} لا يمسك يده على جبهته على وجهه
ما صار من حوائج لم يكن حلفا الى ما اذا حلف لا يدخل هذه الدار حلف لا يدخل هذا البيت فحل وادخل
غير ان يمشي برجليه لم يكن حلف وان كان راضيا بقلبه ولو دخل بعد ذلك برجليه حلف وعلى هذا اذا
بالخروج حلف لا يدخل بيت فلان فدخل بيتا هو ساكن فيه باجرة او باعارة حلف لا يمكن دار فلان
دار يسكنها ودخل عليه فدخل دار الغلة لم يكن حلف ان لم يكن ثمة دليل دال عليه ولو دخل ورأسه اكرم
في عقد الدين قاله القاضي الامام محمد بن النقي والفاضل الامام محمد بن النقي في العقد مولي
لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وغيره لم يكن حلف الا اذا كان فلان ساكنا فيها حلف لا يدخل
ابن يوسف ^{في} لا ينفق من حلف عند ابن حنبل رحمه الله فلا فالحمد لله رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه
او في مسجد لم يكن حلف رجل حلف لا يدخل بلد كذا فهو على عمران ولو قال يكون كذا او يستاق كذا
دخل ارضها باليمين على الخروج حلف لا يخرج من هذه الدار فصعد على سطحها لم يكن حلف
من هذه الدار فارتقى شجرة فيها اغصانها خارج الدار فارتقى تلك الاغصان حتى توسطت
وصار كحال لو سقط سقط في الطريق لم يكن حلف قال لامرأة ان فرجت الاباذني من غير اذني ففرت
فانها و فرجت من غير اذنه لم يكن حلف في قوله ان فرجت الاباذني شتر طرا لاذن بالخروج في كل مرة
نوي مرة والحكمة ان يقول لها اذنت لك بالخروج في كل مرة ولو نهاها بعد ذلك قال ابو يوسف
نهيها وقال محمد بن الحسن بن علي بن النعمان لو حلف ما دستوري ثم يمشي نروم فاذن له مرة سقطت
لومات حلف لا يذهب من البلد بدونه اذن غيره فقتل الدين ثم ذهب بغير اذن غيره لم يكن حلف لا يخرج
الخروج الى السفر صدق ديانة الاقضاء حلف انه لا يذهب الى مكة فخرج من العراق على قصد مكة حلف اذا
المرأة تخرج فقال زوجها ان فرجت فانت طالق فهذا على الخروج في ذلك الوقت بدلالة الحلف انه لا يذهب
التوبة فاقر الذهاب لم يكن حلف لياستن البصرة لم يكن حلف ما لم يمسك يده عن البصرة قال ان لم اخرج

حلف

ابن يوسف

من هذه الدار

سكن

[illegible]

لا ياء تدم لا يتعشى

1890

[illegible]

ختم

حدث

وذا كنت انا

الما

قوله

رتبه الله خلقه لا ياكل من ذلك الا ما كان عليه قال الشيخ الامام السرخسي رحمه الله كنهت وقال
 حلف لا ياكل خبزا فاكل الرصا والمسد حنت علفا والجور شي حلف لا ياكل من هذا الرشي المبر
 ١١ مضي اليوم لم كنهت حلف لا ياكل طعام فلان وفلان يبيع الطعام فاشترى منه واطعمته
 طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي يستحدث حلف لا ياكل مع فلان طعام
 فلان واحد وهذا من انا وذاك من انا لم كنهت حلف لا ياكل من مال فلان من
 سيمه يرا فكنهه واكل الحالف لم كنهت رطل حلف لا ياكل من هذه الشجرة قال
 الخارج منها قال اخر تعال تغد معي فقال ان تغديت فعدي وقد صلب
 لم كنهت فلان ما اذا قال ان تغديت اليوم يا ايمن على الشرب حلف لا يشرب مع فلان
 وهذا من انا وذاك انا حلف حلف لشرب المار الذي في هذه الكوز ليس فيه مار لم كنهت
 لا يوشف الله حلف لشرب المار الذي في هذه الكوز اليوم فصب قبل مضي اليوم ثم
 ما اذا يوقته باليوم حلف لشرب شرابا فشراب الموز يعني البكني قيل لا كنهت وقيل كنهت
 الامام ابو بكر بن سعد ايضا يروي رحمه الله ولو شرب اللبن والماء لم كنهت لو حلف وقال في
 كل سكر عني اسم النبي يقع على السكر من ماء العنب نيا كان او مطبوخا واسم سبكي يقع
 من ماء العنب حلف لا يشرب فصب في فمه فدخل حلقه فغير صنفه لم كنهت ولو شرب بعد
 حنت حلف لا يشرب سكر اصب سكر في شرب لا يسكر وشرب منه ان كان الحلقه كاللوز
 حنت حلف لا يشرب خرا في هذه القوية فشراب في كرونها او في ضياءها التي هي خارج الحوان
 قال ان شربت او قمرت فعبك كذا كنهت الله ما وشبهه العين في قوله واحد اكر شراب بخور
 كنهت يفعل الله ما لان كل واحد منها شرط على حدة بحكم الوقف كذا عر الفاشمسي الامة
 رحمه الله رجل عوبت في امر الشراب فقال ان تركت شرقة ابدا فامرته طالق فان كان يعزم
 شره ولا يشرب لا كنهت لو قال تا كل شرخ في شراب بخور ينصرف الى وقت الورد والاحمر
 حقيقة القوية حلف لا يشرب بهذا اللبن فشربه بعد ما صار شرابا لم كنهت حلف لا ياكل

الشراب

لم يكن واكلمه بان يترديه وقيل في عزها في خلق لا يشرب دواء
 لم يكن واكلمه ما بين النابين فشر من اهداها عنث حلف لا يشرب شرابا
 نديت ثياب فلان وفلان ثيابا لم يصدق قضاء باليمين على اللبس حلف لا يلبس
 فلان وفلان ثياب كثيرة واليمين على ثمنه هذا حلف لا يلبس هذا الثوب قال في عليه وهو
 لم يلبس انتبه القاه وعز نفسه لم كنه حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس فتنزع من عنة
 لو دام عليه كنه حلف لا يلبس هذا الثوب وقال اكراني جامه برتن من ابد فامرته لدام
 حتى يلبس كما يلبس الناس حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس من غزلها عمادة عز
 هذا امرته لانه لا كنه قال هذا الثوب على حرام فهو على اللبس ولو لبس ثوبا مخطئا
 فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزلها امرأة لفي لم كنه حلف لا يلبس من غزل فلانة وعليه
 من غزلها فدام عليه عنث ولو قال عنيت به غزلها في المستقبل لم يصدق قضاء حلف لا
 يسوغلانا فاعاده كسوة او كفته بعد موته لم كنه الا اراد به السردون ^{اذ اضم} الحليل حلف لا يلبس
 هذا الثوب حتى ياذن له فلان فمات فلان سقطت اليمين ولو الا ان ياذن له فلان فاذن له مرة
 انتهت اليمين حلف لا يلبس السراويل فادخل لصدي بعلية فيها لم كنه كذا في الحفين باليمين
 على الركوب حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فدام على ذلك كنه حلف لا يركب دابة فلان
 هذه فباع فلان دابة ذلك فركبها لم كنه حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وعمر
 لم كنه حلف لا يركب دابة فركب بعيرا لم كنه الا بالنية حلف لا يركب فركب جردوفا
 لم كنه قال ان ركبتها ما بين الدوابتين فاما طالقان فركبت لهما دابة والاخرى دابة
 طلقنا حلف لا يركب لاعمرا او بغلا له ان يركبها مذكورة في الجامع حلف لا يركب دوا
 فلان فركب نكاحا منها كنه مذكورة في الرواية حلف لا يجلس على الارض فبسط على الارض

شيء وجلس تحت المظلة على هذا السر فسط عليه بساطا وجلس
بالدين على الصوم والصلوة حلف لا يصوم فصام ساعة من النهار مع النية
ولو حلف لا يصوم صام يوما فهذا على الصوم تام حلف لا يصوم ابدا فصام
بخلاف قوله لا ابد فانه لا يقع على جميع العمر حلف لا يصوم شهر رمضان يكونه
جميع العمر حلف لا يفسد بكوفته وكان بها يوم الفطر ولم يأكل ولم يشرب عنث حلف

فصل في غير طهارة
اكنث
في غير طهارة
اكنث
في غير طهارة
اكنث

فصل في غير طهارة لم يكنث ولو قال ان كنت صليت وقد كان حتى غير طهارة
لا يؤتم فافتح الصلوة ونوى ان لا يؤتم فاقتدى به رجل حلف قضاء لا ديانة
في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا حلف لا يؤتم الا ان يصلي صلوات
حلف لا امام حلف لا يسلم حتى يصلي كذا التاركة او تكر المتعلقات فقام جالس امام
باليمين بالكاه والطلاق حلف ان لا يتزوج فتزوج فكانا فاسدا لم يكنث ولو
فصوتي فاجاز بالقول حلف ولو اجاز بالفعل لسوق المهر ونحو ذلك لا قاله الشيخ

اوم

السرخسي والشيخ الامام علي بن محمد البزدوي رحمه الله وعليه الفتوى باللسان لا
للسان لا يجازي العوام وعن محمد الائمة السرخسي رحمه الله انه كنفث وعن شمس الائمة السرخسي
المرغنياني رحمه الله انه كان يني بالحنث فقبل له لم خالف استاذك شمس الائمة السرخسي رحمه الله
حلف استاذك شمس الائمة الطلواني رحمه الله حلف لا يتزوج من بنات فلان ولم تكن له بنات فصار
الحالف ذكر في النوازل انه لا يحنث وقال حسام الدين رحمه الله كنفث حلف لا يتزوج من بنات فلان
عارية ولدت ببغداد ونشأت ببلد القوي دار طنت بها حنفث حلف لا يتزوج امرأة الهادي

طهرت

سرا فتزوج امرأة بشهادة شاهدين فوسر اذا قال لامرأة انك مني دستوري بوزن قولهم
كثيرا فغرم فعبدي وقابا بانما فعل لم يكنث قال انه تزوجت النساء فعبده هو فتزوج امرأة

قال

قال ان يزوجت فعبدى و ثم قال لو تفلانة فكله لم يصير في ذلك امرأته تزوجها فهي طالق
تزوج امرأه و طلقها ثم تزوجها ثم مات لم تطلق حلف لا يطلق في حاله الا جني امرأته و قبض
ان يزوج بدل الخلع لم يكن رجل قيل له ان فعلت كذا فامر انك طالق فقال نعم وقد كان فعلت
امرأة باليمين على الحق قال للمرأة ان فعلت كذا فانت طالق و عدي و لا يعتق العبد في الحال
قال لعبد ان فعلت كذا فانت و فباعه ثم اشتراه ثم فعل ذلك الفعل حنت قال لامرأة اول ولد
تدنيه فهو فولدت ولدا ميتا ثم عتق لحي خلا فالاها قال لحره ان ملكك فانت حرة فارتدت
و حنت بدار الحب و سببت فاشترى لم تحقق خلا فالاها قال لاول عبدك اشترى و حده فهو
عتق العبد المفرد اذا قال لعبد انت و عدا ان اشيت فالحسية في العبد حلف لا يعتق فاشترى
اباه حنت كذا اذا كانت فادي مكاتبه بدل الكتابة كذا اذا امر عتق بامتناع عبده ففعل قال
ان قد متني اياما كثيرة فانت و هي على عشرة ايام و قال الله تعالى على سبعة ايام باليمين على النعم
و اشترى حلف لا يبيع بغيره حتى يري فباعه حنت لم يكن قياسا و به نقدنا حلف لا يبيع فباع
سحا فاسد حنت كذا اذا باع بشرط الخيار قال ان لم يبيع يرد العبد او يرد الالة فامرأة كذا
اذا باع بشرط الخيار فاعتق او رد حنت حلف ان يبيعه اليوم فندم قال قيل ان يبيعه ذلك اليوم
بشرط الخيار ثم يبيع حلف لا يشتري فاشترى بشرط الخيار او من مضوي حنت ولو اشترى مدبرا لا حلف
لا يشتري فامر بذكر غيره فاشترى اه له لم يكن الا اذا كان الخالف عن لاي ذلك بنفسه كالسلاطبة
والاقرار و نحوهم حلف لا يشتري بكذا فاشترى قلب ذهب فاشترى قلب ذهب او طوق ذهب حنت مدبرة
ان زاد است حلف لا يشتري عبدا فاشترى نصف عبده ثم باع ثم اشترى النصف الاخر حنت لو قال ان
ملكك براد المسلة كالاها لم يكن قال كل عبد اشترى فهو حر الى سنة فاشترى عبد الا يعتق
قال عليه سنة فزوم اشتراه حلف لا يشتري بهذه الالههم غير الواقف فاشترى بعضها و بعضها
شيئا فخر حنت باليمين على التقاضي حلف لا يبيع غير عبد اليوم فقدمه الى القاضي و حلفه يري نفسه

حلف لا يدع رجليه حتى يمشي في يوم الجمعة عام الغريم وذهب لم يحث حلف ليقتضيه
 فجاب الحلو ف عليه غدا فذبح الحالف حقه الى القاضي لم يحث له حلف ليقتضيه فحقه
 ما دون الشهر الا اذا نوى شيئا آخر فكانت عليه جوار فقضاء زوفا لم يحث حلف ليقتضيه
 فاعطاه فلم يعقل فان وضعه بين يديه بحيث تنال يده لو اراد لم يحث حلف ليقتضيه
 عاصلا فاما ما دون الشهر الا اذا نوى شيئا آخر حلف ليقتضيه حقه اول الشهر فاعطاه في الشهر
 بر في ذلك حلف ليقتضيه حقه راس الشمس فله الليله التي كحل فيها الهلال ويومها ذكره
 قبل راس الشهر او مات الطالب او المطلوب قبل راس الشهر لم يحث حلف ليقتضيه
 ايام فليوم الخامس داخل في اليمين حلف ان ياخذ ماله عليه من الدراهم اليوم او يستأجر
 مكان الالف عرضا او عبدا او نحو ذلك لم يحث ولو حلف على الاثم ان يحث الا اذا اراد
 الاستيفاء قال للمدعي وزوله عليه مائة درهم ان يقبضها منك اليوم ^{درهما} ما دون درهم
 فقبضها في ذلك اليوم متفرقا حث ولو قبض بعضها دون بعض لم يحث ^{جائز} لا يقبض ماله
 المدعي فقبض من وكيله حث ومن كفيله لا باليمين على الجماع حلف لا يقرب امراته فاقبل
 على قضاء فقضت للمرأة حاجتها منه المختار انه يحث قوله ما يد مال دست فرازك فلتعلم يقع
 الجماع حلفت لا تفعل راسها من عناية زوجها فذا على المكن من الجماع قال الامارة ان
 منك فعبدا في جامعها في المقارة حث يعني بالجماع حلف لا يفعل حراما لم يحث بالجماع
 كذا بوطي البهيمة الا اذا دلت الدلالة بان كان الحالف من جمال الرسا تيق من شيء حث
 الدولب لو قال ان فلانة زن منست مراكارا يد فني طالق فهو على الوطي قوله اكر جزير
 تونهم فانت طالق فان الجماع فهو على ما نوى ولا يصدق على من ترك الحقيقة وان لم ينو
 الى الحقيقة لو قال اكر من بابي بجامة توادركنم فهو على ما ذكرنا حلف لا يفتح العكة بحلال ورام
 جماع من غير صل السك لم يحث ان لم ينو الجماع ويصدق وقضاء وديانة قال ان لم تأتي حتى
 التكة

حلف من حلف
 حلف من حلف

حلف من حلف
 حلف من حلف

كانت طالق فاسته ولم يجمع لم يطلق عند محمد بن الحسن وعليه في المأثورات لا يبيح يوسف
انه حلف في الجامع فلانته اولاً يقبلها فهذا على الحياة دون الموت لو قال انا باضعك اذ
انك اذ اصبحت منك فالدين على الجامع في الفرج باليمين على الضرب والعقل حلف لا يضرب
فلاناً قد شوه او ضففه او فرقه لاسي وجه المراح ذكر في الجامع الصغير انه كُتِبَ وقال ابو الليث
يعلم انه ان كانت الدين بالفارسية لم كُتِبَ وبه اقول السيد الامام ابو القاسم محمد بن يوسف
نواب اصاب وجه المخلوق عليه لم كُتِبَ حلف بغيره من هذا الصبي على الارض حتى يشق نصفين
فصربه على الارض ولم يشق لم يشق حلف بغيره بالباطل حتى يموت فبالغ في ضربه ضرباً
بعض حلف لا يضرب فلاناً فامره بالضرب فضر به لم كُتِبَ الا اذا كان سلطاناً او قاضياً حلف لا يضرب ولده
فامره بالضرب فضر به لم كُتِبَ ولو كانت السلطة في العبد حلفت قال الامام اكرهها وست وياي تو
تكنم فانت طالق لم كُتِبَ ناداهم حين حلف لا يضربها للامن جرحهم ثم ضربها فقال ضربتها جرحهم
قالوا له مع العيش قال ان ضرب هذا العبد لصد فامراه طالق فالدين على الخالق وغيره ولو قال ان ضرب
باسي هذا امير فالدين على غير الخالق رجل اذ ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبدني ففكر كضربه
ثم ضرب به بعد ذلك لم كُتِبَ وانما يقع هذا على الفور ولين الفور ان يكون لها سبب داعي بدلالة الحال
بوجوبه عليه على ذلك السبب ولين الفور فوجها بوجوبه عليه لم يبقها له قبله والافان
بعد بعبه قال ان تملك يوم الجمعة فعبدني فضر به بعد الدين قبل يوم الجمعة ومات يوم الجمعة
فالدين في النذر اذا نذر بقرية لله تعالى من جنسها ايجاب صح ولزمه الوفاء بمعهده كان لمينا
نذر ان لا يشرب فشرب فعليه كفارة يمين لو نذر بعبادة المريض او بتشييع الجنازة او ببناء الرباط
او السقاية او المسجد او القنطرة وما اشبه ذلك لم يصح نذر بعبادة القرآن لم يصح نذره مذكورة
في كتابي بحم الدين النسخي رحمه الله قال محمد بن علي صدقة ولم يوشها فعليه نصف صاع من بر نذر ان
يتصدق بدينار في الغاية الدراهم يوم كذا على فلان فتصدق بدينار في الغاية الدراهم يوم كذا على فلان

امری که اندام را طالق خواند و بعضی شایه و جرم و القاء علی الارض بر لوطی
کوی ترا ترکستان کنم فامرانه کذا فسلط علیهم امر اکا کثیره بر لوطی که آنرا توری میخوانند
طالق فکشف و جهای موضع براه الناس طلقت وان لم یقصد نظر الناس اليها لوقال
من و در راهم سوی شلخته فمافی بیدی صدقه فی بیده خسته در راهم لم یکنش و لوقال ان کان فی بیدی
سوی شلخته و اعلیه کالها تصدق بکافی یقوله قال ان کنت اذکر الا خمسین فعبدی و هو
اولا مملکت شیا لم یکنش ان کنت رجل قال لا فرائد تقول هذا من الکفر فقال ان قلته من الکفر
نیط ان تغیر کلامه و معاملته عما کان علیه قبل الشرب یکنش حلف لا یعمل معه شیائی الف
فعل مع شریکه یکنش و لو عمل مع عبده الماذون لا یحلف لا یبیب و لا یغیر فوہیب و لم
و لم یقبل یکنش بکلی ما یبیع حلف ان یحبس فلانا عذرا یا یا فحسبه عذرا یا یا
فجاء الانسان و اطعمه او کاه یکنش لوقال من ذلهم علی عظمهم و لم یکنش علی الا اتفاق
ان فلانا یقتل و هو عند الناس غیر یقتل و عند یقتل لم یکنش لا ان یبوی ما عند الناس قال ان
عنی الی یقتل فانت طالق فقلت عند یقتل و هو یخاطب صبیّا لا یقتل ان ارجو فی فعل کذا لم یکنش
قال امراته اگر کسی چیزی دهدی فامرانه کذا و نوبی بذکر امها صحت نیته بینه و بین الله تعالی و
یا اگر هیچ کسی چیزی بدی لم یصح حلف یا شب قدر فلان کار کنیم فان لم یکن علما باختلاف العلماء
فانه ینصرف الی اللیلۃ السابع و العشرین من رمضان و ان کان علما باختلاف العلماء ففعل
و بعد الاختلاف ان عند ابی حنیفه بعد الله علیه کانت الیمین فی النصف من رمضان فانه لا یفعل
الفعل حتی یشهر رمضان من السنة القایله و عند یقوله الله الی النصف من رمضان
انسانیة رجل قال عبده حر ان لم یفعل فلان یفعل الفعل ثم قال امراته طالق لن یفعل یفعل الفعل
عبده و طلقت امراته رجل قال الامراته ان احببت ان یعذبک الله بنار جهنم فانت طالق فقال
احب طلعت حلف لا یقام دست عاریت داد انشی الشیخ الامام عبد الجبار یی بعد الله یکنش
لا یکنش اگر مجامری کردم یکنش حلف یا ذن فاذن من یکنش لم یصح لم یکنش و یقل له زن از

در حدیث

در حدیث

ولو كان الملك غير سلطان لعبد أبي حنيفة لكان له حيد وقالوا له لا وعليه النفس
دار الحرب وفي عسكر أهل البغى لم يحيد وان فرج الى دارنا مستأمن زني برميته لا يحيد
حتى زني بصية لا حد عليها وعليه العهر وكذا اذا زني بالغلة واستكرها ولو زني
او طهره يلزمه العقر رجل زني بصية لا جامع مثلهما فافضنا لم يحيد رجل استلحق على
احدة وتعدت عليه حتى قضت حاجتها بطلب عليها الحد اذا زنت عليه غير امراته وقالت النساء
امرأته ووطئها لا حد عليه ويلزمه العقر وهو مثل لو وجد على امرأة امرأتين فوطئ كل واحدة
فوطئها عليه الحد الا اني دعي امرأته فجاءت غيرها فوطئها حد وان اجابته وقالت انما قلنا
الا اني كافر زني في دارنا ونبت بشهادته فهو دهم اسلم لم يبطل الحد باقائه الحد ينبغي للشهود
يبتدؤا بالبرحم فان امتنعوا لم يقع الحد ولو طهر الزني بالاقرار في حق المحصن ابتداء الامام بالبرحم
الناس المحصن اذا زني برحم وغير المحصن يحيد واحصان البرحم ان يكون قرا عاقلا بالغاسما
بامرأة عاقلة عذيمة ودخل بها الزوجي اذا زني لا يبرحم **المادة** كذا العبد الا ان امرأته
ماتة والعبد محسن القاصي لا يقيم الحد الخالص لله تعالى بعلمه الحامل اذا ظهر زنا بالبرحم
فبست حتى تضع حملها فاذا وضعت حدت وان ظهر زنا بالاقرار فقال لها البرحم فاذا
الحمل عودي النقم عليه الحد المرفض اذا وجب عليه الحد لا يحيد حتى يبرار الزاني اذا جلد المحصر
اذا اجتمعت الحدود بدئي بحد القذف ثم يهل حتى يبرار ان شار الامام بدار بحد السرقة فان
حد الزني ثم حيد الشرب ضعيف البنية اذا خيف عليه الهلاك ان ضرب ضربا عفيفا جلد عليه
على قدر ما يحمله لما روي ان رجلا ضعيفا زني فامر رسول الله عليه السلام بان يوقد عسكال فيه ما يستر
يضرب به ضربة لا يضرب على العقب والرأس والمذاكير ولا يضرب كلها في موضع واحد
يكفر الضرب بخفض من الناس المرأة يضرب الحد جالسة ومخف لمجموعة الى صدرها وان لم يخف
القذف والرجل لا يخفره باحد القذف اذا قذف محصنا او محصنة يصريح الزني ويجزئ برميته بار
حد الامام ثمانين سوطا ان كان حرا او اربعين ان كان عبدا احصان القذف ان يكون المقذوف
قرا عاقلا بالغاسما عفيفا فعل الزني وطئ البتة في مدة عمره ووطئ الكاينة لا يوجب
اذا قذف محصنا في دار الحرب لم يحيد اذا زني المقذوف سقط الحد عن القاذف **القذف** حتى

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بغیر مکتوبی لکھنا کہ حضرت ای حفض الکبیر البخاری رحمہ اللہ تبارک و تعالیٰ

باب حد الشرب

موجوده فلما ذهبوا الى القاضي القطعت الراجحة بسبب بعد المسافة فحينئذ كان
 بشهادة رجل وامرأتين ولا بالشهادة على الشهادة اذا اقترن بزب الخمر ثم رجعوا الى
 في دار الحرب لم يجدوا شرب في دار الاسلام قال ما علمت انما علم حد على احد على من
 راجحة الخمر او قارح او شربها مكرها الذي اذا سكر الخمر لم يجد هو الصريح من شرب در دري
 يكر من شرب السكر او المنصف او الثلث ويكرهه ولو سكر من غير العسل او الخمر او
 ويخوذ من البنيج او لبن الرما لم يجد السكران الذي يجد عند اي حقيقه بعد راسه هو
 يعقل منطقا ولا يعرف الرجل من المرأة ولا الارض من السماء حد الشرب كما يعرف في حق الارض
 وفي حق العبيد والآمار اربعون كس السرقه ابوابه ستة فيما يقطع وما لا يقطع
 السرقه عن حوزة الخسوفه في السرقه في كيفية القطع في قطع الطريق في البنزقات
 بما يقطع منه وما لا يقطع اذا سرق عشرة درهم عند ثمان عشرة رجلا قطع
 دينار اليا سرة درهم مضروبه لم يقطع لانه لا قطع في اقل من عشرة درهم مضروبه
 في اللحم والسمك وان كان ملحا ولا قطع في الصيد والقطير او المحفف وان كان مصفوا
 الفقه والاشعار والنود والشرطه والاشنان والجص والنورة والذريح والناز والناز
 والذراع الذي لم يحد والخبث الذي غلبت اياه لم يقطع في الكرسي والسرير والباب والبيع في
 عبد صغير لا يعقل سرق ابيوق فضة فيده ماء او شراب لم يقطع سرق صبيا حرا معه في دار
 معه طوق لم يقطع رجل وجب عليه الزكوة عشرة درهم خسر منه ثلثها لم يقطع ولو سرق
 يابوي عشرة قطع رجل سرق ما يابوي عشرة في بلد ثم ارتفع الى القاضي في بلد ثانيا
 من عشرة لم يقطع يقطع في الحصيد البعد اذية في دفاتر الحساب ولا يقطع بالسرقه من
 المال بالسرقه عن حوزة اذا سرق من حوزة فرجى بها خارج الدار ثم اتبعه ولقذه قطع
 لم ياضنه بعد ذلك ولو ناول انا خارج الدار لم يقطع واحد منهما سرق من ابدان
 يسير وعليها اعمالها فشق حوالها ولقذه ما فيها قطع وان سرق من العطار بعيدا او عملا
 يقطع دخل جماعة في حوزة وتولى اخذهم لقذه المتاع فطلعوا سرق من حمام ورب المال
 قطع عند اي حقيقه راسه لا وعليه الغنوي سرق من السطح ما يابوي عشرة درهم مضروبه

كتاب السرقه
 ابوابه ستة

فاضر فصار وصفيها ليرد بها الى الفقرا رفسر قها من فقير
 قطع رجل له على اخر عشرة دراهم

فيمنزله

سرق منها

في ملكه وجعل في القصر وهو حافظ له قطع وان لم يكن تحت راسه او تحت جنبه سواركان
بها او مستقيماً لان المعتبر هو الحفظ المعتاد سرق من بيت لغيره او ائمه من الرضاع قطع
سرق من بيت المصنف لا جماعة نزلوا فانما او بيا سرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب
المتاع حفظ او تحت راسه لم يقطع ولو كان في حجرة جماعة قطع لا يقطع على الذبائش خلافه لا ي
يوسف وان نفي عمرها راسه تحت البيت وادخل بدونه ولقد نصا باللم يقطع بخلافه ما اذا اقبل به
في الصيرفي او في حبيب اجل واخذ المال سارق دخل مع حمار من لا يجمع الشيا به وعملها عليه
افرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجار الى منزله لم يقطع وكذا لو علق
على طائر شياً وترك في المنزل فطار بعد ذلك الى منزله فاخذ منه وكذا لو دخل دار انسان ثم
المتاع وطرحه في شرفها ثم فرج واخذته لم يقطع الا اذا كان الاربعين ضعيفاً فترك بيده لم يقطع بالمتاع
لا يقطع في سرقة ابواب المسجد بالخصوص في السرقة واللاوار اذا ادعى على لغير السرقة ففعلت
على ادعى عليه العين فاما الضرب خلاف الشرع ولا يقطع الا ان يحضر الموقوف منه فمطالب السرقة
ولو اقر بالسرقة مرة يقطع خلافه لا ييوسف احمد وسر سحر المدعي ان يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة
ولا يستحب للشهود ان يشهدوا بل يقطع الاخذ ويقولوا ان هذا المال للمطالب في اللحد ادعى ان
سرق منه كذا فقال لرفقة ام ضمن المال يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع ايضا السارق من التوقيع
والمستعير والغاصب والمهمل يقطع خصوصاً مهمل اذا سرق بهر قد ليس لوالي او شئ او اوز جند
ان يقيم الحد لان ذلك في ولاية سلطان اخر فافهم بهذا الاصل المعتد اذا سرق لم يقطع الا بقرعة
الموالي اذا اقر بالسرقة على عبده لم يقطع والعبد لو اقر بالسرقة على نفسه قطع ويرد المال الى الموقوف
منه اذا اقر وقال انا سارق بهذا الشوب بغير تنوين ويخفف الباء من الشوب قطع بخلافه ما اذا نون
القاف ونصب الباء لو نند واسرقة متقدمة لم يقطع بخلافه الا قرار ويضمن في الفصل الاول المال
لو اقر بالسرقة مع صبي او مجنون او لفوس لم يقطع السكران اذا سرق قطع ولو اقر بالسرقة لاه
اليمينت القطع قال رضي الله عنه القطع مع الضمان لا يجتمعان فاذا قطع والسرقة بالحد او حمله

لم يضمن وان كانت قايمة لا تملك على صاحبها اذا اسرق واهبها البصري مقطوع غشاها
سوى الالبام لم يقطع رجل سرق شيئا فقطع فيه ورده الى ائماله ثم عاد وسرق ثانيا
يقطع اذا اسرق ثانيا فقطع في غزله مرة يقطع ثانيا اذا اسرق العاقل البالي اولاً
من الذن اذا كان اسل البصري او مقطوع الالبام من البصري او مقطوع الالبام
الالبام او مقطوع الرجل البصري فحينئذ لا يقطع واذا اسرق ثانيا فقطع رجله البصري ثانيا
واربعاً لم يقطع بعد ذلك عندنا ولا امام ان يئله سياسة لسعة في الارض بالفساد
الساقي في الحواشي والبرد الشديد حاكم قال للجلاد اقطع بين هذا في سرقة سرقة فقطع يده
الشي عليه اذا اسرق شيئا ثم رد الى ابي المروق منه او عمه او فله فان كانوا في عياله لم يقطع اذا اسرق
المسروق بعد القضاء بالقطع لم يقطع لوردة السرقة الى المروق منه بعد القضاء قطع اذا اسرق رات
وقطع حنطة حرة بدعوى اصحاب السرقات فهو لذلك كله ولم يضمن المال با قطع الطريق فاطم
الذي يقطع يده ورجله من خلاف فان كان هذا فاضاعدا يشترط ان يكون له شوكة يقطع به الطريق
بغيره ثم بينه وبين المرحسيرة سفر وقال ابو يوسف رحم الله اذا قطع في المصر ليلاً او نهاراً
اقبل من سيرة سفر عري عليه حكم قطع الطريق قال القاضي الامام المسيب الى ابيهما رحمه الله
لو قطعوا الطريق على قوم وفيهم من هو ذرهم محرم من هذه سخط القطع عنهم ويضمن ما
على ايديهم ويجب في الجراحات العدا العصاص فيما يستطاع فيها العصاص وفيما لا يستطاع
الارثى يعني دية الجراح اذا قطع بعض العاقلة الطريق على البعض لم يجب الحد وتقتل من
القتل ان كان له نكاح موجب للعصاص لو كانت في قطع الطريق صبي او مجنون سقط الحد عن
لو كان فيهم امرأة فقتلت واخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المحل
شوة قطع الطريق وقتلن ولقدن المال قطعن وضمنن المال فاطعوا الطريق اذا اخذوا المال
فانما الامام قطع ايديهم وارجلهم من خلاف يعني ايمانهم وذر جملهم البصري وقتلهم الامام
او صلبه وانما اتقى بالقتل ولم يقطع ثم اذا اراد الصلب بصلب صيا ويطن بريح كبت بدم

فقط في

[illegible]

در خله

او بضر عله
رجله
دار انسان

ابواب قلعة

ان يغزو لما يندطر عليهم لا ينبغي للامام اذا غزا الكفرة ان يدركهم
 لم يبلغهم الدعوة فاذا بلغهم الدعوة فانشاء دعاءهم ثانيا لا اعزاز ولا
 عليهم وقتل معانهم وبي ذرارهم وانشاء دعاءهم ولا الصبيان والجن
 شيخا كبيرا الا اذا كان ذاراي ولا راهبا طين باب صومعتهم على نفسه ولا يخالط
 اعمى ولا مقعدا واذا راي ان الحرب حصونهم او عوقها بالمار وتقطع امتحانهم والحرب
 ويرميهم بالمجنقات فعل يفعل ما كان كبتا وعدواهم وغير المسلمين الجهادي الا
 ضاح وهي الحوم وشوال ورجب وذو الحجة لا يكره الطبول في الحرب لا ينجب رفعه
 في الحرب الا اذا كان فيه منفعة وحريص للمسلمين يعني ان المبارزين يزدادون نشاطا
 للحارب ان يجادع قريته واذا اودع المسلمون اهل الحرب ليس للمسلمين ان يعاقبوا مسلم
 الا ما لا ينبغي للمسلم ان يعتدي اياه الحربي او انه بالقتل ولا باس بان يعالجهم بحسب مقتضى
 ان يقطع قوائم فرسه وحجسه في مضيق واشياء ذلك محل كفر راي دار الاسلام كرهه
 كان فيه كبت وعظا للمتركون او فراغ قلوب المسلمين بان كان المقتول من قواد او عظماء مبارز او اودع
 الكفار بالاساري واطفال المسلمين فلكراهة ان يرميهم لا يقصدوا به المسلمين ولو اصابوا
 ولصداح المسلمين من غير ان يقصدوا الممن عليهم دية ولا كفارة با احكام الاساري الامام
 اراد ان يقتل الاسير لنفسه له ذلك لا باس بان يغادي اساري المسلمين يا اساري الكفار وتزكوا
 سوا الله ذلك لا يغادي اساريهم بل ولا يغادي اسرا المسلمين بالسلاح ولو طلبوا ولعدا ان
 وبعثوا من يذبحه من كاهن او رجلين لم يفت الي ذلك لو اعطى المسلمون رهنا عند الكفار والكفار رهنا
 فممن على انهم لو غدر صاحبهم يقتل المؤمن فدما الدين كانوا في يده طلال فقد المشركون وقتلوا
 في ايديهم لا ينبغي للامام ان يقتل المؤمن الذي كانوا في يده مذكرة في الزيادة احره حسبته بالمرق
 اهل المغرب ان يستنفذوا الاسير منا اذا قتل له اسجد للملك المأفوق ولا قتلنا كراه لا فضل ان لا
 ولو قتل له اسجد للملك سجدة التحية ولا قتلنا كراه لا فضل ان ياتي به رجل ضرب من العدو واقص
 في مكانه فاصابه العدو وساله عن اصحابه لا ينبغي ان يعلمهم مواضع اصحابه وان قتل الاسير منا

وخير للمسلمين

الجهاد

الحارب

قوله
قيل

الحج

الحج

اراد ان يترفع

أدركت في كتابه في دار الحرب كره إلا إذا احتسب الاستسلام وجعل دار الحرب وسعة
لدار السلام أو أسير أو هب فترأى إلا أسير الجاهل أو فضل من سائر العالم أسير أو من
تعد ما لا فائدة في دارهم لا يضا ص عليه وإن كان خطاء كانت عليه الفدية بما في الأمان
المسلمة أو الفاسق لو أمن الفار عن القتل صح ولا يصح أمان عبد محمد بن عبد الله ولا أمان
عبيد وإن كان ما ذمنا بالقتال ولا أمان أسير ولا الدخيل اليهم للنجارة إذا قال ولقد
الدين ملكا ولا نحن أو أنت آمن أو لا بأس عليك أو قال بالفارسية مترس أو قال يا أيها
كان هو أمان فهم الكافر أو لم ينهم الكفار إذا قالوا استونا على إباننا فامنوهم عليهم يثبت
في أمهاتهم لبيضا مذكورة في السير الكبير قوم طاهروا من أهل الحرب فسالوهم أن ينزلوا على حكم
لم يثبت إلى ذلك وإن سألوا أن ينزلوا على حكم رجل من المسلمين محكم منهم قبل أن يسيروا فمما
وإن حكم أن يردوا إلى أمهاتهم لا حكم دخل دار الحرب بغير أمان فقال أنا رجل مسلم أو قال حيث أردت
أنا لكم ترك معكم فتركوه لا بأس بأن يقتل من أحب منهم ويأخذ من أموالهم بالحبس جوي فقل دارنا ما
تعد ما لا فائدة أو خطاء أو بحسب أخبار المسلمين فبعث بها إلى الخليفة أو سرق شيئا أو زنى
أو قطع الطريق لم يكن نقضا للعهد جوية دخلت دارنا بأمان فمضى وجهت ذميا صارت طرية
ولو دخل جوي فترد ذميا لم يصح ذميا جوي دخل دارنا بأمان فباع الولد لا يجوز ولو لا شيء له
عبد أسلم أو مصحفا جبر على البيع ولا رد أن يبيع برئونا له ذكرا أو أنثى
دار الحرب منع عن ذلك حرسان أدان لعدوها صاعبة شيئا أو غصبة ثم خرجا منها شيئا
ولو خرجا مسلمين قضى بالدين دون الغصبة جوي دخل النيا بغير أمان فآخذ رجل مسلم
لعامة المسلمين وقال أبو يوسف رحمه الله ومحمد بن عبد الله رضي الله عنهما إذا دخل كافر دار الإسلام بعين
استبان ومعه كتاب أهل الحرب فانه يصير أمنا قوم من أهل الحرب فحولوا النيا وقالوا أنا أسلمنا
فإذا دار الحرب كانوا قريبا جوي إذا دخل دارنا ينبغي للإمام أن يتقدم إليه ويضرب له عدة سحرية

ما يورى ويقول ان جازرت المدة في بلد من اهل الزند واضرب عليه الجزية ما يملك
دار الحرب ما بان فوضه بمنزلة غربي شيئا ثم فرجوا ملين امر برد الغضب وانفالم بعض علي
الحرب ما بان فوجد لقطه فعليه ان يعرفها ولو عاقد عقد الدوام من اسلم هناك او مع غربي جازرت
عقد الدوام اسير او مسلم دخل معه للتجارة لا يجوز علمان دخل دار الحرب باطان فاشترى
ابنه او اخاه الا يصح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا ارادوا جاز هذا البيع ملة بالقر لا بالشرار و
جواز هذا البيع كان فرج الشياخ طائعا لا يملكه فان لغرضه مكراما ملة بالقر با في الحكم
قسمه الغنائم في دار الحرب لا يجوز الا اذا قسم الامام في اجتهاد يعطى من المراجلة الغنيمة
سهم و للفارس كمان سوار كافال فرس ولهداواكتر و امير الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند
الغازي اذا جاز الدرب فارسان ثم نفقت فرسه فانه يتحق سهم الفارس ولو باع فرسه لغيره
الدرب يتحق سهم الرجل الا اذا استبدل به فرسا الغازي اذا مات قبل الموضع للدار
لا شيء له ولو مات بعد الا فرج الي دار الاسلام يورث عنه سهمه لا سهم المملوك ولا الام
بعض الزماني ولا الرعي ولكن يرضح لهم لو اكلوا بقدر ما يورى الامام من ذلك فرسا او فرسين
او صلافا قبل القسمة للحاجة لا يكره به فاذا فرغ من الحرب رده الى الغنيمة شقة و غلوا
الحرب بغير اذن الامام وغنما كانت لهم ولا يكره وان كانوا اربعة يتخمس ويوضع في بيت الامام
وارادة احاسه لهم كما هو الحكم في الجيش العظيم الامام اذا لم يقدر على حمل الغنائم ولا يملك
ولا يملك حمل عليها قسمها بين الغانمين ان قدر طر ولها منهم على حمل نصيبه فان كان
لا يملك في حمله ولا يجدر الدولة بالاجارة فانه يعقل الرجال الذين لم يملكون يركل
التي والداري والشيوع في الطريق ليهلكوا جوعا وعرا وينزع الحيوان ويحرقها ويحرقها
وحرق السلاح وما لا يملك اهرافه يدفعه مصرف غنى الغنيمة السامى وانما ينزى بها السيل
لو وضع الجيش في الغانمين حاجتهم اليه له ذلك فصار من قتل قتيلا لا يورث له سلبه وانما يورث
بغنى الامام اذا قتل قبل القتال قتال من قتل قتيلا فله سلبه جاز وسلبه ثيابه ومن سلبه
حقوقه ومكنا كان معه ولا غنى فيه وما جنيته وعبيده وما كان على فرس لقوله فليس سلبه

[illegible]

المرتدون اذا طلبوا على يدية ثم طرد عنهم فانهم يثقلون ويحزنون واهم وصليهم
المرتدون الحق بدار الحرب وقضيتهم القاضى بلحاظ بدار الحرب فكسوبة حالة الاسلام
المسلمين وكسبة حال الكفرة يوضع في بيت المال وما وجب عليه من الدين المؤجلة يصير حالة ومان
حالة الاسلام من الدين يعفى من كسبة حالة الاسلام من ارتد ثم اسلم ثم كفر ومات فان
هو يعقوبة الكفر الاول والثاني فله الفقيه ابو الميثم احمد باطرية لا جزية على القس
والمرأة والمجنون والذي مرض الكفر السنة والما يجب على المرء البالغ من اهل القتال العام والحرب
وان لم يحسن حرفة على الفقة اثنا عشر درهما وعلى وسط الحال اربعة عشر وروى وعلى الفقه المفسر
ثانية واربعون وفي الفقير والعني ينظر الى اهل كل بلدة حارة بين بخاري وبنطلي عابرة
قاله عياه ثم كبر فعليه نصف فراح البطل ونصف فراح اهل بخران مذكورة في زيادات الزيادة
قوم عرب من اهل الحرب ومن اهل الكتاب ارادوا ان يعطوا الجزية ويكونوا ذمة لنا لانهم من
العرب والمرتدون لا يقتل منهم الا ابيس او الكافر الذي اذا كان في الكثرة غنيا ثم افتقر فانه
جزية الا غنيا المسلم اذا اعتق عبده الذي يوضع عليه الجزية لفران عجل فويلع راسه سنتين ثم اسلم فانه
ويلع سنة الذمي اذا اسلم بعد الحول او ما ين سقطت عنه الجزية الذمي لو لم يرد الجزية حتى
مسنون لم يدخل عامية وسي سمي مسلمة الكوايد يعني بالفارسية ما ندما الذمي اذا بعث الجزية
على بنايه لم يملك لم يملك عالم يات بنفسه ويعتوم ولا يملك قاعد وكمعير الكودي اسفل
القاضي اعلم فوضف في حقهم فينبغي ان لا يظلمهم فان كان ويهتره او يقال اذا الجزية باعده
مصر والجزية والخراج وهذا لا شيء لاهل الذمة في بيت المال وان كان فقيرا بما في البغاة اذا
منعة من اهل القبلة رايا ودعت اليه وقالت عليه وصارت لهم منعة وشركة وقوة فان كان
ذلك يظلم السلطان في حقهم فينبغي ان لا يظلمهم فان كان لا يمتنع من الظلم وقالت ملك الطائفة
السلطان فلا ينبغي ان يعينوا اسم ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن لاهل ذكرا ظلمهم
ولكنهم قالوا الحق معنا ولما ادعوا الولاية فله سلطان ان يعينهم والناس ان يعينوا فان
قاتلهم وهو غوهم فانه لا يقتل اسيرهم ولا يقتل منهم موي الا اذا كان لهم فيستحققت قتلها
يلتجئون

فان لم يملك من اهل بيته وجرحهم وما قيل في الحرب ولا في الاموال فلان ثمان في ذلك وما قيل
فيهم ولا فيهم يجوز ان يستعمل في الحرب معهم فاذا وضعت الحرب اوزارها ردت عليهم
التي كانت تعاقب لو اسرت اهل العبد الذي يخدم مولاه ولا يعاقب حارس ولا يعقل خير مبادعة
اهل الحرب لم يدروا في امرهم ويرجعوا عن ذلك ولا ينبغي للامام ان ياخذ على الموادعة منهم
شيئا فان هذه رده عليهم ولا حجة عليهم الباعني اذا كان دارهم محرم من العادل فانه لا

باب الفاظ الكفر

يا شر العادل قتله الا دفاعا عن نفسه وحيل له ان يقتل دابة ليسر قبل الباعني فيقتله غير باعني
الفاظ الكفر طالب الدين اذا قال اكرضاي جهانت بستانم فقد كفر ولو قال بستانم لا
يكفر ولو قيل حكم ضراي جنيست فقال من حكم ضراي به دائم فقد كفر ولو نظر الى فتوى وقال به بائنا
فتوى او ردى فقد كفر ان اراد به الاتخاف بالشرعية اذا قيل هذا حكم الشرع فاختار غايته
انك شرعت ديمم فقد كفر ولو قال ب راجده كنم وباوي اشيئ لا يغفر لانه يراد به الله
فاسق للمصلين بيا يد ملأ بينيل شيراى مجلس الفسق يكره ان يقرره كويدت دار
ما ساديت افعى ابو بكر طرفاني همه اسد انه يكره اراة فعالت لعنت مريم سوى در استحقاق
كفرت مكرورة في الملقطه لو قال قد سوره را بوست باز كردي قبل يكره لو قال نفسله بخود
كفنه است نفسلوا كفر ان اراد به الاستهزاء لو قال تا اهرام يا بيم كرد حلالا اكر دم لا يكره لو قال
في مرضه ان شيت تو فني ملما وان شيت كاوالو لو قال انا مومن انما اسد فان اذنه يفر فان لم يفر
يول يكره لو قال يا رب مني فرام كرا يا بر من جور مكن فيل توقف ابو حنيفة بصره لادن اللوى
لقد اسد في الكفار والادلي ان يكره لانه اعتقد ان اسد قد يجوز لو قال ان ضراي ابي ظلم فبني يكره
ان اعتقد ان اسد يرضى بالظلم لو قال لا اله الا اسد ولم يقل لا يكره رجل من
علي مودن يودن فيقول كذبت يكره رجل عاب النبي صلوات الله عليه في شئ او قال الشرة صغير كفا
رجل قيل له الا تخشى اسد فقال لا في حالة الغضب فقد كفر من قال السلطان ظالم عادل قال
ابو منصور الغافري عده يكره وقال الشيد لا عام ابو القاسم عده يكره لانه عدل في شئ ورجل

اكره

من كفر بربك
وقال
ما كان

بأنظر

قال لا افر ما امة الهك جوة يا سمان به باضاي جك كن قيل يكفر وقيل لا يكفر لو قال لا يكفر
قيل يكفر ويشي ان لا يكفر لانه تفسير الصبور وان كنا لا يسبي الله تعالى به لضعف الخوف
بخداي واما باي فلان ان حين كاد كرهه ايت يكفر به افتي طهير الدين مرغشاني لو قال ان كذاي مراد
دهدني تو خواهم الاصح انه لا يكفر لو قيل له انت تعلم الغيب فقال نعم قيل يكفر لو قال من باري مسلم
لفر لغت بر تو باد و بر مسلماني تو يكفر لو قال لرجل اسمه محمد لعنت بر تو باد و مر كه خداي را بدني
است لا يكفر لو قال ان فرشتگان و پيغامبران كواهي دهند كه ترا سيم نيست استوار ندارم لا يكفر
نماز نده مكوي لا يكفر لو قال كافر بودن به از با تو بوفز لا يكفر لانه بر ادبه الاستيعاد لو قيل لرجل
فقال ان تخنيني با تو صحبت ندارم قيل يكفر وقيل لا يكفر ففصل
بندين گاه نماز كردي او قال جدين گاه نماز كردم چه بر سر اوردم كفر لو قيل له كافر ندي فقال
ره كير يكفر لو قال يس چي كهان مرده اند من او قال الهيكم سر پني باك كن كفر ان اراد به
اراد ان لو قال امراي احب الي من الله فانه يستتاب ويجدد بكا صه ان قاب اذا دراك الصبي
مضاه الاسلام فقال الا ان عوفت فندا لا تدل على انه كان كافرا قال مسلم اعرض على الاسلام
ان اسلم عندك فقال حتى يذهب الي فلان العالم حتى تعرض عليك الاسلام فتسلم عنده الاصح انه لا يكفر
ولو قال المذكر باش فلان روز مجلس من اندر اسلام اري افتوا انه يكفر رجل قال كنت بحوسب الا ان
اسلمت على سبل التمثيل ولم معتد ذلك كتم يكفره قال شمس الالمية للحواشي رحمه الله لو قال صريحي
كودم مراد از ادا ام اكر اين كار كنم ففعل لا يكفر لو قال مراباري از نماز و روزه شتاب گرفت كفر الا اذا
اراد به سلاطه طبعه لو قال تو يك چند گاه نماز كن تا صلاوت بي نمازي پني كفر ان اراد به الاستمرار
لو قال فعل دانشمندان ممايت و فعل كافران همان يكفر ولو قال ذلك العالم معين لم يكفر لو قال في حاله
مراضاي چرا او رديه ايت جعفر از من دنيا مرا بيم نيست لا يكفر لو قال پيغامبر مرا مرده خورند فرد كند
لا يكفر لو قال اين كار خداي را افتاده ايت اخاف ان يكفر لو قال عند الله عاري خداي رحمت خود را ز ما ديد
ملا رخت الفاظ الكفر من امر اوله لتر تدعن الاسلام حتي تين عن زوجها يكفر الرضا بال كفر الصحيم
عن الرضا بال كفر لا عداية صبيحتا لكفر لا يكفر كذا قاله الحامدي خلافا للفضلي رحمه الله تعالى والله اعلم

فصل لو جلس في مجلس للشراب

فلا يشراب العذاب الا ليم اذا اراد قتل كافر فداوان يسم فذره فاجلس لا يسم
 فليجلس في مجلس للشراب على مكان يرتفع وذكر مضاعف
 استهزاء بالمذكر فضحكوا كثر وكفروا الوعني ان يكون الزنا او الظلم لا يقتل بغير حق حلالا فانه
 يفرج خلاف ما اذا العني ان يكون المحرم حلالا او عني ان لا يكون صوم رمضان فضا حيف لا يكون لو قال
 اربى من مائة طاه معان برسرهم كثر اذا قال لا فرينغي لرسجد سجدة لله تعالى وسجدة لي لا يفر
 لان المراد السكر والنسوة لا التحقيق اذا سجد لسان سجدة تحية لا يكون ولو وضع فليسوة المحرم
 على راسه او تزني زنا النصارى وربط العسل لفر ولو علق البائرة سجد تحية لا يكون ولو
 على وسطه لا يفر لو لم يمس الرابع قال السيد الامام ابو القاسم محمد بن محمد لا يفر ومثل لو ان
 اراد به التشبيه بهم من كونه لسانه طايغا وقبلة مطمئن بالايان لا ينفعه ما في قلبه ولا يكون عند
 موثنا لو قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه فعل قال شمس الائمة الخلو ابي محمد بن محمد
 يفر في اصح الفعليين وعن الشيخ الامام السرخسي رحمه الله انه قال في مثل هذا
 الخائف يعتقد ان مثل هذا الكلام كاذبا كثر والا فلا عليه الفتوى بحسام الدين عز الدين جعفر بن محمد
 رحمه الله انه لا يخرج الرجل من الايمان الا المحرم ما ادخله فيه كان السيد الامام الاجل
 نام الدين رحمه الله يقول ما يتبعن انه ردة يحكم بها وما تشك في انه ردة لا ثبت لان التمسك
 نزول بكنس مع ان الاسلام يعلوا ولا يعلو فينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان يابا بالكار
 اهلا الكلام مع ان يقضي بحجة الاسلام تحت ظلال التيقن باسمايل مشرفة لو خذ امها الذمة
 يكون على طهيم كسجيات يعني الزنا وان يلبسوا اقلانس طوا الامصرية ويركبوا السروج على
 قروها شبه الرومانه فيسبح المراكب يديه عليها عند الركوب ولا يلبسوا اردية المسلمين ولا اقلانس
 تختص بها عظماء المسلمين ويمنع الذي من زنا من مخد من الابريشم ويجب ان يكون على درجته
 يمينها عن دور المسلمين ومنى كانت برزة من سادتهم توصلها بخاد علامة فوق الكتلة وكذلك

من كثر في
 وقوله في
 كذا

في
 بالتمج

يؤمنون بانحاء هذه العلامات في الامانات من الجمل اجل وغير ذلك قال صاحب كتابهم
ان لا يتكروا ان يكذبوا الا عند الضرورة خصوصا في اسواق المسلمين ومحامهم
الضرورة فليتركوا في مجامع المسلمين عبيد اهل الزعة لا يؤخذوا باظهار الاستجاب
اصداث البيعة والكنية في دار الاسلام فان انتهت البيعة والكنية القديمة
كما كانت وليس لهم ان يتكروا هذا على المسلمين في موضع لغو دار الحرب يصير دار
الاسلام باظهار الحكم الاسلام فيها دار الاسلام لا يصير دار الحرب الا ان شرط ذلك
منها لم يكن متصلة بدار الحرب ومنها ان يظهر فيها احكام اهل الكفر ومنها لم يبق فيها
علم ولا ذمي آمن بالامان الاول جند في نزل في قرية فدخل في بيت رجل وصاحب البيت
كاره فان كانوا في الغزو فلا باس به لا باس با دخال المصاحف اذا كان الجند
فراخربي اذا قال الكافر الحربي او الزمي علمني القرآن لا باس بان يعلمه ويفقهه في الدين كما
نفله الاسلام والا حسان ابوابه عشرة وفي المايل الاعتقادية في التعميم في القرآن
ان اسلم عند الدعاء في التسليم في التسمية في الحكم في الامر بالمعروف في المنكر
ولو قال المذكر بمنظر والمس في الاعضاء في البيع والشراء في العتق في الاكل في الشرب في
اسم على سمان في التدخين في الكلب في الدبر في المتوفات باي المايل الاعتقادية
كودم لم يوارى الار باللسان والاعتقاد بالجلان وذكر ان يترك بوجده الله الله تعالى وصلى
اراد به جميع ما جاء من عنده من كتب ورسول ويعتقد بقلبه ذلك شرط الار باللسان في
العقود على النطق على ظاهر الجواب وقيل الايمان هو الاعتقاد بالقلب وانما الار باللسان في
الامان المحكم الاسلام وهو رواية عن ابي يوسف حنيفة بعد الله الايمان باللسان صلا لم يجب بل اذا
في الايمان لا يؤيد ولا ينقص لان الاعمال عندنا ليست من الايمان الايمان الباس غير معقول وتوبة
الباس معقول الايمان غير مخلوق عندنا ثمة بخار اللههم الله وعندنا ثمة سر قند رهم الله مخلوق المثل
الاختلاف بينهم في الحقيقة لان البخاري قالوا الايمان بهدية الرب لعبده الى معرفة ذلك وغيره

ليست بشرط الصحة

الامانة والامارة

القضاء النامي

شرطه الاولوية

العلم

افضل

من عقل

حوال منك وكبر حق

سوالهما لا انشاء

المعلم

المعلم

المعلم

المعلم

المعلم

المعلم

المعلم

الهامي روي ان الله عليهم جميعه يشترط ان يكون الخليفة قريبا اما لا يشترط العلم
ليست بشرط الصحة العامة والامارة والقضاء النامي بشرط الاولوية العلم
عندنا في الحق للمعلم اهل الجنة امنون عن العقل غير امنين عن خوف الجلال اطفال المثل
فيهم في الجنة وقيل في النار وروى عندهم بعد توقف فيهم وقال الشيخ الامام السرخسي
الا يشبه ان ولد الكافر كافرا الكلام في الروح قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز قيل من الحيوان
وقيل عرض وقيل انها جسم لطيف وهو روح مخصوص سवाल منك وكبر حق سوالهما لا انشاء
بذرة العبادة على ما اذا تركتم اقلتم عذاب القبر للكافرين ولبعص العصاة حق نوم
ولاكتفبه لان التوفيق لم يرد بها وقيل دخل فيه الحيوة بقدر ما يتا لم تكلف ما ليس في الوسع
الله تعالى قيل لا يجوز وقيل يجوز ولكنه موضوع وقال القاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله
بعبادة الجواز وعدم الجواز في حق الله تعالى فطاء لا ينبغي ان يبا على العاصي عز الله
لكن يعان ذلك ليس الدين هكذا والله اعلم باحي العلم طلب العلم في حقه بقدر ما
اليه الامر لا يؤمنه من الحكم الوضوء والصلوة وسائر الترائع ولا امور معاصية
وراء ذلك ليس بغرض فان تعلمها فهو افضل وان تركها فلا اثم عليه تعلم اليوم قدر
مواقف الصلوة والقبلة لا بأس به سبحانه يعلم الرجل من الطيب قدما ما ينبغي
اراد يعلم الكلام المناظرة فيه قدر ما يحتاج اليه غير منهي قال السيد الامام ابو القاسم
وكره جماعة الاشتغال بعلم الكلام وتاويله عندنا كثرة المناظرة والمجادلة فيه لانه
الا الى النار الفتن والبدع وتوشت الحقايد او يكثر المناظر فيه قليل اليوم او طالها
للغلبة لا الحق فاما معرفة الله تعالى وتوحيده ومعرفة الله تعالى وتوحيده
لا ينبغي عنه عن ابي الليث رحمه الله قال انه استطعت ان لا احاصم في القدر فلا احاصم فانه
نبي عن الخوض فيها التوبة في المناظرة والحيلة ان كان من يكلم مستعنا ويريد ان يطرأ على

٩٠

لا ينبغي

باب في القرآن

التور جميع

أول

ح

ن

الاربع

لا ينبغي الخلية في الاشارة ان لم يكن فيها ذكر العنق العلان ونحوه لا يكونه لا ينبغي الخلية
 الخاهل ان يتقدم على انساب العالم والمشي والجلوس والكلال طالب العلم اذا توسل في
 التعاليق ان كان ذلك المحفظ لا بأس به باب في القرآن اذا اراد ان يقول بسم الله فان
 اراد اقتناع امر لا يتعوذ وان اراد قراءة القرآن يتعوذ الا افضل المتعوذ ان يقول
 اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا احب ان يقول ان الله هو السميع العليم ثم يقرأ الله بصوته
 فاصل بين التعوذ والقراءة التوسيع بقراءة القرآن مكره عند الاكثر فلا محل للاستماع عليه رجل
 تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا كان يعلم الباقى افضل من صلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من
 ذلك لان تعلم باقى القرآن فرض كفاية وتعلم العلم قدر ما لا بد منه فرض عين وقراءة القرآن في
 الحمام ان لم يلق رافعا صوته لا يكره ولا بأس بالكتبة والتحليل رافعا صوته القاري اذا سمع
 التلاوة فالأفضل يسلك جهرا لا يمكنه ان يسمع القرآن كان على القاري اذا سمع التلاوة عن
 التلاوة وسمع التلاوة رجل يكتب الفقه ويكتبه رجل يقرأ القرآن جهرا لا يمكنه ان يسمع القرآن كاد
 على القاري الاثم ولا شيء على الكاتب وقراءة القرآن عند القبور مكره عند ابي حنيفة وعند
 محمد رحمه الله لا وعليه الفتوى بكرة ان يصغر المصحف ويكتب بقلم دقيق لا بأس بنقطة
 على جوب الخافين وبه اخطى اذا صار المصحف خفيفا ينبغي ان يلف في خرقة طاهرة ثم
 ان كان طاهرا ويحرق لا بأس يدفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن الى الصبيان يجب على المولى
 ان يعلم عبده من القرآن قدر ما يجوز به الصلوة والآية اذا قرئت بقرأتين ولكل قراءة تفسير
 تفسير الاصل كانت بمنزلة آيتين نحو قوله ولا تقر بوجهين حتى يظهرن وتقرأ يظهرن بتدبر
 الطاء والهاء قاري ينبغي ان يكون في كل اربعين يوما غنم وقال ابو الليث رحمه الله ينبغي
 ان يكون له في كل سنة غنمان يحب ان يكون الحقة في الصيف اول النهار في الشتاء في اول الليل لا بأس

في المسجد

للمعلم ان يأخذ الاجرة في هذا الزمان على تعليم القرآن قراءة قل مولاهم بعد عيسى عليه السلام
 اكثر الخلق بعد النبي صلى الله عليه وآله في قراءة البعض الله تعالى اعلم بان المسجد مكره ان يكون
 الى غير هذا او يخرج او عام وفول المسجد مستعلا مكره قال الله تعالى فاصحح نفسك لا يكون
 يدخل اهل الزمة المسجد او العلم وغيره لا باس بحدث ان يدخل المسجد في اصح القولين يجوز الحكم
 في المسجد بغير الصلوة من الذكر والتعليم ونحو ذلك عند النكاح في المسجد لا مكره بل يجب
 ضايق على الناس كجنته ارض لرجل لو خذ ارضه بالقيمة كره ما ذكره في فتاوى ائمة سلفه
 كره ان يطين المسجد بطين قد بل بما يحسن خلاف السرقين اذا جعل فيه تطيين لان في ذلك ضرورة
 وهو كصل عرض لا يحصل الا به رجل يمر في المسجد ويخطو لثا فان كان بعد لم يكره يكره ان يركب
 شجرة في المسجد الا اذا كان ذات فيغرس فيه لتحذب عروق الاشجار وان كان فيه تراب يجمع
 موضع منقح لا بأس بالمسح بذلك النكره ان يتخذ في المسجد بيوتا مكره مسح الرجل على امل
 المسجد وان كان فيه تراب يجمع او يحصر منقح لا بأس بالمسح به لا بأس بنقش المسجد بالطين
 وماء الذهب اذا لم يكن من مال الوقف والصرف الى الفقراء افضل لا ينبغي ان يتصدق على اهل
 المسجد الجامع لكنه يتصدق قبل الدخول في المسجد او بعده بكرة النجوم والاكل فيه لغیر المعكف واذا
 اراد ان يفعل ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل فيه ويذكر الله تعالى بقدر ما نوي او يصلح
 ما شاء اذا كتب المعلم القرآن في المسجد باجر فانه يكره اذا تعلق بثياب الصلي بعض ما يلقى من الخشيش
 المسجد ليس عليه ان يراه ان لم يتعد الجلوس في الحاجد ثلثة ايام للحصبة بكرة في غير المسجد جاز
 ثلثة ايام والا حسن تركه بكرة مدارجل الى القبلة في حالة النوم وغيره لانه اما في الادب
 في الدعاء يستحب في الدعاء الاضغاء ورفع الصوت بدعة رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ
 مأدوه وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة الاصله وينبغي الصوفية من رفع الصوت وتحريك الثياب

والشكر
سوالها لا

الحا

والعلة

المسجد ليس عليه ان يراه

ثلاثة ايام والا حسن تركه

مأدوه وما يفعله الذين يدعون

سبحان الله ذو الجلال والإكرام ونحو ذلك ونسب اسم النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب
 داراني مجلس وصلى عليه مرة الكثر في قول الله تعالى وقيل انور الله
 لانه فرقة ما التسمية والذاتية التسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالتسمية
 والكبير والبريد والبديع جابر لانه من الاسماء المشتركة ويراد في حق العباد
 غير ما يراد في حق الله تعالى أحب الاسماء التي لله تعالى عبد الله وعبد الرحمن
 والتسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان اولى لان العوام يصغرون بهذه الاسماء
 عند النداء من ولد ميتا لا يصح عندي حقيقة محمد بن عبد الله خلافا لمحمد بن عبد الله من كان
 محمد الاباس بان يكنى ابا القاسم لان قوله عليه السلام محمد باسمي ولا تكنوا

الكلام بكرة

بكره

بكره

بكره

بكره

بكره

بكره

بكره

بكره

بكره

مشوخ لان عليا رضي الله عنه كني ابنه محمد الحنفية ابا القاسم بكرة ان يكره الامر
 وباه والمرأة زوجها باسمه باقي الكلام بكرة الكلام في المسجد وخلف الجبارة وفي الكلام
 وفي حالة الجماع اذا اراد دخول دار انسان فانه يستاذن اولافاذا دخل يعلم
 بالسؤال عن الاخبار المحدثه والاخبار عنها لا فيه محلي اذا قل للفرم اكلت من
 عشرة عشرة وقد اكل اكثر من ذلك لم يكن كاذبا لان التسقيص لا يدل على التخصيص
 باسم بالمراد بعد ان لا يتكلم بكلام يائتم فيه او يقصد ان يضحك العوم وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه كان كثيرا لمزاج ينبغي ان يكون قول الرجل ليتنا ووجهه فيسطامع الناس
 والسني والمبتدع من غير مداهنة ومن غير ان يتكلم بكلام انما يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم
 الحكمة للعربية افضل على ما يراد بالسن وهو لسان أهل الجنة فمن تعلمها وعلم غيره فاعلم
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر المعروف والمعروف واجب اذا علم انهم يسمعون وحل له الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

لأنها لا فيها الحلو في الدار المصيبة ثلثة أيام مضمون
اليهود لها حرمه حتى لو وجدت في قبورهم لا تكسر أرض جعلت مقبرة لهم
بعد أن كانت فيها قبور المشركين في الجاهلية فإن لم يبق آثار المشركين فيها
وإن بقي من عظامهم وغير ذلك لم ترفع وتخذ سجداً لمكره ولم يأنس
القبور ما دام رطباً لأنه تسبح ما دام رطباً يجوز أن يحطب الرجل من الأرض
ذكر في تحريم أي الفضل رحمه الله أن تطيب القبور مكره والخيار أنه لا يكره
رجل حفرة في غير ملكه ليدفن فيه الميت فدفن غيره لا ينشق لكن يصح فيه
حفرة ولو دفن الميت في أرض غيره فإلما لك إنشاء أمر بالاعتراف وإن
سوى الأرض وزرع فيها إذا لم يقبره وقرا شيئاً بنية من يحمله عليهم
لا بأس به قاله قوام الدين السعدي ابن عبد العزيز رحمه الله تعالى
الرجل الموت بغضب أو ضيق عيش بخلاف ما إذا أمني الرجل القبور
بشرح الشموع مخافة الوقوع في المعاصي أو جراح الشموع إلى رأس القبور في الليالي
بأس القبور الأولى بعد ذكره الشيخ الإمام الزاهد الصفار البخاري رحمه الله في
كتاب الاعتقاد حائل أنت على عملها سبعة أشهر وكان والده
يتحرك في ليله بطنها فماتت فدفنت ثم رويت في المنام أنها قالت ولدت
في النظر إلى العبد في النظر إلى وجهه الأجنية إذا لم يكن عن

عن شهوة ليس بحرام ولكن مكروه تجوز ان ينظر من ا
 أدوات محارمه من جهة النسبه والوضاع والصهرية
 والى الامة الاجنبية الى راسها وصدرها وساقيها وعضدها
 ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ويجوز من المواضع التي يباح النظر
 اليها اذا امر بالشهوة اذا اراد ان يتزوج امرأة لا باس ان
 ينظر اليها وان كان يعلم ان يشتهيها اذا اراد ان ^{يستر}
 جارية هل له ان ينظر وان كان يشتهيها ولا يحل المس اذا لم يامن على ^{اليها}
 نفسه الشهوة لا يجوز للمرأة ان تنظر الى بطن امرأة عن شهوة وانما
 يباح للمرأة ان تنظر من المرأة ما يباح الرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا دعي
 الى التحمل الشهادة على امرأة وهو يعلم انه لو نظر اليها اشتها ما لا يحل على
 هذا حكم الغلام الصبيح الوجه يجوز النظر الى الفرج للختان والقابلة والطبيب
 عند المعالجة ونقص بصره ما استطاع الله تعالى اعلم ^{بعض الاعضاء في}
 ثم كره الا عن ضرورة لا باس بان تعجز الامة الاجنبية الرجل فوق الشيا ^{بملكته}
 اذا لم تكن فيه غفوة العسة ترك المحبوب الذي خفف ما يره مع النيران ملوثة
 لا باس للنساء بدخول الحمام بمنزلة وبدون الميزر ولم لو كشف ازاله في الحمام

في المواضع المحذورة بذلك ليفسده ويعصره لا باس به ذكره الله سبحانه وتعالى
وطي الجارية المستراة شرار فاسدا ليس بحرام بل هو مكروه قال ستمس الامم
جماع الحايض
حرام ومن استحل
الحلواني رحمه الله جماع الحايض ولم ومن استحل كفر الا اذا تأول وتو
التي ليس بحرمة اولم يبلغه النهي للرجل ان يستمتع بامرأة وامته الحايض
حرام فوق الازار ولا يباع ما تحت الازار الى الركبة وسيل اذا اراد
الوقوف في الجماع في العروج لا باس جماع المستحاضة لا باس به المرأة
الذي اذا انقطع علقها الذي بين العنق والذراع والكل وطهها اللواط
مع مملوكه او مملوكته او امراته حرام الا انه لو استحل لا يكفر قاله حكام
رحمه الله لا باس بالعزل باذن الزوجة الحرة وباذن مولد الامة
يكبره ان يطأ امرأة او امته وامرأة الاخرى او امته الاخرى تراها
اذ عتق ولادة من الجوازي ونسي المعنقة فانه لا يجوز له الوطئ بالجماع
الدخول في الحمام بالعدوة ليس من الحرة لان فيه ابدار ما يحجب فيه
وهو الجماع باي البيع والشراء لا ينبغي للرجل ان يشتغل بالتجارة بالم
احكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز بكثرة بيعه لعلهم الامر
مخوف باللوامة رجل اشترى عبدا محوسيا فابي ان يلم وقال ان بعني
في الخاص اذا باع وقلبي يمينه ومن يبيع المشرقي حرام
قالوا

فصل في بيع العبيد والارباب
والا باس ببيع الرقيق لا ببيع الزمان من العفرائي والقدنوة من المجوسي بلوه
الشرا على استيلاء فيه يعني اذ ارادني قلب كل واحد منهما فان لم يكن كذلك لا باس به

اذا اشترى شيئا فاستزاده بعد الشراء جاز لا يخالف للاء العادة والرسم
رجل ببيع ويتري في الطريق فان لم يكن في مفعوده ضرورة بالناس لا باس بان
يتري منه لا باس بان يخلف الرجل الى ارض الحرب ببنجارة مالم يحمل سلاحا
او اوعا اذا اشترى لحما او سمكا او شيئا من الثمار فذبحه المشتري وابطار
وخشى البايع ان يفسد فانه يبيعه عن غير محل الشراء ذلك مضمون اذا مرض الرجل
فاشترى له ابنة له ولده بفوا مره ما يحتاج المريض اليه جاز حشيش المسجد اذا
بني واستغنى الناس عنه قال السمرقنديون لا اهل المسجد ان يبيعه وكذلك الخنازير
ذلك اذا فسدوا الخنازير ليس لهم ذلك القاضي بكبره الا حكاك وتلقى الركبان
ببلد يقر باهلها من حطب شيئا من لرضه وجبسه لا باس به الا حكاك مختص
بالاقوات لا يتقر الا اذا كان ارباب الطعام يتكلمون وانه يتعدون عن
القيمة بعد ما فاحش وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسخير
فحينئذ لا باس به مع اهل الراي والبصر فاذا فعل وتعدى رجل وبيع
بمن فربق ما اجاز الوالي جاز البيع ولو باع كما سقره الوالي جاز للمشتري الا حكاك

اشترى شيئا
فاستزاده
الشرا

الابا
من ان حشيش
بكله جاز

الا اذا بان كذبك كما اتى خاف انه لو لم يبيع كذلك لضرب الوالي من يمينه رجل
 علم جارية انها ارجل فراني غيره انه يبيعها وقال وكلني صا صبا ببيها
 وبيعه ان يشتريها ويطاها الا اذا كان اكثر رايه انه كاذب اذا اراد ان يشتري
 يد رجل لا يملك مثله مثل ذلك الشيء قال لا فضل ان لا يشتري ذلك منه الصبي
 العاقل اذا اتى بعا لا ونحوه اشترى عنه شيئا واضمروه ان امه امرته بذلك
 قال لا يشتري الا عام الخلواري رحمه الله ان طلب الصبا عنه ونحو ذلك لا بأس ببيعه
 عنه وان طلب الزبيب والباقي والقبيطار مما يار طر الصبيان عادة لا
 ينبغي ان يبيعه باق القتل ونحوه اذا كان لرجل كلب عقر وامن عن قتله
 فانه يرفع الى القاضي ليأمر بالقتل قبل الجراد حلال ويكره حرقها وكذا اوراق
 القملة والعقرب اذا التقى الغيلق في الشمس ليقبل حرارة الشمس الوديان
 لا بأس به القملة اذا ابتدأت بالادوي لا بأس بقتلها لا بأس باوراق حطب فيها
 كل الهرة الموزنية لا ينبغي ان يضرب ويعزل عنها لكنها تخرج بسكين حادة
 خصاء الهرة لا بأس به ويحرم خصا بني آدم لا بأس بكنى الاغنام للعلامة
 القمار القملة مباح لكنه ليس من الادب لا بأس بنقب اذن الصبي لا بأس
 بقطع العضو اذا وقعت فيه الاكله لئلا يشتري عدل ان يشتريه رجل ان
 قتل اياك لم يبعه قتله مالم يعرض القاضي بشهادتها اذا اصرقت البقية

ذراي شيئا في يد
 رجل لا يملك مثله
 مثل

باب في القتل
 بطلان

حراق
 بها نمل

لا بأس بنقب
 بقطعها

وعلت على ظنهم انهم لو القوا انفسهم في البحر خلصوا بانساجيتهم عليهم
 و لو كانوا بحال لو القوا انفسهم فيه غرقوا ولو لم يلقوا استوفوا انفسهم

باب في الاكل

بالتجاربين اللاحقة والافعال من قبل انفسه كان اتمه التوان عقل غيره باب

في الاكل لا باس بالاكل مسكليا اذا لم يكن عن كبر الاكل على الطريق مكرره اكل الطين

مكرره اكل الميت حالة المحضه قدر ما يرفع به الهلاك لا باس به اكل دود الزنبر

قبل ان يفتح فيه الروح لا باس به البيضة اذا فرغت من دجاجة رمية

اكلت لذي اللبن الخارج مضع الشاة الميتة لا باس طعام المحوس الا باليد

الشعر اذا وجد في بعر الابل او اثاره فانه يغسل ويوكل ولو وجد في

اختار البقر لا يجزى وجد في خلاه سرقين الفارة فان كان على صلابته

يرمي ويوكل الخبز غنم مذبوحة فيها ميتة فان كانت الذبيحة التي تحرى

واكل رجل قال من اكل من مالي فهو له مباح فتناول رجل من غنم ان يعلم انفسه

جاز قدر طبعه وقعت فيه نجاسة لم يوكل المرقه ولذا اللحم في حالة الغليان

فان لم يكن في حالة الغليان يغسل ويوكل مكرره الاكل والشرب والادوية والطيب

في آنية الذهب والفضة للرجل والصلبان والنفار من جاع فلم ياكل حتى بات انهم

لا ينبغي للناس ان ياكلوا من اطعمة الظلمة لتقبيح الامر عليهم وزجرهم عما

يركبون وان كان محل ياتي باللبس لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبروا

اكل الميت حالة المحض

البيضة من دجاجة
 ميتة اكلت كذا الميت
 الخارج

من يور
 فانه
 تحرى

الطبيب

وتفسيره

اللبس

التأيد

لا جندی
روی غایه

رجل
مثل

نحو

عنه
وار

تالیس الخاتم
لابا خضر البیسی

ذالم بین محتاجا الی
التختم فان ترک اولی

ارها ان یختم بها کما کان فی قبلها الا فضل ان یلبس ثوبا وسطا لا یختم بها
علم جارا اولی غایه بکرة لبس الحریر للذكر صغیرا کان او کبیرا ولا یختم علی
اللبس الصغیر بکرة لبس بالحمدة حریرا وشداه غیر ذلک لیلو صل فی حاله
لاباس لبس بالشداه حریرا وحمدة غیر ذلک لاباس لبس الحریر للرجال وانا
سداه ابریسما قال السید الامام الفاضل الدین رحمہ اللہ الحریر زمامهم کان من
او بار ذلک الحيوان الحامی الذی یسمی بالترکیه قنذرو بالعوبیة فضاغه والیوم یختم من
الحریر العفن فیجب ان یكون مکروها الزلق والیسنة اذا کان من الحریر لا بکرة
ان یلبس المذكور قنسووة من الحریر او الذهب والفضة او الکرباس لبس الذی
خفی علیہ ابریسما کثیر ادشی من الذهب والفضة اکثر من قدر اربع اصابع
ولاباس بان یكون علی طرف القنسووة قدر اربع اصابع من ذلک وكذا علی
طرف العمامة وكذا علم الجمیة لاباس بان یلبس البیسی اللؤلؤ ولؤلؤ وكذا البالغ ویکرة
الخلخال والسوار للبسی الذکور بکرة الخوفة اللی یحیل ولسح بها العرق وكذا الذی یسخط
فیها ولسح بها الوضو یرید به اذا فعله للتکثیر فاما اذا فعل للحاجة فلا یلبس
ان یلبس الخاتم فی عنقصره البیسی ولا یلبسه بالیمنی لانه تشبهه بالروافضی الختم
بالفضة مباح وبالذهب للرجال لا الختم بالحدید والصفر علم وبالجملة الذی یقال له
یشتم قال شمس الایمة الشریح رحمہ اللہ لجوز وقال حسام الدین رحمہ اللہ ان الختم
انما یفنی سنة اذا كانت له حاجة الی الختم فان کان سلطانا او قاضیا اما اذا لم یکن
محتاجا الی الختم فالترک اولی یشی ان یجعل الرجل العنق الی باطن الکف لاباس یرسد الحریر

عن النبي عليه السلام لا بأس بتعليق ستر الحرس على الابواب باب في الوضوء والحان

في الولي

١٩

لا بأس بان يكون ليلة العرس دق يضر ب لا اعلان النكاح اذ الم يكن له جلا فلا ولا

يضر على هيئة التطريز ويكوه اللعب والفضاء وعلى الشفوة والام

ذلك رجل بني بامرأة ينبغي ان يتخذ ولية لان الولية سنة لا يباح الخاذ

الضيافة فوق ثلثة ايام في العرس والولية لا يباح الخاذ الضيافة عند

ثلثة ايام في المصيبة لا بأس بضيافة الذي غسل الايدي قبل الطعام وبعده سنة

السنة ان يبدأ بالشباب قبل الطعام وبعد الطعام يبدأ بالشيوخ ثم بالشباب

الاكل فوق الشبع عوام يكره وضع الملح على الخوان وكذا تعليق الجنز على الخوان

يكره مسح اليد بكاغذ يصح الكتابة يكره مسح الاصابع والسكن بالجنز الا اذا

اكل بعد ذلك رفع الزلة عوام مالم يقل صاحب البيت ارفعوا يكره اليك حالة

الاكل لانه تشبه بالجوسى ابتداء الوقت المسب للخنان من سبع سنين الى اثني عشر سنة

وهو المختار وقال ابو الليث بعد اربعة الى عشرة سنين غلام ضيق فلم تقطع للبلد

كلها ولكن قطع الاكثر جاز وان قطع النصف لا يجوز اهل مصر اجتمعوا على ترك ذلك

جاءتهم الامام لان الخنان سنة موكله يصبي غير مختون ولا يمكن ان يده بل ذكره

وحشفة ظاهرة اذا راها انا ان يراه كانه مختون وقال اهل البصرة على

خلاف ما نحن عليه فانه لا يند عليه بل يترك وكذا شيخ من الجوسى والهندوا سلم

وقال اهل البصرة انه لا يطبق الخنان يترك لا بأس بشعر السكر والدرهم الضيافة

البصر

الشفوة والام

لا يباح الخا
فته عند ثا
في المصيبة

الملحة

رفع النجس

الخنان

البصرة

الهندوا سلم

لا بأس به اذا اعتقد ان الشافي هو الله تعالى وانه جعل الدوا شيئا اما اذا اعتقد
ان الشافي هو الدوا فلا اذا سال الدم من الشافي فان قلت بغا لوجه الكفا
بالدم على جهته والله ونحو ذلك لا استغفار والمعالجة ولو كتب بالبول
علم استغفار لا بأس به ولكن لم ينقل تعليق التعويذ لا بأس به ولكن ينزل

فيهم
ذا حرق الطيب او غيره
افتي بعضهم
افعل العوام

عند الحذاء والوربان اذا اروق الطيب او غيره للجن افتي بعضهم ان هذا
فعل العولم الجهل الاحمال ليوم عاشور لا بأس به كتبه الوقاع والوربان
على الابواب ايام النوروز لا جلا الهولم مكروه المداولة بعضهم يعظم بال
به الا ان يكون عظم ادمي او غنير العجني لذا وضع على الجرح ان عرف ان

لا بأس به العداوي بلين الاقان لا بأس ان اشار الطبيب اليه كونه
الحقنة لدفع الهزال رجل استطلق بطنه اوردت عيناه فلم يعالج حتى اضعف
ومات لا اثم عليه رجل قال له الطبيب قد غلب عليك الدم فاخرجه والادوية
فلم يخرج حتى مات لم ياتم امره ماتت وفي بطنها ولد فانه نسي

يقتلكم
وفي بطنها ولد
لا بأس به

ويخرج الولد وكل انه فعل ذلك باذن ابي حنيفة رضي الله عنه فعاش الولد
امراة عالجت في اسقاط ولد عالم ياتم عالم يبين شيء من حياته من اصيب الفم
لا بأس بان يتخذ النعام من فضة ويكوه ان يتخذ النعام من ذهب ولو انشد اشاعها
بالفضة ولا يتد بالذهب باي الكسب الكسب فريضة قد لا بد منه قيل كل قاري

توكي الكلب فانما ياكل من دينه العاجز عن الكلب علمه ان يطوف الابواب

المتقنة

وتناله وقال بعض المتعققة وهم جبار المتزهد في السؤال مباح بطريق

عقدنا

الرفضة فان توك حتى مات لم يكن لنا وغذايا ثم رجل منه امراته من

صطلاح

الغزل له ذلك ليس لاحد ان يمنع غيره من الاستضافة بضوء ^{الضوء} سراج

درجه

بناو الا اذا كان ما يخذ عين الحمرة وليس له ان يمنع احد عن احتشاش في

ارضه الا اذا ثبت بسقيه وتكلف لا باس بانوار الحمير على العرس الخطب

الذي يوقد من الماء ان كان لا قيمة له عين ياخذة فهو حلال وان كان له قيمة

لا المتطرب ياخذ المال بغير شرط كان حلالا له رجل غرس شجرة الفصا

في الطريق ان كان لا يضر في الطريق لا باس به يطيب له ورقه وفروصه رجل

مات ويعلم ابنه ان اباها كان يكسب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم الطالب بعينه

ليكنه يود عليه فالميراث حلال له والا فضل ان يتورع ويتصدق بنية خصما

ايه الزراعة افضل من التجارة لانها اعم نفعا الصبر على الفقر افضل من الفقر على

الغنى الاحتناع من الكسب اولى من الاشتغال به على قصد الاتفاق في وجوه الخسر

باسر في الدون رجل مات وعليه دين لا من جهة الغضب قد نسبه ارجوان

لا يؤخذ به كذا اذا مات قبل ان يودي ما استغرض ان كان من نية القضاء رجل

له على نفر دين لا يقدر على استيفائه كان ابراه وحمير امر ان يدعه عليه اذا

ح النسخ

في الباب

الشعر

باب

رجل ما

لا من جهة الغضب

لذا سرقنا من ابيه
ومات ابوهم وهو وارث

السرقه رجل له على فردين ثقتا ضاه فمنعه ظلمات صاحب الدين فالتجمل
في الظلم بالمنع للميت وفي الدين للولد هو المختار المغنيه اذا قطعت
من كسبها اجبر الطالب على الاخذ اذا قال المكدي حق الله او بحق محمد او
كذا لا يجب على الممول عنه في الحكم باب المتفرقات لا باس بغير

باب المتفرقات

البيوت وتخصيصها وتزويج الشقق والصرف الى الاقرب افضل لا
بسط الثياب التي عليها النقش او بساط كتب عليه الملك لله يحرم
عليه وان محي بعض حروفه لا تنزل الكراميه مكره ان يصور الرجل صوره
روح واليكوه ان يصور صورة الاشجاره بكره الجلوس على كرسي الذهب والفضه

والرجل والمرأه في ذلك سواء بكره النظر في المرأه المتخذة من
انما يكتب بقلم المتخذ من الذهب او الفضة او من دواه كذا كذا
والا نبي لا باس بقويه السلاج بالذهب والفضه لا باس بالسبح والالحام
والشفر من الذهب عند اي حقيقه نعم الله فلا قال اي يوسف نعم الله بكره

بقتلك
خونا

الاممي الى صدق نحر القبله اذا كتب اسم فرعون او كتب الله عز وجل على غصن بكره ان
يرموا اليه لان تلك الحروف حرمه فض
لحجور السباق في اربعة

في السور
السباق

اشياء في الخف يعني البعير وفي الخافر يعني الفرس وفي الفصل يعني الرحى وفي
المشي يعني العدو وانما يجوز اذا كان البديل معلوما من جانب واحد بان يقول
للفرسان سبقتك فلي كذا وان سبقتني فلا شيء لك فان كان البديل من الجانبين

والجوزة الا ان يجوز عنهما ثلثا والشرط انه لو سبقها واحد منهما اعطياه وان
 سبقاه لم يعطهما شيئا وهذا يجوز اذا كان فرسه بحال قد سبق وقد لا سبق
 والمراد من الجواز المحل والطيب لا الاستحقاق ثم المذكور في شرح الطحاوي
 ان هذا انما يجوز في هذه الاشياء لا غير وقال الشيخ الامام الحلواني رحمه الله
 لو وقع الاختلاف في مسلة بين اثنين وشرط احدهما لصاحبه انه ان
 كان للجواب كافت اعطيت كذا وان كان كافت لا فذلك شيئا
 وهذا يجوز طلبه العلم اذا اختلفوا في السابق ولم يكن لولد منهم بينة يرفع في السابق
 بينهم بكرة ان يضع الغل في عبده ولا باس بالعقد اذا خاف الا باس
 وقال الامام الاكبر في ربه لا باس بالغل اذا اعيد منهم الا باس من
 قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين من جهة السلاطنة بالنظر والمعادلة
 كان ما يجوز اذا خاف الرجل على نفسه لا باس بان يرشوا رجل كان في البيت
 كذا في الزلزلة لا يكره التوارد الى القضاة بل يكره ان يتخذ الرجل
 خلبا الا كلبا يحرس مالا اذا لم يكن صيدا او رجل ذبح كلبه او عماره جاز ان
 يعلم سورة من ذلك وليس له ان يطعمه فخر برة او شيئا من الميتة البول
 في الماء الجاري يكره ويكره ان يبول قايما الا من عذر بكرة ان يقضي حاجته
 في الطريق او ضفة النهر او تحت شجرة مثمرة يتظل بها او في
 بكرة النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء يكره
 العتلة وفيما بين المجلين بين داس الشعير وبين داس الخنطة

يستقبل القبلة ساعة
ثم ينام على يساره

كبره ان يحرق
نعله او يلقيه في الماء

الا يكون ينفع بشي
من الخنزير اللشوي الذي ينفع به الخنزور اذا احتلط و ذكر الحية بالدهن جازا ينفع

نصائح
في ايام الوداع تنفع للطريق لا باس به

ان يصبغ خيطا لذكره الحادثة وهذا الخيط يسمى الترم ينفع
ان يافد الرجل من شارب حتى يصير مثل الحاجب وعلق الشارب
وقيل سنة علق العاقلة سنة وتنق الا بطين كذا كبر تا باس

ليقبض خا حية
ان او د

يستحب ان ينام الرجل طاهرا او يضطجع على شقة اليمين مستقبل
للاحة ان تواف فوق ثلثة ايام بلا محرم على رواية الحسن
والفتوى على انه يكره في زمانا يكره ان يحرق نعله او يلقيه في الماء
لانه اضاعة المال بلا فائدة لا باس بان يمشي العليل والمولي
راكب بعد ان يطيق ذلك الجلوس مرتبعا لا باس به اذا كان
عكس لا يجوز ان ينفع بشي من الخنزير الا الشعر الذي
من الخنزير الذي ينفع به الخنزور اذا احتلط و ذكر الحية بالدهن جازا ينفع
به ويدبغ به الجلد اذا كان اللد من غلبا لو وقع من طريق الملبس
في ايام الوداع تنفع للطريق لا باس به وضرب لا باس بان
علي اصبعه خيطا لذكره الحادثة وهذا الخيط يسمى الترم ينفع
ان يافد الرجل من شارب حتى يصير مثل الحاجب وعلق الشارب
وقيل سنة علق العاقلة سنة وتنق الا بطين كذا كبر تا باس
ياخذ من اطراف اللحم اذا طالت لا باس باليقبض على حية فاذا
راد على قبضة شي حذره وان كان ما زاد طول لا تركه يجب عدم الاطمار
يوم الجمعة فاري انه جاوز الجلد قبل يوم الجمعة يكره له ان يغير
واذا علم اطماره وجب شمره يجب ان يوقى و ان

وان

وان ربحي به فلا بأس وان التقاه في المنى او اطلقه
فلا بأس فانه جاره لا يدينه بجنبها انما لا يمنع عز ذلك والاولى
بذلك **كتاب اللقيط** اخذ اللقيط افضل من تركه اللقيط حر كتاب

من احكامه ولي اللقيط السلطان حتى لو قتل كان له ان يصالح
ان يقتل وليس له ان يعفو ولا ان يلقط لبيت المال لو اقر
انما انه عبد فالان فان كذب فهو حر وان صدق فان لم يحضر
احكامه لا حرار من قول السها دية وحرر قاذف وغير ذلك
من احواله والافلا **لو ادعى الملقط** او غيره لانه ابنه يصح من غير بينة
انما فلان لو كان المدعي قريبا فهو ابنه وهو مسلم لو ادعاه مسلم
في قضي للمسلم فان كان مسلمين يقتضي لمن قام البينة فلو اقام
بينة لها ولو لم يقيمها ولكن وضمن احد قدامات على جده فاهاب
الاحكام لم يصح يجعل انما للواحد **ولو كان** المدعي اكثر من اثنين
في حقيقته رضى عنه انه جوز الى خمسة ولو ادعى مرتد وضمن نسب
تقتضي للمرتد لغير طه تزويج ثم اقرت بالرق فهي امه للمقر له للن
بغيره الزكاح منكوحة التقطت ولدا فادعت انه ولدها لم يصح
انما الزوج او يتوحد القابلة ولم تكن منكوحة تصدق وان
كانت انما من الزنا يقتضي **ولو ادعت** امرأتان نسب اللقيط
قامت كل واحد البينة يجعل ايهما عند البينة راحة ايهما
نسب اللقيط بعد موته لم يصدق **اللقيط** اذا صار حال يعبر عنه
ادعاه رجل فصدقة بنت نسب منه لو وجد اللقيط ودار الاسلام
كما في احكام واجبر على الاسلام ولا يقتل هو ان كان ملنقطة مسلمانا
لو وجد اللقيط في مكان اهل الكفر مثل المصحة والكنيسة ونحوهما فاللقيط
كافر اسوا كان الواحد مسلما لو كافر او غير محمد راحة ايهما لغيره
دون المكان وذكر في كتاب الدعوى انه لو احدى ان كان مسلما او ملكا
مكان الاسلام كان اللقيط مسلما لو ادعى مسلم ان اللقيط عبده وقام البينة
قضى به له ولو اقام الذي منه ولا مسلمين على ذلك يعقبك والافلا

فان رخصا بعد اذن القاضي كان منطوقا ولو اسبر الثا
ولم يقل عيا ان يكون عليه قال بعضهم لا لانه لا يخرج الك
المكسورة ولو كان مع اللقيط مال او موصيا دائر فذلك
ينفق عليه ويكون المنفق مصدقة نفقة مسلمة بذلك
ما اذا انفق من مال نفسه واراد ان يرجع حيث لا يصل
عليك مجوز وجد لقيط لا يعرف الا بقوله **وقال**
كذبت يدي هو عبدك قال لقول للمولي بخلاف ما اذا كانا ذونا
لوا من تحتان الصبي فهلك ضمن ليس للملتقط ولاية التزويج
ان شفع اللقيط من يد الملتقط ثم اختصا يدفع الى الملتقط لو
الملتقط من القاضي ان يأخذ اللقيط منه فان سار اخذ وان
كتاب اللقطة اللقطة اسم لغريب يلد من مل ولقعه على الارض
اللقطة افضل اذا كان با حرم على نفسه ترك الضالة افضل اذا
صياها **رفع** لقطة ليرد لها ثم وضعها في ذلك لم يضر قبل اخذ
عز مكانه ثم وضعها في مكانه ضمن وفي اخذ ليرالث وخرجه ليد
يبا لها لم يسر حتى يدفع الي صاحبها اذا التقط لقطة يعرفها
على ابواب المساجد وفي الاموالق والشوارع وعز ان حنيف رحمة الله
كانت مائة ونحوها يعرفها سنة وان كانت عشرة ونحوها يعرفها شهر وان كانت
ثلثة ونحوها يعرفها ثلثة ايام وان كانت دانقا ونحوها يعرفها يوما وان كان
ثمرة او كسرة خبز تصدق وان كان فقيرا اكلها كل لقطة يعلم انفق
كانت لزمي لا ينبغي ان يتصدق لكن يصرق الى بيت المال لنواب المسلمين
لو كانت اللقطة شيئا لا قيمة له جاز اخذه والامتناع به ذلك نحو حب
غيب او كسرة خبز لم يتصدق وان كان فقيرا اكلها كل لقطة يعلم انها كانت
لزمي لا ينبغي ان يتصدق لكن يصرق الى بيت المال لنواب المسلمين
ولو كانت اللقطة شيئا لا القيمة اذا كانت يتصدق اليه الفداء

[illegible]

لَوِ التَّقَطُّ لَقَطَانٌ وَقَالَ غَدِي لَوْطَةُ فَمِنْ سَمْعَتِهِمْ

فدلوه علي كفي ذلك استحوذ اني االك ولما يحتاج الي قوله عند

بما تسمي اللقطة اسم جنس وانما ليقع على الواحد والجمع والجمع رجل

والنقطة فضا عت منه ثم وجره عانه يد آخر فالأخصر منه ينزعا لولا لقط

وَلَوْ أَقْبَرُ الْمَلَكُوتُ بِاللُّغَةِ

حل بغير قضاة ثم اقام اخر البينة اخفاه ضمن انما له ضمن اجتماعا و

فان النفع بقضاءه في رواية لا يضمن قبل مو قول انه سوف رحمه الله

وَقَوْلُهُ يُفْتَنُ قِيلَ مَوْقُولٌ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْلَا دَعِيَ اللَّفْظَةُ رَحِلَ يَأِي

فالعلا مات فامتنع انتا ، دفع اليه واخذ كفيرا وانتا ، طلب منه

سكينة ذاهب العقل وفتح ثوبه في الطريق والسكرانة تاريم نخار رجله

للمخطوط لم يفهم بخلاف ما اذا اخذ القلوب من تحت راسه او خاتما

اُصْبَحَ اَوْ كُنْتُ اَوْ سَطَا اَوْ دَرَا اَوْ مَزَكَا لَمَّا لَانَهُ خَافَ فَرَضِيَّ رَجُلًا

فأما ما أخذوا من كلبه ولو الخفق ثم اعطوه في ذلك الموضع

وان ابعث بعد ما استقظ ثم نام نومه . عركي ليم يسرا . سفلانا لفر

رحل مات في العادة فلما حبه ان يمشي بحركة ومتاعه وكمل الاداء

باب فی بیان حدیث و روایت

لقد بوجاهة في البادية وقد وقع في غلابة

قوم اصابوا مذبحة في طريق البادية وقد وقع في غلابة
ان في دار فعل اباحة للناس باكله **عرب** مات في دار رجل وليس له
رجل وليس وخلف مالا وصاحب الدار فقير فله ان يتصدق في نفسه
له وارث . ثم فتاوى ائمة سفيان رحمه الله **الذارع** اذا التقط البنية
حصل الذرع كانت له خاصة لانه مباح للملك كنوب خليف
في بصاحبه او انواة رمي بها صاحبها رجل سيب دابة وقال جعلها
النواة رمي فاحذها لئلا تفلح سبيل لصاحبها عليها وكذا الصيد
من صاحبها اتخذ فرخ حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلقها ولا يتركها
وان اختلط حمام غيره فليمنزله الضالة واللقطة فان فرخ
فان كانت الام غريبة لم تعرض لغربها وان كانت الام لم
كتاب الا بقا لفرخ **كتاب الجمل** المبقى واحذ المبقى اذا قدر على اخذ
اولي واخذ جمل المبقى والتجرب خلا فالكافي رحمه الله قد
لربيعون درهما من الدرهم التي يغلب الفضة فيها على النحاس
رخصا من مائة ثلثة ايام كخضار فان ردة لا قل من ذلك
قال بحام الدين رحمه الله ترضع لم يقدر ما يرك الامام
فيما يت اقل من اربعين درهما يقضي بقمته الا درهما **الجمل** واجبه
ام الولد والمدير ولا يجب **قوله** الضال واليحيى المحرشي **لو قال**
في امض مني شي فخر جارية انسان فله اجر مثله لانه اجارة فامض
كانا اثني ثمان الجمل بينهما ولو كان المردود علي اثنين فالجمل
عنديهما بقدر الملك **عبد المصارية** الجمل على ر المالك في العيال
الجمل على المرتجع الا ان يكونا بعضه فارغا فالجمل على الدافع **لو**
الموصوفين يخرجه المأخذ ثم رجع الواجب في الهبة فالجمل على الموصوفين
له لو رد اربعة معها جبر يبرر افعق لم يجب الصغر شي لو رد
عبد ابيه او امه او اقربا له او زوجها لم ينحق الجمل كذا يروى
وصيا او سلطانا وكذا محنة كارتوان ورعيان اذا رد المال

الذي يتطاع الطريق **الاستحالة** شرط في اخذ ذلك كما في الملقطة ع ٩٤
رد عبد ولده فان لم يكن عياله يحب الجعل وكذا في الف و ماير
في الدوام **رجل** اخذ عبد من مائة شعور فصار به ثلثة ايام
فما عتقه مولاه ثم فورت بعد ما اعتق كان له الجعل رجل واحد
فدلت عبدك قد لاق فان وجدت فخذة فقال نعم فاصابه المامور
في مائة ثلثة ايام وجاء به المولى لم يحب الجعل **رجل** رد آبقا فقبض
مولا له ثم وهبه منه فالجعل لم يزم ولو باعه كان له الجعل في ثمنه
امسك الملق لم اجل الجعل ذلك ولا يضر بالحد ل **رجل** اخذ
بدا آبقا واشهد فقال المولى لم يابق متي وانما ارسلته في حاجته
فالتول لم مع يمينه ولا جعل عليه الا اذا شهد السهول انه آبقا لوارث
المولى بذلك المابق يجب الجعل اذا اتى بالمايق الي القاضي او السلطان
فانه يحبه فان جاء اخرا باليمين تخلف القاضي بالله ما بعته ولا يمينه
كتاب المفقون اذا غاب الرجل واسر ولم يعلم انه حي او ميت نصب القاضي
من يحفظ ماله ويقوم عليه ويبيع مما يخاف عليه الفساد كالثمار وكونه في بيت
حقه من جنس النفقة كالادوات والدرناتير والعلوس والولادة
والماكل ونحوه وينفق على زوجته واولاده الصغار على الكبار من الذكور
من كان بهم تقى وزمانه على الهنات الفقيرات وعلى والديه اذا كانا
محتاجين و **كتاب** يبيع منقول المفقون في النفقة ولا يبيع
المفقون ولا ينفق على كراهه والاخت وغيرها مما لم يجب نفقة بغير قضاء
لذا كان للمفقون على اخر دين او غيره وديعة فان كان ذلك
مقرا بالوديعة او الدين او بالسبب الذي يتحقق به النفقة فالقاضي ينفق
من ذلك على من يجب نفقته عليه **فان كان** ذلك منكرا فانه لا يقبل

البينة عليه آية يثبت بحكمه عز المفقود **لومات** غريم المفقود

أقر له دين فله الذي نصب القاضي وكذا عز المفقود ان يأخذ ذلك

لا يسمع على المفقود بينة ولا دعوى المفقود يوثق من غيره ولا

عنه ولا يقسم ماله بين ورثته حتى يمضي من يوم ولد له ثم يورث

الفضل والحامدي فحينئذ يقسم بين ورثته المرحومين وعليه الميراث

رحم الله دعواه خيفة رضي الله عنه حتى يمضي مائة وعشرون سنة أو

مائة سنة وهو رواية عن محمد رحمه الله وبه أخذ الفقهاء له والله

أمرهم الممنون **أبي الاستسما** رحمه الله **واقر** ورثته بموت

مال قسم القاضي بينهم ولا يصدقون على دينه ودعوى رجل مات وترك

وإنما مفقودا وابن ابن يعطي الميراثين النصف ويوقف النصف

باب الغيب **أبي لم يظهر حيوة المفقود** أو موته فإن حكم بموته يعطي الميراثين كما

ولا بين الميراثين الثلث **كتاب** العصب والفقهاء أبو لهبه ستة فيما يجب للفقهاء

لا يجب في اختيار التضمنين في كفيته التضمنين في الدعوى والحقوقيين

عز لقان في المتفرقات **باب** فيما يجب لقان فيما لا يجب له ولد وله

أولاد لا يقان بالعصب خلافا لمحمد رحمه الله عليه ولو تلقى شيء يقول للقائم

جاءه من خدمه بسكناء **لو استخلم** عبد غيره بغير امرأة أو بغيره

كأخته فمن ولوا من عبد غيره بالاباق فابق غير مذكورة في قتالها

باب النسخ رحمه الله إذا قال لعبد الغير أو العبي أرتق هذه الجدة

وانتوا الكهنة لئلا تاكل أنت تفعل وعليك لم يفر وقيل بغيره ويقال

حتى أكل من ولو قال لتأكله غير النصف **لو جلس** على باط عن يده

كأنه يقره ولم يحو لها عن مكانها لم يفر رجل قتل أو أسد الرجل

بغيره دواة لو قتل قودا أو كلبا **دخلك** قتل رجلا له مائة مائة

مال فضاء المال غير كذا ذكر في العير لا وأنتي طهر الميراثين

باب الغيب
صان

يقية

راحة الله عليه انه لا يضرب ويهدل البقي بقولك في حقيقته وجهه لو اذ اعجب
 من احوالها في يد نجاته او لم يضر ولو عفره منج او كفسسته
 قتيته او اصابته جاعقة فجأة تعاني عاقلة الغاصب الذية
 ولو قتل البقي نفسه فممن الغاصب اذا عصب امه ولا فماتت حتى
 انفسها لم يضر خلا فالحا اذا سقط خلا انسان عن دابته في الطريق
 فجا انسان وملت بغير لاذة فهلك الدابة لم يضر كذا اذا رفق انسان جرة
 نفسه واما الى نفسه فجا واحد واعطاه على ذلك فانكرت رجل عصب حله
 بيت فديقه بما لا يمت له فهلك عنده لم يضر ولو استهلكه فممن وان ذبح
 بئى له قيمته كما لقرط والعقص اخذه صاحبه وغرم ما زاد الرباع فيه وان
 هلك او استهلك لم يضر مسلم اتلق خردمي فممن قيمتها ذمي اتلق خردمي
 فممن ثلثها فلو تلف خنزيرة فممن القيمة رجل ادخل دابته في دار انسان
 فاجر بجوارث الدار فهلك لم يضر ولو رمي من بيته ثوبا وضعه مالكه فيه
 بغير امره فممن اذا كسر يوط انسان او طنبور ونحو ذلك فممن قيمته لغیر اللهو اذا
 سي رجل عند الوالي او عند سحنة البلد فاخذ منه ما لم فان كانت السحابة
 بغير حق فممن وجهه من الساعي عند زمر وجهه الله وعليه الفتوى
 تعلق برجل فسقط عن المتعلق به شيء نضاع فممن رجل دخل داره
 فاخرج منها شيئا ووضع في منزل اخر من تلك الدار فان لم يتفقا وتلف
 لم يضر رجل رفق بلفه من راس رجل ووضع على راس اخر فطعن
 من راسه نضاع ان كانت العلنية بحيث يراها صاحبها واملته رفق
 من ذلك الموضع لم يضر الطارع رجل دفع الي خياط فربا ليخيط له
 قميصا فخاط منه قميصا فامدا وعلم صاحب الثوب وليس ليس له لم يضر
 فممن انفلت الدابة ودخلت ذرع انسان ليلا او غيرها
 واقعد الذرع لم يضر مالكيها رجل اداد مسقي ذرع غيره فممن انسان

المار منه حتى لا يد الذرع لم يضر اذا حبس صاحب الموائس حتى
 الموائس لم يضر ولا المصوبة ونماؤه ومهرق البستان لوقوعه
 المنع بعد الطلب المالك لم يضر **رجل** ساق حماد عليه
 حطب وكان رجل واقف في الطريق او يبرق قال السابق
 برت او قال كوس كوس فلم يسمع الطريق في الطريق او سمع وكنت
 يتيئاً له ان يتنجي عن الطريق حتى خرق الحطب ثيابه يضر فان
 ونجى له ان يتنجي عن الطريق ومنه ذلك لم ينج لم يضر اذا
 دابة او عبداً فاستغله لم يضر قيمته المنافع لو اجبر المصوب
 وقبض الجدة فاستغله القاص لم يضر عند ابحنغ رحمة الله
 لها خان فيه موت واموال خرج انسان ليدار ونهاراً والقي الباب
 مفتوحاً فجاء البارق وورق منه مسياً ثم يضر الرجل اذا
 حايط انسان بغير اذن المالك فدخل فيه سارق وسرق مسياً لم يضر
 كذا اذا حل الزباط فحل قد كسر عتق عبداً اتق حتى اتق
 في باب التفصص حتى طار الطير او فح باس الاصطبل حتى
 عرفت الدابة وضاعت او شق رقب بمن جامل فاصات الشئ فلاب
المقصود اذا اولدت ولداً فنقصها الوالدة وبالولد وفاء بالثقة
 لم يضر الم اذا ملك الولد قبل التلذذ **اعصب** حارثة فحلت
 فودعها فماتت في يد المالك من الوالدة فمنزجها قيمتها اذا **اعصب**
 حارثة شاة فصارت عجونه لخدمها واخذ ما تنقص من القيمة وكذا اذا
 ماتت ناصدة فالتكثرت يد المالك به او غصب عبداً قارباً او كانا او محترفاً
 ففني الزلزال او التناثر او الحرقه **رجل** غصب حارثة فانيقت في يد
 او زنت او هزنت ولم يضر فحلت قبل ذلك من مانتقت بسبب ذلك
داغري كلبا على انسان فخرق ثيابه فان كان موحلفه من ولو لم
 لم يضر فذلك عند ابن يوسف رحمه الله وعليه الفتوى **ما** في اختيار التضيير
 في التضيير **اعصب** مسياً ونعت الحر منه فحلت فاما المالك بالجنار ان كان من الاول
 وانما من الثاني **وان لم يضر** انما خذ من بعض الضمان من الاول

انما يضر العار

باب العار

والبعض من الثاني له ذلك وفي من حواشي الدنيا
شجرة قيمته الغصن قليلة ثم حقا انشا رخصته قيمته ونقصان الشجرة
جميعا والغصن للكاسر وانشا رخصته نقصان الشجرة الا قدر الغصن
الغصن لرب الشجرة **اذا غضب** انما رخصه او ذهب فتصم فانشا رخصه
وذاشي له غيره وانشا رخصه من خلاص الحنق وكذا انيسة الصفر والشبه
والصا ص والغاس اذا كانت يباع وزنا **اذا غضب** عصاره صا
خلا وعصاره صا رزيبا فانشا المالك اخذه وانشا رخصه مثلا غضب
تقطعه قميصا او قبا ولم يخط فانشا تركه على الغاصب ورخصه قيمة
الثوب وانشا اخذ المظروع ورخصه ما نقصه اتقطع غضب يتردد غضب او رخصه
وصا غم حليا او ضرب دراهم اخذه المالك والارطوبه شيئا غضب عبدا
جربا فداواه حتى بدله اخذه المالك **الغاصب** اذا اصبح الثوب
الغصوب بالمعصفر فانشا المالك رخصته قيمته يوم غضب ابيض وسلم له
الثوب وانشا اخذ الثوب ورخصه لم ياراد الوضع فيه وانشا ترك
الثوب على حقه والوضع فيه المفاصيب فيباع الثوب ويقسم على قدر
حجمها ولو صبغ اسود قال ابو حنيفة ورحمة الله انشا رخصته قيمته
اخذ الثوب ولاشي للغاصب **اذا غضب** حنطة تعدت
فالمالك انشا اخذها ولاشي له غيرها وانشا تركها ورخصه مثلها
باب ليفيته الصين اذا غضب ملكه ثم اخذها حال انقطاعه عن
ايدى الناس لحكم بقيته يوم الخصومة عند اني حنفة ورضي نعم ولو غضب
فاما ملك له يعتبر بقيته يوم الغضب بالاجماع **المشاي** النخيل الكليبي التور
والعددي المتقارب كالجوز والبيض **لو غضب** عبدا صغيرا او
حيوانا صغيرا فليكن يده وملكه فمن بقيته يوم الغضب **اذا غضب**
ولم ينفقها اريد يده قيمته او نهشتا حية غدره لم ينفق قيمته
لو كانت قسه قاله القاضي الامام علي استغدي رحمة الله ولو غضب

مدبراً فماتت زيادة من نصف قيمة العين هكذا اختار حساب
رحمة الله **لو تلف** جماعة طمارة لعاية تضمن قيمتها مع
كذا إذا تلفت رعيًا متقنًا منثورًا أو جارية مغبية أو
نطوحًا أو دينًا مائلاً **رجل** حرق صدقًا من قيمته مكتوبًا
إذا استهلك دفاتر الحساب لا إنسان فلم يدر المالك ما أخذه
ضمن قيمته دفاتر الحساب وهو أن ينظر كم يتروى فيضمه
رجل قطع دار رجل بغير امره فإن شاء ربال الدار ترك
على القاطع وضمنه الشجرة قائمة وطريق ذلك يقوم الدار مع الشجرة
قائمة ويقوم بغير الشجرة فيضمنه فضل ما بينهما وإن شاء أمرك
وضمنه قيمتها النقصان وطريق ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة
ويقوم بغير الشجرة فيكون فضل ما بينهما قيمة الشجرة ثم ينظر إلى
ما أو قيمة الشجرة المظلومة ففضل ما بينهما قيمة النقصان القلم
حب الماء في تنود الدوس قد سحر فانه يغمر طابن قيمة التنور
وما بين قيمة عياره ذلك الوجه وكذا إذا مالر به بغير ما لم يضاف
الدعوى والمقصود به الغصب لو اختلفا في معنى المقتضى أو
القيمة فالقول قول الغاصب مع يمينه لو أقام الغاصب البينة له
المقصود إلى المالك وأقام المالك البينة أنه مملك عند الغاصب
فالبينة بينة المالك **ولو أقام** الغاصب البينة أنه رده على المالك
فمملك عنده فلا ضمان عليه **رجل** أقام البينة على المنة غصب جارية
له فانه يجبر على ردها **غاصب** ادعى على رجل أن جسه الحاكم حتى أنه لو كان
فأبطلت عليه **رجل** غصب عبدًا فحدث به بياض في العين أو قدم
أو أصابته حمى فأخذه المالك نقصان ذلك ثم ارتفع البياض وأبطلت
أو أفلت عنه الحمى فالملوكي يرد ما أخذ بسببه النقصان **إذا غصب**

التي فيها في ارض الممالك او في ارض اخرى فثبتت عوقها في
الارض ملكها بالضيان قيمتها يوم الغصب **اذ غلب** مساجته وادخلها
في بناءه ينقطع حق الملك الى الضمان ولو غصب مساجته وبنى عليها بناء
لم يملكها ويومئذ يرد الساجدة **غصب** حنطة ويطحنها ملك الرقيق
وغير حنطة مثليها غصب غرلا و **فصح** ملك الثوب اذا غصب دارا ثم طوى
وجصصها ودمها على المالك وقيل للمالك اوط ما زاد التخصيص فيها ملك الدار
لان يرضى صاحب له ياخذ حقه **غصب** دراهم او دنانير وضمن
طالبه بمجانة بلدة اخرى فعليه تسليمها وليس له ان يطالبه بالقيمة
غصب عينا ثم لقيه المالك في بلدة اخرى والعين في يد والقيمة
في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر بالخيار ان شاء اخذ
قيمة العين على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر ولو كان المصنوع
هالكا وهو مزدوات الامثال وشعيرة في هذا المكان مثل الشعيرة مكان
الغصب او اكثر يرد المثل وان كان الشعيرة في هذا المكان اقل فذلك الثمن
ان شاء اخذ قيمة العين وقت الغصب وان شاء انتظر **رجل**
قال اغتصبا من عني فلان الف درهم وكذا عشرة قضى عليه الجميع
اذ التفت احد مصر اعربا ب انسان او واحد زوجي كفته
و. كما ان يسلم الاخر اليه ويضمنه قيمتها **المغصوبات** تحلل
عند اداء الضمان مستند الي وقت الغصب وتكون المالكات للفقهاء
من ذلك الوقت دون الاولاد وان اخذ الضمان بقول الغاصب دفع البنية
ثم عاد المالك فللمالك له ياخذ ويرد القيمة اذا غصب مدبرا وابقت له
مزيد فقضى عليه للضمان ثم عاد فانه يعود على ملك المالك اذا غصب
منه مسلم خرا فخلها فلصاحبها لم ياخذها **غصب** ثوبا

جل ذبح ففعل ففعل صاحب الثوب اخذوه وما شئ عليه **رجل** ذبح
ما خيره لم يثوبها فلما لم يأخذها وله لم يضمنه فبقيت ما يوم الغضب
جل خرق خرق ثوب غيره خرقا يبرأ ضم النقصان وحده اليسر والايقون
وب غيره من المنفعة ولو كان الخرق كثر لا فله مالكا ان يضمن جميعه فبقيت ما
عن الضمان المضمون منه اذا استخدم المضمون صاحب
له وبري الغاصب وكذا اذا ليس الثوب المضمون علم له ثوب لو كان
اذا لكان الطعام المضمون ولم يعلم انه ملكه او علم لو اجر المنفعة
بمن الغاصب الخاطي او ليلبس بان كان ثوبا يبري الغاصب من الغاصب
ولو اشتاجر الغاصب ليعمل العبد عهدا من العمل
استاجر ليعمل الثوب المضمون لم يبرأ غاصب الغاصب
لورد المضمون الى الغاصب الاول يبري وكذا لو ردد القبي يبرأ
هذا ان العاين **اذا غضب** شئ ما وهو قائم فابراه الملك
قام منه صر و صار قالو ديونته يده **رجل** لا يخرج خاتم رجل
من اصبعه وهو قائم ثم عاد الى اصبعه في ذلك النوم يبرأ ولو
انتبه ثم قام فاعلم انه لم يبرأ **رجل** غضب شئ ما من صبي
لم يرد عليه فان كان يعقل اخذت له عطاء يبرأ ولو قال
الغاضب لو وضع المضمون في حجر المالك او في يده وهو
قائم علم بالوضعه الا انه لم يعلم بانه ملك يبرأ **وكذا** لو وضع
انه يبرأ المضمون بين يديه فانه يبرأ ولو استعمل المضمون
حمار بالقيمة ووضعها في حجرها او في يده فانه يبرأ منه ولو وضعه
بين يديه فلا يبرأ كذا في الفتاوى وكذا لو ردد الذلابة الى من يطها
او الى عبد المضمون منه **لو ردد** المضمون الى احد من ورثة المضمون
منه لم يبرأ من نصيب الاخرين اذا كان الرد بغير رضاه من عليه

الدينار لا تقضي لوجود ما عليه قال الامام الحسين رضي الله عنه لا تقضي لوجود ما عليه
الشيخ الامام خوارزمي رحمه الله لا وعليه النووي **الفصل**
في ايمان المعضوب ما ذكره المالك قبل التليم لم يبرأ من الغضب
كذلك في جنيته وحياته لانه لا يبرأ من غدر محمد وحمه الله فيمن صب
على خنثى رجل ماء ثم جاز اخر وصيت عليه المار فازداد بها نقصا
في الاول والثاني على الثاني **مسألة** من غصب ارضا
وزرع فيها كرا ونقصتها للزراعة فاخرجت ثلثه الكرا فانها جاز
ياخذ راس ماله ويتصدق بالنفل **رجل** غصب ارضا وزرعها
فثبت فيها امر الغاصب بالتفريع فان زنى قلعه رجل له دار وقد
بنت ارضا في شجرة اثنان فيها اخلاقت موار داره فقطع الغصن
فان كانت الاغصان بحالة بين صاحبيها ان يصبها ويشد بها الجبل
ويفزع موار داره ضمن القاطع ولزم لم يكن فانه من ظر ان يقطع
من الموضع الذي لورفعه الي الحاكم امره بالقطع وذلك الموضع لم يضر الاخر
الفصل اذا تعرق في المعصوب ونج لم يطب له الزوج حلالا
لانه يوفى رحمه الله لذل لاجد المقصود يستعين باجرة في ضمان القيمة
ويتصدق بالنفل لانه كسب خبيث **اذا تزوج** بنوب معصوب
بطل الوطى خلافا لما اذا لا شرعي جارية بنوب معصوب رجلا
ختم فوات ولا وارث له تصدق عن صاحب الحق قدر ما يكون
ودبعة عند الله تعالى ونجاصه الذي يوم القيامة برصا لها
فصل في يوم القيمة **مسألة** غصب مال الذي يعاقب يوم القيمة
ونجاصه الذي يوم القيامة وظلامته الكافر لا يند من ظلامته المسلم
لا يبرأ من روجها ارضا الغصب فيقول لا يبرأ من روجها
الغصب فاني اثمته بذلك ليس لها ذلك والله اعلم بالزواج

بـ الود
وتـ

كما الوديعه استمل الباب على فصول الوديعه قال للمودع
يحفظ الوديعه بنفسه ويبد من في عياله وهو الذي يمكن معه من
او احييت ومشافرة ونحو ذلك لا حركي اما واذا لم يكن يمكن معه الا يكون
في عياله اذا سمعاه رتب الوديعه ان يدفع المالك الى من في عياله
دفعها الى من له بكد ضمروا ان دفعها الى من لا بد له منه بان كانت الوديعه
الى زوجها دابة فقال لا تدفعوها الى غلامك ونحو ذلك فدفع لم يضر
دفعت المرأة الوديعه الى زوجها لم يضر وان لم يكن الذرع في عياله
العبدة للمساكنه دون النفقة **المودع** اذا اخاف على الوديعه الحرق والسرقة
فدفعها الى جاره او نقلها الى سفينة اخوك لم يضر للضرورة لا حرج
عندها وديعه فلما حضرتها الوفاة دفعت الى جارتها فان لم يكن احدا
عندها من عياله لتدفعها اليه لم يضر **اذا اودع** عند عبده بحجر
على فدفعه الى بحور مثله لم يضر **اذا اودع** عند عبده بحجر
اذا اودع عند انسان فادفعها المودع عند اخر فذلك فلما كثر
خاتم **اذا اودع** عند رجل فادفعها له لم يضر **اذا اودع** عند رجل
الوديعه الى المالك على يدي ابن ماله ليس في عياله ضمروا ان يعطى على يد
ابنه الصغير لم يضر ولز لم يكن في عياله **الوديعه** ايا منقول المودع الى احد
عياله المودع فضاعته عند كذا من الفقهاء انما الليث ومسررا بمة الرخص
فما **اذا اودع** الوديعه في الخائفة فقال صاحبها
لا تضع في الخائفة فانه مخوف فتركها فيه حتى يرق ليلا فان كان لم يوضع لجل
من الخائفة وهو قادر على التخلص **المودع** اذا اخلط الوديعه بماله بحيث
لا يتميز ضمروا في ذلك لصاحبه المودع اذا اخلط في بعض الوديعه فأكبلة يبقى
لا مانع حتى لو فعله لم يضر لو دلس الدابة الوديعه ثم نزل وحفظها لصاحبها
او ليس الثوب الوديعه ثم نزع الثوب وحفظه للمالك بركي النمان ولو وجد
الوديعه ثم راف لم يضر **اذا اودع** عند صبي بحجر عليه مالا فاستعمله
لم يضر ولو كان ما دون ما له ضمروا **اذا اودع** عند عبد ما دون فاستعمله

منه الوديعه عالم وان كان محورا يواخذ به شهد الحق المودع
بومات بمحل الوديعه من السلطان اذا اودع الاشياء عند بعض
الغائبين ثم مات ولم يبين عند من اودع او بوديعه اخرى واذا
اختلط بماله بغير فعله فمن المودع اذا اودع بالوديعه لمن لا يدرى
ولو ساخره بالبحر **مسألة** اودعت صبيته بنت سنة مثلا
فاستقلت بتي فوقعتم الصبية في ابار ومات لم تفر رجل
مال مودع انسان على عندك ووديعه فلانة تقام الا بغير مودع قال
رفعت الوديعه في دارك ثم نسيت المكان لم يفر **وقال** لا درك
ومحققانه درك او في مكان اخر فمن مودع وضع الوديعه على الارض
ثم قام وتركها فامساقت ضمر مودع قال ذهبت الوديعه والادب
كفي ذهبت فالتقول قوله مع عينه **المودع** اذا قال سقطت الوديعه
لم يفر بخلاف ما اذا قال يفكدم رجل قال مودع من لا يفر
بعلامه كذا فا دفع الوديعه اليه فجاء رجل يزعم انه مودع وان
تلك العلامة فلم يصدق ولم يدفعها وهلك لم يفر **المودع** اذا
طلبت منه الوديعه فقال (طلبها عندا فجاء صاحبها على فقار
ضاعت الوديعه سال عن وقت الضاع حتى ضاعت قبل ان يفر
ام بعد اقرارك فان قال قبل اقرارك غمز وان بوله **فما**
الوديعه ان كان شيئا من الصوف فغاب المودع فحيف عليه الفيا
فما ولي ان يرفع الامم اليه للتعاضد لبيعه فان لم يرفع حتى ضاع لم يفر
حطب لقب الوديعه يخاف نسائه وموئيد المصرفيا عنه بغير امر القاضى
ضمر اذا افعال المودع بطلت بعض الوديعه ومات فالتقول لبر الوديعه
فما اخذ مع عينه **المودع** اذا قال اودعتها عند اجنبي ثم ردها على
ضاعت لم يصدق الا بعينه قال المستودع امرتي ان ادفع الوديعه الي

العهدة وكذا في المودع والضامن
لو ادفع علمه في عهده ونحو ذلك مما لا يقسم فيها
احد منهما ضرا وعقد الاخر شحرا لم يقسمنا ولو كانت شيئا
من ضاع لم يقسمنا ولو دفع احدهما مائة الى صاحبها فحمله
من يده الى ربيع فادعاه فمالف رجله فكل واحد منهما انما له
ديار ونكاح لهما فمالف بينهما وعليه الف الاخرى بينهما
وحلف للاخر فمالف لمن نكح له الولاية المودعة اذا اصابها
فامر المودع رجله يعالجها فعالجها فوطيت من ذلك قال ملك
ايهما شارب فان علم المودع لم يوجب على المعالج فوطيت واخر المعالج
رجح على المتودع الا اذا علم انما ليست له لم يوجب من ذلك
ثلاثة المتودع الفافع باب اثنان فليس الحاضران ياخذ نصيب
ليس للمولى ان ياخذ ما اودعه عبده لو ادفع المودع الوديع ثم اتفق
لم يقسم المودع اذا تصرف بماك الوديع ورجح لا يطيب لم يؤنه الرد
على المالك ما عطا المودع لو انفق على الوديع حال غيبة المالك بغير
التراضي كان متبرعا كالعارية استئجارا فصولا فصولا
فلما سمع منه نصيب العارية بقوله لا عرتك وبقوله اطعمتك هذه الارض
ومنتك هذا الثوب وحملتك على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة
ولا خدمتك هذا العبد وداري لك مسكني وداري لك عريتي تفتي رجل
استعار بقران قال لا دفعك غدا فما المستعير من الغد واخذه بغير اذنه
فمن لوقاك اجرتك الدار بلا عوض ما يكون اعادة العبد
اعادون يملكه اعادة ليس للموالاتين لم يعي مال ولادة الصبي
احسنة اعبات من متاع البيت مما يكون في ايدي الناس
بغير اذن المودع لم يقسم رجل اخذ كوز الفخار ليس له
وأنفق فسطط من يده فانكر لا خان عليه الولاية العارية رجله

فلان كذا دفعته وكذا فلان وضاع الوديع صدق المودع
لو ادفع علمه في عهده ونحو ذلك مما لا يقسم فيها
احد منهما ضرا وعقد الاخر شحرا لم يقسمنا ولو كانت شيئا
من ضاع لم يقسمنا ولو دفع احدهما مائة الى صاحبها فحمله
من يده الى ربيع فادعاه فمالف رجله فكل واحد منهما انما له
ديار ونكاح لهما فمالف بينهما وعليه الف الاخرى بينهما
وحلف للاخر فمالف لمن نكح له الولاية المودعة اذا اصابها
فامر المودع رجله يعالجها فعالجها فوطيت من ذلك قال ملك
ايهما شارب فان علم المودع لم يوجب على المعالج فوطيت واخر المعالج
رجح على المتودع الا اذا علم انما ليست له لم يوجب من ذلك
ثلاثة المتودع الفافع باب اثنان فليس الحاضران ياخذ نصيب
ليس للمولى ان ياخذ ما اودعه عبده لو ادفع المودع الوديع ثم اتفق
لم يقسم المودع اذا تصرف بماك الوديع ورجح لا يطيب لم يؤنه الرد
على المالك ما عطا المودع لو انفق على الوديع حال غيبة المالك بغير
التراضي كان متبرعا كالعارية استئجارا فصولا فصولا
فلما سمع منه نصيب العارية بقوله لا عرتك وبقوله اطعمتك هذه الارض
ومنتك هذا الثوب وحملتك على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة
ولا خدمتك هذا العبد وداري لك مسكني وداري لك عريتي تفتي رجل
استعار بقران قال لا دفعك غدا فما المستعير من الغد واخذه بغير اذنه
فمن لوقاك اجرتك الدار بلا عوض ما يكون اعادة العبد
اعادون يملكه اعادة ليس للموالاتين لم يعي مال ولادة الصبي
احسنة اعبات من متاع البيت مما يكون في ايدي الناس
بغير اذن المودع لم يقسم رجل اخذ كوز الفخار ليس له
وأنفق فسطط من يده فانكر لا خان عليه الولاية العارية رجله

التي تدار دابة من غير تعيين صنعة فاعا غير المحرك الاول
ماز ولو استعار ليركب فاركب غيره صار مخالفاً ولو استعار استعار
الركوب لم يعين الركاب له لم يعين غيره للركوب فلور كجها المستعير
لثاني ثم وكجها المستعير الاول ذكر في الآية الرابعة البردوك رحمة
رحم الله ثم ذكر خمس الآيات الرخسي والامام المعروف ونحوه فليعلم
نحوها انه لا يفر بعث علامة ليستعد دابة الى الحيرة فاستعار
الى المدينه فركبها اليها لم يفر لو استعار ثوبا ليلبس فالبس
غيره ضمن فصار رجل استعار ارضا ليقبني فيها او
يفرس عرسا فبني فيها او عرس فللمعير ان يرجع فيها ويكلفه
فلا الفرس وتقتضى البنار وان وقت العارية ثم يرجع قبل الوقت
له ذلك وضمن وكذا عوت المستعير اذا عار دابة الى الليل فماتت
تحت يده اليوم الثاني ضمن استعار ارضا موتنا وزرع فمضت الملة
ولم يبلغ الحصاد لم يرجع ويبقى باجرة الارض لو رد الدابة
العارية مع جبر مسانحة او متاعرة او ردتها الى موطئها لم يضمن
وكذا اذا ردتها الى العبد للمعير ممن يقوم على الدابة بلاب الى
نفا المستعار اذا مملك في يد المستعير
وان التزم الضمان عند هذا العبد المحجور ولو استعار شيئا
فاسقطه يواخذ بعد العاقب عيبد محجور استعار دابة فاعارها
من عيبد محجور سأل فاسقطها ضمن الثاني للمعير استعار دابة فاعارها
من عيبد الاستعارة لم يضمن اخفى ابو بكر بن فضل والفقيه ابو الليث
وبه اخذ صاحبها كرك وجههم اذ روى انه حينئذ رضى اذ علم انه يضمن

في النسخة والبرقي

جلها
فاتحزق
السراويل
لم يضمن

وراية مائة رطل
فلبست وبعي شئ فزلفت رجلها فاتحزق السراويل لم يضمن
استعار دعبا فقلد جيبا فسرقت فان كان الصبي يضبط
ما عليه لم يضمن استعار يهرا فاستعمل ثم تركه في الموضع فضا
لم المعتبر يرضى بكونه فيها يرضى وحده كما موعاة بعض

لم يضمن رجل

استعار نورا يابا وكبر خنثي نقرته مع نور
ما في فطيت النور العارية فان كان الناس يفعلونه مثل هذا
استعار دابة فنام في مفازة المتودد بين فجاء انسان وقطع
المتودد ونصب الدابة لم يضمن المستعير ولو قد المتودد من بين
الدابة من يده وهو لم يشعر فان نام جالسا لم يضمن وان لم يكن
في يده فان نام مضطجعا ضمن اذا اطلب العارية لم يضمن وان لم يكن
المستعير نعم اذ فتح فتراكه وفراطته للرفع حتى سرق فان كان المستعير
عاجزا عن الرد وقت الطلب لم يضمن وان كان قادرا فاربض
على السخط والرضا فانه يضمن اذا استعار دابة الي مركب
عن ذلك المكان ثم عاك اليه لم يضمن اذا اوضح العارية ثم قام وترك
ناسيا فضاغت ضمن استعار دابة فركبها وتركب معه غيره يضمن
قيمتها استعار دابة ليحمل عليها عشرة محائيم فحمل احد عشر فطبت
ضمن جزاء من احد عشر استعار دابة ليحمل عليها خمسة لفته
فحمل ثمانية من كليل الحنطة لم يضمن بخلاف ما اذا حمل عليها مركبان
والحنطة جديدة او حجارة او اجرة استعارها ليحمل عليها حنطة
ثم بعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها الحنطة فحمل الوكيل
طعاما لنفسه فمات لا يضمن وهذا عجيب نفقة العبد العارية على المستعير

لم يضمن

بما لا يخرج ردها عليه وكسبونه على المتعدي كما

ثلاثة في آقسام الشركة في شركة المعاوضة في شركة الرأسمال في شركة الوجه في شركة
 المتقدقات في آقسام الشركة قال رضي الله عنه الشركة على ثلاثة أوجه
 شركة بالمال شركة بالعمال شركة بالمشاكر وفي شركة التملك شركة الوجه وكذا
 واحد منها على وجهين معاوضة وعنان الشركة بالأموال لا يجوز إلا بالنسبة
 رأس المال في أحدهما من الأجزاء أو الأجزاء رأس المال في أحدهما
 رأس رأس المال في الآخر وذا فيكون رأس المال في أحدهما مالاً
 لا يجوز الشركة في روية عن أبي حنيفة وإنه لو من ردهما ربه وقال محمد بن
 أبي بصير وعليه الفتوى لا يخفى لا يتعين في العقد أن يكون الشركة بالعروض
 والمجبولان وجمع ما يتعين بالعقد نص عليه القدر في إذا أراد أن
 يعقد عقد الشركة التبرع لا يصلح رأس المال الشركة إلا في موضع يجوز
 بمركب النقود هكذا ذكر الشيخ إمام الرضوي رحمه الله في حصة المال
 عند الشركة ليس بشرط بل هو بشرط عند الزاير لو دفع أحدهما النقود
 إلى الآخر وقال أخرج مثلاً أو اشتري بها وبيع إلى الآخر المسلم فخرج محتسباً
 الشركة نص عليه القدر في إذا أراد أن يعقد عقد الشركة ورأس
 مالها ما يتعين فالجواب أن يبيع كل واحد منهما نصيبه من نصيب
 مال صاحبه ثم يعقد عقد الشركة ولو كان رأس مالها مما يختلط بالخط
 كاللبن والوزن دهما من جنس واحد فلم يخلطاً حتى يعقد الشركة
 هذا خلافاً للفرقة التي ذهبوا إليها في المعاوضة من الأموال لا يصح شركة
 المعاوضة في الأموال حتى يكون كل واحد من الشركتين من أفضل الثمانية
 نحو أن يكونا حريز عاتلين بالعيني متفقين في الدين وإن كان رأس
 مالهما على السواء ولو كان رأس مالهما من جنس واحد فكلهما يحتاج
 مع المنكره فانه لا علاج إلى التبرع في القيمة ولم يشرطاً الدين
 نصين وإن لم يكونا كل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه

في الشركة

في الشركة

عندئذ سوي راس المال الذي سار في صاحبه ولم يتلفظ
 لمفظ المتفاوضة لولا استفاد احد المتفاوضين مما يجوز عليه
 الزكاة بارت او بعتة او وصية ونحو ذلك ووصل اليه بطلت المتفاوضة
 وصارت زكاتها عنانا **وكذا** لو كان راس المال لحد واحد من
 ورأس الآخر دراهم وفيهما سواء فازدادت قيمة الدنانير
 او انقصت قبل الشراء بالدنانير قدرت المتفاوضة زكاة
 المتفاوضة كما تصف في انواع يصح في نوع **واحد** المتفاوضين
 لو فاضل احدا حاز على زكاة المتفاوضين ببيع ممن لا يقبل
 شهادته له جاز ولو لا قرب الدين لم يلزم زكاة لا يملك احد المتفاوضين
 شراء شيء لنفسه خاصة ويكون المئز في بينهما لا مالا بدله
 نحو رزق العيال وكسوتهم وملابذ لهم منه فيكون له خاصة
 وما لا يشتري احدا المتفاوضين او لزمه ضمان غصب كان لصاحبه
 الثمن وصاحب الضمان له ياخذها ايها شيء الزكوى واحدا منهما
 كغيبيل عز صاحب احدا المتفاوضين لو ارتد يبطل المتفاوضة
 وقالا نصير عنانا المتفاوضة نفسه بازكاهما وبعوت احدهما
 ما شئت العنان زكاة العنان لو كان المال من ذمهما والعمل
 على احدهما لشرطا البيع على قدر رؤس اموالهما جاز ويكون مال
 من لا عمل له بضاعة عند العالم ويكون زكوه وضيعة
 بعد ان شرط المذبح للعامل اكثر من رأس مال جاز على الشرط ويكون مال
 الدافع عند العالم متخارة ولو شرط المذبح للدافع اكثر من رأس
 ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العالم بضاعة ولا يملك
 واحد منهما بيع ماله ولم شرط العمل عليهما صحت الزكاة وان قل

من مال واحد ما وكثر راس مال واحد
تفاضل فالبيع بينهما على الزبط والوضيعة بينهما على قدر ربح
واللهما ولد عمل واحد معناه المالكين دون الآخر تعذر الأول غير عدد
في البيع بينهما إذا لزمط أحد الزكيتين نصف البيع وغرة ذراهم
مات الشركة شركة العنان تقتضي التوكيد حتى يكون كل واحد
منهما وكلا عن الآخر اما يقتضي التكليف حتى لا يكون كذا واحد
منهما كغيدل عن الآخر حتى لو اشترى أحدهما يطلب المئتي حاضرة
لكل واحد من شركتي العنان لم يبيع بالفقد والنية وإن يبيع

ويودع ويوكل بالبيع لوقاك أحدهما لصاحبه لعل فيه برائيد
حازله الرهن والارتهان ودفع المالك مضاربة والسفر بالماء ولم
يخرجه الا قراضا والحبذ **شركة الاعمال** وهي شركة التنبيل
التي كان على ان يعمل على له ما رزق الله من شيء فهو بينهما اتفقت
مناعتها ولا تختلف كما لحايد والخطاط ونحوها وهذه شركة قد
تكون منوا وضرة وقد تكون عنانا **رجل** اجلس على دكانه

رجلا يطرح عليه العمل بالنصف مجاز معناه ان لشركا لحفظ
الصيان وتعليم الكفاية حاز ثلثة ليسوا شركا فقبلوا عمل من رجل اشركا
فعمل احدهم كذا ذلك العمل فله ثلث المجرور واشئ للآخرين الصبيان
اشركا ولا حدمها دخل وللآخر زاوية يستقي عليه الماء الز
يحل عليها منيا من المباحات ويبيع ويكون الحاصل بينهما
لم يبيع والكتب للمستقي وعليه مثل المجرور الذلوة ولولا شركا
منه الا حطاب اوله حشاش اوله صطباك اوله حشاش
التمرار طلب الكنز او نقل التراب او الملم او الحطب

لم تجز ويكون لكل واحد منهما ما اخذ ولو اخذ
 قتل المزاب والحسين فان اتفقا على شيء يكون
 علي ما اتفقا عليه وان اختلفا جاز دعوى كل واحد
 الي النصف ولو حثش احدهما واعانه الاخر كلي
 في الحج والدرط فذلك كله للمحشش وللمعين اجمعا
 ما بلغه عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا جبر
 لما يجاوز عن قيمة المبيع ~~ما~~ ~~الزكاة بالموجوه اذا اشتركا~~
 بينهما ما لا عمل علي له شرييا بالنسبة وينبغي بالتقدير
 حصل فهو بينهما جاز وفي صورة زكاة الوجه وانما سميت
 لا غنا لاشتركا بما صفا ولا ما نفعها عند الناس فيبيع الناس
 السلع بالنسبة لجامعتهما ولما نفعها وقيل انما سميت بذلك
 لانه ليس لهما مال ولا عمل فيجلس كل واحد منهما ونظر
 الي وجه صاحبه وقد يكون هذه الزكاة مفادضة وجعلنا اذا
 اخبرنا اشترينا اليوم من التواريخ التي جازت فهو بيني وبينك فقال
 نعم جاز اذا اشترى شيئا فقال له الاخر اشتركتني فيه فقال قد اشتركت
 فيه فان كان قبل القبض لم تجز وان كان بعد القبض جاز ولو
 نصيب المزاب وان لم يعلم بالتمزق له الخيار اذا علم رجلا ان
 خياره واشتركا فيه رجلا بعد القبض فله الخيار اذا علم رجلا ان
 ما سالك متفقون اذا قال احدهما لاني لصاحبه لا تجاوز خيارا
 ثم وزع ملك المالك ضم رجلا ان لهما دين موكل علي اخر فعجل نصيب احدهما
 اقتسماه نصفين والباية لهما الي الاجل رجلا ان لا احد منهما عبد
 ولا اخراصة باعاهما بالغ لاشتركا فاقضاهما وله ما اشتركا

في الميراث ولو باع دارا بينهما فتبعض احدهما شيئا من داره
التي في الميراث فاشترى الفيلق فاسته والبيد في ذلك لا يفرقه نصف البذر
يبع منه واشترى كذلك في الورق فيكون الحار بينهما ولو كان
أخذها البذر والموادق ومن الآخر العمل فالفيلق لصاحب
البذر وللعاقل اجر مثل عمله لو دفع بقرته نيم سنود وهو لم يكن ما حصر
من البقر من العلف والذبد والسمز بينهما وذلك كله لصاحب البقر
على الثمن العلف والاجر مثل الحافظ وعلى هذا اذا دفع رجاجة على اذا دفع رجاجة
ما يخرج من الفرج يكون بينهما فالحيه في مثل هذا ان يبيع نصف
البعض او نصف الرجاجة منه لو فسخت الركن انفسخت اذا كان
من المال عينيا كما لو دفع والدنا نير وان كان عرضا **قيل** بنفسه وقيل
ظاهونه مشتركة بين اثنين انفق احدهما في عمارة لم يكن متطوعا بخلاف
اذا انفق على عبد مشترك او اذكي خذراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا
بما اشهد والذبايح ابوابه ستة في الاصطلاح فيما يحل اكله كتاب الصيد
بما لا يحل في الزكوة المضطربة في الزكوة الاختيارية فمن
يحل زكوة بالتسمية وغيرها بان في الاصطلاح قال في خذراج في الاصطلاح
بما يحل بقوله تعالى احل لكم صيد البحر الا اذا كان على قتل الله وفاته
بكره اخذ الطير بالليل مباح لكن لا يولي له لا يفعل بكرة تعليم البازي
بالتطير التي يجوز الصيد بالكلب المعلم والنفود والبازي وسائر الجوارح المعلمة
امارة التعليم لم يترك في كل تلك المرات وعن ابو حنيفة رحمه الله انه لم يقول
وقال انما يعرف ذلك بالاجتهاد وتعليم البازي لم يرفع الكلب اذا دعوه
ويترك النفود ويترك غلظ كل ليس بشرط من الكلب المعلم اذا اكل من الصيد
لم يترك حده ويقضى بحرمة ما اصطاد من قتل عند ابو حنيفة رضي الله عنه

ولو امكن الكلب الصيد حتى لا يركب صاحبه واخذ
وشب الكلب واخذ من صاحبه ولكل من اكل مسلم
فذهبه مجوسي فانذره لا بأس بصيده ولو كان على العكس لم يركب
رجل ارسل عليه صيد فزهره محرر فانذره فقتل الصيد
حلال و هوكل وعلى الحرم الجزاء **مجوسي** رمي سهمها الى صيده
ثم وقعت الدمية بالصيد لم يوكل ولو رماه وهو مسلم ثم لم يوكل
لكل **مجوسي** رمي سهمها بعد سهم المسلم فاصاب سهمهم الاول
فان علم انه لو اثم سهم المجوسي لما وصل الى الصيد فله الصيد
فهو حرام وكذلك ان رداه عن سنته ولو زلله قوة ولم ينقطع
فالصيد للمسلم ولكن لا يحل استخاها رمي الى صيد فانكسر الصيد
اخر ثم اصابه السهم لم يوكل رجل ارسل قلبا الى صيد فلم ياخذه
غيره ان ذهب على سكة فقد حل رجل سم حشيش انسان او غيره من اعطاه
فرمى اليه فاصاب صيدا لم تحل بخلافه اذا سم حشيش او ذريرة
هو صيد حلال الاكل حيث يجد **رجل** نصب شكة فتعلق بها
ثم تخلص واخذ الاخر فهو للارخذ ولو اراد انسان ان ياخذه قبل
يتخلص ليس له ذلك رجل حفر بيرا فجا رحيد فوقه فيها وصار خالك
يوخذ بغير صيد فان حفر البير للصيد فهو له اذا باضت رصده في الارض
او كسخت الطيبة فاخذ رجل فان له من تقيد بعض المتقاضين
من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد له واخذ ولا يصح التقيد
بما يجد اكله وما لا يحل الا يحل لكل كل كفى ناب من السباع
كالاسد والذئب والنفوس والثقلات والكلب لا يحل سباع الهوام ايضا
كالضفادع واليرابيع وابن عرس والسحباب والثقل والدلق والاحل
الهوام التي سكناها في الارض كالغائاة والوزغنة والعنفذة والارانب

فان علم انه لو اثم سهم المجوسي لما وصل الى الصيد فله الصيد

ما يحل
الكل

والسور

منه حلال وكل ما ياكل كل ذي مخلب من الطير كالصق والباذر
والنسر والعقاب والباشق والبنغابت والناحية والاراس
والعصفور والمطافى والفاخنة والعصفور والقليل والذئب يفاك
الفارسية ترك الاراس باكل الذرع والابيض الارسل ان كان
ياكل الجبن والفاخنة كره وان كان لا ياكل الجبن والفاخنة
لا يكره وان كان يتخلط فياكل الجبن وياكل الحب قال ابو حنيفة
رحمه الله يكره وقال سما حياه رحمه الله يكره انواع السمك
والجراد ولا يترط فيها الزكوة يكره اكل السمك الطائفة السمك اذا مات
بانه حلت السمك لو مات عن حر الماء او بغيره عن ابو حنيفة رحمه الله انه
لا يحل اكله وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله وعليه الفتوى
لو وجد نصف سمكة على الارض اكل لو قطعت من سمكة قطعت
وهي حية اكلت القطعة والبقية اذا رمي صيدا فقطع
عضوا ركل الصيد دون العضو ولو قطع بنصفين اكل الرجل
ذبح شاة او بقرة او نحوها ثم ابيان منها عضوا قبل الموت
فانه يحل الحمار الا مهلي لا يحل وان صار وحشيا والحمار الحي
يحل وان صار اهليا ووضع عليه الاكاف لحم الغرس مكره
عند اصحبه رحمه الله خلافا لما والشافعي رحمه الله قال القاضي الامام
صدر الاسلام رحمه الله المراد كراهية التحريم وقال اخوه الشيخ الامام
عليه السلام رحمه الله المراد كراهية الفضيلة وقال الشيخ الامام
رحمه الله ما قال ابو حنيفة رحمه الله لوط وقال رحمه الله اوسع على الناس
وحكى له الامام عبد الرحيم الكرمي رحمه الله ما قال ابو حنيفة رحمه الله

في المنام عن النبي الكرامية التبرع يا عبد الله الجرح اذا تزلزل
او طبية فقلت ولدا فانه يحل يا الزلوة اذا خطر ربه
رضي الله عنه زكاة الاضطرارية هو الطغى والجرح واعفارا الدم في
اي مرضه كان اذا ارسل كلبه المعلم او بازيه وذكر اسم الله تعالى عند اكله
فاخذ الصيد وجرحه ومات حل اكله وان خيفه او صدمه ولم
لم يحل وان مارك الكلب المعلم كلب غير معلم او كلب ارسل
بجوسي لم يؤكل واذا وقع السهم بالصيد وغاب عن بصره ولم يزل
صوته طلبه حتى اصابه ميتا اكله وان تعد فر طلبه ثم اصابه ميتا
لم يؤكل رمي صيد فوقع في الماء او على سطحه او جبل فتروى منه
الى الارض لم يؤكل فان وقع على الارض لم يتدارك اكله وما اصاب
المعروض بعرضه لم يؤكل وان جرح اكله ولا يؤكل ما اصابه
الشدقة فمات بها ولورمي صيدا بسهم او خب وسمي فاصاب ذلك
سهما موضوعا على حائط فاصاب السهم الموضوع الصيد فخرجه ففعله
فانه يؤكل اذا رمي صيدا فاصابه وفيه من الحيوة ما يبقى ويحيا
في المذبح بعد الذبح فلم يذبح حل وجاجة تعلقت بشجرة لا يؤكل
التيها صاحبها ويخاف عليها الموت فاما ما فانه يؤكل بغير
او نور لو نزل في مصر لم يعلم صاحبها لم يتقدر على اخذه الا ليرجمه
له جماعة كثيرة فلم لان يرميه والثاة لموندت في مصر لا يرميها
ونه المفازة يرميها الحيولة اذا وقعت في بئر ولا يمكن اخذها
وخفي عليها الموت فاما يحل بركة الاضطرار الجنيين لا تربي
بركة عند اكله وذخرهما له **حل** رمي صيدا واخذه
ماله ولم يكن من الرقت قدرا ما يتقدر على ذبحه اكلها الزلوة

طعن
ايشة زون

الصدقة
ذكر زون

الصدقة
ذكر زون

اختيارية عوضه الذكوة الاختيارية ما بين اللبنة والخبث
 ربعة اشياء والمرئ والخلق والود جان فانما قطع الملك مسفعا
 في تلك مكان جاز وقال ليويسف رحمه الله ان قطع المرئ والخلق
 اخذ الود جيني جاز والام فلا وقال محمد رحمه الله ان قطع كل واحد
 من الاربعة الزرع قبل ففما ففقطعت الخلق والود والمرئ والحد
 الود جيني قبل لم يموت حلت اذا اذع بظفر منزعوعة او تدن
 وعظم او سن منزعوعة او حجر فافتر الدم وافرغ الزود ارج حل
 واليجوز بظفر او سن غير منزعوعة لو ابا ان راس الحيوان بخيراته
 جازحة لم يوكل مشاة ذبحت وعلم حيوتها وقت الذبح ولم يخرج
 مسفعا دم حيوان ذبح وخرج منه دم مسفوح ولم يتحرك ايضا فان علم
 حيوتها حل مشاة مريضة ذبحت ولم يعلم حيوتها قال محمد بن مسلم رحمه الله
 فقت قاصها لم يوكل وان ضمت قاصها اكلت ولو مدت رجلها لم يوكل
 ولو قصفت اكلت وان نام شعرها لم يوكل وان قام شعرها اكلت
 الكاه اذا اشق الذئب بطنها ولم يتق فزها من الحيوة لا قدر
 فابقيته المذبوح بعد الذبح فذبحت حل عليه الفترى المفضل ان يكون
 الذابح مستقبلا القبلة يكره له يحجر الى المذبوح وان جلد
 الفترى بين يديها بعد ما اضمجها ويكره ان يتخذه الثاة وموان
 يكره عنقها قبل ان يموت وقيل هو ان يبالغ في الذبح حتى
 يبلغ التخاصع وهو عرق في الصلب الى اصل العنق
 ما من يجل ذبيحة ذبيحة اليعقوبي والنصراني حلال الا اذا
 يذبح على اسم المسيح ذبيحة الاخرس حلال ذبيحة ولصان
 عند ابيحنه رحمه الله وعندنا رحمه الله لا يحل ولو كان لصان

من بعد الكواكب لا يحل بالاجماع ولا يحل ذبيحة المبرور
والذبيحة والمزبد ولا من الصيد ذبيحة المحرم نصرة ذبيحة
في الحرم لم يحل الا ذنوب المسلم يحل ذبيحة المسلم في الحرم
الذي يحفل بالتسمية على الذبح وكونه اخطأ لا يضر غلاما يحل ذبيحة من الحرم
مسلم او كتابي وراى ربحي ويحوز ذلك يحل ذبيحة من الحرم
اذا تحول الى دين اهل الكتاب ^{الذبيحة} يحل ذبيحة ذبيحة ذبيحة
على الذبيحة اذا قال بسم الله او قال الله ولم يظهر الهاء فان قص
ذكر الله يحل وكذا فلا اذا عكس عند الذبح فقال الحمد لله وذبح
ولم ينو التسمية على الذبح لم تجز اذا ذبح وسعي ولم يحضره النبي
بجاز التسمية الواحدة لم يجز عن الذبايح الا اذا ذبحه مع
اذا قال بسم الله واسم الله لم يحل اذا قال بسم الله صلى الله عليه
محمد صلواته والاولى لم يجز التسمية ويكره ان يقول بسم الله اللهم تقبل
كبه اقلان **رجل** لم ير كلبا ثم سمي لم يعتبر **رجل** ارض
مع الذبح فسمي وتركها ولم الى اخرى وذبحها مثلك التسمية
لا يحل لو سمي على الذبح ونحوه سكني فالق ذلك السكني فاح
الطينا اخر فذبح به احذره **اذا اضع** ساة ليد محها وسمي على
ثم كلم انانا او ربنا او احد سكتنا وما شبه ذلك من عدد
لم يكسر ثم ذبح حلت يملك التسمية **وان طال** الحديث
او باع او امترك لا يترى التسمية ما ميا حلالا خلافا للبشر
ومتروك التسمية عاملا واراد به المبيع عليه السلام يحل
باب الاضاحي ابواب ستة في وجوب التضحية
فيما يجوز التضحية فيما يجتنب عن التضحية في وقت التضحية
فيما يفعل بالاضحية بعد الذبح في المتفرقات

باب التَّضَحِّيَةِ التَّضَحِّيَةِ وَاجِبَةٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةً
سَنَةً وَعِنْدَ إِبْنِ مَوْحِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةً مُؤَكَّدَةٌ وَأَنَا يَجِبُ عَلَى الْغَنِيِّ
السَّالِمِ الْمُقِيمِ ذِكْرُ أَتَمَّ أَنْ لَوْ أَنَّي وَحْدُ الْغَنِيِّ مَا ذَكَرْنَاهُ بِأَبْ صَدَقَةِ الْفَطْرِ
ذَكَرْنَاهُ بِأَبْ صَدَقَةِ الْفَطْرِ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي سَنَةٍ عَلَى الْحَاجِّ إِنْ كَانَ مَسَافِرًا
فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ لَزَامًا كَانُوا غَنِيًّا وَإِنْ حُجَّوْا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا بِ
إِنْ يَضِيَّ عَزَّ وَجَلَّ رُؤُوسَهُ الصَّغَارِ فِي ظَاهِرِ الدَّوَالِ فِي أَفْتَى ظَهَرَ الدِّينِ
الْمُرْغَنِيَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَذَكَرْنَاهُ الْقُدُورِي لَمْ يَجِبْ وَهُوَ دَوَالِي عَنْ
رَبِّهِ خَفِيفَةٌ رَحْمَةً لَهُ وَكَذَلِكَ اخْتَارَ حَسَامُ الدِّينِ رَحْمَةً
لَهُ إِذَا كَانَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ ضَعِيفٌ عَنْهُ أَوْ مَالُ الصَّغِيرِ كَلَنَ
الْأَبْ صَدَقَ بِمَا بَلَّ يَأْكُلُ الصَّغِيرُ مِنْهَا وَيُدْخِرُ لَهُ قَدْرَ حَاجَتِهِ
وَيَبْتَاعُ لَهُ بِالْبَايَةِ سِتْرًا يَنْتَفِعُ بِعَيْنِهِ **رَجُلٌ** أَوْ جَبَّيْنٌ أَوْ بَا
الْمُسْتَضْعَى يَأْذُرُ فِي النُّوَالِ لَنْ لَا يَلْزَمُ لَهَا لَتَمَّانٌ وَهُوَ
حَسَامُ الدِّينِ رَحْمَةً لَهُ لَظَاهِرُ لَنْ يَجِبُ فِيهِ لَشَرِي الْكُلِّ رَحْمَةً وَالدَّوَالِ
لَمْ يَأْذُرْ دَنُوكِي لَمْ يَضِيَّ بِهَا لَمْ يَجِبْ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِسَبِيحٍ
الْأَضْحَى حَيْثُ يَجِبُ خَفِيرٌ لَشَرِي الْأَضْحَى فَرَّقَتْ فَأَمْتَرِي
كَأَنَّهَا لَمْ وَجَدَ لَوْ فِي خَفِيٍّ بِهَا **وَلَوْ كَانَتْ** غَنِيًّا ضَعِيفٌ بَوَاحِدٍ
فَقَرَّضْتُ مِنْ أَوَّلِ أَيَّامِ الْفَرَسِ ثُمَّ أَيْسَرْتُ آخِرَ أَيَّامِ الْفَرَسِ مَا هُوَ الْمُخْتَارُ
رَجُلٌ وَدَبَّ لَمْ يَأْذُرْ فَأَوْجَعَهَا الْأَضْحَى فَرَجَّحَ الْوَلَدُ فِيهَا فَعَالٍ
الْمَوْصُوبُ لَهُ مَكَانُهَا الْخَرِي نَا مَا يَجُوزُ بِهِ التَّضَحِّيَةُ وَمَا لَمْ يَجُوزْ
لَمْ يَأْذُرْ التَّضَحِّيَةُ بِالْمُذْنَعِ الْعَظِيمِ مِنَ الْفَضْلِ وَهُوَ مَا لَمْ يَأْذُرْ عَلَيْهِ النَّزْرُ

الثقة وبما دون ذلك لا يجوز ويشترط من المعز أن يكون شيئا وهو
انت عليه سنة ويشترط من الالب ان يكون شيئا وهو ما انت عليه
خمس سنين وطعن في السادسة ويشترط من البقر ان يكون شيئا وهو
انت عليه سنتان وطعن في الثالثة يجوز التضييعة بالخاموش وهو
والجوز بالظهي والوعيل والخلج والجار الوحش لو نزل سبع على
فولدت وللا يجوز التضييعة بالولد ويجزى الحرار والنولار بعنف
المجنونة **اذا كانت سمينة** ولم يكن بها ما يمنع اللامعي وكذا للحرار
اذا شئت على حملها الى المنك ولا يجوز العرجاء البئين عرجها ولا
العرار البئين عورها ولا المديضة البئين مرضها ولا العجفاء البئين
عجفها التي لا يبقى ولو اشتركها مور للتضييعة وهي سمينة نصار عجفا
في المبسوط انه لا يجوز وفي الطحاوي انه يجوز كما في المعرو ويجزى الجنا
في التي لا قرن لها والعضبار وهي التي قطع بعض قدحها لوانكسرت
كبة او قرن ويجزى الحصى ولا يجزى التي لم يخلق دمه لها اذن ولا
في التي لا اسنان لها **اذا كانت تعثف** وكذا التي ذميمة
لا يجوز ذلك اذا كان يمنعها ذلك من الاعتداء ولا يجزى الجدة
المنقطوعة اطبا وبها وهي رؤس ضرعها فان ذهب بعض اطبا
وبقي الكثر جاز **واذا ذهب من الاذان او الذنب او العين**
او الالية الكثر من الثلث لا يجوز عندنا حسم رءوسهم وغرست الثلث
لا يمنع على رواية الجامع الصغير واضاحي الذغفاني وفي رواية الطحاوي
يمنع وفي رواية عند البلخي رحمه الله الربيع مانع وقال ابو يونس
بها الله ما دون النصف الامنع وبه احمد ابو الليث رحمه الله
ما يجنب من التضييعة الثاة لا تحزى الاخر واحد والبقرة يجوز عن
سبعة كذا البدة اذا كان كلهم يريدون به وجه الله تعالى وان
كان واحد منهم صبيلا او كانا سريعا السعة من يريد الاخير

وكان نفرانيا ونحو ذلك الجوز للأخرين أيضا **رجل** اشتري بقره
بضع بماء من نفسه ثم اشترى فيها جماعة احدا من استعانا غلطا فذبح كذا واحد ١٠٨
نقرا اضعف صاحب جازت التضحية شاتان بين اثنين ذبحا معا منسكها
جوز **رجل** دعا قبا بالبيض له فذبح القصاب غنزة فدفعه إلى رجل
غضب شاة فذبح بها لم تجز إلا إذا أخذ من المعضوب منه قيمة الشاة حيث هي بشاة فخص
ذلا شريكها فاستغنت ولما جاز المستحق البيوع احتسب من التضحية اشترى شاة شاة
فأمد فذبح بها جاز **رجل** وهب شاة فذبح بها ثم رجع الواهب للعبه صح
عند محمد رحمه الله ويحرم من التضحية ثم إن الله علي لم أضحى شاة فذبح مدنة أو بقر فجاز
ضحي شاة نفسه عز عزم لم تجز سواء رضي بامر أو بغير امر **رجل** ذبح اضعف عنوة فذبح
بغير امر ذبح أيام التضحية جاز لم يضر بانه وقت التضحية المفضل له يذبح في أول أيام غيابه
الغنى وهو اليوم العاشر من ذي الحجة ثم في اليوم الحادي عشر ثم في الثاني عشر ولا يجوز بعد ذلك
ولو ذبح في ليلة العيد لم يجز ولو ذبح في ليلة الحادي عشر والثاني عشر جاز مع الكراهة
ولو كانت التضحية في المصر لم يضر قبل صلاة العيد **فإن صلى** أهل المسجد إماما
سجد الجبانة أو في مسجد الجامع ثم ذبح جاز وإن لم يخطب الإمام ولو كانت التضحية
في مصر بعد من مصر جاز ذبحها قبل الصلاة سواء كان الإمام في المصر أو لم يكن لأن العبرة
بمكان التضحية دون الموضع إذا قامت الصلاة يوم العيد حازت التضحية بعد الفوائد
وكذا يجوز من الغد قبل صلاة العيد أن يعلم الإمام أنه صلى بغير وضوء فذبح
الناس ذبايحهم جازت بلادة وقعت فيها فترة ولم يبق والحق في صلاة العيد
رضيوا بعد طلوع الفجر جاز وعليه الفتوى من عليه التضحية إذا لم يضر حتى
أصيب الوقت سقطت عنه إلا إذا عيشتها للتضحية عند الزرار أو كانت في
ملك شاة فقال أضحى بما خيئت يتصدق بعيني التضحية ولو ذبحها بصدق
بالحم وقية النقصان الإمام إذا صلى العيد بغير وضوء فذبح التضحية
بين أنه يوم عرفه أحرم للصلاة والذبايح للضرورة ما ما يفعل
للتضحية المفضل له يتصدق بك التضحية ويتخذ بالثلث ضيافة الأقارب
والخدمة ويختار الثلث الشاة لنفسه وإن لم يتصدق بشيء فلا بأس

لا ينفع
يكون
انتفاع
أصحة

بأن يهدي ربه إلى غنائه ولا يهلك بجزء صوف أصحبه ولا يعلب لبعثها
لن ينفع ضرعها بالآثار الباردة حتى يرتفع ولو جزأ وطلب ينفع
يكون الانتفاع يجلد لأصحية ويحوز بغيره بلا ينتفع به في البيت مع بقائه
كاللبد والمنتخل والغرام والفاس ويحوز ذلك ولو باعها بالبد
أو الدنانير أو المأكول أو ضرب تصدق ولا يدفع حلاها ولا
أجرة القصاب **ولا يملك** له أن يركب ابلا أو يقر أو جملها
أو يحمّل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق بنقصها غداً وإن
أجردها للمحل تصدق بالأجرة **لو اشترى** بقره فأوجبهما
يتحب أن يجعلهما وإذا ذبحهما تصدق بقدر يدها وحالها
لو باع لأصحية جاز حلالاً فالذي يوفى رحمة ويؤتى بغيره
أخرى ويتصدق بما يفضل بين القيمتين **ولذا** راضية
لا تحز صوفها ولا تعرضها كمالاً ولو ذبحها مع الإمام أو بعدها
جاز ولو ذبحها قبل الإمام تصدق بها **رجل** ضحي عن
الميت جاز ولا يلزم التصديق بالكل إنما إذا كان ماله
لن يضي الرجل يده لم قدر عليه فإن لم يقدر عليه فوض إلى غيره
إذا ضحي سائتين المختار أنه يكون التفضية مجعاً وقال محمد بن
سليم رخصه لا يكون التفضية الواحدة **سائل** متفق
أر لأصحية بعين من أفضل من رأي سائتين بعين من الشاة لا تضر
من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم الز لحما أطيب
فإن كان سبع البقرة أكثر قيمة فالبيع أفضل الكلب
أفضل من النجعة إذا استويا في قيمة ولها وإن كانت النجعة أكثر
قيمة ولها فهي أفضل الآنني من المعز أفضل من النسي إذا
يؤتى قيمة الآنني من الأبل البقر أفضل من الذكور إذا استويا في
القيمة **شرا لأصحية** بعرة أولى من أن يتصدق ماله في التفضية

قلها

من الميت افضل من ان يتصدق بالاصحية كلها **باب الوقيفة**
بقي عنه فان ذلك يقع على الناة بكرة ذبح ان لا يملكها اذا كانت ١٠٩
توقف على الولاية اذا اختلطت الزكوة بالميتة والماهي حالة **اختلطت**
لاختيار دفن لا يضطر ان كان كانت المذبوحة اكثر تحريكها **الزكوة بالميتة**
باب الوقف ابوابه ثمانية في صحة الوقف المتقون وقوف
الماء في نصب القيمة في عمارة الوقف في مصارف الوقف في الدعوى
والشهادة في العارية الوقف في المتفرقات **باب في صحة الوقف**
ورطلانه عز اليه خيرة حتى لا يلزم الوقف باطل فيما سوى المسجد الا ان تحكم به
الحاكم او بخلق بموته فيقول اذا لمست فقد وقفت داري على كذا وعز انما يكر
الخصاص رحمه الله قال ان ابا حنيفة رحمه الله رجح من لم يقول له
الوقف لا يجوز فالوقف جائز عنده الا انه ليس بالاذن فله ان يرجع حال حيوة
ولو رتبته له يرجعوا بعد وفاته وهكذا روي الحسن عز اليه خيرة
فيما رواه وقال ابو يوسف رحمه الله يزول عن ملكه الوقف بمجرد **القول**
وقال محمد رحمه الله لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويعلم اليه وعليه **القول**
الناهية في الوقف شرط عند محمد رحمه الله **باب جعل بيتة مسجد**
تحت شجرة او فوق بيت وجعل باب المسجد في الطريق وعزله
عز ملكه لا يصير مسجداً الا اذا كان الشرايين لمصالح المسجد والحد
وسطه وانه مسجد واذن للناس بالدخول فيه لا يصير مسجداً وتولتخذ ورط ارضه
مسجداً فانه يصير مسجداً اذا سلمه الي المتولي او صلى فيه جماعة باذنها او واحد
باذان واقامة ماذنه وقال ابو يوسف رحمه الله **باب جعل**
مسجداً يصير مسجداً اذا بنى مقامة للمسلمين او خاناً يسكنه فهو البنية
او رباطاً او جعل ارضه مقبرة قال محمد رحمه الله اذا استسقى الناس من النواير
وسكنوا الخان والدباط وذفنوا في المقبرة واحداً زال الملك

والوقوف على راس الرسول عليه السلام دلالة على الدين والدين
الفتاوى لانه لا يجوز وذكره مختصرا المتأوي لانه يجوز به الفتاوى
فيها اشجار اشجار غلورته ان يقطع الاشجار **رجل** ان من
هذا فقد جعلت ارضي هذا وقفنا لم تحب اذا وقف ارضها على
مصاحف لم تحب **رجل** قال هذه النجدة للمجد لم يصير المسجد
يلزم الي تيم المسجد رجل وقف ارضها فيها زرع لم ينقل الا
البا بالشرط اذا قال جعلت غلة كرمي وقفنا صار الكرم مع الغلة وقفنا
رجل وقف ارضها على مسجد ولم يجعل اخره على المساكين
المختار انه يجوز اذا قال جعلت نخري لوضع النراج على المسجد
وقفنا وليه له ان يرجع عنه بعد ما سلم الي المتولي اذا قال جعلت
ارضني هذه وقفنا او موقوفه مكان وقفنا على الفقراء عند ان يوفى رجل
وبها اخذت ما كان به رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا مال لم يلم الي المتولي
لاخذ حرام الدين رحمه الله **وقال بعض** ما ينشأ رحمه الله
فيها اذا قال جعلتها صدقة موقوفة اما اذا لم يذكر اسم الصدقة لم يصير
وقفنا عند ان يوفى رحمه الله ايضا **لو قال** ضيعتي هذه سبيل لم يصير وقفنا
المفقود اذا كان القاييل من ناحية يعلم اقل تلك الناحية بها الوقف الموقوف
بشرطها **وقال المنقول** وقف المنقول لا يصح الا بتبعها او
اذا كان متعارفا **رجل** جعل فرا جبانة سبيد انه صار وقفنا
الوقوف كذا اذا وقف سلاها او كذا عناية سبيد انه او وقف الكنت
او المصاحف او وقف صيغة مع التبريل والعبد واللات الحرامه يجوز
رجل وقف بقرعة على رباط على ان ما يخرج من الباطن ومنها
يغلي لا ينابره البهائم فان كان في مرض تعارفوا ذلك عاز ولو وقفوا
او ان الغسل الموت او يبا با يجوز ولو وقف الغطاء يغلي على الميت
او الجنازة **قال** عمر الائمة الجواهرى رحمه الله لا يجوز لو وقف
دارا فيها حمامات تلح حزن

عليه رجل وقف ثورا لا نزلوا بقرهم لم يجز ديباج اللبنة إذا صار
عوز أخذه كمن يبيع ويستعين به عيا امر الكعبة **باب وقف المشاء**
المشاء المنحل القيمة إلى يجوز عند محمد رحمه الله وبه أخذ مشاء بخارا رحمة
الفتوي وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز إلا في المساجد والمقابر وبه أخذ
بأنه يبيع رخصتهم إلى من يوافق القاضي يجوز بالاتفاق ولو طلب بعضهم
أن يوصيهم رحمه الله إلى القيم وبينهما بيان وكلما رخصها إلى قيم
قال أبو جهم رحمه الله إلى القيم وبينهما بيان وكلما رخصها إلى قيم
رجل فوسى سبعة في الثمار فمات فجعل أحد ورثته حصة للمسجد ما يصح له
من ثماره المنقولة رجل وقف أرضا فما تحقق واستحق منها مشاءا
مثل الوقف فيما بقي إذا وقف خصص الحام جاز له مشاء إلا يحتمل القيمة
لنصب القيم ليس لأهل المسجد التولية رجل طلب التولية لا يولي إلا
لغيره غيره **الواقف** إذا شرط الولاية لنفسه وأولاده في عزل القولم
الاستدلال لهم وأخرجه إلى المتولي جاز **المتولي** إذا أراد أن يفوض
إلى غيره عند الموت بوصيته جاز متولي وقف عليه مرفق ليس للمشرق
مصرف في أمور الوقف **رجل** وقف وقفا ولم يذكر الولاية لأحد
الولاية للواقف وعليه هذا قول أبي يوسف رحمه الله عند
ليس شرط أما عند محمد رحمه الله لا يصح هذا الوقف وبه يعني
عيا إذا بصر متوليا بدون استطلاع رأي القاضي يجوز لو مات
في الوقف حتى قاله نصب القيم وهو في الوقف لولي بنصب القيم
في القيم إذا نصب قبا وحله شيئا معلوما يأخذ مائة سنة حله
أجره وإن لم يشترط الواقف ذلك ليس لقيم المسجد أن يترك جنازة
ذكر الواقف لقيم يترك جنازة **المتولي** إذا أراد أن يستبدل
الوقف ليحمله ذلك في آخر الدهر فإن كان بأمر القاضي يملك ذلك فلا فرق
في الجارة الواجب أن يترك من ارتفاع الوقف بغير شرط الواقف
ولا وقفه الواقف إذا أراد له بني حواشيت في هذا المسجد أو فناءه

ليس له ذلك القيم اذا جعل البياض فوق السوداء ليعقروا
المسجد من القمم **لو انفق** راعم الوقف في حاجته
انفق منها ما شاء من ثمنه الوقف بعد ارضه الفان قيمه وقفه
جذعته في دار الوقف ليرفع من غلقها له ذلك المتروك
لو انفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع **مسجد**
على منبث الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد
الباب ويثقل على الناس الدخول في المسجد كان
ان يتخذ ظلة على باب المسجد من غلج الوقف
اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق رباطا على بابه فنظرة
على منبر كبير لا يقدر على الانتفاع بالرباط لاهل الجوار
القنطرة وليس للقنطرة غلج وان شرط الوقف انه يصرف الى باب
الرباط فانه يصرف الى القنطرة وان لم يشترط فذلك اذا كان جارا لغيره
الى القنطرة يخرى الرباط قيمه اراد ان يتخذ منارة من وقف المسجد اذا كان الغنم
الماذان من غير منارة لا بأس بذلك يجوز الاتفاق على قنادر المسجد من وقف
اذا وقف بيتا على عمارة المسجد اذا وقف جاز وعمارة بناؤه ولا تزيين به
الوقف رجاء وقف وقفاة صحة على الفقراء فالصرف الى فقير صومر اقل اداء
افضل ثم الى قرابة الواقف ثم الى موالي الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره وان كان
في حالة المرض الى جوار صرفه الى ولده ماله ابو القاسم الصغار الباني رحمه
رجل وقف على فقراء اولاده فادعي واحد منهم انه فقير لم يسطر ما لم يظهر فقره
عنده القاضي رجل وقف ضيعته على اولاده واولادهم واولادهم ابدانهم
ذلك اولادهم واولاد اولادهم قسم بينهم بالتصوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا
اولاد البنات في هذا وعليه الفتوى رجل وقف على ولده وجعل الحصة للفقراء
للفقرات ولله يعرف الى ولد له بل يصرف الى الفقراء ولو قال على ولدي واولادهم
واحدة للفقراء فالله في هذا الى الله ادا واولادهم ابدانهم ابدانهم

علي ولداه وعلي اوارادها ابداناً ما نساوا ليس لهم ان يملكون فيه
ولكن حقهم ان الغلة **رجل** وقف ضيعته على الفقراء ثم اقتطعوا
منها ما اكل رجل وقف ضيعته على مسجد على ان ما فضل
العمارة فهو للفقراء فاجتمعت الغلة قدر ما لولا احتياج المسجد
عمارة فذينة صرفت الزيلة الى الفقراء وابطا استغني عنه
ونحنه رباط اخر صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بجنبه رباط
فانه يوجه الوقف الى درعة الواقف **رجل** اتخذ جنازة ومغتلا
ونحنه المحلة معلومة فغير اصحابها يرد الى مكان اقر الى هذه
المحلة سراج المسجد يجوز له ان يتركه المسجد من وقت الموت الى وقت الغاية
مسجد بني معمر ليس للميتولي ان يهزمه ويدينه فانما يدينه كل من
تدينه **لو اراد احد المسجدين ان يخذلوا للمسجد باباً وشكولوا**
مسجد موضع لهم ذلك فان اختلفوا ينظر اجمع اكبر وافضل
كرة للمؤذن ان يكس نبيته وهو وقف على المسجد قيم
المسجد لو اشترى بغلة الوقف ثوباً ودفع الى المساكين لا يجوز
ويعطي الدرهم اذا اراد ان يتصدق بهذه الدار وبهذا العاين
فتصدق بمنها جاز اذا وقف على المحامدين فانه يصدق الى
من كان محتاجاً منفع **الدعوى والمهاجرة الوقف رجل**
باع ارضاً ثم ادعى انه واقفها واراد ان يقيم البينة يسمع
ولو لم يكن له بينة ليس له ان يحلف المدعى عليه **رجل غصب**
ارضاً موقوفة فاقام الدافع البينة عليه تسمع بالاتفاق الغنم
في غصب الدور والعقار الموقوفة بالافان كما ان الفتوى بغصب

منافع الوقف بالتمام اليقظ بالهبة يجوز
ما وعليه الفتوى اذا اشهدوا له هذا وقف على كذا ولم يبينوا
حازقه عام الدين رحمه **رجل** وقف وقفاً على ملكته
في قرية وعلى معلم ذلك المكنب فشهد بعض اهل النواحي
على من غصب ذلك الوقف وليس لهم اولاد في المكنب
وكذلك اذا اشهد بعض اهل المسجد بشي صاحب الاوقاف
له يسمع الدعوى في امور الرقوق ويقضي بالبينه والذكر
ان ولاة السلطان ذلك نصاً او عرف ذلك دالة قية
وقف قسم الغلة على اربابها الا انه حرم واحداً منهم
وصرف نصيبه الى نفسه فلما خرجت الغلة الثانية
اراد ان يأخذ نصيبه في الاولى من الغلة
الثانية فان اختار اتباع ^{المسجد} كما دون تغريم القيمة
له ذلك ومضى اخذ رخصته جميعاً على التمسك
في اجابة الوقف وبيع ونحو ذلك متولي الوقف اذا اجره داراً
الكثير من سنة فان شرط الواقف ان لا يواجر اكثر من
لا يجوز وان لم يشرط فالمختار له يقضي بالجواز في الضياع في ذلك
لما اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يعني بعدم
اذا زاد على السنة الواحدة لما اذا كانت المصلحة في الجواز
وهذا ينبغي ختلف باختلاف المواضع والزمان **رجل** استأجر
ارضا موقوفة وبني فيها حانوتاً وسكنها فادعوه ان يزيد في
ويخرجه من الحانوت فيظن ان كان حانوتاً فادعوه ان يتركه

ففي الإجازة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضر بالوقف فلبيلة وانه
وان كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك لم يرضي المتاجر ان
تلك القيمة بغيره بنينا او منروعا ايها كان اقل قيمة اقر فيها
والا فترك الي لم يتخلص ملكه حانوت لرجل في ارض وقف
فاني صاحب لم يتاجر بالارض باجر الملك فان كانت العماره
لورفعت تتاجر ماكثر مما يتاجر يومس برفع العماره والى
فترك فيه بذلك الاجر استاجر حانوت وقف باجر مثل غار اخر
وزاد في الاجر لم ترفع الاولى **رجل** وقف داره على قوم
ببيعانهم وجعل اخره للفقراء فاجر القيم الدار منهم حازوا نعم
ايكون رقبه الدار انما حقهم في الغلة نصار وان رقبه الدار
وغيرهم **سواء** قيم الوقف لو استاجر بدرهم ودانق واجر مثل درهم
واستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجر من مال الوقف فخرج ما نقد المتوقف
او القاضى اذا اجر دار الوقف ثم عزل او مات لم تنفع الاجار فان
او رباط اراد ان يخرّب يواجر وينفق عليه فاذا صار معمر الى
يواجر ارض وقف خاف القيم من وارث الوقف او من طالب له
لم يبيع ويتصدق بالتم كذا ذكره النوازل والفتوي على ان يجوز
القيم اذا اشترى من غلة المسجد حانوتا او دارا يتخذ ويبيع
عند الحاجة جاز ان كان له والية الشراء واذا جاز له ان يبيع
اصل الجماعة او المتولي لو رصفوا الوقف لم يصفه وعلى المرفوع اجرة الدار
سواء كانت معدة للخلع او لا كذا ذكره النوازل وسئل المتري
الدار هو المختار والفتوي المشجاعة للموقوفه ان كانت مضمرة
لا يجوز من الدار التولية وان لم تكن مضمرة جاز قبل التولية

شجرة جوزة دار الوقف حارب الدار لم يبع القيمة
الرجل العارة لكن يكره الدار ويعمد لها وليست
بالجواز علي العارة لا بنفس الشجرة افضل المسجد لرواية
غلة المسجد لم تقض المسجد بغير اذن القاضي الموضح ان
مسجد عتيق لا يعرف بان فيه خرب فالتخذ بحسب
ليس الاصل المسجد ان يدعوا او يستعينوا بنمنه في
آخرا ان علي قول انه يوسف رحمة الله عليه
ابدا خلافا لمحمد رحمه الله وعليه الفتوى
الوقف جائز ما لم يكن مسجدا ما سئل متفرقة رجل
بعد وفاته وقفا حتى ينفذ له لم يرجع للنه وصية الموصي لم يرجع
وان لم يرجع يعتبر بهذا عن جميع المالك في رواية ومن المالك
في رواية بناء الرباط افضل من العتيق رجل
المالك وقال لم وجدته فله علي لم ارفق
هذه فوجده فعليه ان يقف ارضه علي من يكون دفع
الزكاة اليه فان وقف علي من الجوز اعطاء الزكاة اليه
الوقف فلا يخرج من عهدة النذر شجرة وقف علي مسجد بنيت
او يبنى بعضهما قطع اليها بس وترك النية الواقف اذا شرط لنفسه شيئا
ياكل ويوكل مادام حيا ولذا ما كان لولده وولد ولده كذلك هذا الموطأ
وبه اخذ الشيخ الامام الخليلي رحمه الله وحسام الدين رحمه الله جميع ادرام العارة
في راسه وابعضها الطعام للفقراء فخصر منها من الاعمال لكن ليجدي العمل او يردم
علي العمل بخازن لم ياكل معهم ليس ربا بوقف لم يعتقدوا علي الوقف
من اربعة اما ذلك للقيمة كما اختلفت روايته سبعة فما يكون صحت

باب ما يكون مبيّة وما لا يكون اذا ارفع الى اخر
 ثوابا وقال الحسن بن سعيد كاشفة بخلاف ما اذا ارفع اليه درهم
 وقال انفقها حيث شئت يكون اذا قال لا اريد اري لك مبيّة
 مشكها فهي مبيّة ولو قال اري لك مبيّة مكنتي او مكنتي مبيّة ورفعها اليه فهي
 عارية اذا قال لا اريد اري لك مبيّة فهو بمنزلة المبيّة ولذا قوله بخلافه اري قوله
 كسوتك هذا الثوب ولو قال اري لك دققي او جيسي فهو عارية وقال ابو يونس رحمه الله
 مبيّة رجل قال لا اريد اري وجه المزاج مبيّة في هذا الشئ فقال مبيّة وقال الرجل قلت
 اليه جازع ابن المبارك رحمه الله انه مرسل في قوم يصفون الظهور فقال لهم قبول منفي
 هذا الظهور حتى تروا كيف اخرج فدفعوا اليه فصر به على الارض وكسوه وقالوا ايتهم
 كسوتهم فقبضوا اليها الشيخ خذ عنا فانما قال ذلك مخذرا عن الضمان على قول
 انه خفيته رضي الله عنه رجل قال ارفع مبيّة مني عندنا فقال فداؤنا وبادا او قال ارفع
 مبيّة لم يكن مبيّة لو قال غرست هذا اللدم باسم ابني الصغير فلان لم يكن مبيّة بخلاف قوله
 جئت باسم ابني رجل مبيّة ابيه فقال من شاء فليأخذها رجل لم يكن لا اخذها
 يقول ذلك يقوم معنيته رجل قال لست املك في كل حق لك علي فابراه يبر او قضاء
 كذلك ديانة عندنا في يوم ربه خلا فاطمى رحمه الله عليه الفتوى رجل قال لا اقر من كل
 من فاني فهو في حل قبل لا يحل لاحد ان يار كل والفتوى على انه يحر قوله جميعا املكه
 فلان فيه مبيّة لا يجوز بدفع الغبن قال لا خراي جوال كبدتم فلا تبسكن اللام من جوال
 فالهبة على النخلة ومن الجوال ولو قال بكسر اللام جوال فالهبة على الطرف

فرضاه

فاخذها

نتر است

دون المحظرة رجل قال الامام قولي وصفت مهدي بنك فقال ذلك ورجع الى
 لم يصح قال الاخر ومعه لك تغير من هذه الصيرة فالتا له الموهوب له
 الواهب لم يجوز لو قال هبت لك من هذه الصيرة تغير افاكتاله جازدين من ترك
 احدهما النصف مطلقا نفذ في الدرع وتوقف في الدرع باب
 فيما يكون قبضا للمعينة لا تنفيذ الملك الا بالقبض الموهوب له لو قبض
 المباح جاز ولو قبض في خارج المجلس لا يجوز الا باذن الواهب الموهوب له لو كان
 صغيرا لا يعقل او مجنونا فحق القبض الى وليه وهو ابوه او وصي
 ابيه ثم الى جده ثم وصي جده ثم الى القافي ثم الى نصبه القافي فان لم يكن
 واحد من هؤلاء فولاه القبط لمن في عياله اخ او عم او خال او
 وتقبض الزوج للزوجة الصغيرة اذا كانت في عياله وان كان له عيال
 في عياله اجنبي برضا ابيه والاب غائب فتقبض الاجنبي لغيره
 دون القبض الاخ يجوز قبض المملوك على اللعيط رجل ادع
 شيئا ثم وهبه من المودع وليس الشيء بحضرتهما جازت المعينة وهو
 قابض الى اقرار بالمعينة يكون اقرارا لهما ~~اذا كان~~ اقرارا بالقبض
 اذا وهب لرجل شيئا بائنه صدوق ودفع الصدوق اليه ان كان
 الصدوق هبة لم يكن قبضا اذا وهب لابنه الكبير وهو في عياله
 بشرط قبض الابن وان كان الابن صغيرا يدير الاب قابضه ثم
 المعينة فاذا ذكر في الكتاب ان قبضه لاجل ابنه الصغير يعلم بما وهب

قبضا للمعينة

الا لو يبيع

باب
الو

من رجل

محمد

ويشهد بذلك للتوثيق لانه من لو وهب للصغير شي وقبض له ام لم
يجز اذ احم يكن في عياله لو وهب شي حاضرا من دخل فقال الموهوب له قبضه
حار قابضا عليه رحمه الله خلا في يوسو رحمه الله وقال له خذ وهبت هذا
العبد والعبد حاضرا فقبضه الموهوب له جازت النعمة وان لم يقبل
باب في النعمة الجائزة والفائدة النعمة لا تبطل بالسر وطا الفائدة
وهبت على انه بالخيار جازت النعمة والخيار بالطلافة المتاع فيما يحتمل القسم
البحر سواء كان من شركه او من غير شركه ولو قبضها على يمين الملك ذكر حسا
قال رحمه الله في كتاب الوقعات المتخار لا ينفيد الملك وذكر في موضع اخر انه
ينفذ الملك ملكا فاما ما ينفذ اذا وهب اثنان من رجل دارا فانه يصح بالا
جماع وهب من رجلين درهما صحيحا يجوز عليه الفتوى وهب زرعاً دون الارض
او على العكس ثم يجوز لو وهب شئاً عا ولم يفسد جاز نعمة المتاع فيما لا يحتمل
القسم كالطاحونة والجمام يجوز احد الشريكين لو قال لصاحبه وهبت منك
خصتي من الدخ ان كان المالك قابلاً يصح وان كان متحداً يصح نعمة
المهر من الزوج المتزوج يصح اسحسانا لو وهبت الهداة مهرها من الزوج حاله
الصحق ومانت في النفاس لم يصح نعمة الدين ممن عليه الدين يصح
من غير قبول ويترقب بالردة نعمة الدين من غير من عليه الدين لا يصح
الا اذا سلط على القبض اذا اشترى داراً فوهبها من رجل قبل

ويشترى

القبض جاز السجدة في مرض الموت ^{بشرط المأثم} ^{١٢} قبض من الثلث وحده مرض الموت
الموت منه غاكبا لو ذهب الى بق من ابنه الصغير جاز الى اذا بق ^{الابن}
ولو ذهب منه عبد المخصوب او الموصوب ^{لرجل} ^{سقط}
لؤلؤة وهو امن رجل وسلطه على الطلب والقبض فطلبه
قبضها فالسجدة باطله كثر في قيامها وقت الطلب خطر والسجدة بطل
بالا فطار رجل دفع ثوبين الى الرجل وقال انهما بيت فهو كرك
والاخر يغلر فان بيت الذي له قبل ان يتفرقا جاز والاف
رجل له على الاخر الزورهم فقد بيت المال والاف درهم
غلة فقال وعبت احد المالكين منك جاز واليه البيان والى
ورشته بعد وفاة رجل قال الاخر ان كان كذا فقد وعبت
مالي عليك لم يبع اذا اعتق ماني بطن جاز ^{السجدة} ^{القبض}
الحكم جاز ^{عبه} ^{الجحش} ^{والدفع} ^{في التمس} ^{البحر} ^{البحر}
نصف عشرة اثواب مختلفة جاز وان كانت متفقة لا اذا
وعبت من الزوج شيئا على ان يطلقها الى وقت كذا اطلقها
قبل مضي ذلك الوقت فالسجدة باطله اذا وعبت
مرض الموت ولم يسله حتى مات بطلت السجدة باب
الرجوع في السجدة لا رجوع في السجدة الا بقضاء او رضا اذا وعب

الابن

الحم

باب الرجوع في

السجدة

١٦٤
من الغيرة شيئا لا يملك الرجوع وقيل هذا اذا نزل بالصدقة
اذا ذهب شيئا واذا زاد في يده الموهوب زيادة متصلة متولدة
من المصل او غير متولدة فانه يملك الرجوع اذا ذهب من ذي ^{كالنفس والبناء} كالمستمن
وهو محرم لا يصح الرجوع اذا علم الموهوب حرمه او الزمان
او كان كافرا فاسلم في يده الموهوب لا يصح الرجوع اذا ذهب
ارضا بنصف الموهوب له فيها بناء بطل الرجوع ولو قال
ذلك البناء عاد حق الرجوع لو صغير شعر الموهوب لا يملك
الرجوع لو زال الموهوب عن ملك الموهوب لم يملك
الرجوع فلو عاد الي ملكه عاد حق الرجوع العوض يمنع الرجوع
وان قل يعتبر في التعويض ان ياتي الموهوب له بلفظ
يعلم الواهب انه عوض معينة بان قال هذا عوض هبتك
او جزا هبتك او كما قلنا لو هبتك ونحو هذا فعوضه عوض
من عيني معينة لا يصح التعويض لو عوض رجل عن الموهوب
له صح اذا ذهب للصغير شي فغوضه الاب من المال
الصغير شيئا لم يصح وللواهب ان يرجع في هبة اذا
اراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له زاد في يدي
خير او قال الواهب وعية كذلك فالقول للواهب

هبتك

لهم

مسألة محبة

رجع

مسألة الرجوع

هوب

تقديري

اذا وذهب من اجنيب شيئا ثم تزوجها له الرجوع بخلافه اذا ابر
 من امرأة شيئا ثم طلقها وذهب شيئا من عبد ابيه او اخيه فملك
 زوجة الرجوع لو ذهب له حية شيئا وهو عبد اجنيب له الرجوع
 كذا لو كان عبد احراره وفي سله عجيبة لو تفرق على
 لا يملك الرجوع رجل وذهب شيئا فقبضة الموهوب له وتفرق
 على غيره وللواهب الرجوع قبل تسليم الموهوب له رجل
 وذهب دنياه عليه لم يرجع وذهب له ثمرة في ثلث امرأة بالقبض
 فقبض كان له الرجوع ولو كانت العبة ثوبا فقبض لا يرجع
 الرجوع ولو كانت الموهوب عبدا فداواه حتى يراه
 الرجوع لو عوض في العبة من غير شرط ثم استحققت العبة
 رجوع بالعوض ان كان قايما ويضمنه ان كان متعلكا ولو لم يمتنع
 نصف العوض لم يرجع بنصف العبة لكن له ان يرد الباقى
 ويرجع بثلث العبة اذا وذهب متاعا في بلدة فقتله
 الموهوب له الى بلدة اخرى بطل الرجوع اذا كانت قيمة
 في البلدة التي نقل اليها اكثر رجل وضع حين في المسجد
 وعلق فيه فقتل الرجوع بخلافه التي نقلها اليها ما اذا علق
 حبله للتقديري رجل اتخذ لولد شيئا بالارث فقتله

ثم اراد ان يدفع الي ذلته الاخر او الي تلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا
 بيت وقت الانتحار اذا غفاريه الرجوع في المعية في مرض
 الموت يعتبر من جميع المال في رواية انه حلف رحمه الله وفي رواية
 سليمان الجوحاني يعتبر من الثلث مريض وحب عينا ولا مال له غير
 فمات ورجعت وروى الثلث لا يبطل المعية في الباطن
 مريض وحب عينا ولا مال له غيره فاعتقه الموهوب له او باعه ثم
 مات المريض مع صدقة وخدمت ثلث قبضة لو دنته ^{في} باب
 في الصدقة لا يجوز الصدقة حتى يقبض لو تصدق على غنيته
 جاز في رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه حتى يقبض لو تصدق وهو قولها
 ربه الله ولو تصدق على فقيرين جاز بالجماع العوض المشاع جاز
 ان اراد اليه في التوارر التصدق بمن العبد على المحتاجين افضل
 من العتاق فقير محتاج معه درهم فاراد ان يوتر الفقراء على نفسه فان
 علم انه لو انتفى يهر على الله قال ثيار افضل والى فالاعتاق على
 نفسه افضل المتك الذي يسال المحتاف وياكل اسرافا وجر
 على الصدقة عليه ما لم يتيقن انه يصره الي المعصية قبل ^{ذلك}
 النبي صلى الله عليه وسلم لقد كثر السؤال فمد يدي قال من ذكرك
 عليه اذا خرج الخبير الي المكين فلم يجده فان شاء ادى الي ^{مكين}

باب في الصدقة

المحتاجين

فصل في

رجل تصدق
على مائة

هو قول الشعبي رحمه الله عن البصري وابراهيم النخعي انه اذا تصدق
بشيء فان اكل اكله مثلها والاول هو قول النخعي انه اذا تصدق على شيء

اجعل ثوابه عمل

في احكام
الهدايا

اهدي به

الكل له بغيره

كشور

مولي به

آخر وان شاء لا رجل اخذ الدرهم من الكيس او من الجيب ليدفعها الى
سكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم رجل تصدق على
او دعاه فانه يصل الثواب الى الملق اذا جعل ثواب عمله لغيره
جاز لو قال جميع ما املك صدقة فانه ينصرف الى مال الزكاة فيمسكه
قدر قوته وقوت عياله ويتصدق بالباقي ثم اذا اصاب شيء تقدر
بمنك امسكه فانه مالي في المساكين صدقة لا يتداول الدين على الناس
الصبي اذا تصدق بملك باذن الاب لا يبيع رجل تصدق على
ابنه الصغير ارا والاب ساكنها جاز عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لابي
حنيفة رحمه الله عليه الفتوى باب

في احكام الهدايا اب الصبي اذا اهدى اليه معلم الصبي او مودعه
في العبد ثيابا لم يسأل ولم يلع عليه لا باس به رجل اهدى ثيابا من
الماكولات في اثناء فاراد وان ياكل في هذا الاثناء كان ثديا او نحو
يباح وان كان فيه شيء من النذرة لا يتلصق بكون بينهما اشياء
اذا اهدى ثيابا فان كان لم يهد اليه ثيابا قبل المستوفى كره القول اذا
رفع الدرسوة الرفع الجور عن نفسه او اهدى من اهل بيته لم يأن
اذا اجاز ملك دار الحرب لرسول ملك الاسلام جائزة في اي
له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر جارية
جاءت الى اهل وقالت بعثني **مراي** اليك هدية وسعة
ان ياخذها رجل اتخذ ضيافة الخفاف فاهدي اليه الناس

١٢٤

أهياهم

فوضوا بين يدي الاباء ودفعوها الى الوالدة او كان ذلك في عرس قد
 فوضها الى الزوج او الزوجة او الى اب الزوج او امه او الى اب
 الزوجة او امها فاما يصلح للصبي يكون له مثل ثياب الصبيان او شيء
 يستعمله الصبي وكذلك ما يصلح للزوجة فهي معها وما يصلح
 للحرفة الزوج فهو له وما سوى ذلك فما كان من جهة اقارب الصبي
 ومعارفه فلا باب الصبي وما كان من جهة اقارب الام ومعارفها فلام
 الصبي لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا فاعتمل على ذلك
 ينبغي ان يعدل بين اولاده في العطايا والتعدل عند ان يوزن حكمه
 ان يعطيهما على السواء وعند محمد بن حمزة يعطى على سبيل المواريث
 للذكر مثل حظ الانثيين وان كان بعض اولاده مشغولاً بما يعلم بعض الاولاد مشغولاً
 ددت الكسب لا بأس بان يفعله على غيره وعلى جواب المتأخرين بالعلم
 ولا بأس بان يعطى من الاولاد من كان عالماً صناديداً ولا يعطى من
 كان منهم كسلاً فاجرا مذكوزة في ربح الطمحي دي رحمه الله عليه باب
 مسائل متفرقة اذا ذهب من صغير يعبر عن نفسه شيئاً فزاد
 بمصدره كما يصلح في قوله حسنة الهبة له ولا يوبه لاجل
 التعليم والارشاد والتبليغ للوجود والبقاء اذا ذهب
 الصبي شيء من الماكوت قال محمد بن حمزة يباح لوالديه ان يأكل منه

فاسقام

باب سائل

وقال اكثر مشايخ بخار ارجعهم الله الى اهل بيته
 ما لي فله من باكل الى اذ قامت اعادة النفاق على اهل بيته
 له من باخذ قدر ما بيع به انسان وهذه كتب البيوع
 في انقضاء البيع وعدمه فيما يجوز بيعه وما لا يجوز في البيوع المجانية والقسمة
 وفي الناجيل في التمسك والمؤمن في المحقوق وفيما يدخل تحت البيع في الميراث
 والتولية في خيار الردية في العيوب في الاقامة في اختلاف البائع والمشتري
 في النقص والتسليم في الوكالات بالبيع في البيوع التي تلحقها الاجارة في السلم
 في الاستبراء في المتفرقات باب في انقضاء البيع وعدمه
 اذا قال لا فربعت منك هذا بكذا فقال اخذت او قبلت ثم البيع
 وكذا لو قال ابيع المشتري استريت منك هذا فقال ابيع
 هو لكر او عات اذ قال استريت هذا مني بكذا فقال استريت
 لا يتم البيع كذا اذا قال المشتري للبائع بيع هذا مني بكذا فقال
 فبعت لا ينقضي البيع فانهم يقولون المشتري او قبلت لو قال ابيعك
 هذا بكذا او اراد به ايجاب البيع فقال المشتري استريت او قبلت
 يتم البيع كذا لو قال المشتري اولا استريت هذا منك فقال البائع فبعت
 اذا قال المشتري بعتك عبدي هذا بكذا فقبضه المشتري ولم يقل
 شيئا ينقضي البيع تارة الشيخ الهام المعروف بمحو مرزاق في البيع
 اذا قال لا فربعت هذا بعة فقال البائع فبعت ثم الشراء

في خيار الزطام

استريت

مذكورة في فتاوى ائمة سير قندهار قول قال لا خربعت منك هذا ١١
 بلذ افعال المنزلي لا شريعت فلم يسمع البايع المنزلي قول
 المنزلي لا ينعقد البيع فان سمع ذلك اهل الجبل والموجب يقول
 اثم اسمع فليس في اذنه وقر لم يصدق قضاء اذا وضع عدليا
 من البيت صاحب الثوبان وحملة رقاثة برضا صاحبها وبنكهم
 الاخر ينعقد البيع بينهما لا في البيع ينعقد عندنا بالاطلاق
 في الاشياء النفيسة والخسيسة فقال بلذ اجميها اذا قال الاخر اثم
 هذا الوكيل من الخطب فقال ينفق الحمار فبقائه لم يكن بيعا
 الا اذا سلم الخطب وانتقد النمن رجل اعطى من رجل
 ثوبا تبعة دراهم فقال رب الثوب بالكفاوتية يدان رم
 كم ندهم شندي فقال الاخر رضيت فقال صاحب الثوب
 لا يبيع فله ذلك متساويان قال احدهما بعت بعة وقال
 الاخر لا شريعت بتبعة فتقا مضيا على ذلك كان تبعا
 بتبعة لا انه ينظر الي لفرهما كلاهما ويحكم بذلك اذا تعاقده
 انعقد البيع وهما يمشيان او سيران على دراهم في محار واحد
 وداهتين فان اخرج المخاطب جوابه متصلا بكلام حاجبه
 ثم البيع وان فصل لا وان قل بخلاف السفينة قال

بالنعال

بشعة

وقوله

كراني كوكي حراج

قال بعت منك هذا العبد في هذا المكنة هذا المكنة فقال قيل في البيع
في هذا دون هذا المكنة وكذا اذا قال بعت منك هذا المكنة
ابيعك هذا المكنة فقال بعت المكنة ذلك لو قال بعت منك هذا
مكنة فقال المخاطب اشترى وقال الباع متارنا يعقوب رجع
لم يبع البيع قال لا خذ بعت هذا منك مكنة وقام عن مجلس
المشتري ثم قال اشترى لم يتم البيع اذا قال بعت هذا من فلان
الغائب مكنة فبلغه الخبر فقبلا لا يصح ولو قيل عنه انما
في المجلس توقف على اجارته اذا كتب كتابا لا بعت هذا
من فلان مكنة فبلغه الكتاب فقال في مجلس اشترى
ثم البيع قال بعت هذا من فلان مكنة فاذهب يا فلان فقل
له فذهب الرسول فاجبه بما قال فقال في مجلس اشترى
او قبلت ثم البيع مكنة تابع على انما جارية فاذا هو غلام فلا
بيع بينهما او قال بعتك هذا الحمار دارا الى العبد يصح لوباء
حيوانا على انه كبش فاذا هي نعجة ينعقد البيع وله الخيار
باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز البيع المراءى يعق
الكل الا اذا قطعه فخره لوباء حيثما قد نبت بتكلم
بانا في الرضا حال الحشيش جاز مذكرة في الفتاوى
فمن عايد الا يجوز اذا كان لا يملك الا محيلة لوباء

باع

باب ما يجوز بيعه و
ما لا يجوز

۴۵۵

نوزدهم سید دکلوی کو سار سید دو کسانا برکت دزدی
 در این شان به کبریا هر یکی در شان زن کو ساله فرو دارد
 چون دزدی بر دست کو سار بر سر کو سار و باد باد
 و باینکه کند این دست از اینها الحمد لله الحمد لله
 و در این خطه اینها و در کمال لطف و رحمت
 این کو سار دزدی بکبریا و بکبریا که در مسلمانان باینها

محبوبی

صاحبها

وقار لهو يوفى

بحر

السلام
ولو اخذ شعر النبي عليه
السلام ممن خذله واخذ
بهديته

شعر مختار يرم

اخذ

الخلق وهو الذي يقال بالكفارسية زاهدك جاز ببيع برد الفيل
عنه انه حينئذ رحمه الله وقال وعلمناه جميعها الله جاز عليه انه
كان العادة والضرورة ببيع دور القرى لا يجوز عند انه ح
عليه ان ظهر القذف به يجوز والا فلا وقار محمد رحمه الله جاز
وعليه الكفوي ببيع النخل لا يجوز الا اذا وجد النبي العسل في
كواد تخافا شري الكوادة بما فيها من النخل فحينئذ لا يجوز
بيع جميع الحيوانات سوى القود جائز كذا ببيع جميع الحيوانات سوى الخنزير ببيع
لحم السباع الملية لا يجوز ولكن كانت مذبوحة يجوز حلق
لوزج الكلب و الحمار و ببيع لحمه و جاز في اختيار حساطه
اذا اجتمعت السمكة في حوض له فباعها لم ولو اخذ السمكة
و القاعها في حوض فان كانت بحال تؤخذ بغير صيد جاز البيع
والا فلا ببيع لبن نبات ادم وشعر الناس لا يجوز ولو فقد شعر النبي
عليه السلام من عند او اعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع والشر
لا بأس ببيع الثمرة بعد الظهور بمجوز وان لم يصر منتعنا به
وهو الاصل لا بأس ببيع عظام الملية وقرنها وعصها
وصوفها ووبرها وشعرها لا يجوز ببيع جلود الملية قتال
ان تدبغ ببيع عظم الفيل جائز خلافا لمحمد رحمه الله لا يجوز ببيع
الزئب تبعا للارض جائز معصود كذلك في الرواية ومعه

. شايخ بلخ رحمه الله وفي رواية لا يجوز للجمله بيع الطريق جاز
 في حياض الماء لا لانه مجهول عاكبا وبيع حق المرد على رواية
 ب القصة والجامع الصغير يجوز على رواية الزيارات
 لا اذا باع حق التعل على ينف عليه بناء لا يجوز لو باع
 العلو جاز ويكون السطح للبائع وللشراي عليه حق القرار
 فيترك بناء العلو عليه حكمه غير فاقدة اجتمع اهلها واما
 عوالمهم بجز كذا القصة ببيع سرين الرباطا مستل يجوز
 الا اذا جمعة رجل ثبأه اشترى طينا يوكل فان كان لا ينتفع
 به سوى الكل لم يجز اشترى تراب الصواعين فان وجد فيه
 ذهب او فضة جاز والا فلا لا يجوز ببيع صيد في الحدم محمد
 باعه او حلال باع حلال حلال في الحدم صيد في الحلال جاز
 عنه انه حنيف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله باع حرد
 فان اسلم صح فان قتل على ردة بطل ببيع الا بقاء
 لا يجوز وان سلم قبل الا افتراق الا اذا باعه ممن يزعم انه
 في يده اذا باع ما في المجرمة من الجردون الواقية يجوز سلوا
 سلم اذا ثم باع او باع الا ثم سلم في يومين او في يوم الثالث
 ولو سلم بعد ما مضى اليوم الثالث انتقص البيع اذا اشترى
 الثوب المغصوب من صاحبه قال الشيخ الامام

اشترى كطينه
 كانا قد اشترى
 الا ان لم يجرى
 اشترى ترابا
 فان وجد فيه ذهب
 او فضة جاز

الشرع في آلا يصار له ببيع شاة على أنها غنم عشرة ارطال والبيع فاسد لان اللين
عين في الشرع فلا يجوز ان يكون شرط في العقد وكونها غنم عشرة اللين وصف لا يتحقق الا في
اللين وذكر لا يعلم

للمالك
خواجه ناي رحمه الله ببيع ان كان الفاضل مورا او كان
وقال حسا الله ببيع الله ببيع موقوفان قد روي التمس
جاز ولا فسخ ببيع الموهوب موقوف ببيع الموهوب على
الغنم لا يجوز بخلاف بيع قوائم البحر بخلاف بيع الكرار
على وجه الارض حيث يجوز ببيع بان ذبح حور بنو شد لا يجوز
ولو ببيع مكلفات يجوز **باب** البيوع الجارية
والفائدة مسائل في العبيد في شرائات في الامتياز في الز
في المحبوب في الدور في العتق في
جارية بشرط انها مقيمة جاز ان يشرط ان يجمعها
بشرط ان لا يجمعها فهو فاسد ان يشرط جارية بشرط انها حامل
لم يخر ولو ببيع عتق الشرط جاز ان يشرط عبد اعلى ان يعلم
الحقيق فهو فاسد اذا اشترى على ان يعتقه فهو فاسد فان اعتقه
جاز البيع خلافهما رحمه الله ان يشرط عبد اعلى انه يبيعه
من فلان فقد البيع اذا اشترى على ان يخذله ليس بالقد
فان البايع لو مات المشتري ادما من جميعا لم يخر لو مات
المشتري ان يبيعهما من وارن البايع باقل من الثمن ببيع عبد بالغ
نفسه وشرط الخيار لا حبي في فجاز المشرط الخيار البيع ثم لم يخر
الا حبي في محمعاية قبل فقتل الثمن جاز وان كان البايع موقفا

بيع الكسرات

بيع الجارية
التي تسمى
بشرط

ملوكة من حمار غنم وكفد جاز

لهم

والذي ابتدى لم يجز الرضا ما باع باقلهما باء قبل فقد التهم فامد اشترى
عبد الجهر او خنزير فقبضه فاعتقه او وضعه جاز وعليه القيمة اشترى عبد
معوذ ربيعة عند ثراؤ فامد افا عتقه فان كان العبد حاضرا جاز اذا اشترى
عبد بن وبتين ثمن كل واحد منهما ثم تبين ان احدهما حر لم يجز في العبد ايضا ولو ظهر
احدهما مدبرا فالبيع في الآخر جائز فصل

أحمد ما مدبر القالب في المخرجات فص

الحیوانات الحماّم اذا علم عددّها وامن تسلّیما يجوز بیعها المشتري شاء علی انھا
 طوب یعنی با شیر جاز و لو لثری علی انھا لبون یعنی شیر نال لا يجوز لانه لا یفیط یعنی مقدر او یافق
 انثری حیوانا علی انھا حامل فالبیع فامد اذا باع شاء شاتین او بعیر

بغيره جاز بيع الكلب المعلم جاز بيع الدجاجة والكفاة والبقر نحو ذلك يجوز

بيع اللحمان المختلفه بعضها ببعض متناظرا وكذا البات البذر والغنم

لوبياع وطلين من شجر الدبطن برطل من الالية اوباع وطلين من لحجم برطل

من شحم البطة جاز لو باع ^{مك} حبل شي من الحيوان فالبيع باطل ^{لانه} عليه الدام ^{نهى}

عن بيع الملا قبيح وعلم المضاين والملا قبيح ما تضمنها الارحام والمضامين

ما يفتنيها الا صلاب لوباء ليمنا في خدع هم يخذون ان سلم قبل الى افتراق شلزي

دایم بایه درم علی ان یحید علیها المثنی کذا منّا الی موضع کذا لم یجز

فصل في الاشجار والزرع رجل باع شجرة بشرط القلع

[illegible]

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دفتار

صحي لا يغيرها القطع جاز وجلاء الشربا ارضا فيها الشجار اعلى
الصوملا لا يغيرها القطع جاز الشربا ارضا فيها الشجار اعلى

لا احد على الارض ولد اى التجار جاز الشترى بجزءه بغيره

يجوز وقيل بشرط بيان موضع القطع رجل باع من آخر شجرة وعليه فسر ذلك
 اولم يذكر جاز على البايع قطع الثمرة من مائة شجرة اصلها واحد ولها فرع
 باع صاحبا احد الفرعين جاز ان يبين موضع القطع ولا ضرورة في القطع ببيع
 نزل الكلام بشرط النكاح لا يجوز لو باع نصف نزل الكلام شاعا والنزل لم يذكر
 لم يحن الا من الشريك والمحلية في ذلك ان يبيع الكل ثم يبيع البع في النصف
 او الثلث ونحو ذلك لو باع نزل الكلام بعد ما انقضى وادرك شاعا او غيره
 جاز لو باع تفاعا حتى او من حله ثم يبيع جاز لشري الكلام مع البع
 وقبضه ان رضي الى الجبل جاز البع وله حصة من الثمرة وان لم يرض لم يجر البع
 لشري اوراق التوت على ان يأخذ شيئا لم يحن وان يذكر شيئا فان
 في اليوم جاز وان يفتي بمفسد البع والمحيلة ان يشتري الشجرة فيأخذ
 الاوراق ثم يبيع الشجرة من البايع فصل في الدروع زرع بين
 اثنين باع احدهما نصيبه قبل الدرك لم يجر ولو لم يحن حتى ادرك الدرع
 جاز رجل لشري حنطة في سبيلها جاز على البايع تحصيلها بمحاصيلها
 بالاكس والتذرية صبطحة بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل
 برضا صاحبه لم يحن وطق في الارض من رجلين باع احدهما نصيب من ثلث
 او غير شريك دون الارض لم يحن ولو باع ثلث بين الاكار ورجل يرض
 ببيع فباع رجل يرض نصيبه من الاكار لم يحن ولو باع الاكار
 من رجل يرض جاز باع النواة في الثمرة فيوافقها ولو باع حتى هذا
 التوطن جاز قاله الفقهاء لبوا الذين روى عليه لو باع من اخضر شجرة

يَسْتَحِبُّ جَلَّتِي م

الكركس بالغرم خمنه

نفع صاحبها

باع النواة في الشجرة فيوافقها

المشترى اذا برئ دأبته فبأكله جاز وان اشترى علي ان يتبرك حتى يدرك
المشترى بافقال ان نزل فروخته جاز لو باع دأبا قبل انه يدرك علي ان يقطع .

فصل في الجيوب
الخط بالخط

والدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز الا ان يعلم انها متماثلات كليل
بيع الحنطة بالدقيق متفاضلا جائز باء قفية حنطة بقفيزة
حنطة لا يجوز ولو باء وعموما قفيزة شعيرة بقفيزة حنطة او

القلب جاز ببيع الخبز ^{بها} الحذرة يجوز عند هارصهما الله عليه
الفتوى باء صبرة جاز باء قفيز من هذه الصبرة يكفك

فكبيع في قفیر واحد جائز " وفيما عداه لم عند ابي حنيفة رحمه الله الا اذا
 كان له ملك فباعه اليه كل فقير بدراهم اذا اشترى ما يملك او يوزن
 فباعه بعد ابعث قبل ان يملك يملكه او يزنه فهو فاسد ولو اشترى

عدد فباع قبل العدة عنه انه حنيفه رحمه الله انه لا يجوز بيع صاحبه
انه يجوز بيع التملك بالاصغر متافاضلا لا يجوز بيع السهم بالنيوخ
الا ان يكون النيوخ اكثر من الدهن الذي في السهم ليكون الدهن غلبا

والبراءة بمقاومة العصاة ببيع الوطن المحلوج بالوطن الذي فيه حب
لا يجوز الاثقال بمثل كذا الدقيق بمثل المحمول بغير المحمول القاصص

في بيع الطعام بالاطعام ليس بشرط بيع المكيل بالمكيل اذا كان
احدهما قنطار والاخر فسيمة لا يجوز اذا تجاوزنا ان اباع خفنة
بمقنتين او هوزة بمجوزتين فانما يجوز اذا باع ^بكسر ^{من} خنطرة

باب في بيان
في بيان
افضل
اطلا

وكثير شعير كبدى شعير ولدى حطة جاز وهو سمي
 الاكل في الدار الفناء لم يجز دأق وارض بين رجلين باع لهما حطة جاز
 فشاعا كان لشريكه ان يبطل البيع اشترى عشرة اذرع من حطام
 من حطام اودار فهو فامد عند لى حنيفة رضي الله عنه بخلافه اذا اشترى
 عشرة اسهم من حطام من دار بيع العقار قبل القبض يجوز بخلاف
 الموقوف لشركه قرية ولم شرط المتعابر والمساكن التي فيها فساد
 ولو انه استثنى هذه الاشياء الا انه لم يبين حدودها قال السيد الامام
 حب لبو سحاج العلوي رحمه الله يجوز وقال الشيخ الامام الرضائي
 لا يجوز لشركي ارضا على ان يكون جميع خارجها على البايع اذ لا يملكها
 ولو لشركي على ان يكون الدائى على خارج الاصل على البايع جاز البيع
 بيع المعاملة وبيع الوفاء وادعونه بيع فامد لانه بيع بشرط لا يقبض
 العقد وانه يغنيك الملك عند اتصال القبض كسائر البيوع القائمة
 مذكرة في فتاوى ابن بكري الغفلك وعن السيد الامام لبو سحاج والعلوي
 الحسن المانري والقاضي الامام علي السعدي معهم ان ان يبيع العقار
 وهو حقيقه ولا يطلق الانتفاء للمشتري الا باذن البايع وهو حرام
 لما لك ولاهلك والبايع استردان اذا قضى دينه متى شاء
 بدون به الدفن حقيقه والعبرة للمقاصد لا النافذ
 انه يري ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والحواله بشرط طلبة
 الاصيل كفالته وعن الشيخ القاضي الامام سحاجي رحمه الله عليه انه قال

ولو باع نصيبه
 لشريكه

يستثنى
 من غير كفالته

بيع

١٢٠

انه بيع جائز ويؤيد في بالوعد قال بعض مشايخنا وجميعهم انهم اذا اراد ان يبيع شيئا

وباع الغلة فلو جبه ان يشتري المحدود شراء ياقا ثم يبيعه المشتري البايع بعد
التصرف عن محل العقد ان يبيع هذا البيع اليه في اية جميع ما ادى
من الثمن بعد ان يرفع غلته واحدة او اكثر على قدر ما اراد وقال غيب لا يبيعه
المشتري ان يبيع ان يقول انوا ضعنا على ان لا يكون بعد الزط لمحقا باصل العقد
رقة قال لا خزان لك ارضا حركت في يدي في موضع كذا الا يساوي بشي فبعضها في
لكذا ولم يعرفها البايع وباعها بذلك الثمن وفي اكثر من ذلك جاز لو باع المجدع في

السقف ولو نزع وسلمه الى المشتري ينقلب جائزا بائنا
في التاجيل من باع بثمن حال ثم اقبل اجل معلوما او مجهولا جعالة متفاتي كما
لنهاد والدياس والنيروز والمهران وقدم الحاج صار مؤجلا التاجيل في
القرض باطل اشترى شيئا الى سنة فمنعه البايع حتى مضت السنة
فلاجل السنة المستقبل عند اذ حنيفة رحمه الله ولو اشترى الى رمضان فمنعه
حق دخل رمضان كان الحال حالا مطلقا له على آخر دين من غير مبيع فطالبه
نقال المديون ليس عندك الا ان تتنازعا فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر
عزة فله ان يأخذ بجميع ثمن الحال كذا هذا ليس بتاجيل لو باع الى النيروز

المهران وهما يعرفان النيروز والمهران فهو فاسد وان كان ذلك معلوما عندهم
جاز لو باع الى المحضان او الى الدياس او الى الجذاذ لم يضر ولو ابطل المشتري
الاجل قبل محلة انقلب جائزا ولو باع بثمن الى اجل مجهول جعالة متفاتي

بمط جازم

بمط جازم

باب في احكام الثمن

والمشمن الزيادة

كسبوس الزرع او الي ان يطر الساء قبل محله او قدوم رجل من غيره فان استوفى
 جازم الثمن و يمتد الثمن انقلم زائرا استري ثيا بالن علي ان بودي الثمن
 في بلد محلي فان كان الثمن حلالا فالبسيع فاسد وان كان مؤجلا الي شهر فالبسيع و الاجل باطل
 رجل لفسد درهم غيره فاحله صاحب الدرهم فان كانت مستهلكة صح القاحل
 الثمن عينا كالعرص و نحوه و ضربت فيه الاجل فسد البسيع باطل
 في احكام الثمن و المشمن الزيادة في الثمن جائزة حال قيام السلوة استري
 فبمط جازم زائد البايعة في الثمن جازت ولو كانت ثم زاد لم يحز استري ثوبا فحاطه
 فيها اذا استري حديدا فجعله سيفا ثم زاد في الثمن جازت و لو زاد في حذو
 بعدا طمحنها لم يحز الزيادة في الثمن جائزة استري ثيابا درهم فقد البلد ولم تقط
 حتى يغيرت فان كانت لا تخرج في السوق فسد البسيع وان كانت تخرج و لكن ان
 قيمتها لم يفسد و لكن انقطع ذلك فعليه قيمة يوم القطع من الذهب و النفضة
 عند محمد رحمه الله و به لفظ برهان كرامة رحمه الله قال الخرجعت عند هذا بال
 فقال استريته منك بالن درهم فالبسيع جاز فان قيل الزيادة ثم البسيع بالدين
 لم يقبل ثم بالن استري جازية بالن مثقال ذهب دفعة ففما نقصان
 باء غللا بيعا فامدا او تفاضا ثم ابراه البايع من القيمة ثم مات الغلام
 القيمة و لو قال ابراهك من الغلام فهو بري اذا باء بوزن هذا الجوز ذهب جاز
 و قيل لا يجوز قال افرعتك هذا بالن درهم الا مائة فقد بيت المال
 فقبلك ارج فالتمه قسماية فقد بيت المال اذا استري من المديون ثيا
 له عليه جاز بخلاف ما اذا استري من غيره بما له عليه من الدين
 لا يجوز اذا استري بمسيرة لودم او خنزير و قبض ما استري برضا البايع لم عليه
 و المقبوض في بلد افانه لو باء ام و لاء او مديونة مما تنافي به المستري فلا ضمان
 عليه و قال رحمه الله يضمن القيمة قال استريت هذا بمط الدرهم

اشترى بغير
 ادم ابراهيم
 بن جابر

التي في هذه الصلة فباع منه بها فظروا فيها فاداعي على خلاف مقتد الملك فانه يطلبه
 ينفذ الملك لانه مروه عرفا رجل قال اشترى هذا الدار مع التي في هذه
 الحائس فقال بعث بها ثم راي الدار مع فله الخيار وهذا يسمى خيار الكميته او المشتري
 شياء يدين عليه واما يعلمان انه ليس عليه شيء لم يجره ويكون هذا بمنزلة شراء شيء ببل
 عن ادعي ملكه او موزونا فباعه منه وقبض الثمن ثم قصاده انه لم يكن عليه شيء
 بطل البيع اذا قال له خربت هذا منك بعرة ووجب منك العشرة وقبل
 المشتري جازا الشراء ولا يراى من الثمن لانه الثمن لم يجب معه باس
 الحقوق وما يدخل تحت البيع رجل اشترى منزلا فوقه منزل فليس له
 الاعلى الا ان يقول كل حق فله فيه او بكل قليل وكثير بقوله فيه او منه
 ولو اشترى بيتا فوقه بيت لم يكن له الاعلى ولو اشترى دارا بحدوها
 فله الاعلى وان لم يقل كل حق بقوله فيه وباسم الدار يدخل الكسوف
 ولا تدخل الخطية فكم بقوله بكل حق قال الشيخ الامام حسام الدين رحمه الله
 في عرفنا يدخل العلق ما غير ذلك في الفصول الثلاثة رجل اشترى بيتا
 في الدار او منزلها او مسكنا لم يكن له الطريق الا ان يشتد به بكل حق
 قوله فيه او عرفه او بكل قليل وكثير وكذا لو اشترى عتقا وضايم
 يدخل الشرب الا بذكر الحقوق اذا اشترى دارا يدخل العلق والمفتاح
 والتمه اذا كان متصلا ولا يدخل القفل اذا اشترى حماما لم يدخل فيه
 التصاع وان ذكر كرا ففها ارضا وسكة في مطنها ذرة فباعها فان كانت
 الدودة في الصدق فهي للمشتري والا فلا باع لشرى فماد دخل فيه العذار
 او مشتري جارية وعليها ثياب بياض فباعها بها وعلق تحت البيع فان شاء البائع
 التي عليها وان شاء انطوى فليها بعا دخلت تحت البيع حتى يخرجها هو

للمبيته

هو

الغلة

عرضا

لم يدخل الشرب

اعطاء

وله مقصدا الوطى باعيانها من تحت ورايلزده البيان بخلافه البكر اذا صالح عن دعوى عشرة دراهم ١٤٤
على ثوب ثم يبيع من ربحه لو ظهرت الخيانة محض في المراجعة فامتنري ان شاء الله تعالى
المشترى وان شاء الله تعالى في التولية يحكم قدر الخيانة حتى لو قال المالك اني من هذا بعرة وبيع
ملك بعشرة ثم تبين انه كان الشراء بتسعة فانه يحكم عن المشتري درهم بعد دي هذا ولم
يعلم المشتري بكمه فام عليه فابيع فاما في المجلد ص ١٠٠ ولم الخيار انشاء اخذه وانقا ولا با خيار
الشرط قال رضي الله عنه بشرط موقوف ثلثة ايام لا يجوز ولا يصحها يجوز اذا بين مدة
معلومة الخيار اذا كان للبائع لا يخرج المبيع عن ملك البائع ولا يملك المشتري في
ملكه الا انه يخرج عن ملك المشتري الخيار اذا كان للمشتري بالخيار فابيع فانه يخرج عن ملك
البائع ولا يملك في ملك المشتري عند ان حنيفة رحمه الله هناك الخيار لو فسخ بغير حنيفة
فما فيه ثم يجوز الخيار اذا كان للمشتري وملك البائع في يده او انتقض بعد البيع فانه لا
يملك الفسخ وكذا اذا زاد اذا لم يبيع زيادة متصلة متولدة من الاصل كالحسن
والجمال واللبس من المرض وزهات البياض من العين ونحو ذلك وكذا اذا كانت متصلة
غير متولدة من الاصل كالجنين والخياطة او كانت ارضا فخرى فيها ارضي بناء
وكذا لو حدثت زيادة منفصلة متولدة من الاصل كالولد والارض والعقد والبن
والصوف والفضة ولو حدثت زيادة منفصلة غير متولدة من الاصل كالعبية و
الكسب والغلة فانها غير بانعة من الفسخ لو كان الخيار لهما متصرف البائع
في المبيع يكون فسخا للمبيع وكذا ان تصرف المشتري في الثمن يكون فسخا
المشتري فكل واحد او موزنا او عبدا او شرط الخيار في ثمنه او ثلثه او ربعه جاز
فلكونه في الزيارات لو شرط له المتعاقد في الخيار بغيره جاز خلافا
لذو رجة رحمه الله الاستحلام واللبس والركوب المستعمل في المبيع منه الخيار
المشترط

الخيار الى
وقت الظهور
او العصر ونحو

الخيار الى الغد فله الخيار ما لم يرض عنه وكذا اذا كان الخيار الى وقت الظهور
او العصر ونحو ذلك له الخيار ما لم يرض ذلك الوقت **باب خيار الرجوع**
اذا اشترى ثيابا لم يره جازله الخيار اذا رآه ولو قال قبل الدوية
رضيت لم يبطل خياره ولو قال قبل الدوية قد فسخت صح
الفسخ ولو نظر الى وجه الجارية او الفلام او الدابة او كفى الجارية
من خلفه يبطل اشترى الثمار على الاشجار وراي ز الفلام او الجارية
لم يبطل خياره وكذا اذا راي محن الدار ولم يره يبرئها ولو راي الفلام
او الجارية من خلفه كما يبطل اشترى الثمار على الاشجار وراي من كل شجرة
بعضه يبطل الخيار واشترى ثيابا وراي موضع الطي منها فلا خيار له
الا اذا كانت في الثوب شي مقصود لم يبرئ بصره عليه نحو الاعلام التي
داراها من الخارج بطل الخيار كذا ذكر في كتاب القسمه لكن
هذا في عرفهم كانت ابا طت كانت لا يخالف الخارج اما في عرفنا يخالف
ولا بد من وقوع البصر على الباطن الوكيل بالقبض اذا اشترى
ثيابا لم يره له الخيار وانما اذا قبض وهو ينظر اليه يبطل الموكول

بمخلاف المرسول بالقبض الا على اذا اشترى ثيابا لم يره له الخيار وانما يبطل
خياره فيما سوى العقار والجسم فيما يجس وبالكس فيما يمشى وبالزور
فهم لا يذوق فان كان ثيابا لا يتأتى عنه هذه المعاني كالعقار فانما يبطل
خياره بان يعض وكيله ذلك هو ينظر اليه الوكيل اذا اشترى ثيابا
لم يره فله الخيار وان رآه الموكول قبل ذلك اذا اشترى ارضا لم يرهها
فزرع الكا فيها باذنه ثم رآها فليس له خيار شرطه والدوية

الرد بالعيب

لأنه وجدها
لا يرد ١٣

وانه

منه
الرد بالعيب

سنة ١١٠٠

اذا اشترى عدل شئ فباع منه ثوبا او وجهه وسلمه لم يرد منه شيئا
خيار الرط والدوية من له خيار الدوية لو مات بطل خياره لا يرد
شئ قد رآه من قبل فقال له اهدني على الصفة التي كانت تكتب
فاذا كان يتفاوت في تلك هذه المدة غالبا فاقول له باب
الرد بالعيب كذا ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو
اشترى جارية بلغت سبعة عشر سنة ولم تحض قط له الدود
دون ذلك لا تحض وقد كانت حاضت في يد البائع لم يرد لها
يدع ارتفاع الحض بالحيض او بالداو والمرجع من الحيض قول
ولكن لا يرد فهو له وانما قولها لتوجه الحض واليمين على البائع
والمرجع في الدواوي قول كاطييا العيب الذي ثبت بقول النساء يكتفي
بقول امرأة واحدة والذي ثبت بقول كاطييا ما لم يتفق اثنتان
عدلان لا يثبت العيب الا مئة المتزوجة اذا قال شي ودفع الف
لم يرد ما بقولها وجدها ذات ثعلب فهو عيب لا يرد امة فاذا عي
ان لها زوجا فقال البائع كان لها زوج عدي فطلقها قبل البيع او مات
فالمقول بطل يعني اشترى امة فاذا عي ان لها زوجا واقام البينة
على النكاح لم تقبل حتى يحضر الزوج ولو اقام ببينة على اقرار
البائع قبلت اشترى جارية فوطيها او قبلاها او لمسا بسهوة ثم
وجد بها عيبا لم يرد لها ولكن يرجع بنقصان العيب الا اذا قبلاها
البائع اشترى جارية فوجدها مية او زانية او وجدها ذنبا
او بخراجه الدرة اشترى جارية تركية لا تعرف التركية له الدود
اشترى هندية لا تعرف الهندية فان عدا اهل البصر عيبا له الدود

والإفلا بنفس الولادة في بني آدم عيب الشترى بقندية ولا تعرف
 الهندية فان عدلك البصر عيبا له الرد عبد افوجه زانيا ليس له
 الرد الا اذا اعتاد الزنا الشترى عبد افوجه مديونا له الرد كذلك اذا كانت تحت امرأة
 الشترى عبد ان حصى فاذا فحل لم يرد الشترى عبد ابركته ورم فقال البايع انه
 حديث فاشتراه علي ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له الرد الشترى عبد افباء
 من وارثه ومات فوجه الوارث به عيبا انقضت خضما ويرد الوارث
 عليه العبد ويرد الخصة على البايع وباخذ الثمن ويدفعه الى الوارث الشترى
 عبد او شرط البراءة من كل عيب ثم يرد بعين الشترى عبد افباء من كل عيب ثم يرد
 عليه بعين بقاء انقضت له ان يرد على بايعه وان قبله لم يغير
 قضاء باقرا وليس له ان يرد وان كان ذلك عيبا لا يحدث مثله الشترى
 عبد اعلى ان به عيبا صح الشرط مع جهالة وان وجد به عيب حدث
 به عيب عند رجوع بنقصات العيبين الاولين وكذا البيع يمنع
 الرد بالعيب ولو هلك الولد له الرد رجل الشترى امه توضع فوجه
 بعاء عيبا فامرها فان تزوج صبيها لم يكن رضا وكذا اذا ارها بالخبر او
 الطبخ او غسل الثياب ولو حلب من لبنها فشرى او باع فهو رضا وكذا
 اذا جرت صوف ثاة ف

ص

فوجه غير محتوت فان كان صغيرا فليس بعيب وان كان كبيرا فان
 كانه حليبا فلكل وان كان مولدا او مولدي ولد ارضا لأم له الرد
 الشترى عبد افجره ثم وجد به عيبا فله ان ينقص الاجارة ويرد على البايع
 ولوردهن فوض الرد الشترى عبد افباق من يده ثم وجده عيبا لم يرجع
 على البايع على ما دام حيا الشترى عبد افباء فظهر الشترى بعيب

١٢٤

علي بكره

نص

الشترى عبد افجره
 من كل عيب

آخر

الشترى غلاما مولودا
 غير مختون

البايع

فقال المشتري اولا حدث عندك فاقام المشتري الثاني البينة
به عند البائع ورد علي بائعه فلما باعه لم يرد علي بائعه بل اكل
عند له يوفي رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله رجل باع عبدا فوجد
به عيبا فاذا ورد البائع يعلم ان ذلك العيب كان به ومعه ان لا يارحم
بقتضه القاضي عليه لانه لو اخذها بغير قضاء لم يمكن له ان يرد
المشتري عبدا فاذا هو حلال الدم فقتل في يد رجع بكل الثمن الذي
في الفاش من العبد الصغير انما لا يبعد عيبا اذا كان ربا عيبا او خيما
قاله الخصم رحمه الله المشتري عبدا فاذا خي اياها وقال بعينه
لم يخلف البائع انه لم يبق عنده حتى يقيم المشتري البينة
ابق عند واراد ان يخلف البائع بخلاف با الله عندك فاعلم انه ابق
يخلفه با الله طاله حق الرد عليك من الوجه الذي يملك المشتري عبدا فخا
لم يرد بعيب فقال البائع لم ابعك هذا فاقول له مع يمينه وبماله
في جنار الشرط والردية القول للمشتري المشتري عبدا قد ابق في يد
البائع او بال في الفاش في صغره ثم ابق عنده او بال بعد البلوغ لم يرد
بذلك العيب ولو وجد مرة في صغره ثم عاوده في يد المشتري بعد
البلوغ له الرد رجل اشترى عبدا فاغتوه عليا في ثم وجد به عيبا
يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا كان را عتاق بلا مال وبخلاف

ينقضي

او خائيا

فصل المشتري بخلاف

ما اذا علم بالعيب بعد موته فصا
المشتري بخلاف فاكل ثمرة ثم وجد به عيبا لم يرد وان احترقت
الثمرة دون المشتري كرام مع غلاتها ثم وجد بها عيبا فان اراد الرد
ردّها ساعة وجدها كذلك لانه لو رجع الغلات او تركها يمتنع الرد

عليه اشترى ارضا فوقفها ثم وجد به عيبا رجع بالنقصان اشترى

شجرة فقطعتها فوجد بها لا يصلح الا للوطب رجع بالنقصان لا

ان ياب هذا البائع موطوعة اشترى ارضا فوجد بها عيبا ففعل على

خلافه كما لهاله الرد بعد ما يحلف انه لم يعلم بخراجها ولا رضى به

اشترى جوانا فذبحه بنفسه فاذا امعاوه فامدة فساد افديتها

رجع بالنقصان عندهما رهما الله عليه النتوى لو اكل امعاوه

بعضه ثم علم رجع بنقصان ما اكل يرد الباقي فصل في دابة

فوجد بها عيبا زر كبحا في حاجة فهو مضايبا لعيب بخلاف ما اذا ركبها

ليركبها فان ركبها ليقبها ولو ليشترى لها علفا فليس يرد مضايبا اذا لم يجد بها

من ذلك بل ان كان ضعيفا او هو عاجز عن المشي او كان العلف

في دعاء فلكا فان كان روعا يئس فلا حاجة الى الركوب فكان رضا

اشترى دابة او جارية فوجد بها قرحاً فدارها فهو رضا الصلح

اعيب في الحمار والبغل والفرس ونحوها وكذلك ناحور في فاحش

اذا قال ان شرط في زوجه كغادية امت ثم استحق من يد المشتري لم

الرجوع ^{بذلك} فصل في اشترى ثوبا فوجد فيه دما فلو كان

بحاله لو غسل نقص الثوب له الرد اشترى ثوبا فصفه ثم وجد به

عيبا رجع بالنقصان وليس للبائع ان يقول انا قبله كذلك

فان باعه المشتري اشترى ثوبا فقطعه ثم يخيطه فوجد به عيبا رجع

بالنقصان باع يبيع لو قال البائع انا قبله كذلك له ذلك وان باعه المشتري

لم يرجع علم او لم يعلم وان خاطه ثم وجد به عيبا كان له الرجوع ولو قال

بذلك

بذلك

نقيل

فصل في دابة

فوجد بها عيبا

الصلح

فوجد بها عيبا

فصل

فوجد بها عيبا

فصل

فوجد بها عيبا

فوجد بها عيبا

فوجد بها عيبا

المشترى انا اقبله لذلك لم يكن له ذلك اشترى ففقطعه لباسا له بنه الصغر
 فحاطه ثم وجد به عيبا لم يرجع بالنقصان اشترى ثوبا وليس له حق في ثوبه
 ثم علم انه كان به عيب لم يرجع بالنقصان عنه انه حنيفة وهو اشترى
 ثوبا بخمسة وهو سبواوي عشرة فوجد به عيبا فبقيت خمسة رجوع
 بدلهما ونصف لان نصف الثمن وقد فات نصف المبيع
 فاشترى طعاما فوجد به عيبا وقد اكل بعضه رجوع
 بنقصان ما اكل ورد الباي بحصة عند ان يوفى ومحمد رخصها الله
 كان يفتي في كل الفقهان ولو باع نصفه رد ما بقي عند محمد رخصها الله
 ايضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع اشترى خبزاً فوجد
 من السعر المعتود رجوع بالباي وكذلك كل ما ظهر شره اشترى
 ذائبا فاكله ثم اراد الباي ان الغارة وقعت فيه ومانت
 بنقصان العيب عندهما رخصها الله وعليه الفتوى
 في الشجر اذا كان خارجا من العادة عيب اشترى بزر خريفي فوجد
 ربيعيا او اشترى بذر البطيخ فوجد بذر القيقاع ان كان قائما
 رد وان كان حاكما لم يرد ورجع عليه بثلثه اشترى بيضا
 بطيخا او قثاء او جوزا فكم فوجد فاما لا ينتفع رجوع بكل
 وان وجد البعض فاما لا ينتفع به فان كان ذلك قليلا لم يرد
 بعدد او ان كان كثير كان المبيع فاما اشترى شيئا فوجد
 ياكلا او وزن فوجد بعضه عيبا رد كله او اقله يعني اذا كان
 واحدا اما اذا كان في وعائين فوجد في احدهما عيبا لا بأس بان يرد
 المعين خاصة اذا قبضه الواحد النوع فاستحق بعضه
 لا خيار في رواية وفي رواية له الخيار خص

في المبيع
 كونه في المبيع
 فصل اشترى
 طعاما فوجد به عيبا
 بنقصان
 التواكف
 كفة ص
 بذر
 عليه
 يكال
 المعين

اذا اشترى شيئا فوجد به عيبا فخاصم البائع ثم ترك المحضرة اياها لم
خاصم فقال له البائع لم يسكتك هذه المدة فقال لا انظر هل ينزل هذا
العيب ام كافله ردها للمشتري بعد العلم بالعيب لو استحل
كسب المبيع بعد القبض لا يمنع عليه رده المبيع وكذا لو كان الكسب
جارية فوطئها او اعتقها او دبرها ولو اعترضك وكذا المبيع بميتنع
الرد اشترى شيئا فوجد به عيبا فخاصم البائع او وهر من
او ولم يسلم اليه امتنع ثبوت الرد الزيادة المتصلة لا يمنع
الرد بالعيب كذا لا يمنع الرد عند هاتين المادتين خلافا
لمدرسة ابي الموكل اذا وجد عيبا رده على البائع لو اطلع المشتري
على عيب بالمبيع ابتداء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده وليس له
ان يملكه ويرجع بالنقصان لو حدثت بالمبيع في يد المشتري
عيب فاطلع المشتري على عيب كان في يد البائع رجع بالنقصان
وليس له ان يرد المبيع الا اذا رضى البائع بالارخذ لو اراد الموضع
في يد المشتري وقد كان اصل الموضع في يد البائع ولم يعلم المشتري
بذلك له الرد اشترى شيئا فوجد به عيبا فخاصم البائع ولم يعلم المشتري
على عيب له ان يرد على البائع باب اقالة والفتح اقالة

باب اقالة

جائزة في البيع بمثل الثمن فان شرط اقل او اكثر فالشرط باطل ويرد
بمثل الثمن كاول واقالة بيع جديد في حق غير المتعاقدين كالنفقة

يمكن

هكذا نقص

هنا

العقد

فسخ

المشتري صابونا

تطلبنا ثم تقاسمنا

وبنفسه حقيقيا الآن لا يكون بان حدث في البيع ما يمنع
محينذ يملك ولا تكون شيئا من هذا لان الثمن لا يمنع الاقالة وهذا
يمنع اذا قل بعد البيع جازت الاقالة في باقيه ان شري شيئا
حتى ذهب من البايع فالفعة البيعة اذا قال المشتري بيع باذن
البايع بازكرتهم تمت الاقالة الاقالة اذا كانت بالقول لا بال
والقبول وان كانت بالفعل وهو النعاطي الا ان من التسليم والقبول
المشتري جارية ثم انكر الشراء فان رضى البايع بيمينه وعلم على ترك
حل او طبعها كان المحرم من المشتري وانكر من منافقة للبيع او كلف
لا يملك الاقالة خلافا لابي يوسف رحمه الله ان شري شيئا وقبضه ثم قال
ثم ابرر البايع المشتري من الثمن جاز ان شري جارية وقبضها ثم قال
اختلفا في الثمن تحالفا وترد او عاهد البيع القول في البيع الناصر
منهما حق الفسخ قبل القبض واذا بعد القبض فان كان النسي قويا
دخل في صلح العقد فلكل واحد منهما العقل بحفرة صاحبه وان لم يكن
النسي قويا دخل في صلح كسر منفعة منط لا حدهما فلهما في العقد
حق الفسخ اذا اتم البيع الصحيح فليس لاحدهما حق الفسخ وان لم
ينظر فالباذن لا وفي البيع الناصر اذا فسخ العقد فالبايع
يسير المبيع مع الزبالة المتصلة والمنفصلة المديفة اذا باع
اجنبي ما يساوي الناحية سمانية ولا مال له غيرها صار محابيا له
بخمسة سمانية فينفقه المحاباة فيقدر ثلثا ثم يقال للمشتري افا
ان بلغ الثمن الي تمام ثلثي الف ولا فسخ رجل اشترى مائة
وطعاما تقاسمنا البيعة فيه وقد جئت ونقص لم يحجب المشتري

باب اختلاف البائع والمشتري
وفارم

لانه
خايته حمل المشتري
جسرة فرس فيها فارة
بيته

منه

اذا اشترى عشرة احمصة حنطة ثاسحق خمسة منها قبل القبض خير اشترى لتفرق الصفقة
ببل التمام باب اختلاف البائع والمشتري اذا اختلف في الطوع والكسر فالقول لمصلحة
والبيته بيته من يدعي الغش اذا قال المشتري البع بات وقال البائع مع التوفيق وان كان
لشأن المشتري الا اذا ادعى صاحبه انه قد تغيره كونه الى فالقول لمصلحة البائع ولو قال
البائع لعنك سبابا فانما القول للرافع يدل الدليل على بيع الوفاء بان كان ثقتان الثمن كثيرا
الا اذا ادعى صاحبه انه قد تغيره كونه في الملتقط اذا ادعى احد هما كان في البيع خيار
فالقول للمكرو عن ابي حنيفة رد القول لمصلحة البائع اذا اشترى خيل في خايته فحمل المشتري
في جرة فوجد فيها قارذ مينة فقال البائع هذه كانت في جرتك وقال المشتري لا بل كان
في خايتك فالقول للبائع لانه انكر العيب امرأة اشترت شيئا ثم قالت كنت رسول الله
روى فكان البيع على وجه الرسالة فلا عن لك على وقال البائع لا بل بعته فكل
فالقول للمرأة اجماعا خلافا في قدر الثمن والتمعة ها لك بعد القبض لم يخالفا
فالقول للمشتري مع يمينه ولو كانت السلعة قائمة خالفا وتزاد اشترى عبدا
وبعضه فقبضه فمات احدهما واختلفا في الثمن فالقول للمشتري مع البهر الا
ان يشاء البائع له ياخذ الى ولا ياخذ من مما يدعى من الزيادة من ثمن الميت
شيئا بان ياخذ ما يقر به المشتري من ثمن الميت مع لا يخلو المشتري اذا
باع ارضاعا ادعى انه وقفها وقفا صحيحا فاقام البيته على ذلك ابطال
البيع وليس للمشتري حبس الارض بالثمن وان لم يكن له يمينه فلا يميز

اعلام الكاهن كره دنيته و نسا كن كرم كاز حرم

و نسا كن كرم كرم كرم كرم

وحي

والارض ملكه قاله الفقهاء ابو جعفر و ابو الليث رحمه الله عليهما قال المشرى
ما ت المبيع في يد البايع قبل قبض و قبل نقد الثمن و قال البايع ما ت يكره
للمشرى بار في القصر و التسليم باع سلعة بثمن قيل للمشرى ادفع الثمن
اولا فاذا دفع قيل للبايع سلم المبيع و دفع المصا بضة اعني بيع السلعة بالثمن
قيل لها سلم معا باع شيئا و غلبت يمينه و بين المشرى صار المشرى قابض
لو ملك يملك من ماله لو قبض المبيع غير اذن البايع قبل نقد الثمن لم يكن
البايع قابضا اعاد البايع المبيع من المشرى قبل قبض الثمن او ادفعه عند
بطلان البايع في الجنس باع دارا و سلمها الى المشرى و للبايع فيها ثمن
لم يصح التسليم ولو امرد بقبض الدار و اذن له بقبض المتاع صح التسليم
باع دارا وهي غايبة فقال للمشرى سلمها اليك و قال المشرى قبضتها ايضا
الا اذا كانت الدار قريبة حيث يقدر على اخلاها و كذا الهبة شترى جنطة في يد
مفلق و دفع المفتاح اليه و قال خليت بينك و بينه فهو قبض و ان لم يقل خليت
فليس قبض شترى اشياء كل شئ بدرهم علم ان عن هذا بيعه حال الثمن
الباقي لم يوجب قبض المشرى شيئا من ذلك ما لم يوف غرض المبيع و كان ثمنه
عبد اصفقة واحدة فغاب احداهما فللمحاضر ان يدفع جميع الثمن و يقبضه فلو
القائض لم ياخذ نصيبه حتى ينقد لشريكه الثمن و كل باع ماله من ابنه الصغير
لا يتوب ذلك القبض عن قبض الشراء و لم يمكن الاب من القبض حقيقة لو ملك

ملك من ماله

يملك من ماله اشترى ثوبا فاستاجر البايع في غنله او صبغه ونحو ذلك ثم يملك ١٣١

الثوب قبل ان يحدث البايع فيه عيبا فهو على البايع اشترى جارية فزوجه

قبل القبض فوطيها الزوج كان المشتري قابضا ولم ان لم يطأها لا باع جارية

فوضوها عند متوسط يوفيه المشتري ثمها فقبض المتوسط بعض الثمن

وسلم للجارية الى المشتري كان للبائع ان يسترد الجارية حتى يوفيه الثمن واذا اراد

فله ان لا يخصها بضعها على يدي المتوسط الا اذا كان زعديا واذا اقرر

الجارية ضمن العقد اشترى شيئا من طعام وامر البايع ان يكله في غد

المشتري ففعل والمشتري غائب فهو قبض كذا اذا استقرض كرا فامر المقر

بان يذره في ارض المستقرض ففعل صار قابضا اذا اشترى عينا

مخافة ما لقطع على المشتري اشترى الثمر على رؤس التخييل فالجواز على

المشتري احد شترى حنطة مكايلة فالعقد للكيل علم البايع وصيها في عا

المشتري علم البايع ايضا اشترى وقد خطب فعلى البايع ان يتقله

الى منزل المشتري ولو ملك في الطريق يملك علم البايع اجرة الباقي

علم البايع واجرة وزان الثمن علم المشتري هو المختار ومن له الدرهم

اذا وجد الدنانير في يده من عليه له ان يملكه يده وياخذ علم البايع لو وجد الثمن

زبونا او بخرجه لم يرد المبيع بخله فبا اذا وجده ستوقه لو سحقة باع

دابة وهو اكبر عليها فقال المشتري احملني معك فحمله معه صار قابضا بالتمليك المبيع والبيع

تعد

البيع

الوكيل بالبيع يملك تسليم المبيع وان متصل منه عن ذلك و
عليه بالعيب الوكيل بالبيع العاقل لو باع بغير صحيح
خلاف المحذور انه الوكيل بالبيع بالتقيد لو باع بالنيابة
لا يجوز كذا اذا قال بع عبدتي فاني محتاج الى النفقة او قال
بعه فان العطاء ملازموني لو وكل بالغنية فباعه فقد اقال
الشيخ كرام المصروف نحو ام زاده رحمه الله ان ياعده بالتقيد
مما يباع بالنية جازوا الا فلا وذكر في مختصر عظام رحمه الله
انه يصح مطلقا وعليه الفتوى لحسام الدين رحمه الله الوكيل
بالبيع المطلق يملك البيع بغيب فاحسن عند اني عنيوه
الا اذا كان شياؤه قيمة معلومة في البلدة كاللحم والخبز
الوكيل بشره اشترى بعينه يملك شراءه بتمن غالي الوكيل بشره
شيء بغير عينه لو اشترى بالتمن بن الناس فيه ان صدقه
الموكل انه اشترى له نقد عليه والا فلا الوكيل بالبيع يملك
لا اقاله ولو ابر المشتري عن التمن او حطه عنه صح وضمن
للموكل الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تقبل شهادة له بملك
القيمة على رواية البيوع لا يجوز على رواية الوكالة يجوز
الوكيل بالشراء اذا ارضى بالعيب يعتبر في النوطاع خصوصية

مع البايح لافي الزاوية الموكل الا اذا ابر البايح من العيب
 قبل القبض المبيع اذا رجع على الوكيل بعيب يحدث مثله متعلق
 بقوله رجه او باياة محين فهو لازم على الموكل وان كان عيبا لا
 يحدث مثله كالاصبع الزيادة والسن الشاغية والرد
 بعيب قضا باقرار الوكيل ذكر في البسوق انه يلزم الموكل
 من غير خصوصية وذكر في عامة روايات المبسوط انه يلزم
 الوكيل ذكر في مختصر الموكل وهذا الصحح دفع الى اخذ درهم وقال
 اشترى لي بها طعاما ذكر في الكتاب انه على الخطئة والدقيق قال
 الفقه ابو جعفر رحمه الله ان كثرة الدرهم فعلى الخطئة وان قلت
 فعلى الخبر وان كانت بين امرين فعلى الدقيق دفع الى اخذ درهم
 وقال اشترى لي بها شيئا لم يجز الوكالة ولو قال اشترى لي بها شيئا
 او قال شيئا علي ما اختاره جازت لو قال اشترى لي دارا لم يصح التوكيل
 الا اذا بين الثمن فاذا بين بيع ذلك على المص الذي صافيه
 وكله بشرائه ثوب لم يصح وان بين الثمن ولو وكله بشراء
 ثوب لم يصح وادى اوزن ينجي او بغل او فرس جاز وان لم
 بين الثمن ولو وكله بشراء عبدا جارية ان بين الثمن جاز والافلا
 اذا امره ببيع داره فباع نصفها جاز وان اخذه بشراء دار بعينها

اشترى بها طوام
 على الخطئة

فاشترى نصفها لم يحز الا ان يشترى النصف لاخر قبل
ان يرد الموكل الوكيل بالشراء له ان يحبس المشتري عن البيع
لاجل الثمن الوكيل اذا باع ثم اشترى من المشتري ببيع جده
ثم ورد لا يستحق الرجوع الوكيل على المشتري ثم اشترى على
الوكيل وقيل يرجع الوكيل على الموكل ولا بابا البيوع التي
يلحقها الاجازة رجل باع ثوب غيره بغير امره فقطعه
المشتري ثم اجاز المالك البيع جاز بخلاف ما اذا اجاز البيع
قطعه وخاطله باع متاع غيره بغير امره ثم مات فجاز
المالك البيع لم يحز بيع العضوي عندنا ينعقد ويوقف على الاجازة
قال الطحاوي رحمه الله يشترط الاجازة في بيع العضوي قسام ربعة
اشياء المالك والمشتري والبايع والمبيع رجل اشترى غلاما
وقبضه فاستحقه انسان بالقبض وقبضه ثم اجاز البيع
والمبيع رجل جاز لانه مالم يرجع على البايع لا ينفذ البيع شرعا
العنان اذا اشترى جارية ذات رحم محرمة من شركه لم ينفذ على
شركه لا ب اذا اشترى لابنه الصغير او المعقود مملوكا ذارعه
محرمة من الولد لزم على الاب دون لابن قال الاخر بعت منك
عبدك هذا بكذا لاجل غلث فقال لاخر اشتريت وقع الشراء

له وكذا اذا قال المشتري اشتريت منك هذا بكذا الا خلا فلان فقال
 المالك لعت وكذا قال المالك لعت هذا منك بكذا فلان فقال لا واشتريت
 توقف على اجازة فلان بيع السكران من المحرم جائز لازم وان كان
 بعين فاحش البهي الذي لا يعقل لو باع شيئا ثم اجاز بعد
 البلوغ لو اجاز وليه لم يصح كذا المعنوه ولو كان صبيا محجورا الا
 انه يعقل البيع والشراء فباع شيئا من ماله ثم اجاز بعد
 البلوغ جاز الا اذا كان بعين فاحش في الاب اذا كان
 محجورا لا اثر ومستورا الحال لو باع مال نفسه من الابن الصغير
 او الكبير المعنوه كما يتعابن الناس في مثله فقال لعت مال نفسه
 من ابني فلان بكذا جاز ولا يحتاج الى قوله اشتريت الاب
 لو باع ضيعة او عقارا للصغير فان كان الاب مفسدا مسرفا
 لم يجز الا ان يبيعه بضعف القيمة لكذا المنقول قاله حسام الدين
 رحمه الله الوصي اذا باع عقارا للصغير مثلا القيمة يجوز على ظاهر
 البرواية قال سمنان الحميري رحمه الله انما يجوز ما جازي التثريب
 التليث اما ان يرغب فيه المشتري بضعف قيمته او للصغير حاجته
 الى ثمنه او كان على الهبة دين له وفاء له الا به وعليه الفتوى لا يجوز
 بيع الوصي مال اليتيم ولا ثراؤه من نفسه الا ان يشتري ما يساوي ثمنه

بعشرة أو ببيع ثمانية عشر بحسبه قاله الامام الاجل البصري
وحجرا لاجله الپرزوی ربحها ابد العاقبة لا تشتري من الوصي
مال الیتیم جازوا ان كان العاقل جعله وصيا العاقل اذا اشتراكوا
باع ماله من یتیم لا يجوز الوصي اذا اشتري لا صدق الیتیمین من
الآخر لم یجز وكذلك لو اذن لهما فتبايعا لم یجز بخلاف ما اذا باع
باذن الاب اذا جن شهما جاز ببيع الابن علیه وفيما دون ذلك

باب السلم

باب السلم لصحة السلم في كل منها اعلام جنس المسلم فيه
انه حذقة او شعير او غير ذلك ومنهها اعلام القدر ومنهها اعلام
الصفة انه جيد او ردي او وسط ومنهها اعلام النوع حق له
سلم في الحذقة ينبغي ان يبين انه بشقي او بخفي او ببيع او
خوفي فذكر في الفتاوى لو قال كندم نيلوا او قال كندم سروي
ذلك ومنهها بيان اجل المعلوم واديه مدة كاجل ملكي لمحميل
مثل المسلم فيه هو المختار ومنهها اعلام مقدار رأس المال اذا كان
مما يتعلق بمقدارها كالمكيل والموزون والمعدود ومنهها
تسمية المكان الذي يوفيه اذا كان للمسلم فيه حمل وصوته فاذا
لم يكن له حمل وصوته يوفيه في اي مكان شاء ومنهها ان يكون

خسفي

العتق

عند السلم بان لا يخاف فيه ومنعها ان يكون المسلم فيه يتوهم انقطاعه عن يدى الناس من
 وقت العقد الى وقت محلت الاجل ومنعها قبض راس المال قبله بفارقة
 فلو سارا سبلا او اختلفا قبل القبض جاز ما لم يتفقوا بالبدل ولو اختلفا في
 ليس بغرقة ولو ناما على طحلي كان فرقة اذا اسلم ما بقي درهم في
 ثم حنظله بانية "مفعا ومانية شبيهة فاكسلة في الكل فامدة السلم في
 الخبز ذكر في الملقوط انه لا يجوز قال عياض الذي رحمه الله يجوز
 ولكن محتاط في وقت القبض حتى يعرض من الجنس الذي سمى
 لا بأس بالسلم في اللبن والجر اذا سمى حلينا معلوما يجوز السلم
 في الثياب اذا جئت طولا او عرضا ورقعة معلومة اذا اسلم
 في الحديد بشرطه ذكر الوزن بخلاف الكرياس اسلم ثوبا بعد ثاب
 ثوب حروي او قطعا في زعفران لا يجوز لو اسلم في الثياب اطلاقا
 لا يجوز الا اذا اسلم في قيماس معلومة من قيماس ثياب التجار لا يمتنع
 لا يجوز المسلم بمكيل رجل بعينه او بذر راع رجل بعينه واذا
 اسلم في الحنظلة وزنا عنده ان حنيفة رحمه الله لا يجوز عن
 ان يومئذ رحمه الله انه يجوز الكفاية الناس اذا اسلم في حنظلة
 بللة او قرية بعينها لا يجوز ولو اسلم في حنظلة والارثية
 لعراق وخراسان وخرغان جاز السلم في الكاغذ عند ربحه لا يجوز
 لا يمتنع في العدديات المتقاربة كالجوز والبيض وكذا

في السلم
 في السلم
 في السلم
 في السلم

لا بأس بالسلم
 البس

عن

السلم في الكاغذ
 يجوز

لا استغراض عند اذا اسلم قطنه ويا في ثوب مروي بحور واولاد
 اسلم قصبها في بولادي لم يحزن ولا يحوز السليم في العبيد والجواري
 والمحيوان والجواهر والاداني والجزر ولا في الدوس والاكارع والحدود
 ولا في الخطب حزنا ولا في الخطب حزنا ولا في الرمان والسنجبل وبالبلطخ والقنار
 لا منه ذلك من العدوي المتفاوت لا باس بالسلم في القيمة
 والحقين ونحو ذلك ولو استصنع في ذلك بغير اجل جاز ولو ضرر
 في الاستصناع اجل صار ^{طلب} سلماء عند اية حنيفه حقه لا يجوز الا
 بسوارط السلم وبه افتى شيخ القاضى الهام على السعدي والسيد
 الامام ابو سجع رحمهما الله من له الخيار في السلم اذا بطل ما به درهم
 في ثوبين من جنس واحد هفتقهما واحدة او طولها واحد ولم يبين
 حقه كل ثوب من الماية جاز لو اسلم كلبيا او وزنيا في ثوبين
 مختلفين من جنسين او نوعين في جنس واحد بستم السلم ولن
 يبين موضعا وان كان مخلوع العظم فحبه فقه روايتان السلم
 في الشجر والالية جاز لا باس بالسلم في السمك المالح وزنا معلوما
 ومعه باقها وان اسلم منه عددا لم يحزن السلم في السمك الطري
 لا يحوز قلوبا ع وزنا معلوما وخريا معلوما فان كان العقد في
 حيشة ولا اجل في حيشة ولا ينقطع فيما بين ذلك جاز ولا
 فلا لا باس بالسلم في الفلوس عند الا حيزه السلم في القصب الخشب

حقه كل جنس واحد وكل نوع من راس المال لم يحزن ولا يحوز في السمك عند حيشة
 باس بالسلم في الفلوس عند

في السمك
 فلتها

والعبدان المأذون وصف يعرف ويحلف ولا يتناوت ولا
ينبت خيار الروية في السلم من عليه المسلم فيه لو مات قبل محل
لاجل يصير حلال وموت من له الدين لا يبطل الاجل اذا اجل الاجل
ولم يقبض المسلم فيه حتى قامت دمار غير موجود ثم يبطل السلم ويرت
السلم انشاء احدى راس مال وانشاء انتظر الى وجود مثله فياخذ منه
اذا ادعى السلم الردي وانكسر المسلم اليه الرضا اصلا فالتفول ربي
السلم كذا اذا قال رب السلم كان فيه اجل وقال المسلم اليه لم يكن
وسب المسلم فيه من المسلم اليه قبل القبض لرصد راس المال
لانه بمنزلة الاقالة وكذا الوابراء عن نصف المسلم فيه قبض قبل القبض
لرصد راس المال نصف راس المال اذا تقايلا السلم واراذا ان ماخذ
مكان راس المال شيئا اخر برضا المسلم اليه ليس له ذلك الا اذا كان
المسلم فاسدا من الاصل رجل اسلم في كسرة عنقه واحر المسلم اليه
عند محلا اجل ان يكتال المسلم فيه في عداير رب السلم ففعلوا هو عايد
لم يكن قبض الخوالة والكفالة براس المال جائرة ولو فترقا قبل استيفاء
راس المال بطل السلم والخوالة والكفالة كلاهما براس الكفالة بالمسلم
فيه رب السلم اذا اخذ رهنا بالمسلم فيه ومالك في يده صار منتفعا
بغير قيمته ولو اخذ المسلم اليه رهنا براس المال فان ملكه فعليه
قبلا لتفريق المسلم ولو لم اخذ كجهلك حتى افترقا بطل السلم فبعد ذلك
لو ملك براس المال ويحب عليه رد راس المال لا استصقاها جائز ضمها فيه

بالاستبراء

ورضي به

معيها

دخالة الم في بابه

والقلمر اشهر

بني سنان

لور حاتم

لا استبراء

تفاعل فلم يستضع خياره اخيار للصانع ان يبيع ما صنع الا او ادركه
المستضع وصفي بالاشهر استبراء مست وجوب الاستبراء في حال
الوطي يملك المني من جففة الغير باي وجه كان المشتري جارية رزاقا
من اواة او صغير عليه لا يشتر ان يحضنه او يرضعه كانت صغيرة او كبرت
ولا يطامع ولا يمتسها بشهوة ولا ينظر اليه فرجها بشهوة ولو وضعت حملها
لا يشتر الا ان حق الجماع فانه لا يجامعها في النكاح لو قبضها وبيع حايض لا يحض
تلك الحففة الحادية اذا وقعت في سبم رجل فانه يستبرأ بها ولا بأس بان يمسها
والجارية المشتري جارية قد حاضت من قبل وقد ارتفع حيضها لا يجمل
ليس له ان يطامعها حتى يعلم انها غير حامل فهو المختار بينين وقيل التقدير مفعلة
دخالة الحرة باربعة اشهر وشرة ايام اذا حاضت في ذلك الباع قول
المشتري ثم يحسب تلك الحففة لو تقابل قبل التسليم الى المشتري لا يحسب
ولو تقابل بعد التسليم بحسب الجارية على الباع بخيار الرطل بحسب الاستبراء
مسوا كان الخيار للباع او للمشتري في البيع التامد لوردون الجارية
الباع بعد القبض المشتري بحسب الاستبراء كما لا يشتر على الذي مسكه
لا يشترى بحوسنة فحاضت في بلد ثم املت عليه وطبها غصفا غاصبا
او ابقت الى دار الحر ثم عادت اليها حبها بوجه من الوجوه لا يشترى عليه
اذا وطبها قبل الاستبراء انهم والا استبراء بعد ذلك استبراءها مع
وانتقدت عدتها بعد حفصة ساعة فلا يشترى عليه الحيلة لا تعلق
المسرا يجوز اذا علم لم يفرها المولي بعد ما حاضت عند وطبها الحيلة
انما يزوجها الباع ممن ليست تحت امرأة حرة ثم يبعها ويبيعها الى المشتري
غير طلقها الزوج قبل الدخول بها فيحل للمشتري بغير استبراء ويكون

١٤٠

الزوج نصف المهر وينبغي ان يسوي المولي عن ذلك وحيلة اخرى ان
 زوجها البايع من المشتري اذا لم تكن تحت حرة ثم يشتريها فيفسد النكاح
 وسقط عنه جميع المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر
 سائل متفرقة رجل اخذ ثوبا من التاجر فقال اذهب به فان رضىته اشتره
 بغيره كما يقول فضاء في يدك هذه القيمة كل المعبوض على يوم الشراء مضمون
 بالقيمة اذا بين الثمن لشرائه بعد وغاب قبل ثناء الثمر لا يدري ان هو
 والعبد في يد البايع فاقام البنية انه باع هذا مرقلا ان الغارم **باب**
 قبل دفع الثمن وطلبه القاضي البيوع باعه في دينه ويوفي الثمن من كل التمس
 ما لم يرها واشترى بتلك الدراهم شيئا ودفعها له بيطيها ويصدق به
 ولو اشترى بتلك الدراهم ودفع غيرها واشترى بطلقا ودفع تلك
 الدراهم او اشترى بغيرها من كل شيء ودفع درهم الغض اختلغا
 فيه وكفتوى على انه بيطيها **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر
 ليس له ان يبر غنى بعينه فلم يتعاضدا حتى اكمل العبد الرقيق صلا
 البايع مستوفيا للثمن ان طعام المبيع على البايع ما دام في يد البايع فصار به
 مستوفيا رجل اشترى قطنا وزنا معلوما بثمان معلوم كيطا عند من الثمن حصتا
 الوزان رجل باع من اخر خيا في بيت ولا يمكن اخراجه الا ببيع البايع **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر
 بسلامته خارج لا بيطيها له او يصدق به **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر **باب** المهر
 يومه بان يشهد شاهدان موافقا رضى ببيع واشترى وطلانا بالغ وهو ابن
 اثني عشر سنة ثم قل كيت بالغ لم يلتفت اليه دعواه ولو قال ذلك وهو ابن احدى
 عشرة سنة صدق رجل اشترى غلاما فجاء اخر وادعى انه كان له وانما اعطاه
 منذ سنة يسأل المدعي البنية على الملك دون العتق فاذا قام البنية على الملك بنية

باب مسائل متفرقة

ابن

ما اصراما

دفعها

نقله

كسنت

١٤٤٤
الغالب على الدنياير الذهب في ذهب ويعتبر فيها
من ثم يم الخطل ما يعتبر في الجياد وان كان الغالب عليهم
الخير في فلسا في حكم الداراهم والدنياير حتى لو بيعت
لجنسها متناضلا جاز ويصرف اليه خلاف جنسها باء شيئا
بالفلس الدراهم كما يه دراهم النكس اليوم جاز وان لم
يتعريف لو باء بالفلس الكاسلة فاشه لا يجوز حتى يعين
الدراهم والدنياير لا يتعينان في عقد المعاوضة ونسوخها
حتى لو ملكك الدراهم اذني اليها العقد قبل القبض كما
يطلب العقد ولو لم يملك كان للمستتر ان يمسكها ويدفع
غيرها استتر في شيئا بنصف درهم فلس جاز وعليه ما يباع
بنصف درهم من الفلوس دفع الي صير في درهما وقال العطني
بنصفه فلوسا ونصفه نصفها المحية جاز البيع تحا رفا
اراهم دين بدناير دين جاز تصادقا دينايا بطرهم
وتقاربها فوجد المستتر فيهما ذيوفا ولهم يستبدل
حتى اخترقا بطل القر في قدسها وجاله على اخر عشرة
دراهم فاستتر في منه دينايا بعشرة طلقة بانه عليه لم يصح
تصاصا فان تقاصح خلافا لقرره وباع دينايا

شيئا

عقود

جارية قيمتها مائة
مثقال ذهب

فنفدت الثمن

عاشرة جزيرة بعشر ثم
مراهم ذهب
بائع

بعشرة دراهم وسلم الدينار ولم تنبض الدراهم حتى استركي
منه ثوبا بعشرة لم يقع للمقاصة فان تقاضا حصة طول المخار جارية
قيمتهما مائة مثقال ذهب وقي عتقها طوق ذهب قيمتهما مائة
مثقال استركي امرا رجل بما يتي مثقال ذهب فنقلت الثمن مائة
فالنقد ثمن الطوق فكذا لو استركي امرا بما يتي مثقال مائة نقد ومائة ثمن
استركي ابريق فضة بمائة دينار فوجده معيبا فصلاح من العهر
علي دينار وقيمت العيب اقل جاز استركي قلبا بعشرة ثم غصب
بائع القلب منه عشرة او استقرض يكون عز بدل الصرق
لله قبضه كان مستحقا لتي وجه وجديع عز المستحق

الشفعة ابوابه خمسة في ثبوت

حق الشفعة في طلب الشفعة في تسليم الشفعة في كيفية
الخذ بالشفعة المخرجة للمتوقفات

ثبوت حق الشفعة الشفعة انما تجب في العقارات
فيما ملكت بعوض هو مال اذا وجب دلا برط وتقابلا
يثبت حق الشفعة لاشفعة في جوار المتعاقلة ولم يجاز
لموالتز باعادة او لجارة الشفعة ثبت للزايك في
الشفعة لادله ثم للزايك في الحقوق كالزرب ومسيل الماء

بشرط

والمهر ونحوها من الجاد الملاذق الشفعة للمسلم والذمير على الشوار
 غير خاصه يستقي منها اراضي موزونة لذكرهم موزونة بنسبت
 ارضه تلك المراضى وكلهم فهم شفعاء كلهم وان كان عامدا لم
 والعام والخاص مفوض اليه القاضى اذا باع برط الحياض
 المشتري فله الشفع بالشفعة وان كان الحياض للبايع لم اذا
 اقر البايع بالبيع وانكر المشتري فله الشفع بالشفعة اذا سلم
 الشفعة ثم حط البايع عن الثمن فله الشفعة لا شفعة
 للوقف رجل له دار في ارض وقف فلا شفعة له ولو باع ولو
 بماله فلا شفعة لجاره ايضا لا شفعة في الدار المبيعة بيعة
 فاسدا اذا صالح في دار ادعاهها عليه مائة وهو جاحد لا شفعة
 فيها فان اقام الشفع البيعة انما الذي ادعاهها فله الشفعة
 رجلين كل واحد منهما دار ومهما ملازمان فبايعا بالدارين
 فشفيع كل واحد حدث الدارين لحق بعات المشتري
 في طلب الشفعة الطلب على من رتب طلبه الشفعة يعني
 الرجل وطلب استحقاقه وطلب عند القاضي فطلب للواشع
 لم يطلب عند سماعة البيع على الفور من غير سكوت ويشترط
 على طلبه وسامعيت غير مكث حتى يذهب اليه المشتري او اليه

شفع

المواشع

البائع ان كانت الارضية يده اولى الدار المبيعة ويطلب عنده
واحدا من هؤلاء طلبا اخر وهو طلب استحقاق ويستشهد عليه
في حديث ثم يطلب عند القاضي طلبا للوائبة يصح باي لفظ
يفهم منه الطلب حتي لو قال طلبت الشفعة او طلعا او انا
طالبها كفي ولو قال شفاعتي فيقواهم بطلت شفاعته فلا
طلب المشهور فان اشهد علي المشتري يقول اطلب الشفعة
او باي عبارة يفهم منه الطلب في دار الشتر بجماعة فلا يثبت
فلا يثبت التي لاحد حد ودعا والثاني والثالث والرابع كذا فسلما
الي وطلبه عند القاضي لنز يقول انشري فلان برب فلان دارا ويذكر
حد ودعا ويقول انا شفعيها بالجوار لن كان جارا بدار
احد حد ودعا والثاني والثالث والرابع كذا اذا علم بالراء
فوام وهو طريق مكث ونحوها وطلب طلب موافقة وعجن عن طلب
المشهور بنفسه يوكل ويكلف في طلب له الشفعة فان لم يجد وكيفا
ودجلا فيجاء بعث علي يده كتابا الي رجل يوكل بالطلب ينبغي لنز
يفعل ذلك والله في طلب شفاعته اذا علم بالبنية في نصف
الدين ولم يقبل علي الخروج للدار المشهور فاشهد حتي اصبحت
شفعي قبل له بيعت بجنب دارك دار كذا فقال انشري لهما ويقيم
التراهي فلما اخبر بذلك طلب الشفعة صح الطلب الشفعي لدا طلب

في بطن

الشفعة فقال المشتري علمت بالبيع قبل هذا فلم تطلب
 دفع الشفعة علمت الساعة فالقول للشفعين الشفعين
 لم قال علمت الشفعة حين علمت كان القول له ولو علم
 علمت منذ كذا وطلبت وتكرار المشتري بما طلعت
 فالقول للمشتري **لا يكون ثلما للشفعة**
 اذا طلعت طلب موازنة فطلب الشفعة على شفعة
 ما لم يسلم بلسانه وعليه الفتوى وقال ابو الليث دح ان
 امكده احضاد النمر فلم تحض ثلثة ايام بطلت شفعة
 اشترى دارا فقال له الشفعين شفعتما لك فاذا اهل
 اشترى بها لغيره فهو على شفعتهم بخلاف ما اذا كان
 مشتريا لنفسه الشفعين اذا ظف لزم المشتري
 فلا تفسكت واذا المشتري غيره كانت له الشفعة
 اذا ادعى الشفعة لم نأه ان لم يكن ثلما للشفعة
 لو حال لجبتي الشفعين على درهم بطلت شفعتهم
 ولم يجر له ذلك الدرهم الشفعين اذا سلم لم تطلب
 الشفعة لم يطل الشفعة وكذا اذا اخبر بالبيع
 فقال الحمد لله او سبحان الله او الله اكبر او شئت عاظها

ثم طلب ولوجا، الحيل للشرى وقال انا شفيعك اذا اخطا
منك بالشفعة بطلت شفعتك اذا اخطا بغير الشفيع بالبيع
فلم يطلب ان كان للخبر عدلا بطلت شفعتك وان كان
واحدا غير عدل الى الوكيل بالشفيع اذا سلم الشفعة صح كذا
لارب والوصي اذا سلم شفعتك للصبي الحيلة لم استقل
الشفعة قبل وجوب الشفعة مكرهه عند محمد بن حنبل
في يونس دح والمختار لانه لم يارس بذلك اذا كان الجار
غير محتاج اليه والحيلة من وجوه والمختار ان يبيع
للحدود ويضعف قيمته وينقل الثمن الى عشرة دراهم
ثم يبيع من البايع ببقية الثمن ذهبيا او يبيع عشرة
حتى لو استحققت للدار من يد المشتري رجوع علي
علي البايع بمثل ما اعطاه **بالخذ بالشفعة** الشفعة
علي قدر ردوس الشفيعاء لم علي مقادير الانصاء
لذا كان تحت الشفوع مما له مثل اخذه الشفيع بماله وان
لم يكن مثليا اخذه بغيره لشرى دارا بالحياد ونقد الذرير
اول النعمية اخذها الشفيع بالحياد اذا كانت الدار
في يد البايع لم يقضي الشفيع حتي يترك البايع والمشتري

حاضرين ولو كانت في يد المشتري لم يستطع حضرة
 البائع لم ينبغي للقاضي لز بقضي بالشفعة حتى يحضر الشفع
 للمنف وان قضي لم ينفذ قضاءه وكان للمشتري لز يحبس
 داراء الشفع حتى يتقلا المنف انما يملك الشفع الدار
 بقضاء القاضي او تسليم المشتري اليه اذا اختلفا في
 المنف فالقول للمشتري مع يثبت فان قاه البينة
 فيثبت الشفع اولى اذا استري لم يثبت الصغير واذا
 تم اختلف للاب مع الشفع في المنف فالقول للاب
 بلا يثبت استري دارات اثنين فليس للشفع لز
 ياخذ ما باع احد مما ولو كان للمشتري اثنين والبائع وحده
 فليس للشفع لز ياخذ نصيب احد المشتريين اثبت الشفعة
 بطلبين ومات فليس للوارث اخذها بالشفعة
 وكذا لو كان له اربعة اطفال فليس للشفع
 بالملف دخل استري دارا الى وقت الحصاد فليس له لز
 يعجل المنف وياخذ بالشفعة الشفعوي اذا طلب
 الشفعة بالجوار فالقاضي يساله هل تدي بالشفعة
 بالجوار ام لا فان نعم بقضي بالشفعة فله فلا من انتر

مُفِيْعًا

أولاً شترى له فله الشفعة ومن باع أو يبيع له فلا شفعة
لأنه يبيع باع داراً من داره بمثل قيمتها واجزئتي
مفيعها لم يجز البيع له بل جازة الورثة فان لحاظ
جاز وأخذ الشفع ببالشفعة قال البايع يعتقها بالملك
وما استوفيت المزدوق قال المشتري بالغيب والدار
مقبوضة أخذها للشفع بالملك ولو قال البايع
استغفرت المزدوق أخذ بالفتى البايع إذا حط ببعض
المزدوق للمشتري أخذها للشفع بالباقي ولو حط
لكل أخذها بالكل المشتري لو رجب الدار على البايع
بسبب فله فسخ وكذا وجب ولم يرطد حتى الشفعة

مسألة متفق وكيد باع داراً وقبضها للمشتري
فوكد الشفع البايع يأخذها بالشفعة لم يبعه المشتري
أراد فوجها لآخر وغاب المنة ١٠٠ سنة
للشفع لم لا عرف كذا داراً تستحق بها فلتقول له مع
يحيى فيحاشى على الشفقات عند محمد بن
علي العلم وعليه الفتوى ثبت للشفع خيار المرددة

والتردد بالعيب اذا علمت حبيبت ادركت ولها خيار البلوغ
والشفعة ينبغي لئلا تطلبها معا ولو طلبتها متعاقبة واحدة
لادب الثاني رجل اشترى دارا وقبضها وبني عليها بناءا ونحو
فيها اشجارا ثم حضر شفيعها فالقاضي بقضيه له بالشفعة
ويا من المشتري ينقض البناء والعمارة اذا كان
في القلع نقصا نال بالمرض والاركان الشفيع لئلا يأخذها مع البناء
والعمارة بقيمتها متلوقة فله ذلك ولو لم يكن المشتري
زرع في المرض ينظر الى وقت الدرك ان لم يتغير للشفيع
ولو جعلها المشتري صجرا او موقعا او رباطا كانت
للشفيع لان يظل ذلك وله لئلا يشبه القبر ويرفع للميت
الشفيع لو بني في الدار التي اخذها بالشفعة ثم استحققت
الدار ونقض عليها البناء رجع بها اذ كانت المزدودة
قيمة البناء بخلاف المشتري

كتاب القسمة

ابوابها خمسة في طلب القسمة في كيفية القسمة فيما
يجوز من القسمة وما لا يجوز في فتح القسمة في المتوالات
باب طلب القسمة اذا طلب الورثة من القاضي قسمة
العقار وقالوا هذا ورثنا عن ابينا لم يقسم القاضي

بينهم حتى يقيموا البنية علي موته وعدا دور نشأ عند
القسمة بينهم فاقضي
يمنعهم عن ذلك و
انتقل
وكذا لو ذكر الملك ولم يذكر واليف انتقل اليهم قسمها بينهم
ويكتب بالحق باية قسمت بينهم باعترافهم ارض
ادعاهما اثنان واقاما البنية علي افعان في ايديهما وطلب القسمة
من القاضي لم يقسم حتى يقيموا البنية علي الملك واثبت
لم حدهما في قليل لم ينتفع بنصيبه بغير قسمه فطلب
صاحب الكبير القسمة واياه الاخر قسم بينهما فان
كان علي العكس قال الكرخي والشيخ الهام السرخي
والشيخ الهام الميمني في ٢ لم يقسم وذكر لبر الليف
رحم ان هذا قول اصحابنا في ٢ وذكر الحكم الشهيد في
مختص الكافي انه يقسم واليه قال الشيخ الهام للعرف
نحوه من ٢ وعلية الفتوي قاله حام الليف
في ٢ اذا كان بعض الشكار غيبا فطلب الحضور القسمة
فان كانت الدارينهم باطيراث قسم وان كانت بالراء لم
الترقيق والجواهر والحمام والرجا لم يقسم بطلب احداهم
ارض بين رجلين طلب احدهما القسمة وقلا من ايا

إلى القاضي كما يشاءكم وعمال قد بعث نصيبين وأقام ١٢٤٤
 للبنت علي البسبح لم تقبل لرفع القسمة **بالنصيبين**
 للقسمة الفعلة لتجدين المانصار مستغبت لتطيين
 المانصار دار لنرا دكر ن بين اثنين فطلبنا القسمة
 واحد ما قسم كل واحد على حدة فلا يجعل نصيب واحد ما في دار
 دالة المانصار في قسمت القسمة بالجمال وقسمت العنبر
 بالوزن بالقياس اول الميزان صحيح الطريق يقسم علي عدد
 الدروس لا يتعد مساحت المداك اذا لم يعلم قدر المانصار
 وفي الرب هتي جعل قدر المانصار يقسم علي عدد المداك
 علي عدد الدروس اقتسما دارا واخذ كل واحد منهما طائفة
 علي لزيته لاطماد راسم مسامة جاز رجل ملت عز زوجة
 ونبت م ارج المانصار فاخرجت للالة بشي يقسم
 الباقي علي سبعة للبنت اربعة وللا اربعة باقني
 عمر الويت النسفي رح مات عز لالة حامل فاما كانت الولالة
 قس ينة ينتظروا ان كانت بعيلة بحسن الحمل ميراث ابن واحد
 وعليه الفتوي سفل الم علولة وعلولة سفل ل وسفل لعلولة
 قوم كل واحد على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك
 عند محمد رح دارا اقتسموها فوق بيت فيد حمامات

دار وكل كرم

التين بالمكيا

اذا كانت الشركة بين
 فاجر حيا احدى منهما
 اعطوه اياه حال كونه
 الشركة عتارا او غيره
 جاز فلما اعطوه او
 عنيت شرح

في نصيب احد لم يذكر والحقائق وقت غيبي بينهم كما كانت
 ولان كان يذكر في القسمه فان كانت الحقائق لم يوضح في المبدأ
 فالقسمت فائدة كرم بين رجلين اقتسمها نصيبين وفيه ايهما
 ونحو فان لم يتوكل هذا النص لفلان بكل قليلة وكثيرة او بما
 فيه من العناب والثمار فان لم ينعاب والثمار يبقى بينهم منكر
 كما كانت القسمه في مستوي الجزاء استيفاء وفي مختلف
 الجزاء مبادلة لو كانت بينهما حصة اودرام او نيا
 من جنس واحد فمميزا احدهما نصيب جاز **ما بالجزء من القسمه**
وما بالجزء ينبغي للقاضي لتزيق بين الدار وله يدخل في القسمه
 الدرام اذا امكنه القسمت بدون ذلك المبرر ايهما دار
 او ارض قسمت ولم يذكر وافي القسمت للطريق فان
 لم يكن له صفة فيما اصابه ان ذكر ذلك حقه ملوله فانه في
 نصيب صاحبه وان لم يذكر وان ذلك فالقسمه فائدة وكذا هذا
 في مسيل الماء كتر حطة بين رجلين ثلثون ردي وعشرة جيلة
 فاخذ احدهما ثلثين والآخر عشرة وقيمة العشرة مثل يتمم الثلثين
 لم يجر اذا انقسمت الدار وفيهم غائب فمات الغائب فجاز
 وارثه نقل اقتسموا دارا وفي التركة دين محيط او غير محيط
 فطالب الغائب دينهم رد في القسمت ولو كان له مال

١٣١
١٢٨
آخر جعل الرب لبيد لتبقى القسمة قسمة الديون بل يجوز
تخلل بيني وبينك فنيها على كل واحد منها طائفة من غيرها
بل يجوز كذلك البقرات والغنم يقسم للتفجير ابره او وصي
ابن اجدده او وصي جدده او نصب القاضي له وصيا او
امينا اقتسمت الورثة واداد فيهم لمرأة للميت ثم ادعت
مهلك علي زوجها واقامت البنينة تنقض القسمة وكذا
الوارث لو ادعي ديناً **في القسمة** لو اختلف للفقهاء
في شهد الثمان عند القاضي قبلت كتمانها خیار الورثة
في قسمة الثياب من شوح واطد والبقر والغنم لم يثبت
في رواية ابن حنفى الكبير ربح وني رواية ابن سليمان ربح يثبت
وعليه الفتوى لما سار باثر اط الحيار في القسمة اذا قال احد
المتقاسمين لا صابني موصع كذا ولم تسلم اليك ولم تشهد علي
نفسك بالمرتينفاء وكذبته في كتمانها فاستخفت القسمة
ذلك بين رجلين اقتسماها ثم استحق نصفها من اياها فانه تنقض
القسمة لحق المستحق ولو استحق نصف ما في يده لهما معلوما
او مثاماً فالمستحق عليه ان يثار ابطال القسمة وان شاء رجع
عليه صاحب النكحة وذلك في اربى اثنين اقتسماها نصفين

و بنی کلد و اطایه نصیب نم استحققت لم یرجع اطماعا علی البنا
یقیمت البناء و لو كانت دار لنز بینهما فاقسمهما و انزل کلد
و اطماعهما دارا و بنی اطماعا یه داره نم استحققت رجوع
بنی قیمت البناء **مسألة متون**

ینبغي للقاضي ان یصل قاسما عدله ما هو عالم بالقسمت یرز
من بیت المال یقسم بین الناس بغير اجر فان لم یجعل یصل
قاسما باجر لم یجیر الناس علی قاسم و لعل و اجرة القسام
علی عدد الاوکس لم علی عدد الم نصباء الاوکی لنزل یاخذ القسام
الم جر علو لرجل و سفل الم خو فلیس لصاحب العدة ان ینبی
او یتل و رد ان بغير رضا صاحب ارض بین رجلین بنی فیهما
اطمعا بنار نقال له المخر ارفع بنارک عنها فانه یقسم
المرض بینهما فما وقع من البنار یر نصیب الذی لم یش
فلما لن یرفعه او یرضیه بالقیمت علو لرجل و سفل المخر فاکستف
لصاحب السفل الم يجوز التصرف فی المملکة المشترک الم برضا المخر و له
لن یفعل ما یلو و جینسی السکنی لو استخدا عبد امتر کا
بین د بین اخر بغير اذن صاحبه قبله یفتر و ذکر فی نوادر
سلام رج انه یفتر اذا اراد ان یفعل ما یلو یفتر لیس له حق

للموت في السنة الامام الزاهد كراون دك دك وقار
السج للهام سمس الميتم السرخي دك دك دك عليا الفتوي

كتاب الاجارة

كتاب الاجارة ابواب غائقة في الاجارة الجائزة

في المجارة الفاسلة فيما يكره وفيما لم يكره في استحقاق المجرة في نفسه
المجارة في الاختلاف في المجارة في ضمان المستاجر والمجير في التمتع

في باب الاجارة

باب في المجارة المجارة استاجر ظيما بطعامها وكسوتها

جاز بشرط في الكسوة بيان المجل استاجر شيئا دك دك دك دك

المجل

لزيست في ديك غير الم الطمان والقمار والحداد

دك دك دك دك استاجر عبد البيع له او يشتري جاز

فان لم يمت ديت اخذ المستاجر بذلك ولم سبيل للخراج علي

لن يتاجر استاجر كلبا للارض طيان جاز استاجر دك دك دك دك

غنيمة دك عليا ان لم يدرعي مع غنيمة غنيمة اخري جاز قاضي

استاجر دك دك ليضرب له حدا او يقتص من رجل او ليتزم

عليه في مجلس القضاء باجر معلوم جاز جماعة استاجر دك دك

رجلا دك معلومة ليرفع ادمهم الي السلطان ويدفع

الظلم عنهم جاز وان لم يوقفوا جاز ايضا فيما يتبعها اصلاح

المر بوما ادرج حيا لو استاجر للطلقة طلاقا يائما لم رضاع

ولله منها او غيرها جاز الاستيجار لحفر القبر جائز لو اجر

داره شهر رمضان مثلا وهو في شعبان جاز اذا قاس

الاستيجار لحفر
القبر جائز

ذهبته مغفلة هذه الدار كذا يدرهم فهي اجارة اذا
 اجر ايند الصغير او داره جاز اللهم لو اجرت الصغير
 جاز بخلاف ما اذا اجرت داره او عبده رجل اجرت
 دار مشتركة بينه وبين غيره جاز الاستيثار على تعليم
 القرآن يجوز على جواب للتأخير وكذا في تعليم الخط
 والمكسب وقبحه لنزيت قول استاجروني لتقوم علي في
 تعليم القرآن والخط والهدية كذا سلمه غلاما الحبيب
 استأنا ليقوم علي في ما نأ معلوما للتعليم حرفة معينة جاز
 استاجر در اقا وراط عليا الحبر جاز بخلاف استراط
 الكاغذ استاجر دابة بغير عينيها جاز مريخي
 الدار باقله اجر للمالك جاز من جميع المال استاجر
 بيتا علي انه ان اسكن فيه بنرازا فعليه درهم وان اسكن
 فيه حدا او قفا فعليه درهما جاز وكذا اذا
 استاجر دابة علي انه ان حمل عليها حنطة فبدرهم وان
 حمل عليها شعيرا فبثمن درهم **باب اجارة الفاسدة**
 دفع ثمنها الي حاكم ليحكم له بالثلث او بالربع فهي فاسدة
 علي رواية جامع الصغير وفيه اخير السنة الهام السرخي

من تركه
 الاستيثار على تعليم
 القرآن يجوز

الوراق

اب في الاجارة
 الفاسدة

رحمت الله عليه وقهر مشايخ بلخ رح يجوز وبه اخذ ابو الليث والقاضي ابو علي
 السنن في رح للعرف والعادة اجارة المشايخ عند غير الشيوخ لم يجوز استاجر
 على انما يقطع من له هذا الوقت من الحنطة بغير منه لم تجز كذا اذا استاجر
 رجل لا يخل له طعاما بغير منه استاجر ارضا بذاعة ارض اخرى فلا
 خير فيها كذا اجارة السكنى بالسكنى والركوب بالركوب واللبوس
 باللبوس متعارضة الرية ان على المالك ان لا خير فيها بخلاف ما اذا دفع
 البقر لياخذ الحمار الاستيجار على الطاعات كالمائة ولم يذرع تعليم
 الفقة لم يجوز الاستيجار ولغسل الميت او لحمله لم يجوز استاجر ابالا او
 امه او جد له او جدته للخدمة لم تجز استاجر ارضا ولم يسم ما يذرع الاستيجار
 فيها لم تجز كذا اذا استاجر دابة ولم يسم ما يحمل عليها استاجر بيتا
 ليصلوا فيه به رمضان لم تجز استاجر هرة لمخذ الفارة لم تجز
 التري شيئا فاستاجر البايغ يخطمه لم تجز خلاف ما اذا استاجره الفارة لم تجز
 لفصله او قبله استاجر للمنفق لم تجز التري لم تجز استاجر
 للودع للحنطه جاز استاجر طاحونة على لير عليه الهجرة حار
 انت طاع الماء انما لم تجز استاجر حماما سنة على لير حنطه عند
 به بيت للتوظيف لم تجز خلاف ما اذا شرط ان يخط عند قلب تجز
 ما كان موطئا لم يجوز الاستيجار على الغناء والنوح وقراءة الشعر الاستيجار على
 استاجر رجلا ليعلم ولده حرقه كذا على لير يعمل له ولده مدة معلومة الغناء والنوح
 لم تجز استاجر المناطة لتزيين القردس نعي فاسلة لواجبا
 استاجر امرأة او امته للطبخ اذ الخبز لم تجز الا اذا استاجر امرأة
 للخبز او للطبخ للبيع اذا استاجر امرأتها لم رضاع ولده منقاه لم تجز
 اذا دفع ارضه اليه بعد ليغرس فيها اشجارا على لير لير
 المرض والشجرة بينهما نصفان لم تجز فان فعل في الشجر لير

ركوب
 حزن كرفق
 معاوضة

الاستيجار
 على الطاعات
 كالمائة
 لم يذرع تعليم

الفقة
 لم يجوز
 الاستيجار
 لغسل الميت

او لحمله
 لم يجوز
 الاستيجار
 ابالا او

امه او جد له
 او جدته
 للخدمة
 لم تجز

الاستيجار
 فيها لم تجز

الارض وعليها قيمت الشجرة واجرها عمل استاجرو حجر من لوز و
لما جاز استاجرو دابة الي الكوفة اياها معلوم. اذا استاجرو حجر
ليخط له هذا الثوب او ليخزل له هذه العشرة المتخاتمة من
لم يجز خلافا لهما في الحارة في بعض الرط الفارسة وكنز
تؤثر في البيع تؤثر في الحارة اذا رط الخراج على المستاجر
نفسه الحارة استقرى عبدا فاجرة عن البايع قبل القبض على
ما يحكمه من الحارة وما لا يحكمه

البيع الكبر
الاول الكبر

اجر بيتا ليخذه فيه بيت
ناد او بيعه او كنيسته او يباع فيه الخ لم يأس به عند ابي حنيفة
و خلافا لهما اجر نفسه ليعمل في الكنيسته ويعملها لم يأس
يهودي استاجر مسلما ليحمل له خراج جاز اجر نفسه من كافر
ليحصر له العقب ليخذه منه خرا كده اجر نفسه من مجوسي ليقول
له النار لم يأس اجرة المشاطة مكرمه للملوك ليعز من غير شرط
حرة اجرت نفسها من رجل ذي عيال لم يأس به وكره اذا خلا
اذا استاجر دجلا ليكتب له غز لم يأس جري طيب له كذا اذا استاجر
الحجر المان انه يخدم بهذا له اعانة على المعصية لم يأس بان يستاجر
المسلم الظير الكفرة او التي قد وادت عن الفجور ولم يأس
لن يكتنز الظير حقا لم يأس بان ترضه للمسلمت ولذا الكافر اذا
استاجر عبد ليخدمه او دارا ليسكنها او دارا ليدفعها لوز
يو اجرة من غيره الفلام اذا لم يكتنز ابوه حايكا غليس للذي
في حجره ان يعلمه الحياكة لم يغير بذلك

لما يأس من اوليس
وذلك طيب
الاول الكبر
بيع المسلمت
الكافر

ما استحقاق الحجرة
الحجرة لم تكن الا بالتعجيل او بالشرط المتعجل او باستيفاء ما الحجرة
بدل عن الحجرة اذا كانت مسكوتا عن اجلها يطالبها عند مضي كل

دوم في السكنى وفي السفر طالع بكلاهما ما روى عنهما إذا ملك دارا
معدة للخدمة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار
يجب المجره على جوبس المتأخرين وعلى الفتوى وكذا إذا
فدالهما مستأجر الدار إذا ادعى شراء الدار فالجره على
المستأجر المزمته ما لم يثبت البيع إذا غصب الدار للمتاجرة
فأصب لم يجب المجره على المتأجر استأجر رجلا ليقرب
لبناء استحق المجره إذا أقامته وتماثلت له حتى يسرجه للبناء
والقصار لم يطالب بالجره ما لم يغير غايات العمل يحل
للقاضي أن يأخذ المجره على كتب السجل استحق المجره
والو ثابق قدام يجوز لغيره أن يغير إذا أرضعت
لثوب الشاة لم أجر لها بخلافها إذا أرضعت لبنات أو
الحيات إذا خاطبه بئيب فسرق الثوب يسترد منه المجره
في التجارة الفاسدة كحجرة التهلكة من الانتفاع لا تجب المجره
استأجر خبازا ليخبز له في بيت قفيرا من دقيق لم يستحق
المجره حتى يخرج الخبز من القنور إذا دفع إلى خياط
ثوبا فحاطه ولم يترط أجر له المجره المأذون له أريد منه
المجره استأجر رجلا ليصنع خرف له يتأمله والمصانع
من قبل المستأجر فلا أجر له لو قال إن دلتني على ضالتي
فلك درهم فمشني مولا دله عليها فله المجره بخلاف ما إذا
دله من غير أن يمشني معه قال لم يخرجني خستطت هذا
الثوب فأرسله فلك درهم إن خستطت رد قيا فلك درهمان
بأي العملين عمل استحق للمستمع لو قال إن خستطت اليوم
فلك درهم وإن خستطت غدا فلك درهم فان خاطبه في اليوم فله درهم

فمن

وله غطاء غدا فله اجر مثله لم يجاز زمزم درهم ولم ينقص عن نصف درهم
تصادر حجل النوب ثم قصروا فذا اجر له ولو قصروا ثم جحدوا لم
تجر له خرج لي هذا فلك درهم فباعا عليه اجر المثل لم يجاز وزدوا
للمنهم استوجروا على عمل بالركبة فمضى احدهم وعمل الاخر لزيد
العمل فله جرة بينهما وكانا مقطوعين في نصيبه استاجر داراة
كل شهر بل درهم ولم يبيئ بعد الثبوت فالتعد فاسد فيما سوي
النهر الوارط فلو سكت في النهر الثاني لزمه المبيئ كذا في كل شهر
وله ان يفسخ في اليوم الاول من النهر استاجر داراة الى مكان
معلوم ليحمل عليها طعاما فلما ذهب الى ذلك المكان لم يجد
الطعام فعلى جرة الذهب استاجر رجلا ليذهب الى
البعرة ويحبي بعيراه ولم يردم مخلوقون فذهب اليهم فوجد
بعضهم قد مات في اربمت بقي فله المجر بحساب ذلك استاجر
رجلا ليذهب بكتابا الي فلنثر بالبعرة ويحبي بجوابه فذهب
فوجد فلانا ميتا في الكتاب فلا اجر له ولا اجر له مع جرة
الذهب ولو وجد فلانا غاييا فترك الكتاب عندا ورجعه جرة
الذهب استاجر رجلا ليذهب بطعام الى فلنثر بالبعرة
فذهب به فوجد فلانا ميتا في الكتاب فلا اجر له اذا استاجر
او داراة مراكبه ليحمل طعاما مشتركا بينهما فحمل لم اجر له العبد
للحجور اذا اجر نفسه ووزع من العمل لما وجب المجر في
المجاداة الفاسدة بحالة المستمي بان جعل المستمي ثوبا او داراة
يجب اجر المثل بالفخا ولو كان الفاسد بسبب اخر لم يجاز
المستمي المجره اذا كانت ثيابا او غرضا فالنثر فيها يات

هـ

نح

القرب والخفة و الهجل ولو كان للراجس حبل و حوتة يشرط بيان مكان
جلبه ليقار الحجر لو كانت حيوانا لم يجوز المالك ان يسلو **الخسبة**
المجادة من رضى الله عنه المجادة تفسخ بالعدر و دخل التري
المالك الى كثر غاراد لنزق على و لم يذهب فلو عذر ولو اراد المكارى
لن لم يذهب ليس له فسخ المجادة و دخل استاجر و دخل لخدمه في
المص او لم يقبل بالمص ثم سافر فلما رجع فسخ المجادة استاجر
حما لم ثم و دخل كرا او رخص او و دخل المكارى كرا او اعلى منه فليس
بعذر استاجر و كانا ليشتري فيه و يبيع كذا من التجارة ثم يذالك
لن يقول اليك تجارة اخرى فهذا عذر استاجر او و كانا و لنه
دين فادح لم يقدر علي قضايه الم ذنم ما اجره فسخ
القاضي العقل و باع في الدين ولو باع المستاجر ليقتير دينه
لم يفسخ الم لم يدفع اليك القاضي و علي الفتوى يتوعد صاحب
العذر ليفسخ المجارة الم اذا كان لم يمكن المضي الم بفسخ
و لم يشرط قضاء القاضي لو فسخ المستاجر يبيع الم جر
قار الشيخ الم الم سبجاني و لم يفسخ و قار الشيخ الم يمت
الشيخ الم يفسخ و به اخذ حام الدين و ح المجارة تفسخ
بموت الموكل و للمستاجر و لم يفسخ بموت الوكيل و القاضي
و المتوكل استاجر بعد العمل فمرض فله عذر و لو و حله
غير حازق فليس بعذر استاجر ارضا للزراعة فطلب
عليها الماء او حابه نزل لم يفسخ مع الزراعة فلو عذر اذا انتفعت
المجادة و في المرض زرع فانه يترك الي لن يدرك بالجر طير ارضعت
صبيا ثل ثم اكثرت لن ترضع و لم يقبل الصبي ندي غيرها لم
تجبر علي ارضاع الم عند اي يوق و ح استئسانا استاجر و ح
الي مريض فمات للوجع في بعض الطريق في موضع لم يمكن الدفع
الي القاضي و كتبها المستاجر و عليه الم جر حتى ياتي ذلك للمكان

يتام

مفرد

مفرد

لا يقبل الم
ندي غيره

واما ما استدل به في الطعن ليرد على المأبذ الوصفي لواجب العمل
 سنين فادرك الصبي نفسه المجرى خلاف ما اذا اجره احد
 لواجب كل الدار من رجل ثم نفاسنا العقل في النصف لم يطل
 في الباقي يصح سراط الخيار في الهجرة للمستأجر ضياع الدولة
 في الهجرة الى الدولة المسموعة بخارج او غيرها يلغى استأجر منه
 جميع المثل ثلثين سنة متواليه غير ثلثة ايام من اخر كل سنة

قال الخياط امرتين قميصا اذ قال امرتيك لن تصفيا

فصبغ اصفر و قال الصباغ امرتني ان اصبغ اصفر

صاحب
مرحمان بن بقاء

سَنَّا نَقْلَعُهَا

10

بسم الله الرحمن الرحيم

في الصمان

17

1792

کلیف

بني يمكنه الم حنرا عنده قال ابو حنيفة رحمه الله يفتد به اخذ ابو الليث
 وحام الدين رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يفتد دافتي بعضهم بالصلح
 على نصف القيمة في هذه المسئلة وكذا هذا في كل اجير مشترك كالصباغ
 والنجار والبقار والراعي اجير الواحد وهو الذي يقد له اجير
 خاص الذي يفتد الحق المجرة بتسليم نفسه في المدة ولنزله يعمل له
 يفتد ما تلقى بصنعها مما يصح اذن المير فيه تلميذ القطار
 او غلامه لو انقلبت مثل المدة فيما يدق في الثياب وقته
 على ثوب من القصة فخرقت فالثوبان على المير وقته ولو دقت
 على ثوب من غير القصة ضمن الغلام والتلميذ اجير للمير
 اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او وطئت
 بعضها بعضها ضمن وان كان اجير وطئ له لو نزل فحل على انش
 فوطئت لم يفتد البقار واذا مرضت بغقة فخاف البقار
 عليها للموت فذبحها لم يفتد ولو لم يذبحها حتى ماتت لم يفتد
 ايضا التذوي دابة فض بها او ليها فماتت ضمن مستاجر دابة
 ليركها ما دق احد رجل مثله في الحمار فماتت ضمن نصف
 قيمته ان كان صغيرا بحيث لم يقدر ثقله وان كانت الدابة
 لم يطبق حملها ضمن لذلك لو ضاع الصبي من يده النير فمات
 او سرق شيء من ثيابه او حليته لم تضمن لانها اجيرة الواطلة
 الحمار المستاجر اذا اخل فاذ اذهب بحيث لم يشعر وعلم
 انه لو طلبه لم يظفر به لم يفتد بترك الطلب لو نزلت شاة
 من القطيع فخاف الراعي على الباقي ان يتبعها فلا ضمان عليه في
 القادة المستاجر دابة الي موضع كذا فركبها في المص ولم يذهب
 الي ذلك الموضع يفتد ولو كان هذا في الثوب لم استاجر
 سرق ليحمل الله متاعا في طرقت كذا فاخذ في طرقت اخر يسلك
 الناس فمكده المتاع لم يفتد بخلاف ما اذا حمل في البحر استاجر

الدقة كونه

استاجر الخايز عيا حنيفة من رعا
 طنة حنيفة ما تشتره من اجير عليه

رجلا ليخندل في بيت المتاجر فلما اخرج من الدنور احترق من غير
صنع لم يفت ولم الهجر لو انفع حلقوم لاطاحونة فصاعت الحظ
صمت الرطمان لو قال للخياط انظر اني هذا القوب فان كفاي
فميصا فاقطع يدريهم وخطه فقال بعد قطعه لم يفت
ولو قال له انظر يفتي فميصا فقال نعم فقال اقطع فوطه
فاذا هو لم يفت لم يفت انه اخرج الكلام مخزج المنورة
استاجر رجلا ليحمل له دنائت الفرات فوقه في بعض الطريق
وانكسر فانتار صمته في المكان الذي حمله فممت وانتار صمته
في المكان الذي انكسر واعطاه من الهجر بحسابه فان زاحم
الناس في الطريق حتي انكسر لم يفت اذا دفع صمته الي
استخر واذا ن له في ضرب به فض به في ادب فمات لم يفت
وكذا اقصار اوصاف اوصاف حبس ثوبا بالهجرة فمهلك
لرمت وكذا كد عالم لعملة في العمول والحلاق لو حلف داهي
عبدا حبسه لاجل الهجرة فمهلك صمت لدا الحال وغاسل الدنور
مسائل مقترحة مؤنة الرد علي الموجر وقال حاتم التري
رد كجب لنزلي مؤنة الرد في الهجير المستر علي نفقة الهجير
ليس علي المستاجر ولو ط عليه تفد الهجارة علي جواب
الكتاب وقيل في زماننا لم تفد اذا استاجر دارا وارضا
ثم دخل فيه الشرب والطريق ام خياط الخياط له ثوبا او خفا
ليخرب له خفا فامعتبر في الخيط عادة اهل تلك البلدة
استاجر يعير الحمل عليه مقدارا من الدار فاكل بعضه له لنز
يزيد عوض ما اكل استاجر ساجد للبناء او الغرس فانقصت

ايضا
مسائل مقترحة
مسائل مقترحة
مسائل مقترحة

والغارة المؤنة
مسائل مقترحة
مسائل مقترحة
مسائل مقترحة

مسائل مقترحة
مسائل مقترحة
مسائل مقترحة
مسائل مقترحة

مختار

للمدة لزم قلع ذلك كذا لو انقضت مدة المجاورة وفي الموضع طيبة
 اذا سلم سوبا الى ضباط له باجر مستمي واخذ منه كفيلا ابالحياط
 جاز وضمن الكفيل الحياطة اذا امتا جرد دارا المجاورة فاردة واجرها
 من المجرى اجارة صحيحة قيل لم يجوز وقيل يجوز وانما افترط
 الرئف الى عتاي رح رجل استاجر دارا سنة فوهب له
 المجرة لاجرة ثمرد مغان جاز الدراعي والبقا وليس عليه عي
 المدة ٥ حتى لو دلت شاة امانة فترك الولد في الجبانة حتى ضاع
 لم يفت بخلاف الواحد لو شرط على المجير للمتركن لزم رد عي ما يولد
 صح استئمانا لو استاجر دارا من الغدوة الى العشي
 فذلك اليك غزوسي الشمس في عفا ديارنا لو قال اليك انك
 يمنع عاي صلوة العصر فيظن في ذلك اليك تعارف اهل البلدة لو
 استاجر دارا الى ليلة كذا فاذا للمكادي البلدة عليه لزم ياتي
 به اليك تمتل المستفاجر **كتاب القضاة**

في ادب القاضي في تعليل القضاة فيما يجوز من القضاة وما لم يجوز
 في كتاب القاضي اليك القاضي في المستحدا في في التفتيش في المتوقفا
ادب القاضي ينبغي للقاضي ان يستوي بين
الخصمين في الجلوس والنظر اليهما والكلام معهما اذا سلم
احد الخصمين على القاضي لم ينبغي ان يسمع قوله عليه لونه لو زاد
يتسر قلب المخر ينبغي ان يتوهم على رأس القاضي الجلوس يمنع
الناس من اعادة الحديث اذا حضر الخصمان لم يارس لزم يقول
هكذا وانما رست حتى يابندوا بالكلام واذا تكلم المدعي
يسكت المخر ويسمع مقالته فاذا فرغ يقول للمدعي عليه

النفقة

بطلب المدعي إذا يقول وقيل للمدعي إذا كان جاهلاً
القاضي يسأل المدعي عليه بدون طلب المدعي فإذا سأل وافق
قضي عليه ولنا نكر يقول للمدعي اقم البيّنة فإن قال لم يبق
بي حلف القاضي إذا طلب المدعي عليه ليسأل المدعي
أي وجه يدعي هذا المال سأل القاضي ولكن لو أتى لا يجبر عليه
بيان السبب لا ينبغي للقاضي أن يفتن أطرافاً حجة ولم يسأل أطرافاً
ولم يفتن أطرافاً ولم يقبل هديته ولم يقبل الهدية له من ذي رحم
محرم أو من كان يهدي إليه قبل الغفارة الغفارة ولم كانت الهدية
له قبل الغفارة لم يقبل وبكرب الدعوة العامة فلا يجيب الدعوة
الخاصة وهي التي لو علم المضيف أن القاضي لا يجيب يترك الدعوة
له لمن كان يتخذ قبل الغفارة لا ينبغي له أن يبيع ويستري
في مجلس الغفارة لم يقضي وهو غضبان أو دخله دهر أو نفاسى
أو به جوع أو عطش أو غرط أو كظ أو لا يقضي وهو مريض أو مكره
بأن يقضي وهو مكره أو يكره أن يقضي للخصوم وقيل له بأس فيما
كان محلوه له وإن كان شاباً ينبغي أن يقضي فهو ثمة أو كظ أو كظ
لن يجلس للقاضي كل من جاء أولاً فهو أولى بالتقديم للملغفارة
فانه لم بأس بتقليدكم إذا كانوا أكبراً ويدخل بذلك الفرس
في أهل المص فحينئذ تقلدكم بالتشويه بالنوبة لم بأس بأن
يقضي في منفرد أو حيث أحب ولكن قضى في جنب الجماعة
فإن أحسن الله أنفي للثمة الغفارة لا يكره خلاف الكافي روح
إذا جلس القاضي ناحية في المسجد للعدل والحكمة لم يسلم على الخصوم
ولم يسلم عليه لخصوم **بالتقليد القضاة** العبد والصبي لم يجلس
قاضياً إلا في قاعة أو في دار روي الحدود والقصاص والقاضي

وإذا كان عليه

منه
يقضي

للقضاة

يحل قاضيا والعدل افضل له عي لم يجعل قاضيا السلطان اذا قضى
مازاه اذا كان غائب قضاؤه على الجور من طلب القضاء والمارة
لا يجوز لان الخبير في غيره الدخول في القضاء رخصة طلت لم يخاف العجز وما من
عليه الحق والى متناع عنه عن يمين طمو المختار وخوارج غلبوا
عليه ببلدة وقلدوا قاضيا من الخوارج لم يجوز ذلك قلدا من اهل العدل
جاز لم يجوز للقاضي لزيا من غيره بان يقضي بين اثنين الم اذا
وله السلطان ذلك فحينئذ له لزيا من غيره بذلك ولكن لا يمكن عنده الم
اذا قال لا السلطان ولا من شئت اذا قلد الدجل قضاء بلدة
لم يخل فيه القدر ما لم يكتب في اسير تقليد القضاء بالشرط مضافا
الحق وقت في المستقبل يجوز بان يقول اذا اقدم فلن فانت قاضي بلدة
لذا السلطان اذا مات لم يعزل قضاؤه القاضي اذا فسدت اوجار
اوارثي لم يعزل اما يستحق العزل القاضي اذا اراد ان يتركه اسلم
فان عاي حاله **اما يجوز من القضاء** ما لم يجوز قضاء القاضي في العقول والغسوق
ينفذ ظاهرا وباطنا عند اية حنيفة روح حتى لو ادعي نكاح امرأة ذارعة
واقام شاهدي زور وقضي القاضي بالنكاح بينهما حل له وطيبا وكذا
اذا قامت المرأة شاهدي زور على الطلاق وقضي القاضي بذلك فانه
تقع الفقة بينهما القاضي اذا اخطأ في محل الم حتى ولو لم يذري
ذلك بل يذري ظاهرا لم ينفذ وعنه الشيخ المام السرخي انه ينفذ وبه افتي
حكايم الدين قال الشيخ المام شمس الممكت الم غياثي ربه وعن محمد
رح كذا في اختلف فير العلماء فقضي بذلك جاز وليس القاضي
اخر لنز يبطله وبه اخط لبوالليف ربه لم يعتبر خلافا الشافعي ربه
وانما يعتبر خلافا الصحابة ربه وفي كان معهم اذا ادعت اخط
عليه زوجها الطلاق او المنة الحرة واقرا المزوج والمولى لم غابر في
يقضي على الغائب القاضي اذا قضى في مسألة طلاق للكره
عليه قولنا ادعي قول الخصم قلد القاضي اذا قضى ببيع ام الولد

الغنية بالله
خوارزمي

والتبريد من
يعني والبريد
تقديرا

قضاة

قصة
ذلك
لا ينفذ
وعن
الشيخ
وما

مختار
فقضی
جان

جاء عندنا حينئذ واني سئلت رجلا فاما لمحمد رجلا لوقضي بالثكارة
شهود قال محمد رجلا جاز وقال ابو بكر بن الفضل رجلا لم اذني
بقول من جاز او بقول يخالف قول اصحابنا رجلا جاز اذا كان
القاضي من اهل الدراية والحق جاز اذا اذني بام امراته فراض
الي القاضي فلم يفرق بينهما واقربهما علي ذلك فليس القاضي
اخر من يفرق بينهما اذا قضى له امراته فرفع قضاؤه الي
قاضي اخره فاجاز له لم يكن للتالي لم يبطله لم ينبغي للقاضي
لم يقضي علي الغائب وللغائب بالبينت ولو قضى نقول قال
الائمة السرخسي رجلا القاضي اذا وقعت له حادثة او لولده غائبا
غيره وكان من اهل المنابة وقضى له او لولده جاز القاضي اذا
قضى للامام الذي قلده القضاء او لولده الامام جاز الامام يقضي
بعمله كالتقاضي والتقصير **فصل**
القاضي اذا قضى في مسألة المستبدا او قضى بتاخذ ويحكم
ولو لم يفرق بينهما شاعدا وحلف مكان شاهد اخر لم ينقل
قضاؤه القاضي اذا خالف اجتهاد الكتاب او الخبر المشهور لم ينقل قضاؤه
القاضي اذا قضى له امراته او لولده او لوالده لم يجوز القاضي لم يقضي
بعلم حصل قبل التفار او في موضع لو قضى فيه لم ينقل كما لو قضى في
بلدة اخرى ليست في اسمها او قضى في مفاضة ادخل اليه
من ارعد وقضى القاضي اذا عزل عنه قلده لم يحكم بما شهد عنده
الشهود حتي يعيد ما صاحبهما القاضي اذا قضى بعلمه في الحدود
الخالصة لله تعالى لم يجوز قضاؤه قاضي رتبات لم ينقل عندنا في حنيفة
رجلا حاكم المحاكم في الفصل المجتهد اذا لم يتصل به قضاء القاضي
قال سمس الائمة السرخسي رجلا لم ينقل واما حكام الديار رجلا لم ينقل
لم يفتي به القاضي اذا ارتد اليه قضى علي الوجه لم ينقل قضاؤه

سرخسي

اذا قدضت خطايا باحثة الى اثنين فقتضيت احدهما لم تجز القاضى اذا قضى
 نفسه اليه على املة واحدة في حق من عقد اليه على كل املة
 في حدة لا يفسخ اليه في حق غيره مما من النسوة ولو كان قال كل املة
 اتت بها في الحاق ففسخ اليه على املة واحدة فانه يفسخ في
 حق غيرها عند محله و به اخذ حكام الدين وعند ابي يوسف رواية
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه يفسخ وهو اختيار طهشير الدين المغربي
 رح **كتاب القاضى الى القاضى** كتاب القاضى الى الدين والعقار
 جائز في الحدود والقصاص لا يجوز في المنقول والعبيد والجوارى واخيه
 بعضهم في العبيد انه يقبل كما هو قول ابي يوسف رح كتاب القاضى في النسب
 بعد موت الأب جائز وقوله كتاب القاضى في النكاح والطلاق والبنات
 الوكالات والوصاية جائز كتاب القاضى الى القاضى فيما دلت مسيرة
 سفره يجوز في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف رح انه لو كان بحال لو غدا
 الربا القاضى لم يمكن الرجوع الي منس له في يوم ذلك بقبل
 وعليه الفتوى يكتب القاضى اسم المدعى واسم ابيه وجده وكذا اسم
 المدعى عليه واسم ابيه وجده ويحليهما وينسبهما الي قبيلتهما
 وفي ندمهما او صفا عتقهما وان ذكر اسمهما واسم ابيهما وجدهما كفى
 كان مسموعا مشهورا كبرية ابي حنيفة و ابي ليلى رح لا يشرط ذكر النسبة
 اذا جئ به الي تعزيب العبد الماذون فانه يذكر اسم واسم مولاه
 واسم اب مولاه ويشترط لزوم الكتاب على اليهود وتخصيرهم بما
 فيه ويحتمل الكتاب كحضرتهم ويجب كتحفظ اليهود ما في الكتاب
 في كتاب القاضى لو كتب من فلان ابن فلان ابن فلان القاضى بناحية
 كذا بامر فلان بن فلان وفلان ابن فلان ابن فلان بن فلان بن
 فلان القاضى بناحية كذا دالمية من فصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
 كفى وعمله وذلك القاضى وغيره ولو لم يعين قاضيا لم يكن خيرا كما

نقطة

بسم الله

لم يبق ربه اله اذا قال هذا كتاب من فلان بن فلان القاضي الى
من صل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم اذا اتى كتاب الى قاضي
الذي جاز به البيعة علي انه كتابه وخاتمته ثم يقرأ عليهم ويشتد
عليه ما فيه بحوز علي كتاب القاضي الى القاضي يسأل شهادة علي
وشهادة رجل وامرأتين لم يثبت للقاضي الملتزم اليه لزيغ الكتاب
المحقق الحفي كتاب القاضي الى القاضي يقبل مع كسر الخاتمة كذا
سنة الهيمت الحلواني ربه لو مات القاضي الكاتب ادعوا قبل
يحل كتابه الي هذا القاضي ولم يعمل به القاضي الملتزم اليه فنقل الكتاب
علي وارث المطلب ادعوا علي وصيته ان مات المطلب اذا كتب قاضي
الي قاضي ثم انتقل المطلب الي بلك الكاتب فقد تم لا طائل اليه من حكمه
علي بشهادة اذ يكمل حق يشهدوا عند حفرة الخمر اذا ذكر في البيعة
ان اليهود شهدوا علي موافقة الدعوي ولم يقسم الشهادة
لم يقع اله اذا كان القاضي علما كاملا نايب القاضي اذا سمع البيعة
والقرار ويكتب بذلك الي القاضي فانه لا يقضي بذلك بل يكتب
المدعي اعادة البيعة **بالحلف** للمدعي اذا قال بيعة
غائبة لم يكتبني احصا احصا ما فحل في اجابه القاضي الي ذلك
ولو قال بيعة حاضرة في المص لم يجبه القاضي الي التحليف اذا ادعى
عليه اخرون عادي فانكر القاضي يحلف المدعي عليه بيعة واحدا علي الدعا
كلها قيل هذا اذا كان السبب متحدا اذا حلف في مجلس قاضي
او حاكم حكم ليس له ان يحلف ثانيا ولو حلف في وسط قوم له ان يحلف
ثانيا عند القاضي الصبي العاقل المأذون له ان يحلف ويقضي
عليه بنكوله المستحلفان لم يجز في النكاح والرق والغني في الميراث والرجع
والولاء والنسب وامه ميت الولد عند اي حنيفة ربه وعندهما يجري
والفتوي علي قولهما في الفكاك التحليف علي صورة اشكال المنع

في كل من كان عليه دين
من الدين
فان كان عليه دين
من الدين
فان كان عليه دين
من الدين

على صورة دعوى المدعي يستحق به النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم
ولا يستحق بالله ما بعثت فكله باعد عن نفسه وني القرض والوديعة
يستحق بالله ما له عليك هذا المال الذي يدعيه ولم يشأ منه وني الغصب
يستحق بالله ما يستحق عليك ولم يستحق بالله ما غصب فكله غصب
فان سلم اذا ادرت شيئا فادعي عليك فانك تستحق على العلم في الزمان
داخلة يحلف على البتات ولم استحل في الحدود الخالصة لله تعالى
يستحق في دعوى التعزير لم يستحق الجواب في امر العيب ولم
الوصي في امر التيمم ولم المتولي في امر الوقف لم يستحل ان بالطلاق
مكروه المدعي عليه اذا لم يكن علي وجه التصالح غلط عليه اليه فيقول
له قل بالله الذي لم اله هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
الطالب الغالب المدرك الذي يعلم ما تسره ما يعلم من العلانية
تخليق المخرس انما يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير
به نعم يستحق اليهودي بالله الذي انزل التوراة علي موسى عليه
السلام ويستحق النصارى بالله الذي انزل الانجيل علي عيسى عليه
السلام ويحلف للمجوس بالله الذي خلق النار ولم يحلف بالبداة عن
النار لم نفي ذلك تقطع النار البتة بعد الحلف مسموعة اذا
ادعي علي اخر دنيا حوطل فانه كفاه لم يحلف في اظهر القولين
اذا ادعي علي عبد مجبور حقا لو اخذ بعد العتق فان انكر تحلف الاول
لرب يوفى اليه من ثلث ما يغضيه بنكوله ولو سخط اليه من واحدة ونكل
فنهى عليه جاز

باب نفقة

نفقة المقاتل شرط وجوب هذه النفقة للزوجة
دار محرم من اهل الميراث بالقرابة الزوجية الموصلة للموتة تجبر
على نفقة ابويه والجد والجدوة اذا كانوا محتاجين وان لم يكن زمانة
وجوب نفقة الولد الصغير ذكر او انثى اذا كان فقيرا ولم يشترط
فيها الزمانة وفي المولود الكفاية والمولود كذلك وفي الذكر الكفاية
بشرط فيهم الفقر والذمانة فاذا كان ذمنا او مملوكا او قطع اليد

المعتمد

او الرجلين او اشك اليدين اداعي او مفتون العينين او
 ما يمنع عن الكرب يجب حكم النفقة نفقة الولد الصغير علي المهر
 ومن المهر فان كان المهر محسرا غير ذمت والقاضي يا
 بان نفقة عليا ويحبر في ذلك دينها لها علي المهر نفقة الولد
 الصغير الذي علي المهر والمهر المهر محسرا اب مؤسر
 مؤسر فالنفقة علي المهر مؤسر له نفق اب حرمان الذكر
 والمهر من يحل له الزكوة محسرا له ام وجد الثالث علي المهر
 والثلاث علي الجد محسرا له اخ مؤسر اد اب اب بنت مؤسر
 نفقة علي البنت دخل محسرا اب محسرا بنت فانه يجب لم
 ما فقل في كسبه علي هذا اذا كان وحده فان كان للرايت زوجة
 واولاد صفار فانه يلغى لرايت علي ابنت فياكل مولا يغرض له
 نفقة علي جدة المهر اذا اعطي اياه نفقة شهر او كساة كسوة
 فضاغة يحبر علي نفقته وكسوته للرايت ان يسله المهر اولاد البغار
 المذكورين المهر اذا قلروا علي فينتفع بكسبه محتاج له لاشان
 مؤسر ومترط فالنفقة عليهما وعلي المؤسر الش اذا ذكر الحنفية
 2 و ذكر في المبسوط عليهما وعلي بالسوية قاهر شايخنا
 اذا نفا وقاية اليسار وتفاوتا فاحنا يجوز لمرتبوات النفقة
 المهر الكبير اذا كان مستخرا بالتعلم ولم يتحدي اليه الكسب كانه
 نفقة علي المهر الرجل اذا كان لم يقدر علي الكسب لكونه من اهل البيت
 فنفقة علي قسب المؤسر وان كانت بقوة الكسب له اعني بعض المنيعة
 رة حر تحت امته وله منها اولاد لم يحبر علي نفقتهم العبد لم يحبر
 علي نفقة اولاده سوا ركانوا من الحررة او الممته لم تسقط نفقة
 الولد الصغير **فصل** لم يحبر المسلم علي نفقة الكافر الم
 علي نفقة ابائه وامهاته الذميين المحتاجين ولم يحبر الكافر علي
 نفقة المسلم الم علي ابائه وامهاته واولاده القوار والذيت اسلموا

يحبر
 يدخل
 بانواعه
 محسري
 فصل لا يحبر
 المسلم علي نفقة
 الكافر

باسلامهم و نفقة اولادهم الكبار ان كانوا من اهل المستحقين و
 له عمة له اب وام و عمت كذلك فنفقة علي العمة و عمة له اب
 وام و خال له اب و هم والثلثان علي العمة و الثلث علي الخال و عمة
 له خال و خالة من قبل الام فنفقة عليهما ان كانا له خال و ابنت عمة
 له اب وام فالنفقة علي الخال و الميراث له ابنت العمة صغير له ام موروثة
 و اخت له اب وام موروثة و اخت له اب و اخت له ام معسرتان
 فيهم من اربعة اسهم من النفقة علي الام و ثلثة اسهم علي الاخت
 له اب و لم ير له اخ و من محتاج و له خيرة اولاد صغار او كبار
 اثبات فانه يجبر علي نفقة و له جبر علي نفقة اولاد اعمام و اولاد
 اخواته تجب علي الصغير للموسر نفقة الله قارب **بمسائل متفرقة**

اذا كان في البلدة قوم صالحون فامتنع واحد منهم من القضاء لم ياتهم ولن
 لم يات غير صالحا ياتهم ولو كان في البلدة قوم يباحون للقضاء فامتنعوا
 جميعا اشوا الله اذا كان السلطان بحيث يغطي الخصومات بنفسه القاضي
 اذا لم يكن حجة فاعلى اتباع طائفة الفقهاء وان كان مجتهدا فانه ياور
 الفقهاء و يقضي بما يراه صوابا و لم يترك دايه الله اذا كان غيره اقوي
 في الفقه و وجوه استدلال فيجوز يترك رايه و ياتى بدرايه ذلك
 الدجل القاضي اذا راي خطه علي سجل في قسطه و لم يتدكر القضاء
 لم يعمل به القاضي اذا قال ثبت عندي ان لهذا علي هذا كذا يجوز
 قضاء كذا ذكر القاضي الهام لبوعاصم العامري و سمي له بيت الحلو امر
 و به اخذ حاكم الدين رح اذا قال القاضي بعد ما قضى بشهادة
 مستقيمت رجعت عن خصايي او وفقت علي تلبس من اليهود
 او قرا بطلت حكمي لم يعتبر و انقضاء ما ض والقاضي اذا ادخل
 شهاكة في ديوانه و هو مختوم بختمه مكتوب بخطه لكنه لم يتذكر

في البلدة قوم
 بصادق الله
 فامتنعوا جميعا
 اشوا الله

الحادثة لم ينف بلك الشهادة عند اي حنيقة ربح القاضي الفاسد
اذا قضى فلقاضي اخر لم يفل قضاؤه الحب اذا كان من
فللقاضي لن يخذ مال اليتيم ويضع على يدي عدل او وقت
اليتيم اذ اي وقت بلوغه لم يحبس الحب والجد بدت
المحبوس بالدين يمنح من المكتسب هو المصحح ويمنع من الخروج
الجمعة والجماعات وتشيع الجنابة وعبادة المريض ولم يمنح اذ
الجمعة والجماعات من الدخول عليه ولم يمنح من وطئ جاريته وامرأة القاضي يتخذ
وتشيع الجنابة الكفاية من بيت المال في يوم البطالة عند مناجى بخارج ربح وهو المصحح
وقال مناجى بلخ ربح لا يتحقق المحبوس في الشجيت يكفل القاضي
اذا اعجز عن استخراج الحق عن المطلوب له لن يستوي بالوالي
موتة الشخص قيل انما علي بيت المال والمصحح انما علي للمصحح
القاضي اذا قضى له انسان يحل والمقضي له يدي خلاف ذلك فانه
يتبع راي القاضي عن محمد ربح ورواية عن ابي حنيفة ربح وعند
يوسف ربح يتبع راي نفسه القاضي اذا فوض الى شخص
ليقضي بطلان الزمان بالطلاق جاز وعليه الفتوى **كتاب الدعوى**
ابواب سبعة في كيفية الدعوى في الشيء الذي يتنازع فيه اثنان في
دعوى النكاح فيما ينتصب خصما في حق إقامة البينة في الرفع
في التمسك في المتغضات **باب** في كيفية الدعوى وتعييها لو ادعى
محمد داد لم يثبت انه كدم ارض واليهود شهدوا كذلك عن
شمس الهمة الرشي ربح انه لم يصب وقال شمس الهمة المتغاضي

الخروج الى

الجمعة والجماعات

وتشيع الجنابة

وقال مناجى بلخ

اذا اعجز عن استخراج

موتة الشخص قيل

القاضي اذا قضى

يتبع راي القاضي

يوسف ربح يتبع

ليقضي بطلان الزمان

ابواب سبعة في

دعوى النكاح فيما

في التمسك في

محمد داد لم يثبت

شمس الهمة الرشي

في التمسك في

في التمسك في

في التمسك في

فما يتقرب خصائي لا حاشية البتة ومكانه ١٩٤

يذيه دار ادعي رجل انه استراعت فلان واقام البيتنة وقال الذي
في يد الدار دار فلان ذلك او عنيهما فلا خصومة بينهما ولو تفر
المدعي استرعت فلان وامرني بالقبض منك لم ترفع الخصومة
عند ادعيهما او داراني اخر واقام البيتنة واقر ذواليد افعال فلان

الغايب - اذ دُعِيَ اَيُّهُ لم تدفع منه الخصومة فالمرتبعة بشئ
يعرف المودع بوجهه ولو ان المدعي ادعى عليه الفاعل كما اذا

فان عصبته مني او سرقته مني هذا الشيء لا يتدفع الخصومة
وان اقام المدعي عليه البينة على الوتيعت ادعى على عبد

محجور عليه ما لم يوجب الاستقلال او الغيب بشرط حصة
للوجوب السماع البينيت بخلاف العبد الماذن ادعى عندنا

يد اخراثة ملكه فشهد شاهدان له باع فلان زيب فلان هذا العنق
من هذا الملاحى ولو في يد البايع يقبل وكذا اذا شهدوا له هذا

من فلان بن فلان وقبض منه ولو كان مكان البيع عينت عني
في يد رجل ادعي آخر علي انه ملكت استراة من فلان الغائب وحققه

وَالْبَيْتُ فَانَهُ لَمْ يَوْمِ التَّسْلِيمِ اَدْعِي دُنَا عَلِي مَيِّتٍ وَاَقَامَ الْبَيْتُ
عَلِي وَارْتَضَى فِي يَدِهِ سَنِي يَسُوْحٌ وَلَكَ الْوَلَمُ لَكِنِ الْحَبِيْثُ مَا
مَنْ بَرَزَ الدَّعْوَى اِدَالَتُهُنَّ وَمِنْهَا عَلَى الْحَالِ

متردداً يسمع الدعوي أو البسينة ويحكي على العلم أهل الورع
ينتخب خصافياً يدعي للميت أو على الميت
ما لوت دنعا الدعوي والشهادة وما لم تعد المدعى عليه إذا التزم

البَيْتُ لَمْ يَدْخُلْهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْخَلْقِ لَقَدْ نَبَذَهَا عَنْهُ لِحُصُونَةٍ وَكَذَا
إِذَا أَقَامَ الْبَيْتَ أَنْهُ اسْتَوْجِبَ مِنْ مَعْدَا الشَّيْءِ أَوْ اسْتَنَامَ أَوْ قَرَأَ

فان ذكرا سببا لا طهر
الحق على
صفتها وانما
الحق على
صفتها وانما

ليس له او قبله ودفعه وكذا اذا اقام البيئنة ان هذا المصنف
 ان شاهد احدي هذا الدار لنفسه ترة شهادته اذا اراد ان يرد
 للمتركي بعيب فاقام البايع بيئته علي اقراره انه باع العبد
 تقبل اذا ادعي دارا ملحقا مطلقا واقام البيئنة علي ذلك ثم اقام
 المدعي علي البيئنة انه اقترني مجلس القاضي لزم هذا الدار مير له
 عن ابيه فلو دفع ادعي دارا بطريق المير له عن ابيه واقام
 البيئنت واقام ذو اليد البيئنة علي اقرار لزم المدعي ان الدار ليست
 في اول كانت في فلو دفع ادعي حمارا انه ملكه مترك منه فلعام
 واقام بيئنت ثم اقام المدعي علي البيئنة انه يريده عند خمس سنين
 لم يكن دفعا ادعي قيمته جارية مستفلة واقام المدعي عليه
 البيئنت ان الجارية قايمة وانها كانت ملكه كذا لم يكن دفعا لو انكر المدعي
 عليه مرة ثم قال لزم الرض التي في يدي ليست عليه هذا الحد ودمرقة
 للدفع في دعوي صحبة لو ادعي المدعي عليه الدفع يطالب بذلها
 كذا ذكر في فتاوي نجم الدين النسفي وخبر نظر المدعي عليه اذا
 قارب دفع الي اثنى مائة كحل الي مجلس الثاني او علي ما يراه //
 القاضي لو قال لي بيئنت في المحرم يوجب ثلثة ايام ولم يستوفي منه
 للحال اذا قال المدعي له بيئنت في ثمن اقام البيئنة يقبل له مكان
 التوفيق اذا قال عند القاضي هذا كان لفلان عام اول ثم اقام
 بيئنت انه اشتراه منه ولم يترقت البيئنة جاز ولو قال
 كان لفلان عام اول لم يترقت فيا يريه ثمن اقام البيئنة
 علي الشرار منه لم يقبل له لزم يوقت البيئنة وقتا بعد عام اول
 عبادني يدي رجل اقام الرجل البيئنة انه عبده واقام ذو
 اليه البيئنة انه باعه من فلان ولم يسلم له فلو خصم ادعي

غير

شعبي

دارا اهلها وبنارها واقام البتينة ثم اقام المدعي عليه البتينة انه
في مجلس القاضي نزيدي اليه هو الذي بني العمارة بتطاعه
الشهود اقام المدعي البتينة علي دعوي ارض فيها اشجار ولم
يتعرض الاشجار من اقام في واليد البتينة انه غرس الاشجار ولم يتطل
شهادة شهود المدعي في حق المصل ادعي عبد الله يدعي رجل انه
له واقام البتينة ودفني له ثم نزع صاحب اليد اقام البتينة انه له
لم تقبل المدعي عليه لواني بالانه بعد قضاء القاضي بالملك المطلق
بسمع التناقض كما يمنع الدعوي لنفسه يمنع اخوه اذا ادعي عقارا
فانكر المدعي عليه كونهما في يده يخلص وانما المقتضى يحلف انما البتينة
بملك المدعي ولو اراه المدعي اقام البتينة فانه لم يكتفي باقرار
المدعي عليه انه في يده بل يجب لنزيدي البتينة انه في يده بخلاف
المثقول المدعي عليه لو اقام البتينة انه استاجر اليهود لم يقبل
ولو ادعي علي الشهود قال وقال انك رفعت اليهم كذا
كيد ايشهدوا علي فالحق شهودا فعليه رد ذلك اليك
واقام البتينة علي ذلك بطلت شهادته شهود المدعي **دعوي**
النسب باع جارية فولدت له ثلثة اشهرت يوم باع فهايت
للبيع وادم لهم ولدك ويقع في البيع ولنز جارت به لم يرض
ستة اشهر لم يكتف ابناء له بل يتدقيق المشتري اذا ادعي نسب
احد التوامين ثبت نسبهما من جارية بين وجليهما
جارت بولدين في بطنين فقال احدهما هذا المصغر فلك
والكبر مني وصدق الشريفة تحت دعوة المصغر وصارت الجارية
ام ولد له وغلط الشريفة نصف قيمتها وعليه نصف العقر والكبر يمين
حتراد ثبت نسب من مدعي الكبر وعليه نصف قيمته الولد ان كان عتقارا

ع
لغيره

وسعي النكاح في نصف قيمته ان كان محسرا ويضف له ايضا نصف العقر
جارية بني رجلين جارية بولده فادعيها بنت نسبه منهما ويرث من كل واحد
ميراث ابنته كامل ويرثان من ميراث اب واحد ادعي علي بن بطا انه اخو ميراث
واما ادانه عمت او ادعي علي امه انما اخت او عمت ولم يدع ميراثا له فحقا
لم يدع ولو ادعي انه ابوه او ابنه يبعد خصما اذا اراد اثبات نسبه
من ابيه وابوه ميت لم تقبل ميثنة له علي خصم وهو وارث
الميت ادعي بم عليه للميت حق او رجل له علي الميت حق او
نحو ذلك ولد الزنا يثبت نسبه من المم دم الزاني قضاء القاضي
بالشبه بشهادة الزور ينقل باطنانق علي الخفاف رحمت الله

مَرْحَا

باب المقتضيات دارني يدا رجل اقام اخر البيئته انما كانت
لحمية مات وتركها ميراثا له وله خيرة الغائب لم وارث له غيرها
قضي له بحصته ويترك نصيب الغائب في يد ذي اليه عند ابيه حنيفة
در رجل ادعي دينيا علي الميت وقدم وارثا مات ورثته الي القاضي
فاقر له الوارث بحقه فاراد الطالب لتزقيقه البيئته عند القاضي
علي حقه ليلحق حقه في جميع الميراث ويلزم ذلك جميع الورثة فالقاضي
تقبل ذلك ويسمح له ويحكم له في جميع الميراث بدنيه وكذلك
لو اقر له بذلك جميع الورثة رجلا مات في بلدة وماله وتركته حيث
توفي ورثته في بلدة اخري فادعي قوم حقوقا واهوالهم فان
كان البلد الذي فيها الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي
وجبا فثبتوا ويونهم عليا وان لم تكن منقطعاً لم يجعل
القاضي له وجبا لكن يسمح له المدعي ويكتب لهم بما يقع
عنده من اموالهم اي قاضي بلد فيه الورثة ليقضي لهم
اذا يكتب ذلك القاضي الكاتب ليسلم التركة اليهم اذا اقام

البينة علي رجل بمال فمات المدين عليه بعد تزكية الشهود وقبل
البقاء فانه ينفي علي وارثه من غير اعادة البينة اذا ادعي علي رجل
بانه اقران هذا الشيء في فسر بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فانه يسمع
دعواه في صحة القولين اذا ادعي تيسرنا فيما نثار واقام بينت وسأل
القاضي لم يجعل ذلك علي يدي عدل حق يسأل عن شهود فانه يصح اذا كان
المدين عليه مجردا بالمستعمل ولو طلب ذلك بعد مجيء الدعوي
قال حام الدين رحمه في مختصر الفناوي اذا كان المدين عليه فائضا متلفا
غير ثقة اجابه الي ذلك **كتاب اقرار ابواب ثمانية** فيما يلي اقرار
فيما يلي اقرار اني معرفة المقضية في الاستثناء في الرجوع عن اقرار
في اقرار بالشعب في اقرار للمدين في المتفرقات **باب اقرار**
اذا ادعي علي اخر شيئا فقال زنه كان اقرارا كذا اذا قال ابراهيم
لذا اذا قال ما اكثر ما تنافيا قال لم اعطه او قال بسبحي قبل
يكون اقرارا اذا قال علي وجه الاستثناء اذا قال كنت قد اقر
التي ادرهم فقال الطالب باني من حمل المنزعات المال يلزمه اقرار
يصح من غير تصديق وقبول لكن بطلانه يتوقف علي ابطاله اذا
اقر بمجهول صح ويقال له بيني للمجهول اقرار الشكر كمن صح
واقرار المكن لم قال له خذ علي كذا فقال المخر الحق اذ العين
او الحلق او حدقا ويعينا في ذلك قوله جميع ما في يدي لفلان
اقرار قوله اين كالم من تراست اقرار قل لفلان علي القدم
ان مررت فعليه المال ان مات او عاش لو اقر بحمل جارية او ثمة
صح لو قال حمل فلانة علي كذا فان فسر وقال اوصي به فلان او
ابوه فدرئني صح ولنرا بهم لم يصح امرأة قالت لرجل طلقني
كان اقرار بالطلاق الم قدام علي المستبهم لم يكن اقرار بملكته
ذلك لذكيا علي ردائة الزيارات علي رواية الجامع يكون اقرارا

وضع

مستق

ضنني

اقرار

والحمد لله
ما يكون اقترارا اذا قال لرجلي لم حذكمما علمي كذا
رجل لرجل لك علي احدنا شيء لم يبعه ورجل لرجل لك علي صراخا
دينار ولم خزانة درهم لم يوحده بشيء لو قال لفلان علي عشرة دراهم
او لفلان علي دينار لم يبعه تعليق الاقترار بالراط لم يبعه اذا قال لرجل
فلان المختار انه لم يبعه اقترار بالترق في زماننا اذا قال لم خزانة علي
الن درهم فقال له ولي عليك مثلها او قال لم خزانة عبادت عبدك
فقال له خزانة ايضا لم يبعه اقترار ذكره الناطقي درهم وقيل
لم يبعه اقترارا اذا قالت لزوجها دج من از قومي يا حسرت
يا فتم لم يبعه هذا اقترار يقبض للمهر اذا قال لفلان علي فيما
اعلمه او قال في علمي لم يبعه خلافا ليرى روح المدا علىه اذا قال
لي مخرج من هذه الدخوي لم يكونا اقترارا اذا قال لفلان علي
درهم في شجرة فلان في علي او في قضايه او يفتواه لم يبعه شيء
بخلاف ما اذا قال بشهادة وبحكم اذا قال لفلان علي حق
من قال اردت حق الاسلام لم يقبل اذا قال لفلان قبلي الن درهم فهذا
اقترار بالآيت وذكر القادر في ربه انه اقترار بالوديع **باب في مهرته**

لم يبعه

ديعه م

المقت به اذا اقر مال عظيم يصدق في اقل من مائتي درهم عند مهرته وقار
البحر المأمم السرمي ربه المصحح ان يثق قوله في الفقر والقنا لم ذا الفقير
يستعظمه القليل والغني لم اذا اقر بدرهم فعليه ثلثة ولو اقر
بدرهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة لو قال له علي كذا درهما
فعليه درهمان ولو قال كذا كذا درهما فعليه احد عشر ولو قال
كذا وكذا فعليه احد عشر لم يصدق في اقل من ذلك لو قال له
علي من واطلا الجب عشرة فعليه ثلثة لو قال له مائتي هذا

مقت

الحايط الى هذا الحايط فلم يابى عذيت الحارطين لم غير ذلك قال
علي عشرة فحملني قلنا لو قال لفلان علي درهم ودينير يلزمه التام
من ذلك لو اقرض بجدع نجر دار انسان يلزمه القيمة لان القدر بكل
فيه لم يمت تسليم يكون اقرار بالقيمة لو قال عذيت منه ثوبان فيمضي
لزماه لو قال له شرك او شركه في هذه الدار فهذا اقرار بالنصف

باب الاستثناء اذا اقرضني واستثنى الاول او المخرج ولزمه الباقى
ولو استثنى الكل فان كان الاستثناء من جنس المستثنى منه لزمه
الكل فان كان من خلاف الجنس صح الاستثناء نحو لو اقرضني عبيدا
احرار او مولا وليس له عبيد غيرهم لم يعتقوا اذا اقرضني
وقال متصلا به لنرشاء الله لم يلزمه شيء لو قال علي ثوبان
دينار او ثوبان او ثوبان لم يصح الاستثناء ولو قال له درهم او درهمان
جوزة او درهم او درهمان طرح عنه بقدر المستثنى قال لفلان
علي عشرة او ثلثة او درهمان يلزمه ثمانية وطريق ذلك انه يستثنى
الخير وهو درهم من الذي يليه وهو ثلثة يبقى درهمان ثم يستثنى
درهمين من عشرة يبقى ثمانية فقص علي هذا **فصل** في الرجوع
عن القدر قال لفلان علي الف درهم لم يبل الفان فعليه الفان
وقال زعفران ثلثة او قال علي درهم لم يبل دينار يلزمه
درهم ودينار اذا قال عذيت منه الف او قال او دعني
الف او انما زبوف صدق وصلاح **فصل** في الرجوع
المانه ينقص كذا النزو وصدق وصدق وصدق الفطير
الضربة بان انقطع عليه الكلام ثم وصل قال له علي الف درهم
بيض لم يبل سود فعليه اخضرها لو قال له علي الف درهم مش
مكث خمرا وخنزير لزمه المان اذا قال ارضني فلان الف

وثوب و البیان
في الصفة المذمومة
قال له علي درهم
ضعاها مضا
لزمه احد بعد و
لان يقول در
لزمه ندم و يقول
اصفا و اصفا
اشق عشره

اقراره اقراره جنسية بدينه ثم نفذ بها لم يطل اقراره لها فخلق
 امره في مرفه ثلثا ثم اقر لها بدينه ومات وهي في العدة فلما لم يمت
 من الدين دعت فيزاعها مرفي اقراره وارثه ولم جنس في كلام
 واحد وانكر له جنس في الزكوة بطل الكل اثنان اقتسما تزكوة الملب
 النائمة اقراره ما لزم علي ابيه ديناً فالمقر يوطيه جميع ما في
 يده ولزكان الدين مستغنياً لما في يده اقراره الوارثين لزم
 المورث فبقيت هذا الغريم نصف دينه بدين الغريم عن نصيب
 المقر اذا اقر بمسرى قوصدة لزمه التردد والقوصدة والقر
 بدلية في اصطبل لم يزمه الى اصطبل لو قال عصيتك البيت
 بالطمع اذ ذكر في الطل البهيمتي رح انه يخذ بذلك كله وهذا قول
 محمدي اذ اما عند مهاد لم يضمن زبوت قال له علي الف درهم موصل
 فقال له بك في حالة لزمه الدين حاله قال هذا العبد لفلان لفلان
 وادعي كل واحد ان له فسلم العبد الي الاول بقضاء لم يغرم الثاني
 له اذا كان اقراره بغيره وان كان الرقعة بغير قضاء غنوم قيمته
 للثاني اذا قال لم خركك علي كذا فقال الاخر ليس له عليك شيء ثم قال
 في مكانه بل لي عليك ها تقول فليس عليك شيء اذا اقر بشيء وصدقة
 لم تقبله ثم رد اقراره لم يصح الرد قال لفلان علي الف درهم فقال
 لفلان ليس عليك شيء وانما المال لفلان فماله للثاني خلافاً لرواية
 رح اذا باع عبداً ثم اقر ان البيع كان حراً لم يسر المشتري عن العبد
 اذا كتب الي غائب ابا بعد فان لك علي الف درهم او نحوها كان
 اقراراً اذا اقر لثمة هذه الدار كانت له اتمس امر بالرد اليه اذا
 اقر بعد الدخول انه طلقها قبل الدخول لزمه المهر نصف كذا. الشبهة

اوابه عشرة في تحمل الشهادة وادايغا في الشهادة عن النسخت في التركة
 فيمن تقبل شهادة قهر فيمن ترد شهادتهم في الشهادة على الشهادة
 في المختل فانه الشهادة في الشهادة بالبر في الرجوع عن الشهادة في المختل
باب في تحمل الشهادة وادايغا رجل في يديه شئ من العبد وال
 يكل له شهادة وبتوكل من شهد له بالملك وقيل انما تشهد اذا اوقعه في قبلك انه له
 واما العبد والهبة فان كانا صغيرين لم يعتبر لهما عن انفسهما فكذا لم
 كانا كبيرين او صغيرين يعتبر لهما عن انفسهما فانما يحل لك الشهادة
 اذا عرفت انهما زفتان اذا سمع صبي او دمي اقرارا بشئ
 بحق ثم بلغ الصبي واسلم الذمي يحل لهما ان يشهدا بذلك اذا سمع
 شاهدا من الزنا الطالب ابراء المطلوب لم يسعهما الى احتناء عن
 اداء الشهادة الزانية **باب في شهادة الزانية** او يعانها الى استئذان
 رجل له شهود كثيرة فدعا بعضهم فان كان يعلم ان غيره
 يشهد له وسجد لغيره بحسبه القاضى اذا لم يكن عليه فان
 في عدة من ان لا يشهد له ثم شهد له تقبل فيخرج اذا وجد خط
 عليه صك ولم تذكر الحادثة لم يحل له ان يشهد اذا شهد
 على صك ولم يعلم اليهود بما في القل لم يحز تحمل الشهادة الى
 اذا كتب القل قللم اليهود وقيل لهم اشهدوا عليه
 تشهدوا الزنا لفلان ويزيد هذا بغير حق ولم يقولوا فوجب عليه قرضه
 قيل لم يجوز وقال السيد الهام المجل لبر القاسم من يجوز تشهد الزانية
 فلك الحمد في ذلك يشهدوا انه في يد اللدي عليه بغير حق الحق انه لم يقبل
 تشهد الزانية باع هذا الحمد وهاهم حلفا وحقا ولم يتدله حلفا فهاهم

في من زنا في الشهادة
 في من زنا في الشهادة

واجب

١٢٤
 حقاوي يقبل كذا عن نجم الدين النيسابوري في رد المحتار في الفتاوى متقارب
 بقضاء بعض ولو قال كواهي فيلزم فلا بد من قبلنا بل من جبر
 مع المصادات في جواضعا تقبل ولو قال كواهي فيلزم لا تقبل لانه وعد
 المنة بلدة لم يفرق بين كواهي فيلزم وبين قوله كواهي فيلزم اذا
 شهد جنازة رجل او دفنه او اخبر بذلك رجل او امرأة حلاله ان
 يشهد على موته اذا شهد عتق امراة او النفاق او اخبره بالشكاح وجلس
 له هذه امراة فلا يشرط له نزيه هذا انما امراة فلا يشرط اذا سمع الناس
 بغير توكا لم يتصور تواطؤهم على الكذب عدولهم كانوا او لم يكن يقولون لشر
 هذا ان قبلنا او اخبر فلا يشرط له نزيه بذلك كذا اذا اخبره رجل لشر
 على ان يشرط الشهادة الشهادة بالشهادة على العتق لا يجوز اذا ائتم
 له هذا قاضي يملكه او الى بلد كذا احل له لشر يشهد بذلك يقبل في النكاح والطلاق
 والوصية والوكالة الشهادة رجل وامرأتين يقبل شهادة رجل حر عاقل
 على الولادة في البكارة والعيوب بالنسار في موضع لا يطلع عليه الرجل
 الشهادة امراة عدلة دقيق لا يشرط لفظة الشهادة وعرضه للمعينة
 الخواين ربع لشر القابلة لو قالت اقول انها والموته او اخبرت انها
 ولدت كفي بذلك الشهادة على الخواين لشر يشهد او يقول لم يعلم
 له ما لم يوثق بيا بليته ونفاده اذا شهدوا بدار لو بل لم يقبل ولو كان
 مشهوره مستغنية عن بيان الحد وعند اي حنفية ربع لو شهد افعال هذا
 ملك هذا المدعي لم يثار اتياء يتصرف فيه تصرف الملك لم يقبل بخلاف ما قالوا
 فيما يخص الشهادة بالهبة لم يثبت بيني وبينه لكنه انما عندنا يقبل **بالشهادة**
 على النفس تحت اذا شهدنا على الحق متمسرا وشهد الآخر على الشهادة
 او على قبل الشهادة لم يقبل ولو شهد الآخر مثل شهادة قبلت ان كان

عشر
 الزمان
 في هذا
 در خانه
 شتر

عشر
 يقبل في الجواز

كوم
 المثل

يضبط جميع ذلك لفظا ومعنى بالسمع مرقه وجب لزبني
 المدعي والمدعي عليه والى اليهوديه ان كان ما ذكره او الفتوى
 اذا احسن يحتمل لم يقبل الحال من الشاهد والى الامام
 السرخسي رحمه الله سئل لو اقرنا هذا شاهد عن شخص
 وشهد الباقون وقالوا ان شهد بملك ما شهد به هذا شاهد في هذه
 النسخة هل يكفي بذلك الشهادة الباقية قال نعم اذا قال كذا
 علي هذا واشار اليهما وكان الحال يمكنه لزيعة بلساء لو كان
 ذلك دليل ايضا لزيد اليهود ائتيون فكتبتم شهدتهم في نسخ
 وقراء عليهم غير الشاهد ما في تلك النسخة فلما فرغ من القراءة
 اليهود وقالوا ايهما جني كواهم بيلوا بي ميلهم كروكي ازين
 بيلوا كروكي مدعي ما برى مدعا عليه هل يقبل قال نعم علي
 الوجه الذي قد بينت يعني ما قلتم **باب التنكية**
 قال ابو ضيفة رضي الله عنه القاضي ليسا لعن اليهود ما لم يطعن
 اليهود عليه فيما سوى الحدود والتفاس و قاله كياسا في الت
 ويكي في العداينة والفتوى علي انه وقد تركت التنكية في
 العداينة في زماننا السكيل يخلع التنكي ولو اخوف للرجح اذا كان
 واحد اعدا جاز والامان افضل وعلي هذا المترجم عن الشاهد
 والرسول الي المزي من غلب حسنة علي سيئة تقبل شهادته
 عن حماد بن مسلم ر قال العدل من يختب الي المشتبهات
 ويعت فيه نقطة يعني لم يزل يعلم القلب لم يلبس عليه امر

بثمة

يا نعم
 قال هذا على هذا

لكم
 مكان

ديم

يسال في الزمان

ولا يجر

شهادتهم

[illegible]

لا علم

سی کان اقلند

عِدْلَانِي

وان

سازم

در نهج المجلس

فی شود کی او یقول

بما اكرم الله منكم، بمنتهى الاحكام، في كل حين

والخصومة وبقبل شهادته اصحاب كراهوا جائزة المالحظ
وهم قوم من الروافض ينسبون الي ابن الخطاب المردية
تحدث بعضهم بعضا وكذا يجوز من الشهادة زورا على من خالف
الوكيل بالخصومة اذا عزل قبل لزم خياصم وشهد للمؤكد جاز
خاص ثم شهد له شهادة الحزبي للمستامت على من لم يجوز وعلى
المتهمرة اهل الزمة بعضهم على بعض جائزة لشهادة عمال الر
جائزه كذا ذكر في جامع الصغير قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
العالم مثل علي بن عبد العزيز رحمه الله جاز وانما كان مثل يزيدي
له شهادة من يلعب بالطريق ولا يدير القمار ويحفظ العهود
ويستورع عن شهادة الزور جائزة **ما يجب له تقبل شهادته**
له تقبل شهادته الرجل لو ادين وجده وجدة وولده وولد ولد
وان سفل وله تقبل شهادته عن خاصة احد الزوجين لصاحبه
اهل السجدة بعضها على البعض فيما يقع بينهم وله تقبل شهادته
النساء بانزاهت فيما يقع بينهم وبينه **الحكامات جائزة له**
شهادة اكل الربوا له يجوز شهادة العبد والمكاتب ولم الولد
بجوز شهادة الخرس بالامارة وشهادة العمي له يجوز شهادة
المخدود في القذف اذا تاب له تقبل خلافا لكان في ردة ولو حلف
ذمعي في قذف من اسلم تقبل شهادته على المسلم والذمي لو شهد
اثنان على ابيهما اذ طلق افعها فان كانت له مع تدعي ذلك له تقبل شهادته
اجير الوطى له شهادته له تقبل سواء كان اجير مسافرة او مباحرا
او مياطرة شهادة الوصي للتليم بعد العزل له يجوز حذره
شهادته لفسق او زوجه ثم زال وشهد له يقبل ولو ردت
لزوج او كفرا وصغر وشهد بعد زوال هذه العوارض تقبل دله

لا دمن مدبرهم

لا شهادة من يلعب
لا شريح

باب لا تقبل شهادتها

لا يجوز

ممن يزوج الليثي

١٩٤

يحتاج اليه لنزحخرج فهو الي ضيعة ارثا بها واستاجر دوبا
 وردت بعد ان كانت لهم قدرة للمشي اودا رتسكروون
 بقا تعا دتقم والمقبيل اذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم
 في فعلي المدعي اقامة البيينة علي حشر فيهم ولو قال هما
 مدد لنزنا قد فاعلي الطاعت اقامة البيينة **باب في الشهادة**
 علي الشهادة ولو شهد رجلان او رجل وامرأتان علي شهادة
 رجل ثم شهد علي الشهادة اخر شاهد من شهد كل واحد منهما علي
 الشهادة غيرهما **الفرع** ان لم يعرفان المشهود عليه يقبل ويقار
 مدعي اقرار البيينة علي نز المشهود عليه هذا المشهور علي الشهادة
 فيه يجوز وان لم يكن بالاصل عذر حتى اذا دخل به عذر يشهد
 بوضع انها يجوز الشهادة علي الشهادة اذا كان المصلح ميتا
 او غائبا مدة سفر علي طاهر الزمانية او مريضا لم ينقطع الحضور
 الي القاضي والفتوي علي انه يجوز الشهادة فيماد من
 سبق سبق اذا كان كحال لو شهد له يمكنه التراجع الي منزله
 في يومه ذلك لو شهد الزعان والمصلح لنز قدر خيرا او عييا
 او ارتلا او فسقا لم يقبل الشهادة علي الشهادة يجوز الشهادة
 علي الشهادة لم يقبل في الحدود في الشهادة علي الشهادة يحتاج
 الي التحميل والجداء فالتحميل لنز يقول كل واحد من المصلحين شهد
 لنز فلان ابن فلان لم يزل علي فلان بن فلان بن فلان كذا
 حقا فاشهد علي نعمادتي بذلك ولو قال اشهدك بمثل ما شهدت
 او كما شهدت او علي ما شهدت لم يبع التحميل واما الحداد لنز تقول

ثم شهدوا

او ميتا

على الشهادة

ارثا

اشهد

لم يزل يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي
 فداي يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي
 الم يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي يثبت فداي
 الاصل جائز **بالمقتضى** في الشهادة المقرض القرض
 وزاد احدهما انه قد قضاها فتشهاد علي القرض جائز
 تشهد احدهما بل باللف والخر باللف وخساية والملاعي يتولى
 لم يكن الم الفالم تقبل الشهادة تشهد بالذيرة تشهد احدهما
 بالشراء والخر بالحقبة لم يقبل كذا اذا تشهد احدهما بالحقبة والم
 بالحقبة تشهد علي قتل او قطع او غصب او اختلافا في الوقف
 والمكان لم يقبل ولو تشهد علي اقرار القاتل في وقتين او في
 جائز تشهد احدهما بطلاق او عتاق او بيع في وقت او مكان
 وشهد الخر في مكان اخر قبلت وكذا اذا تشهد احدهما بالقرار
 والخر بالبناء بخلاف النكاح تشهد احدهما انه ملك للملاعي كقوله
 الخر علي اقراره بذلك لم يقبل تشهد احدهما لزم قيمته المقتضى
 كذا وشهد الخر علي اقراره بذلك لم يقبل تشهد احدهما انما جارية
 والخر انما كانت جارية سمعت قبحك تشهد احدهما لزم الظاهر
 اقراره استوفى من الغريم كشهد الخر لزم الظاهر اقراره لم
 تقبل ادعي انه استوفى فشهدا علي البراة جائز ولو شهدا
 علي هبته او صدقته او محله لم تجز لو ادعي بلفظ خا^{اعطاه}نه
 لم تجز ادعي عشرة الملق درهم وشهد الاله بمبلغ عشرة الملق
 لم يقبل ان مبلغ هذا المال مائة رطل علي دعوي ارض انما

يقبل

ادام

الشيخ

في الدرر الكامنة
 لا بد من ذكر القصة
 والعيار لعم

لور

نبت مكاييل در خلايا بيان حدودها و اخطا في المقدار قبلت

منه الشهادة

باب النفقة بالميراث ادعي عينا بطريق الميراث عن ابيه وشهد
 الشهود انه كان في يد مورثه لم تقبل اذ الشهادة بالميراث فكلما لم يقبل الميراث
 بان قاتل مات وتركه ميراثا لم تقبل وارث اقام البينة علي دار
 انها كانت له ابيه اعادها اذ اؤتمنتها الذي بيده الدار فانه الدار
 ياخذها كما اذ اؤتمنتها انه مات وهو في يديه او كانت في يديه يوم مات
 وله بشهادة انها كانت ملكا ابيه اذ انه يستلحقها بشرط ميراث وحتما
 في تعريف المورث الي ذكرا ابيه وجده ادعي ملكا بسبب المورث
 في دار اعلي الملك المطلق لا تقبل شهادة ائمة ابن الميت ولم
 يشهد انا لم نعلم له وارثا غيره يتلوم من قاضي في ذلك وتأتي
 ذلك ما لو كان له وارث لظهر عن يده اليه الميراث وان كان
 الوارث ممن يجب لغيره كالجد والعم والعم لا يدفع اليه
 المال فان كان زوجا او زوجة عند محله يدفع اليه او في
 التصديق وهو النصف للدفع والربع للمائة وحال ابو يوسف
 رحمه الله النجيبين شهد انه وارث له وارث له غيره لم تقبل حتى
 بينا فيقول انه اخوه او ابوه اذ ابنه ادعيته ونحو ذلك ولو
 ذكر انه ابنه او ابوه او اخوه لا يحتج بان اليه فلهما انه وارث
 وادكر انه اخوه يجب لغيره انه اخوه له بر وام او له بر
 او لم يتم شهادة الوحي بالبيت للميت لا يجوز لو حضر رجل واحد
 وادان في يد رجل انها كانت له ابيه بات وتذكرها ميراثا واقام البينة
 علي ذلك بسببته ولم يشهد واعلي عدد الورثة لم تقبل بالرجوع
 عن الشهادة اذ ارجع الشاهد قبل الحكم سقطت شهادته وارث

ان قاتل مات

م

دارت
 تلزم
 انتظره

لزوج

لا يحتاج

حضر

لا يصح

رجوع الثالث حديث في مجلس القاضي
عنه في انذار الرجوع في الشهادة على

رجوع بعد الحكم لم ينسخ الحكم ولو رجع الثالث في غير مجلس القاضي
لم يعتبر ولو رجع في مجلس القاضي ابي قاضي كانا يعتبر لو اقر
عند القاضي اتهما رجوعا في غير مجلس القاضي مع ذلك شهد فلم
يبرح مكانه حتي قال او همت بعض شهادتي يعني اخطأت
بنسيان ما يجب علي ذكره او ذكرت زيادة بالخطأ فان ظهر
عند الله عند القاضي تجازت وان برح من عاد لم تقبل شهادته
سرق من هذا من قال اغلظنا سرق من هذا لم يقبل بشهادتهما
لاتهما اقرارا بالخطأ رجع احدهما الثالث حديث بعد الحكم غرم نصف
المال ولو كانت ثلثة لم يغرم شيئا فان رجع اضر وبقى واحد غرم
الراجعان نصف المال شهد رجل وامرأتان بمال من رجعت
امانة بعد الحكم غرمت الربع شهد رجل وعشرون نسوة من رجعوا
فعلي الرجل سدس من المال وعليهن خمسة اسداس المال
ولو رجع الرجل وثمان نسوة فعلي الرجل نصف المهر ولو شهدوا
انه طلقا بعد الدخول من رجعا لم يقبنا شأنا بعدل من شهدا بيمينهم
وشاهد من شهدا بوجود الرضا من رجعوا فالضمان علي اليهود
اليمن خاصة شهدا بالعفو عن القصاص من رجعا لم يقبنا شهدا
بالقصاص من رجعا بعد المستينار فعليهما الدية يهود الفدية
وشهد المصل رجعا فالضمان علي الفرق شاة هذا الزور شهد في
السوق انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروا الناس عنه ولا يقرب
عندنا حنيئة رضي وقال اياه يرضى وحيي ويحبس قاديان
مفرقة يكره تلقيبنا الناهل وهو لن يتول القاضي ان شهد بذلك
لما سوي يقرقي اليهود اذا اتهمهم اذ اقامت رجل واثان
بدليل فان علي الميت فلم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما
وعلي غيرهما من الورثة اذ شهدا ابدرا لرجل وترك هذا حله

الحق ولا ينبغي علي الرجوع ان يشهدا
انه طلق امرأته قبل الدخول من رجعا فقبنا

وجيها

المربعة قبلت بخلافها اذا اغلط في حذو اصله ينبغي للشاهد ان
 يقول ادل حدش بيوستنه ملك فلنرايت فلنرست فلنراي اذا
 حصلت المعرفة بذكره وذكره ابيه شهد الرجلين ^{عليه} ميت بالن
 درهم وشهد اخر لنراي لبيت بمثل ذلك جاز خلافا لما في يوحنا
 اذا شهد او قال شهدنا قاضي بلد كذا لم يكن له لم يستميا القاضي بنسبته
 اليه وجهه وكذا في كل موضع شهدا علي فعل ولم يستميا الفاعل
 لم يقبل اذا شهد انسان ان زوج فلانة مات او قتل وشهد اخو لن
 انه حي فشهادة الفريق الاول اولى اذا كتب شهادة علي ص
 البيع من ادعي المحلود فان كتب ذلك اليك انه شهد بما فيه وكان
 في الحق انه باع وهو يملك بطل دعواه ولو كتب ان شاهد علي الحق
 لم تشهدت علي اقرار البايه انه باع يسمع دعواه **كتاب الوكالة**
 ابواه خست فيما يجوز به التوكيد في اثبات الوكالة فيما يملك الوكيل
 في عزل الوكيل في المتفرقات **باب التوكيد** به التوكيد التوكيد
 بالبيع والراي والمجاعة والاستيجار والعتاق والقرض جائز
 جاز استقرض له يجوز التوكيد بائنه الحقوق برضاء الخصم وبدون
 رضاء الخصم يجوز يعني له يلزم له لن يميز الموكل من غير
 ادبيرك السفر وان كانت الموكلت امرأة مخددة لا يخرج الي
 الحمام ونحوه فذلك عند اي ليل يرجع فيه افتي بعض المشايخ
 في التوكيد باستيفاء المحلود والتقصاص لا يقع المحضرة للموكل
 التوكيد باثبات حد الزنا او باستيفائه لا يقع التوكيد باثبات
 التقصاص وحد القذف وحد السر جاز بشرط ان يميز الوكيل
 حيث يقفل العقول يقصده لو وكله صيا يعقل البيه والشراء
 او عبد المحجوب جاز ولم يفتي بهما الحقوق فان عتق العبد
 يرجع العهدة عليه والصبي لو بلغ اذا قال له خراشت وكيلي

له

بكذا

اليتيم

الوكالة
وبالخصومة

سنة ١٢٠٢
شهر ربيع الثاني
يوم الاثنين
الحاكم
مستشار
مكتوب

في شهر ربيع الثاني
يوم الاثنين
الحاكم
مستشار
مكتوب

فهو وكيل بالحفظ ولو قال انت وكيل في كل شيء يصير وكيلاً في البيعات
والبيات والمعاوضات واما في الطلاق والعقاق روايتان اذا قال
لم خرا هذا عن الوكالة لم يصير وكيلاً وكلمه بشاره مملوك بكذا ولم يبين
الذكورة والمؤنثة لم يصح وكلمه ان يشتري لم يحرم او فرس او خرد
بكذا ولم يبين الذكورة والمؤنثة صح ولو وكل رجلاً لم يعلم الوكيل
بذلك لم يصير وكيلاً فان اخبره المنيان بذلك وصدقته صار وكيلاً
وان كذبه لم اذا قال لرجلين وكلت احدهما يبيع هذا فاني
باع جاز اذا وكل رجل بكل حق له جازت الوكالة يجوز لو وصي
اليتيم ان يوكل بكل ما يجوز له بفعله بنفسه في امر **اليتيم**
الوكالة اذا ادعي ان خلافا وكل من يطلب كل حق هو له بالكوفة
وقبضه والخصومة فيه وجار بالبينة على فقير والموكل غائب
لم يحض الوكيل اطلاق للموكل قبله حق وادله ثبت الوكالة
لم يسمح **حيث** يحض خصما فان احض رجل يدعي عليه حقا
للموكل والممدعي عليه مقر للموكل او جاحدا فالتقاضي بينهم
من يهود الوكيل على الوكالة وينفذ له الوكالة فان احض غريبا
يدعي عليه حقا للموكل لم يحتاج الي اعادة البينة ويحكم القاضي
بالوكالة على كل **حضر** يحضر ويدعي قبله حقا للموكل ولو كان
وكلمه بطلب كل حق له قبل رجل بعينه لم يسمح من شهادة على
الوكالة **الح** يحض من ذلك الرجل رجل يحض **عند** القاضي وقال
تلا وكلت هذا الرجل بطلب كل حق لي بالكوفة وبالخصومة
في ذلك وليس معها اطلاق للموكل قبله حق فان كان القاضي
يعرف الموكل ويعرف انه في الترتيب فلا تقاضي القاضي ذلك
وان قلنا لو وكيل فان احضر الموكل قبله لان الوكالة لم تثبت باقراره

وكلمه احد ابني عليه
وان كان القاضي لا يعرف
الوكالة وان كان
البيعة الى تلاف
بوكالة لغيره
واذا ادعى احد

رجل

رجل قال انا وكيل فلان يقبض الوديعة منك فخذت المدة على
 في الوكالة والوديعة نعم اي ان يدفع لم يجز رجل ادعى لفلان
 بت فلان وكل من وكلنا الغائب بطلب كل حق له قبل فلان
 فلان والخصومة في ذلك وقبض واقام علي ذلك بينة قال القاضي
 يقضي بوكالته ووكالة الغائب فيخاصهم هذا الخاص ويشبه الحقوق
 ذلك لم يقبض حتى يحضر الغائب رجل قادم الي القاضي فقال لفلان
 لفلان بت فلان علي هذا الف درهم وقد وكلني فلان بطلب
 كل حق له وقبضه والخصومة في ذلك وقبض واقام علي ذلك بينة
 المال في ذلك المجلس فان علي قول اي حبيته روح لما قبل الشهادة على
 المال بك قبل البينة علي الوكالة ويقضي بالوكالة نعم باسم باقامة
 البينة علي المال وقام ابو يوسف يقبل البينة علي الله من جميعها
 فاذا عدلت البينة يقضي بالوكالة نعم بالمال وعلي هذا الوصاية
 والوارثه واذا شهد للوكيل ابناءه لم تقبل شهادته لرجل لفلان الطاهر
 وكلت يقبض دينه وهذا الرجل شهد له خزانة في ذلك جازت
 الشهادة شهد احد صا انه وكل بالخصومة في هذه الدار وعند
 قاضي الكوفة وشهد له خزانة وكل بالخصومة فيهما الي القاضي البصر
 جازت شهادتهما بانما يملكه الوكيل ولا يملكه ليس للوكيل لرجل
 بما ذكر به الله اذا قال له المولى ان عمل فيك برايك فان ذلك الوكيل
 اخر بغير اذن موكله فعقل الوكيل بحضرة جاز بخلاف الطلاق
 والعقاق لكن حقوق العقول يرجع الي المولى وان عقل جبر حضرة
 توفق علي اجازة المولى يقبض الوكيل اذا وكل من في
 عياله بالقبض مع التوكيل بالبيع توكيل بالقبض التوكيل الوكيل

له

في ذلك

على الوكالة مع

اجمعه وكل بالخصومة في
 قاضي البصر

بغير

يقبض الدين لم يملك لطلعهما قبض هو الوكيل لزيد الوديعة وتجار
 الدين لم يملك ان يفعل الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض وفي ظاهر الرواية
 والفقهاء علي انه ينظر ان كان التوكيل بذلك في ملك كان العرف بين
 التجار لزم المتقاضي هو الذي يقبض الذي كان توكيلا بالقبض وللمفاد
 الرسول بالتقاضي يملك القبض دون الخصومة الوكيل يقبض الدين يملك
 الخصومة عند ابن حنيفة ر الوكيل بالخصومة اذا اقر علي موكله
 عند القاضي صح لو وكل بالخصومة فاستثنى عند المقر فافر
 عند القاضي لم يصح لكنه يخرج عن الوكالة **فلا يصح** خصومته
 الوكيل بغير عيب مطلق لو استقر في امر الموكل علق علي الموكل
 اذا قال له قد وكلتك في جميع اموري فطلق امره للموكل
 وقته فامر حاتم الدين وقال السيد الهمام ناص الدين ابو القاسم
 لم يقع دخل امر رجل يبيع عبده فباعه داخل بالتمرد فباعه
 في يده لم يفت وكذا لو اذنه كفيل او توفي المال علي الكليل الوكيل
 بالجارة ليس له قبض المهاجرة وحبس المستاجر به وان ذهب
 الهجرة قبل القبض جاز لزم لم يكن شيئا بعينه **باني عزل الوكيل**
 اذا وكل بالبيع غدا مضى غدا لم يفسح لم يعزل اذا عزل الوكيل
 وهو غائب فاجر بذلك دخل عدل او رجل لزم فاستعان العزل
 فان كان المخبر فاستعان لم يعزل للمنزعة **تعلق العزل** بالخطر
 لا يجوز اذا وكل رجل بطلاق امرأة ثم عزل الوكيل بغير محض
 المرأة المصح انه يعزل لو وكل رجل بالطلاق او التفاتا وكالة

الدين

وكالتك

وبقي

الاجرة

ولا
وما يشبه

غير جائزة الرجوع يعني به باز كنت لم يمكن عزله بخلاف ما اذا وكله
بالطلاق او العتاق او البيع او الشراء او الجارة او النكاح وما اشبه
ذلك لو قال وكلتك بهذا وكلما عزلتني فانت وكيلي وكالة مستقبلة
منه قال له عن لثقتك عز الوكالة المطلقة وعز الوكالة المتعلقة بالمرط
فانه ينحزل قال له دام اله جل السرخسي والغاضي اله دام الاميني
رح وقال الفقيه ابو جعفر رحمه ينبغي لزيتون رجعت عز الوكالة
للمعلقة بالمرط وعز لثقتك عز الوكالة المنفذة بتك الوكالة بموت
الموكل وجنونه مطبقا في شتمه او بلحاظه بدار الحرب من تداء الوكيل
اذا جئت جنونا مطبقا او قضيت بخلاف ما اذا اختلط عقله بسرب
البيع لانه بمنزلة المعتوه اذا قال الوكيل رد علي الوكالة لم يجز
تصرفه الا ان يعود مسلما وكيل الوكيل ينحزل بموت موكله ولو
ينحزل بموت موكله الوكيل اذا اختلط عقله بالسراب ويعرف الزائر
والقبض فهو علي وكالته بلحاظه بدار الحرب من تداء فتا له رجوع
عز الوكالة الموكل اذا باع ينحزل الوكيل فان رد المشتري المبيع
بقضاء التقاضي يعود الوكالة اذا وكل انسانا بشيء غدا ثم عزله
قبل مجيء غدا صح الوكيل بسرائر المضمينة اذا لم يشتر عتي مضمين
وقت التفحيط من استترى لم ينعقد علي الموكل لو اقام البتة على
الوكيل يقبض الدين انه اوفي الدين وب الدين قبلت بينته وبري
منه عليه الدين وجل دفع اخر عشرة دراهم ليستفقهها علي اهله
فانفق عشرة من غدا فاعترفة بعشرة رجل قال له اخر امرتك
بيع عبيتي بثلث فبعته بنسيئة وقال امي قني ببيعته ولم تقبل
شيئا فاقول للامر رجل ادعي ان فلانا وكل يقبض دينه الذي له
عليه فداقه وادعي ثم حضر الغائب وانكر الوكالة فالتقول له مع

جنونا

بلحاظه بدار الحرب من تداء الوكيل
الا ان يعود مسلما وكيل الوكيل
ينحزل بموت موكله موكله
ولا ينحزل بموت موكله الوكيل
اذا اختلط عقله بالسراب
وليعرف الزائر والقبض
عليه وكالته

الوكيل

لينفقها

بنقده

يمينه ولم يرجع للمديون علي القاضي بشي وان دفع ذلك اليه علي
شخصي التكتيب او السكوت يرجع رجل له علي آخر درهم فامر ان
يشترى له بها هذا العبد او عبد فلتر جاز ولم يعق المبيع ولم
البايع لم يجز عندناي حنيفة رة رب الدين اذا وكل المديون
يتقيف الدين من نفسه او من عبده لم يرجع ولو وكله با برائه
صح الوكيل بالخلع اذا خالع بالف علي انه خاتم بيعه وان لم تامة
المراة بالضممان واذا ادعي الوكيل رجوع علي المراة وكذا يرجع ايضا
قبل الهداء للمستبضع اذا ارشترى بكاما امر به ببعض المال دانفق
البعض في الحمل والكراي لم يفت لو قال المهر للوكيل قد خرجت
عن الوكالة بالبيع فقال الوكيل قد بعته امرى لم يصدق ولو ادعى
الوكيل فقال بعته من فلتر من قال للموكل اخرجتك عن الوكالة
جاز البيع رجل وكل رجلان يزوجهم فلانة وهي تحت زوج
فمات الزوج او طلقها وانقضت عدتها فزوجها من جاز
ولو تزوجها الموكل فابانها من زوجها الوكيل من لم يجز رجل وكل
رجلان يزوجهم امراة فزوجهم علي خم او خنزير او زوج
امراة ولم يستم لها بهل جاز ووجب مهر المثل **كتاب اللقاة**
ابواب خمسة في اللقاة بالنفس في اللقاة بالمال في الرجوع بما ادي
في الخصومة في اللقاة في المتوفات **باب اللقاة** بالنفس واذا قال
كفلت بنفسي فلتر او بزوج او برقية او بجسده او بدمه
او بكل عضو يعبر به عن البدن او بنصفه او بثلثه او قال انا زعيم
به او قبيل او حنيفة اهو علي اد الي صار كقبيل لمن احفاده
عند الطلب اللقاة بالنفس الي المهر والدياس والجذاد

اخر حنيفة

ولو بدله

والزوجة

في الجزاء في النيروز والمهر جان جائزة لو كفل بنفسه الى شهر
 بغير كفيل بعد شهر هو المصحح ولو قال انا كفيل الي شهر فاذا مضى شهر
 فانا لست بكفيل لم يبر كفيل الاصل ولو قال اثنائي فلن يبر من
 لم يبر كفيل هو المختار اذا قال لاقوم الشهدا اي كفيل لفلان
 بنفسه فلن يبر المكتول به حاض والطالب غائب فالكفالة
 باحالة فان قبل ان ينعى توقف على اجازة اذا كفل بنفسه
 ثم كفل بنفسه رجل آخر فمما كفيل لفلان في الحدود والقصاص
 اما اذا سمحت نفسه بذلك **فصل** مريض ابرأ
 وارثه او اجنبيا عن الكفالة بالنفس صح اذا كفل على لزم تسليم
 في مجلس القاضي فسلمه في السوق او في بعض اوقافه قاضي بري وان
 سلمه في المعازة او القرية لم اذا كفل بنفسه ان لم يبر المكتول
 عنه سلم النفس الي المكتول له وقال هذا تسليم عن الكفيل
 بري الكفيل اذا مات الطالب وسلم الكفيل نفسه للمطلوب الى وصية
 بري ولو سلم الي لطلعت ورثته بري عنه دون المخرين لذا كفل
 بنفسه رجل على انه انما يسلم اليه يوم كذا فماله علي فتوارى
 المكتول له فنصب الحاكم له وكيله فسلم المطلوب الي الوكيل بري
 عند دجته ثم قال لبواليث رة هذا خلاف جوب الكتاب
 ولكن لو فعل به عاخي فهو حسن الكفيل بالنفس اذا صلح لم يبر
 في رواية اي سليمان رة وفي رواية اي حفص رة يصح وعليه
 الفتوى **باب الكفالة بالمال** الكفالة بالمال جائزة معلوما كان
 المال او مجهولا باسم المكتول عنه او بغير اسمه والطالب انما هو
 طالب المصيل وانما طالب الكفيل وان اضرع المصيل يجر

فصل مريض ابرأ
 وارثه او اجنبيا

تاخير عن البيع ولو اخر عن الكفيل لم يكن تاخيراً من المصلحة كما في
 البراءة لم يخو في الكفالة بيد الكفالة بالدارك جائزة اذا
 استترى بعد اقصى له رجل بالعهد فلو باطل عند اي حنفية
 روح الوكيل بالبيع اذا قل بالث للموكل لم يبعه اذا ادعى علي جيتي محجوب
 عليه شيئاً وكفل عند رجل صح اذا قال آخ تزل از فذل لم يبيع باطل
 يتكويهم صار كفيلاً لكذا لو قال جوب آن بر مش وعده لم يقضى
 غيره بان قال بلده لم يوجب عليه القضاء الكفالة بالدين
 ميت مغلس لم يبيع خلافاً لهما رء اذا قال ما با يفتد فلانا
 فعلي صحت الكفالة بخلافه اذا قال ما با يفتد احد من الناس
 او قال ما با خلافاً لم يبيع اذا قال ما ذاب لك علي فذل لم يفتد
 اقر له فلانا فكفيل له يدين ثمانية يلزم الكفيل قتل لغيره ما اقر له
 به فذل لم يفتد علي مائة الكفيل مائة اقر له فذل لم يلزم المال في تركه
 الكفيل وكذا في ضمان الدارك ريفي قال لفلان بفلان علي كذا ادعها
 فاصت علي فضمنوا مائة حضر الغائب و اجاز جاز استحضار الطالب
 لو ابراه المصيل قد يرد بالرد ودين الطالب علي حاله وطل
 يعود الدين علي الكفيل في رواية لو رد الكفيل التاخير ارتد ولو
 فرد له لم يرد اذا قل هو جليل الدين حال تاخر الدين عنهما
باب الردع في الكفالة عكس كفل عن موكله فعتق فادله او كفل للوكل
 عن غاداه لم يرجع واطل عنهما علي صاحبه اذا كفل عن غيره بارة
 لم يرجع قبل المداير فاذا ادعي رجوع علي كذا عيل وان كان بغير
 امر لم لو قصر في بيت غيره بامره وانتقض القضاء بوجه من الوجوه
 انتقل الي ملك الممر ولو كان بغير امر رجوع الي ملك التاضي
 رجل لم يقضين عن الفال رجل علي الذي فقال قضيت وطلقه

بهم

لكم فدر

علي

ابراه

بما أدى

لهم

الحلي

عليه وكتبه صاحب المال فلما رجوع له علي المهرت قضيت نائبة
 غيره باذنه رجوع به عليه من غير شرط الرجوع بمنزلة من البيع
 بخلاف الذكوة وني الجنائيات للرسمية بين اذ اللمة اخذت للنيابة
 رجوع لو قال له خذ اوقف عني ديني ففقه رجوع به كذا اذا امره
 ان يفتق عليه ففعل رجل قال الحليط ارب الذي بينهما في السوق
 اخذوا عطاء اذ دفع اليه فلما قال فادوية فالحلف للامر على
 القايض ورجع الحليط علي المهر اذا كفل بالجبار ونقل الزيوت
 رجوع علي المكنول عند الجبار رجل قال لخيريه وهو كحاشا علي
 دانت من الذئب ان اكل الذئب حمارنا خاضت فاكل
 الذئب لم يفت **باب الخصومة** في الكفالة رجل قال صممت لك
 عن خذ لزمك اية درهم لك علي ابي شعور وقال المدعي هي حالة قال قول
 للضمي قال الطالب صممت حله وقال الفاضل صممت ابي سنة قال قول
 للطالب عما يدعيه رجوع خلافا لزمه ان كان الفاضل باجلا فاداد
 المطلوب ان يسافر فلا سبيل للكفيل علي صممت دراهم علي
 ان يعطي نصفها ههنا ونصفها بسم قتل و يفتق اياه بالمال
 حيث شاء اذا كفل عن رجل بامر بهما ذاب له علي فله الرجوع
 الكفيل عند فاقام المدعي البينة علي الكفيل بالرجوع يقبل حتي يحضر
 المكفول عند وقت اقام البينة ان له علي فله الرجوع كذا اذا كان هذا الكفيل
 عند بادرة فانه يقضي به علي الكفيل وعلي المكفول عند اذ ان كانت
 الكفالة بغير امر قضيت علي الكفيل خاصة كفيل صالح للمهر المال
 عن الالف خمسة يدرى الكفيل ولا يجل عن خمسة **باب مسأله متفرقة**
 اذا سال المدعي من القاضي لزم ياخذ كفيل بنفسه مدعي عليه فان
 لم يلج بئسته حاضرة في المصلح جارية القاضي اليه راخذ من

الحليط له

الضامن
الطلب

الملاعي عليه كفيلا الي ثلثة ايام وان كان المطلوب مسافرا لم يجز
علي اعطاء الكفيل لثلاث يواجله الي وقت قيامه من مجلس الحكم
كذا ذكر الشيخ الامام السرخسي وقال شمس الميمنة الحلواني راجع بان
القاضي يسال الرفقة التي يريه الخروج الي الشئ منهم
متي تريد من الخروج ويغلب الي ذلك الوقت ولم يعلموا من
الحال اجبره علي اعطاء الكفيل ثلثة ايام رجل له علي رجلين الف
درهم ففقد رجل بماله علي اطهما علي انه يري الخرفا لكفالة
باطلة رجل استعار شيئا او عصبه واخذ منه كفيلا بحمله الي ذلك الموضع
والكفالة جائزة كفالة المكاتب لم تقع وان اذن له مولاه به
فان كفلا يولد بعد الحرية ويصح كفالة العبد الماذن باذن مولاه
بحوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط اذا كفلا بدين علي ان يسلم
من امر الحصيل قهر بعضهم لم يصح وقال بعضهم يصح ويجب عليه تعليم
الدين من ماله وامل معروف في يده ثوب تبين انه مسروق فقار
رددت علي الذي اخذت منه بري الهرب اذا ضمن من الهرب
الصغير المهر في حالة الصحة فما ذكي في الفض ومات فما اخذت

الرفقة

حاله

المادة يجتنب من نصيب المهر كفالة الحوالة

الحوالة بالديون جائزة برضا المختال عليا ولم يترط رضا علي
الدين الكفالة بشرط براءة الحصيل حوالة والحوالة بشرط
مطالبة الحصيل كفالة اذا ثبت الحوالة بري الحصيل
من الدين ولم يرجع المختال له علي الحصيل المان يفي المختال
علي الحوالة ويكفي ولم يثبت عليهما اذ يموت المختال علي

دلالة قال

ثبت

منسوب وليس عنه كفيلاً ولو انفس الحكم للمحتاج علي لم يعود الدين علي
 للمحيل خلا فالحقارة اذا طالب المحتال علي من المحيل بمثل ما هو له من ثمن
 احدث بدني كان لي عليك فالقول للرافع اذا طالب المحيل للمحتاج له بما
 له من احوال به و قال انما احدثك لتعقبني وقال المحتال له بما
 احدثني بدني كان لي عليك فالقول للمحيل رجل عنده كعوت
 بمال فاحال الفديم بالمال علي رجل فمكثت منه الرجوت
 حتي يقينني راضح الروايتين والمكثت لو حال غيري بماله علي الراهن
 لم يكن له منع الرجوت وعلي هذا الوباغ مينا وجبس المبيع له جل النمر
 رجل ادفع عند رجل الف درهم واحال بما عليه لم يخرج له ولو
 هلك بري للودع بخلافه اذا كانت الحوالة مطلقة غير
 مقيدة بذلك للمال رجل له علي رجل الف درهم وكما كفيلاً فاحال
 رب المال عن يماله علي المطلوب بذلك الي امر من احوال غيري بما
 له اخر علي الكفيل بذلك لم تنفع الكفالة الثانية ولو احال اول عن
 الكفيل من علي المطلوب بذلك الدين اذ كانت الكفالة من معا صحتا رجل
 له علي اخر الف درهم فاحال علي عن يماله الي سنة من ادى للمحيل
 للمال الي المحتال له قبل السنة فله الرجوع علي المحتال علي حاله
 رجل له علي رجل الف درهم جبر فقال اعط غيري من هذا
 الف بخرج ففعل فهو بري عن الجبر رجل عليه دنانير فاحال
 عن يماله علي درهمي علي رجل للمحيل عليه دنانير فاحال علي لئلا
 يوطيه درهم من الدنانير التي له عليه لم تنفع الحوالة اذا قال له خذ فلان
 من فلان علي كذا دين فاحل له عني ففعل فبلغ الطالب

مما

الحوالة

الحوالة الثانية

صالح

فاجاز له ان يجزى المالا اذا قبل عند قايده في المجلس فحينئذ يتوقف علي
 اجازته الوصي اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيرا ليتيمه بان
 كان الثاني الوالد او ابدا **ثنا العلق** ابواب سبعة فيما يجوز
 من العلق فيما يجوز منه للمهاياة المبرورة الوصي في استحقاق بدل
 العلق في المبرورة المتوقفات **باب يجوز** من العلق علي المقرر
 والمكاف والسكوت عن دعوى اللال وللنافع والجنات العمد والخطاء
 جائز صلح عن حق مجهول علي معلوم او علي مجهول لم يحتاج فيه
 الي القيد جاز اذا وقع عن مال فهو بيع وان وقع عن
 من مضافه فيه اجازة اذ عي نكاحا فمأخوذة علي مال علي لغيره
 لا دعوي جاز عصب ثوبا او عبدا قيمته دون المائة فاستهلكه
 فملك من علي مائة جاز او وصي بغلة عبده فملكه الورثة
 علي درهم اقل من الغلة جاز قال ولي اللهم صالحني عن
 دمي علي الف درهم فقال قبلت العلق في نصف خمسمائة جاز
 العلق بخمسمائة اذا صلح دعوي كرم او دار علي درهم او صلح
 عن مائة علي نصفها فالعقب قبل المخرقة لم يكون شرط الترتيب
 ضيعة ثم باعها البائع من آخر ثم ان المالك يري اخذ الضيعة
 فادخل الاول ان يخاصه فقال الثاني صالحني علي كذا اذا ترك
 الضيعة في يدي ففعل جاز ويعبر الضيعة ملكا للثاني
 صالح علي ائتمات في الزمة لنزولها اجلا جاز **باب**
 من جاز في حاد كاه لاخر فملكه الوالد المالك جاز **باب**

اصلهم

في صلحهم

وجنائته

في صلحهم
 في صلحهم
 في صلحهم
 في صلحهم

التم

سجده

فما كان علي نفع كذا الطعام قايما وهو جاز ولا يطيب الفحل

المكر لرجل جاز ادعي علي جبهول انه عبيد فانكر ثم حاكم علي مائة جاز

ما يجوز من الصلح الصلح بعد الحلف لم يجوز لم يجوز الصلح من دعوى رجل

ادعي دارا فحكم علي عبد الي اجله فالصلح باطل صلح عز النادر سم

علي الف درهم سجنه الي منزله والشنيعة عندهم كالعدلية عندنا لم يجوز

صلح عز النادر سم الي اجله علي خمسمائة حالة لم يجوز طالع الوديعه قال

للودع لم يتو دعني من صلح جاز ولو قال ردتها عليك من صلح

لم يصح قاله ربح يبيع وبه رقتي القافي المام ببر البشير صلح علي

حيول لم يجوز المكر يكر بعينها صلح علي عدوي او ذريه بغير

عينها لم يجوز الم اذا اتى برابط السلم صلح عز مال علي كيلي ادونيا

موصون في الذمة بشرط بيان الودع والوصف وبيان المجلد حيث

المجلد صلح عز درهم دنانير الي اجله لم يجوز وتوصله منها علي

كيلي في الذمة واخر قاقيل القنف بطل صلح عز مائة دينار

علي خمسة دنانير فان كانت الدنانير قايمة في يد المدعي عليه

وهو يقول لم يصح وان كانت حالكة او كان المدعي عليه منكرا صلح

عز دعوي دار علي سكني بيت فتم ابدا لم يجوز مذكرة في الزا

صلح علي درهم الي الحصار لم يجوز كما في البيع صلح المكر لم يجوز انتركي

حيوانا فوجد بعينه بياضا فحكم من علي درهم ثم ذهب البياض

بطل الصلح ادعي ارضا فحكم علي البعض منعالم تبطل خصوص في الباقي

باب في المهادنة دار بين رجلين تقايما علي لزم يسكن كل داهل منها

متركة جاز ولو كانت المهادنة في ثل وسجرة علي لزم ياكل هذا غلة الفحل

وهذا غلة الشجرة لم يجوز تقايما في دار علي لزم ياخذ هذا غلة سنة

سجدة
يكمنه درهم
مي ثور درهم
عليه مائة

سجدة
يكمنه درهم
مي ثور درهم
عليه مائة

جاز فان زادت النعمة في ثوبه اطلاقها فالفضل بينهما عبد الله
 رجلين تقاييا علي خدعتن جاز وكذا في عبد الله تقاييا في غلة عبد
 علي لئلا يخذله هذا غلة نخعرو هذا غلة لئلا يخذله تقاييا في اغناس
 علي لئلا يخذله نصفها عند هذا ونصفها عند الآخر يعني في شرب لبنها
 لم يجر كذا التقاييا في ثوب بقره بينهما تقاييا علي لئلا يخذله هذا الا
 والآخر يستعمل العبد سنة جاز المصقان اطلاقها افضل خايفة فمما
 علي لئلا يستعمل اطلاقها الفاضلة سنة والآخر المخرى سنتي جاز
 ولكل واحد منهما نتف للمهاياة بل اعذر اذا لم يرد التثبت
باب الوصي ادعي علي حبيب دعوي في دار او عمل
 فقال له البر فان لم يكن للمدعي بينة لم تجز المخرى حال علي في نفسه
 وان كانت له بينة جاز الصلح علي في والده بقدر قيمته للمدعي
 او زيادة قليلة اذا كان للمدعي دين علي آخر فقال له البر علي
 قليل ولم يثبت له والآخر شكر الدين جاز ولز كان الدين ظاهرا بين
 اذ اقرار حاله علي ما يتغاب الناس في ظلم جاز وان حط مقدار
 ظلم يتغاب الناس في ظلم فان كان الدين وجبت لمهاياة البر
 جاز علي في نفسه ومن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمهاياة
 البر لم يجر صلح وصي البر منزل صلح البر صلح وصي المخر والآخر
 في المخر لم يجر المخر في المخر والآخر وصي البر لو صلح عن
 القصاص في النفس ذكر في كتاب الصلح انه لم يجر وذكر في الجامع الصغير
 في باب الدايات انه يجوز **باب** الصلح في بدل الصلح حاله عن الف
 درهم علي ما في ما استحققت المائة ربح بمثلها وان حاله علي جنس

تولى

المصقان

فاستحق فان كان العلم على الدنيا لم يربحها ان لم يتغير
 وان استحق بعد العلم فكل العلم وكذلك ان كان الدين خطية
 فصالحه على السعي ثم استحق السعي بعد العلم فتراق بطل العلم اذا
 كان له على اخر عشرة دراهم وعشرة اقفزة خطية فصالحه على اطل عشر
 درهما ثم فارقته قبل القبض انتفى العلم بعد درهم واحد لو استحق
 بطل العلم وهو غير عيني ربح المدعي على دعواه ان كان العلم عن
 انكار دونه كان عن اقرار عا د بالمال المدعي به ادعي حقا دار
 فصالحه منه على ما استحققت الدار المذرا عالم يربح بطل العلم
 ولو ادعي كل الدار فاستحق منها ربح بحسبه **باب البراءة**
 اذا ادعي دارا او عبدا ثم قال ابرأتك عن هذه الدار عن خصوصتي
 بهذه الامر ادع دعوي في هذه الدار في باطل ذكره الناطق
 ربح قال ابرأت جميع عن ما بيني لم يكن براءة له لم ينقص على قدر
 معني اذا قال لاحق لي عليك قبل ولم ينقص خصوصته التي كانت
 له معه اذا كان له على اخر الف درهم فقال ادع الي غدا متعها
 خمسمائة على انك بريء من الفضل ففعل فهو بريء وان لم يرفع
 الخمسمائة اليه غدا عادت الملة قال صلحتك عن الف درهم على
 خمسمائة تدفعها اي غدا وانت بريء من الفضل على انك ان
 لم تدفعها فالملة عليك على حالها فامر على ما قال ولو قال ابرأتك
 عن خمسمائة من الملة على ان تعطيني الخمسمائة غدا فالملة براءه واقع
 اعطيت الخمسمائة او لم تقط ذلك قال لحضه انت بريء من دعوي
 على لم تكن لي كما يفتك شيئا فقبل وطلن لم يبرأه وله لم يخلق

ثانياً **باب** متى قتلوا خنقاً ملكة فقيرة ساجدة فهاج
 أحدهم صاحبه علي عبدك ودفع اليه ولم يرضي الثالث بذلك فمنازعه
 الثالث علي حالها والمصالح يخرج عن الخصوصية ولو اراد المصالح نقض
 العلم له ذلك التخيانه انما يقع اذا المرئ في التركة دين شرط
 الخيار في العلم ثلثة ايام جائز حاله علي شيء لم يرد فله الخيار
 اذا رآه اذا كتب في محض العلم انه صالح علي ما معلوم لم يكن
 ما لم يثبت قدر المال صالح من دم عمه علي عبد جاز يبعه قبل الفقه
 ولو صالح من دار علي عبد لم تجز صالح من دار علي **عليك** او
 هو زمن في الذمة جاز الاستبدال عند اذا قال اصاله من
 دعواك لم يكن اقراراً ادعي علي ميت ملا درئته غيب
 الواحداً حكماً دجراً واتام البيئته لم تجز علي الغائبين ويؤخذ
 من الحاضر ما في يده ولم يرجع هو علي الغائبين رجل قضي دجلاً
 درهما زنيا فقال انفقته وان جاز عليك والفرده علي فقيله
 علي ذلك فلم ينفق رده استحسننا علو كرجل وسئل له خرفاراد
 صاحب العلي ان يثني علي علوه بناءً **منعه** صاحب السفل ان شاء
 ولو اراد صاحب السفل لمرئيك وتلك علي الحايطة او يغيب كقوة

فحسبها

او يحفر طائفاً صاحب العلي منه **كتاب الرهن** اجابة ستة فيما يكن
 دهن في الزيرة في الرهن في تصرف الرهن والمعتق في فكاك الرهن
 في فكاك الرهن في المتيقنات **باب** ما يكن درهناد ما يكن اذا قبض الرهن
 الرهن محمولاً مغرماً متميزاً ثم العتق لم يصح الرهن بالمأونات كالموداع
 والمضاريات والنكاحات وانما يصح بدين مضمون الفقاعي لو اخذ

اي مقتوما احتراراً
 عن ابن المشاع
 وان لا يجوز
 عن ملك الراهن

١٧٤٤
 دهن بن ثوبيل و الكينز لم يكن دهنًا اذ لا يظن عمامة للمليون غيره
 رضاء ليكون دهنًا عنده لم يكن دهنًا بل غصبا لم يجوز دهن للمناع من
 السجدة و لم يغيره لم يجوز دهن الترس على ركن الشجرة و من
 الشجرة و لم يدهن الشجر و من الدهن الرق بالدرج و بما يذوب له
 على فله لم يجوز ان يري ثوبا فقال للبائع امسك حتى اودي ^{عجب}
 ثم يدهن دهن تراخيا لزيوت الدهن في يد صاحبه لم يدهن الدهن
 للاب ان يدهن في راس ابنه بدين على الاب يجوز لزيوت
 ما غل و لده الصغير بدين له على و كبسه الجل الوالد و لم
 يجوز للوصي هذا اذا دفع ثوبين فقال خذيهما شيئت دهنًا
 بلذا فاحذهما لم يكن و احدهما دهنًا قبل ان تختار احدهما
باب الزيادة في الدهن الزيادة في الدهن جائزة قبل قضاء الدين
 و لم يثبت حسبها بالدين و يقسم الدين بينهما على قيمته
 المصل و قوت الدهن و على قيمته الزيادة و قوت الزيادة فاحذها
 هلك هلك كصة بالدين كسب المصون و ما وجب له و تخلق
 عليه لم يخل في الدهن و ما يولد من الدهن كالولاء و النثر
 و اللب و الصوف و الوبر و المرش و العقيرها ائسر ذلك تخلق
 في الدهن و يقسم على قيمته المصل يوم الدهن و على قيمته الزيادة
 يوم الفكاك فان هلك الثمار عند المرقف قبل الم فتملك صادر كان
 لم يضمن عادت حصة من الربح الي المصل و ان لم يملك الزيادة هلك
 الراحت كان الم يخلق احق من ساير النواع الزيادة في الدين على لزم
 يجوز الدهن دهنًا بالاول و يهلك الزيادة لم يجوز خلافا لما يري

رحمت الله عليه **باب التفرقة** في الرهن ببيع الموهون صوتوق خان
 المرتفع جاز ويكسر الثمن رهنا الراهن اذا اعتق الموهون صحه وره
 الرهن ثم اذا كان الراهن موهرا فلا سعاية على العبد ويجوز الراهن
 على قضاء الدين ان كان الدين حالم وان كان موجلا ولم يكل الاجل
 اخذ المرتفع من الراهن قيمته العبد فيجسدها دعنا مكان
 العبد فاذا ارجل الاجل فان كانت القيمة من جنس الدين
 انتوني قلب دينه ورد الفضل وان كانت القيمة اقل رجع
 بالفضل وان كان الراهن محسرا نظر اى قيمته العبد وقت
 الوهن والى قيمته وقت العتاق والى الدين الذي دعه
 به العبد فسعي العبد في المقل ح هذه المسألة الثلاثة ليس
 للمرتفع لزيمته او يعير او يواجر او يكس او يودعه
 عند اجنبي ليس في عياله فلو ادعه عند من يحبه ضمن
 ولو كان الرهن مصحفا او كتابا ليس له لزيمته فبغير
 اذنه فان كان باذنه خادما يقر فيه كان عارية فاذا افرغ
 عنها عاد رهنا لو غاب الراهن وضاع المرتفع جعل الرهن
 للمنتول دنع الى القاضي حتى يبيعه ويملك الثمن ولم يدفعه
 الى المرتفع اذا سلب الراهن المرتفع ادر جلا على بيع الموهون
 فله ان يبيعه بغير محض الورثة **باب التمسك** اذا رهن شيئا بشئ
 وطالبه المرتفع بقضاء الدين باؤس فاني باحضار الراهن فان كان
 للرهن حمل وموت فانه يجبر الراهن على قضاء الدين بعد ما يحل
 المرتفع ما نوى الرهن ولم يجبر المرتفع على احضار وان كانت
 شيئا ليس بحمل وموت لم يجبر عليه قضاء الدين قبل احضار دمل

الحاق خبر از هر چه است بر سر و اندر و این است
و در آنکه بهر و نیز اول است و در آنکه

HYV

٧
في حديثي باقي الدين علي رواية البسيط وعلي رواية الزيادات
في ذلك للميت ثقت لنري طالب الراهن بدنيته وتكبيصه به وليس
عليه لنري مكنه من بيع الدهن حتي يوطيه الدين من ثمنه فاذا
نفاه الدين قيل له سلم الدهن اليه رجل رهن عبد ابيادي
الفاكوت ثم اعطاه عبد اقيمت الفاد هنا مكان الاول فالاول
دهن حتي يريده اي الراهن لو مات الراهن باع وصيه الدهن
وقضي الدين وان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وانه
يبيع الثاة المصونة اذا ماتت فديع جلد ما وصار يادي
درهما فدهن بدرهم دهنت عصيرا قيمته عشرة بعشرة فنار
حمل من حارت خلل يادي عشرة فهو رهن بعشرة بقتله بذلك
الدهن مصمون باقل من قيمته ومن الدين عندنا وعند
السامعي ردم امانت وتغيره اذا كان الدين عشرة وقيمته
الدهن خمسة عشر فالخسة الزايدة امانت عندنا وان كان
الدين عشرة وقيمته الدهن عشرة فالرهن يكون قصصا
بقيمته عندنا وعنده يكون امانتا اذا اتنا سنا عتق الدهن
من اراد المرتفع حبسه له ذلك ولم يطل الدهن الي الرد
علي سبل العسج دجل دهنت فروا قيمته اربعون درهما بعشرة
درهم فاكل السوس وصارت قيمته عشرة فانه يفتكه بدرهم
ونصف رطل دهنت شجرة فرحادوني من الورت يادي عشرة
فذهب اوان الورت فانقص ثمنه خالدين علي حاله لانه بمنزلة

تغير السعر

هذا الرهن والمرتهن إذا أبر خاتمة الرهن
نوقت خاتمة فملك يملك بالدين كذا إذا دكب دابة الرهن لم يرد
إلى منزله فملك لم يرد كونه إذا عقلت الدراهم أو الدنانير أو
المحيط أو الموزون للصونة بجنسهما عقلت بمثلها مع الدين
فإن اختلفا في الجودة فحيدها وردها سواء إذا اتفق الراعي
والمرتهن على لز الرهن انضاع ضاع بغير شيء لم يكن كذلك
ويبيع بالدين إذا قال لم أقض شيئا إلى يده ففهم
شيئا ففهم لم يرد بقرضه شيئا وأقله درهم إذا قال ض
هذا رهنا ببعض حقت فآخذ فملك فانه يملك بما شاء المرتهن
إذا أخذ له أن يقرضه كذا فملك في يده قبل أن يقرضه فملك
بأقل من قيمته ومما سمي له من الدين جنابة الراعي على
الرهن مضمة حتى لو جني المرتهن على الرهن حار مسترقا
مدينه بقلد الجنابة إذا جني الرهن على نفسه سقط
من الدين بقلد ما انتفى من المصون إذا حال الرهن للمرتهن
ملك الرهن عندك وقال المرتهن لم يلب قبضه مني فملك عندك
قال قول للراعي بعد استيفاء الدين فعليه رد ما استوفى

كذلك إذا كان سلوطة الدين بغير عوض **باب** ما يفتقره صوثة
الرهن على الراعي أجره الراعي على الراعي وكذا نفقة
المصون وكسعة فاما على وجهه وارتاة وأجرة البيت الذي
يكنى فيه الرهن على المرتهن إذا كان له الدين والقيمة سواء
ورن كان الدين له فاعله يورث بينهما بالحساب الرهن

إذا كان كرمًا فالسقي والعمارة والخروج على الدراع عند الحفظ
 على الملك تمنع إذا جنى الرهن على الدراع تمنع إذا لم تمنع
 إذا لم تمنع فهو عدد استرعى عبداً وقبضه وأعطاه بالثمن
 دهنًا فملك في يده ثم وجده العبد حرًا أو استحققت الممنوع الرهن
 العدل الميسر على البيع إذا باع بعض الذهب بطل الرهن
 في الباقي الملب إذا رهن مال ابنه الصغير وقيمة الذهب
 أكثر من الدين فملك من قدر الدين دون الزيادة ولو كان
 وصيًا من جميع القيمة رجل استأجر نايحة أو مغنيتين
 ودفعها بالجر شيئًا ففقد لم تمنع **كتاب المضاربة** أبوابه
 خمسة فيما يجوز من المضاربة وهو يجوز فيما ملك للمضارب
 في المصلحة في المضاربة في ثقتة للمضارب في المتزاعات
 فيما يجوز من المضاربة وفيها يجوز المضاربة عقد المارة
 بمال من أحد الجانبين لا تقع المضاربة المالمال الذي
 يقع به الركة وحدها لنزول الركن بينهما مشاعا
 فلا شرط للمضارب نصف الربح وزيارة سجين فهو حامدة
 ولم يرد لنزول المالمال مسلما إلى المضارب ولم يرد لرب
 المالمال فيه مضارب استرط لرب المالمال ثلث الربح لعبد
 رب المالمال ثلث الربح على لنزول العبد معه ونفسه
 ثلث الربح منه جائزة كذا إذا شرط ثلث الربح لم مرة

ولو دفعه اليك تلال م
باعت من المصارفة فانه يري و باع فهو علي المصارفة

المصارف او مكاتبه او للمساكين او في الدفان او في الخ
مصارف دفع اليك المال مصارفة لم يبيع وكذلك لو شرط علي
رب المال العمل في عقد المصارفة للمصارف لو دفع المال
مصارفة فان قيل له اعمل فيه برايك صح وان لم ياذن
له رب المال بذلك خانه يفت بالدفع فاذن في الثاني صحت
الاول لرب المال في المصارفة الجيايزة الوضعية علي
رب المال في المصارفة الغامضة كل من رب المال والخبر
عليه والمصارف اجره من دفع او لم يدفع ولزمه ذلك للمال
في يده هكذا امانت بان يملكه المصارف وما لم يملكه يجوز للمصارف
ان يبيع بالنقد والنسيئة يشتري ويسافر في البحر والبر ويستأجر
ويؤجر ويودع ويرهن ويرتقن ولم يزوج عبدا والامة
من مال المصارفة وله ان يزوج العبد بالتجارة في رصه الروايتين
وانه خص له رب المال التفرق في بلد بعينه او في سلعة
لم يتجاوز عن ذلك اذا قال خذ هذا المال مصارفة فاعمله به
بالكوفة فليس له ان يعمل في غيرها بخلاف قوله واعمله في
الكوفة ولو استلزم المصارف يكون علي نفسه خاصة الما اذا قال
له رب المال اعمل فيه برايك كما استدانه ليز يشتري براسي
بالدراهم او الدنانير بعد ما اشتري براسي المال فليس له ان يخذ
السفينة لانه استدانه مصارف يشتري براسي المال نيا با
فقصرها وحملها بماية من عتق فهو مقطوع وان قيل له اعمل
فيها برايك للمصارف ان يشتري من لم يقدرا علي بيعه كما اذا

البر

١٧٩

يشتري عبدا يعتق عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان
 يشتري لنفسه مضارب اشتري سوبا بعشرة فباعه حارب لال
 بمئة عشر جاز دجلة قال لم خذ هذا المال مضاربة في ثوب
 واطلا مذكرة في الذبائر ان تخر خذ اشتريه وبعه ليس له لزم
 يشتري ويبيع تنوي ثوب واطلا مذكرة في الذبائر ان تخر
 خذ مضاربة بالنصف واشترى البند **ح** فله لزم يشتري كاشاء
 ليس للمضارب ولو لم يلب المال لزم ليلاء الجارية المضاربة بالثمن
 مضارب بعد الفان فقال لرب المال دفعت الي الفاد ربحت
 الفاد فارب المال دفعت اليك الفين فالقول للمضارب لو اختلف
 المضارب مع رب المال في العموم والخصوص فالقول لمن يدعي
 العموم ولو اختلفا في كونه قدسها راط للمضارب من الزرع فالقول
 لرب المال لو قال رب المال دفعت اليك بضاعة وقال المخر
 مضاربة وقولني فالقول لرب المال لو ادعى المضارب الهلاك
 والضياع فالقول له مع يمينه لو اركانست المضاربة جائزة
 او فاسدة **باب نفقة المضارب** نفقة المضارب عليه
 في المص فيما نفقه واذا اخرج بينت السفر قل ادكر نفقته
 فيما المضاربة الما اذا كان يفد اليك بعض نواحي المص ثم يدع
 اليك منزله ونفقته طعامه وشرابه وكسوته وركوبه وعلفه
 اللابة التي يدركها في سفره وحوائجه وغسل ثيابه ودهن السراج
 والخطيب وما اشبه ذلك فاما ثمنه الدقار واجرة الحياطة والفرد
 وغير ذلك مما يرجع الي اصلاح البدن فيما له ولو اتفق في المص

تشتريه وتنسبه
 ليس له ان يشتري
 وسبع مائة
 ثوب

اوله فيها اهل سقطت نفقته ولو عاد من مقدره الي الميراث
 اخذ المال فيه فان لم يكن ذلك مصرق واوله فيها اهل قد عار ليبحر
 بمال المضاربة فنفقته في مال المضاربة لو خرج الي سفرهما المضاربة
 وبماله ايضا فانفقته علي قلب المالك بالحق لو انفق في السفر
 من نفسه ليرجع في مال المضاربة له ذلك في المضاربة الفارسة النفقة
 في مال نفسه كل من يعين المضارب علي العمل او يخدم دابته
 فنفقته كنفقة المالك لكونه عبيدا رب المال فيعينوه فنفقته
 علي رب المال له نفقة للمستبضع من مال البقاعة بالمثل منقول
 اذ كانت رب المال او المضارب سقطت المضاربة كذا اذا ارتد
 ولحق بدار الحرب واذا عزل رب المال المضارب ولم يعلم
 بعزله حتى يشتري وباع جاز ولو علم بعزله والمالك في
 يده عروض له ان يبيع لو سافر المضارب بالمال واشترى
 به متاعا فمات رب المال وهو لم يعلم بمتاعه سافر الي مصر اخر
 فنفقته بعد موته رب المال علي نفسه في ماله ويضمن
 كملك في الطريق وان علم فباع جاز يبعه ولو خرج من ذلك المص
 قبل موته بمرات لم يضمن ونفقته في سفره وفي ذلك المص الي
 لنزيب المص علي المضاربة لو مات رب المال والمضارب مصر
 الاشر غير مصر رب المال وفي يده متاع المضاربة فخرج به الي مصر
 رب المال لم يضمن ونفقته حتى يباع مصر رب المال في مال
 المضاربة وكذا لو كان رب المال حيا غاص اليه رسول الله ونفقاه
 عن القصر لو كان في يده نقد لم يضمن لم يكن نفقته في مال

لئلا يظن ان يكون الخارج بينهما نصفي اذ لكاه للحدما والثالث
 للآخر فهي فاسدة كما يصح من الشرط وما لم يقع الشرط المحصور والرياس
 والذرية علي المزارع يفسد المزارعة دعوى اي يوفى ربحه يجوز شرط
 المحصور والجمع علي العالم وبه اخذ نصيب يحيى وابواليث ربح الشرط
 كدعي الجداول كما مر هناك الذي ربح لم يقع خلافا لما قاله والده
 برهان الميتم والذين ان شرط البت للذي ليس البذر من قبله
 متعسدا لو شرط ان يكون الحب والبت بينهما او شرط الحب بينهما
 وسكتا عن البت صححت المزارعة خلافا لما يوفى ربح والبت
 لصاحب البذر لو دفع الموضع الي اخر ليذرهما يذمه علي لم
 يدفع صاحب البذر اقول لم تجز في المزارعة الفاردة الزرع
 لصاحب البذر والعالم اجر مثل علم لم يزد علي المشرط غلا
 ان يوفى ربحه وعند محمد ربح يجب بالغا ما بلغ ولزم ان البذر من قبل
 العالم فلصاحب الموضع اجر مثلها بالمعاملة دعي يسمى مساقاة
 بلغة اهل المدينة المعاملة في الشجر والكرم تجز من المنة فاردة
 عند ابي حنيفة ربحه وعند محمد ربحه جائزة اذا ذكر طدة معلومة
 وسمي جزاء اذا مشاعا والفتوي علي انه يجوز ولزم لم يبيح المدة
 ويكون له ثم واحد فاذا دفع الشجر معاملة دعي تزيلا بالحق
 جازت وان انتهت لم لو شرط بعض العمل علي صاحب الكرم فذات
 لو شرط المساقى القار الرقن وغرس الشجر فطف العنب منعي فاردة
 اذا ادرك البطم والباذنجان كان الالتقاط عليهما كذا اذا ادرك
 القطن او القيقق لو دفع ارضه معاملة عزسدين جاز المعاملة

المتحارر والنفاء المبرور في دناء الخراج من ماله
 ان شرط الكسب بغير ماله يخرج من الماله ما يفي به
 وعليه الفتوى في المثل طكري

لم يملك لزم يعامل غيره وبدون الهذين اذا كانا من الخيل بين اثنين
فلدفع احدهما الى صاحبه معاملة علي لزم الخارج بينهما بقدم الملك
وله اجر العالم لو دفع ارضه الي اخر ليتخذ مأكرا بالنصف فغير
في لما خب الارض والمغارس قيمته ما احلك واخر فله ما عمل
العالم اذا جمع لقطات الكرم ولو دفعه اخر فله دون الثلث
من ذلك ولو دفع اليه الثلث يكون اجر المثلث بانفسه المزارعة
والمعاملة المزارعة غير الزمة من قبل من عليه البذر فلو امتنع
لم يجبر وله شيء عليه للعالم بما كثر وحضر الامتار ولو امتنع اخر
بغير عذر اجبره الحاكم اذا كانت احد العاقدين بطلت المزارعة
ولا اذا انقضت مدة المزارعة والذرع لم يدرك كان المزارع على اجر
مثل نصيبه من الارض الى ان يستحصل اذا دفع كرم معاملة منه
فماتت العائلة في السنة فانفق رب الكرم بغير ارب القاضي لم يكن
متبرعا على ورجع به في الثمن لم يسيل للعامل على الخلعة حتى يعطيه
نفقة فكذا الذرع ولو غاب والمسلمة بحالها لم يرجع في القاضي
رح المعاملة الزمة من الجانبين وتبطل بالموت وتفسخ بالم
عذار يكون اخراج العامل بعذر لزم يكون مارقا محروغا بالسرقة
اذا دفع ارضه لغيره بها اخر يذره بنفسه يمكن بمعاذ لم يذرها بعد
فله لزم يبيعها لذي قاصر لم وفاء غيره الا بمنزلة الارض ولو زرعها
لم يبيعها لذي بنت الذرع او لم حتى يستحصل لو مات رب الارض
والذرع بطل كان للمزارع لزم يقوم على الذرع حتى يدرك وله اجر

عليه للأجر بما مساهل متفرقة المزارع اذ شرط عليه المحرم فتخاف
 عن حصاره حتى يهلك هنت الملهز يوحى خيرا قد يفعل الناس قله
 المكار اذا ترك السقي متعمدا حتى يبس الذرع صفت وتنت ما ترك
 السقي قيمته ما تا كما في الموضع فان لم يكن للزرع قيمته قومت الموضع
 من روعة وغير من روعة فيضمن فضلا ما بينهما دجلة دفع الي
 رجل الشجار معلومة ليتقدم عليهما وفيها من الشجار والمولى يستتر
 بنفسه البرد ولم يستتر العالم حتى افسده البرد صفت اذا دفع
 ارضه من ارضه فامدة فله رب الموضع وحضر الموضع امتنع حاجر
 البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل المزارع رب الموضع قال
 كنت اجري وذرعت ببذري والمزارع قال كنت انا لك دعت
 ببذري فالتقول للمزارع مذكورة في الفتاوى للمزارع اذا قال حاجر
 البذر تركت البذر عليك وقبل المخر لم يصرفه ليس على المزارع
 غلة الموضع دخل له ارض واراد المزارع ياخذ بذرا من رجل حتى
 يزرعها ويكون ذلك بينهما فالوجه ان يشتري نصيب البذر
 ويبريه البايع عن الثمن يقول له ازرعها بالبذر كله على المزارع

يكون بيننا نصفي لنا التراب اربعة في احكام التراب

في الحريم في اصلاح الحجري في الموات با احكام التراب من كانت
 في ارضه بئر او عين ماء له منع الناس من الدخول في ارضه الملهز يكون
 للناس اي ذلك حاجة ولا يجد ماء من غير ما فيكون عليه ابا حقه
 ما وما قيمته وهو الشجر وليس عليه ابا حقه البذر وعنده

وكرههم واذا منع المحتاج الي الشقة من الدخول في ملكه بقا
له ان يزور بالدخول يعلمهم اليها فان امتنع عن احد هذين
ليهم ان يقتلوه بالسلاح ولو كان له ماء مملوك فاما لمخطر يقتل
بمادون السلاح لو قال لرجل اسقني يوما من شحرك حتى اسقيني
يوما من شحري لم يجز وكذا لو جعله مقابل الثوب او عبد ولو اخط
الثوب او العبد ردة فلا شيء عليهما انتفع الثوب اذا بيع
مع الارض كان له قسط من الثمن لو بيع الثوب مقصودا لم يجز
كما اذا اشترى كراما وارب كرم اخذوا ارضي بان يسقي من ارضه
هبة معلومة جاز لو اراد رجل ان يدخل الماء في داره ويجريه
الي بستان له فلا يجبر له منعه عن محمد روح لم باس بان اخذ البستان
بما اراد اذا كان لم يجز ذلك باهل الشقة ان يغرسوا في البستان
عليهم الشقة لم باس ان يغرسوا في البستان علي الشقة اذا
لم يجز بالطريق وللناس ان يمنعوه لو امتا جرا صاحب الثوب من يقسم
الرب بينهم كل لهم يسقي معلوم ويقوم علي ذلك جاز ٥٥

باب في الكسب من حفر بئر افلح حريمها حريم بئر العطن اربعون
ذراعا حريم بئر الناضح ستون ذراعا من كل جانب دغلا اثن
حنيفة رضي الله عنه اربعون ذراعا حريم العين خمسا ذراعا
من كل جانب من حفر غمر في ارض حوات لم يستحق حريمها عند ابي
حنيفة رح وعندهما يستحق وقال حاتم الدين في الصحيح ان
يستحق بالجماع ثم المستحق عند ابي يوسف رح قد نصف بطن
النهر من كل جانب وقال محمد رح له قد بطن النهر من كل

٢٨٦

يملك من لدن علي رضي الله عنه أرضا لدجل تتنازعها بين المنة
 كان بين المنة والنهر جليل كالحايط دحوه فالمنة لصاحب
 النهر والمصاحب المنة ولصاحب النهر فيما حق حتى إن صاحب
 المنة لو أراد دفعها كان لصاحب النهر منعه ولصاحب المنة
 أن يخرص فيها وليقي طينه ويختار فيما باه صلاح المجرى ليس
 على أهل السنة من الكريشي كري الفرات ودحوه على السلطان
 من السنة إذا كان يجري في دار دجل فما صلاحه على صاحب المجرى
 نهر كبير يشعب منه نهر صغير فخر من فوهة النهر الصغير
 لم يجب نفقة أهل علي أهل النهر الصغير نهر بني قوم امتنع بعضهم
 عن كسبه فالحاكم بأمر المخرجين لم يكرهه ولهم أن يمنحوا النهر
 عن النهر حتى يدفع إليهم حصته لو أرادوا النهر عليهم أن يكرهوا
 من أهله فإذا جاوز أرض دجل دفع إليه وقال الكري عليهم من أوله
 أي آخره باب أحكام الموات قبل الموات حي التي لم تكن ملكا لأحد
 ولم تكن من مافق البلدة وكانت خارج البلدة قربت من البلدة
 أو بعدت عن أبي يوسف خارج أنه قال حي بقعة لو وقف دجل على
 أدناه من العامر فنادى بأعلى صوته لم يسمع لقرب من العامر
 إليه إذا جيب أرضا ميتة بأذن العامر ملكا وإن كان بغير إذن
 العامر لم يملكها خلافا لهما من حجر أرضا لث سنين أو أكثر لم يملكها
 لكن يصير حتى يمات غيره ولم يكن لغيره إذا حجة كالنزول
 في الأراضي المباحات لصله قوله عليه السلام من أباح أن يبق لوان
 شجرة خارج البلدة قريب منها جرث ما وده أو معة عظيمة

أرادوا
 أن يكرهوا

لم يكن ملكا للظالمين فان ذلك ارض موات وبعث الطحاوي رحمه الله
 من العامر ليس بموات وليس للامم ان يقطع ما لم يني للمسلمين
 اذا كان اجماع او فياذا دكر ايشرون منها وما حصة اهل البلد
 اللدنية والنفقات والمخار والوظائف اذا جرت فليس لم يجمع
 ان يقبضها ويقتطعها الي ارض نفسه سئل ابو يوسف رحمه الله عن نهر مر
 وهو نهر عظيم اتحد رجل ارضا كانت حوائطا وكري لها نهر فوق
 نهر مر وفي موضع يسي يملكه اوطاد مساق المار اليها من ذلك
 النهر قال لنز كان يدخل علي اهل مر ق ضرب في باجمهم فليس
 له ذلك لو لم يجر من عروق شجرة في ارض اخر فصح لصاحب
 الشجرة ان ينها صاحب المرض لو تنازل حجب من الذرع
 فتجت وادرك فالذرع بين صاحب المرض والمكانة على قدر
 نصيبا ولن يستفاه رب المرض وقام عليه حتي بنت فهو له فان
 كان الحب قيته فعليه قيمته ذلك والم فله ان يني عليه كتاب
 الحشيرة العنبر دامت حلوا ارضها حال واذا غلاد اشتد
 صار فحل عند ما د عند اي حنيفة رحمه الله ما لم يقذف بالذرع
 النخ حرام قليلا دكر ما د يرض في شريها لفردة العنبر
 قدس ما يرد به ظماء اذا خاف الهلاك في الشجر والجزر التداوي
 به ولم يجوز بيعه ويكفر مستحلفا عن عنب العنبر اذا طين حتى
 كحسب ثلثه وبعث ثلثه في حال ولز غلاد واشترى من لزر
 السكر منه حرام وان شربه للتلهي لا لا يستعمل في الطعام
 والتخوي علي الطاعة والتداوي في حال فحل فحل اما عينه لال

بشر

اذا

سقاها
بحامضها

حلوا

كتاب الاشربة

عصير العنب إذا طبخ أديني طبخته أو المتصفى وهو ماء ذهب نصف
وبقي نصفه أو الطلاء وهو ماء طبخ وذهب منه ماء من ثلثه وقد غلظ
واشتهه وتلف بالذهب وهو الباقي حر لم خلافاً بشرط أن لا يعلو ناراً
فالمسكر تقيع الذبيح والتمز إذا غلظ واستدحر لم مكره وتسمى
هذا سكراً وصورة اللقيح لم يترك الذبيح في الماء إلا ما حثرت يخرج
حلاوة من يظن أديني طبخته المطبوخ أديني طبخته من الزبيب
والتمر إذا غلظ واشتهه كما لمالك من العنب وتسمى حلاوة لم يترك
من به أخذ الفقير لبو الليث ومن أي يوشح إذا أراد الرطل
لم يترك البنيذ ليسكر منه فأول القليح منه حرام والقعود
له حرام فالمشي إلى حر لم عز محمد بن قنبله في لو أعطيت
الدنيا بهذا فيرقها ما ريت المسكر أعطيت الدنيا بهذا فيرقها
ما أفتيت بحرقه بينيد الذبيح والتمر إذا كانا مطبوخين إذا رزب
تسعة أو قلح من بينيد التمر فأدجز إليه العاشر فسكر لم يترك لأن
السكر يضاف إلى ما هو أقرب إليه العصير إذا وضع فيه الشئ حتى
ذهب ثلثاً كما لم بأس به كذا إذا طليته الخاوية بالخرول وجعل فيها
ومختطة ولم يتركها ولم يسكر فلا بأس به الخمر إذا طبخت
حتى ذهب ثلثها لم يترك العصير إذا ذهب ثلثها وبقي ثلثه
لم يترك وتعد خلط بالماء وترق وترق حتى استحل شره قال أبو عبد الله
الخيز أجري وهذا يسمى مختجاً وجميداً يا ومرت الفضلي أن يطبخ
بعله ما صلب الماء فيه أديني طبخته لو خلط الماء بالعصير وطبخ
حتى ذهب ثلثا الماء فله بمنزلة المتصفى لأن الماء أسرع غيياً

وصورة

وكذا الذي ذهب من العصير انزلت الثلثين الزاوية المتخذت الخطية
وهو الذي يسمى بالبكر حلال وكذا الجملة وهو ما يتخذت الشعير وكذا
المزيت وهو ما يتخذت الزبدة وكذا ما يتخذت العسل واللبان وكذا
مرب **ردى** الخمر ولم يحك ساربه فلم يسكن لها سى بالانتباه
في الدار والختم والنفقة والغير اذا تخللت الخمر حلت تحليل
الخمر مردح والخل الحامل عليه صاب لبث الدرة في كرهية على اصل
اللبان حنيفة ربح قورق واختر القاضى المدام صر المرام انه كره ربح
لبث الحمار طاهر لكنه لم يوكلمه باسمه بان يستوط الرجل يلين نبات
ادم ور به الحمير اذا دقت فيه فارة فماتت فاخرجت قبل
النفقة والتعنت وترك حتى صار خمل ثم تخللت ادخلها فانه يحل
به ان يتي بعضهم الم نفقة طاهرة اذا لم يبت الشبهة اللبث
فيوجد في بطنها **صاقل** اجميع فيه اللبث فهو الم نفقة وكل
الكلها سوار كانت زكية ادمية وكذا اني صرع الراسة الميتة صراح
كتاب المكرام مسایل فيما يحل الم قدام دالم يحل وفيما يجب الضمان على
يجب بما يحل الم قدام اذا كره على رب الخمر اذا كل للميتة بما
يخاف منه غصور كما اذا قال لم قطع يدك او اصبغ اذ لم يجر
وكان اكثر ما به انه يفعل ذلك لو امتنع حل له ان يفعل ديا لم يهدم
الفعل الم اذا كان لم يعلم انه صراح له ذلك ولو قال لم حبس
او لم ضربك لم يفعل هذا الم يباح له ذلك ولو كره بشي يخاف
منه تلقى عضو لم يتكلم بالكفر او شتم رسول الله او صلب احد
لم يطمع ذلك بلهانة ولم يقد يقبله ولو صبر حتى قتل كان ما جوره
من شهداء الخيرة ولو اجرني كلهم اللذنب عيذ حبي اذ قبل

للكبره شراب
در الخمر

ح

في صرع النساء
الميتة صراح
كتاب الاكرام

تلقم

تفرد بانت من امة له ولو قال كنت مطهيا باليمين لم يعتق
لو اكره علي الذنا او القتل ثم فعل وعلي من اكرهه القصاص لو اكره
علي قتل ابيه او عبده لم يحل ان يحالوا اكرهه بالقتل علي القطع بسعه
لو قيل له لتقتلني هذا الرجل او لتزني مع هذه المرأة لم يخطوا احد
منهما لو قيل لرجل لم تقتلني ان لم تقتلني فلانا او لم تستمعتك
مالا فلم يفعل واحد منهما حتى قتل كانا جونا ولو استعملك المال
لم يكن به اثما قيل لمحم لم تقتلني ان لم تقتلني هذا الصبي غايي
حتى قتل كانا جونا باب في الضمان والرجوع وبي في ذلك اذا اكره علي
المك امر الغير فاكل فانه ضمان علي الفاعل لو اكره علي العتق فاعتق
رجع بقيمت العبد علي المكره لو اكره علي الطلاق قبل الاضول رجع
علي المكره بنصف المسمى باب في المنة ان لم يكن للمهر مستتي ولم يرجع
له كانت طرخلية او اكره علي الوطء وهو طلقها فلا انا اذا اكره
علي النكاح باكر من مهر المثل يجب بقدم مهر المثل وتبطل الزينة
دلي يرجع علي المكره بشيء لو اكرهت المرأة علي النكاح من كفوء
باتك من مهر المثل يقال للزوج انما لم تبلغ الي تمام مهر مثلها والله فارقها
فان دخل بها وهي مكروهة فهذا رضا الزوج بتبليغ مهر المثل ولز
دخل بها وهي طائفة فذلك رضا منها باب في المسمى للمز للاديا وحق الم
وان كان الزوج غير كفوء فترق بينهما لو اكره علي التلايم فله يرجع
علي المكره بالتعصان في الحال فاذا مات الموي عتق المذبر رجع الوارث
بما في قيمته علي المكره لو اكره علي العفو من دم العمد لم يضمن اذا
اكره علي اليمين او النذر لم يرجع المكره علي المكره بما وجبت عليه وكذا
في الظهار والميلاد وفي المكره علي سائر من يعتق عليه باليمين

اذا اكره في النكاح

عنه

أو القربى إذا أكره علي المقرر بشئ لم يلزم المستتر من
الملك إذا أدبر أو اعتق أو استولد لم يفسخ بخلاف ما إذا كانت
أو أوجوه في المكاتبة ونحوه إذا لم يفسخ أثناء رجوع المالك علي
من أكرهه ثم ملو علي المستتر وإن شاء رجوع علي المستتر إذا أكره
شيئا لم يفسخ الملك المستتر في يده من غير تعدي هكذا كانت إذا
أكرهه علي التوكيد بالطلاق فكل ما يقع المكره كما يتحقق من السلطان
يتحقق من غيره عند أبي يوسف ومحمد إذا كان قادرا علي إيقاع ما يورث
به وعليه الفتوى في زماننا بالبحر قال أبو حنيفة رجح البحر علي السني
العادل البالغ باطل الم علي الطيب الجاهل الذي يستحق الناس
السم وغده أنه داء والمغني للماجن الذي يعلم الناس الخيل
والمخارج والمكاري المفسى وقيل هذه الأشياء المستثناة ليس
بظاهر عنه وقال أبو يوسف وحمل والشافعي رجح البحر علي البحر السني
المبدد حاله في الخير والشر جائز وكذا إذا كان مستحقا لسلهم القلب
لم يمتدي إلي القرينات والريبر عنها وقع في الغبن وقال الشافعي
رجح الفسق عن أسباب البحر أيضا عند أبي يوسف رجح لم يصير محجورا
بالفساد ما لم يحجر عليه الحاكم فإذا حجروه لم يصير مطلعا عنه بعد
ذلك الم باطلا ثم وقال محمد رجح ينجر بدون حجر ويطلق بدون
الم طلاق إذا ترك السنفه إذا حكم حاكم بالبحر ثم دفع قضاء
أي قاض آخر فامضه فانه ينجر عند أبي حنيفة رجح أيضا غير اعتد
صح وسعي العبد ولو باع أو استترى أو أقر أو تصدق لم يفسخ للقاضي
أن يبيع دفاتير المليون بقضاء دراهم عليه إذا امتنع ولم يبع
عتقه ولم ينتقل له النصيب إذا بلغه بمذمة مفسد أماله لم يفسخ
التقدي والتدبير في التصرفات فانه يمتنع عنه ما لم يأن

يبلغ خمسا وعشرين سنة فحينئذ يدفع اليه من عند ابيحنيته روح وعندما
 انه لم يدفع يجوز اقراره وصيته وبيع وتسليمه ونحو ذلك الصبي الذي لا يعقل
 ببيع ولو باع او ارثي ولجازه الولي لم يصح وان كان يعقل الطبيعة والقرار
 يعني انه يعقل ان البيع سائر الزايات جانب ويجوز الفيت اليسير من
 الفاحش فاذا تصرف فالولي ان راي للمصلحة فيه اجازة فان اذن
 بمثل هذا الصبي بالتصرف فهو تصرفه سواء كان فيه غيب او لم يكن
 لو اذن القاضي للصبي بالتصرف والمربي ياتي عنده اذا تصرف المربي
 العاقل من اذن الولي بالتصرف فاجاز ذلك التصرّف فذلك كالمادون
 اجابه خمسة فيما يكون اذنا وفيما لم يكون فيما يملك المادون في تعلق الدية
 برقبته في الحجرية المقررة بما يكون اذنا وما لم يكون اذا قال العبد له انما
 عن التجارة كان اذنا له المادون في التجارة يكون اذنا بالتجارة وكذا اذا
 اذن له ان يترتب له او يستقي المار ويبيع ولو قال له ان ترث ثوبا
 ويعه فهو اذن ولو قال ان ترث طعاما او ثوبا لكسوة لم يكن اذنا المادون
 بالتجارة يكون له اذنا بالتجارة المادون في نوع يكون مادونا في البيع
 لو قضى القاضي في هذه المسئلة علي مذهب الشافعي روح يكون متققا
 عليا اذا راي عبده يبيع ويترث فسلت يكون اذنا المادون بالتجارة
 منه للمواري لم تجز واذا اذن العبد المبق بالتجارة لم يصح وان
 علم العبد بذلك الم اذنا له ان يتصرف مع من في يده اذا
 اذن العبد من بيعه ولم يسمع لم يكن اذنا له لو قال له هل
 في التجارة وهي يد غاصب جاحل وكل الشقوق وكل بيعة للمالك

الانواع

لم يجمع اذا اذن لعبده من بعينه ولم يسمع لم يكن اذنا له لو قال

له هل الشوق بايعوا عبدي فلانا فاني اذنت له بالتجارة

فبايعوه ولو لم يعلم بذلك صار ما دوننا له بخلاف ما اذا

قال بايعوا ابني الصغير فلانا فاني قد اذنت له اذا

قال لعبده اذ اجار غدا فقله اذنت لك بالتجارة

فجار غدا صار ما دوننا له اذا اذنت لعبده فاخبره

عدل او اثنان فاستعان اورسول غيره عدل

صار ما دوننا اذا اذن لعبده يوبا او ثعرا كان

ما دوننا ابدا لم يحجر عبيد با

ما يملكه الماذون وما يملكه المهادون ان ياذن عبده في التجارة

وليس له ان ينقوض او تنكف او يتزوج او يزوج

او يكتب او يعقن عن امره ويب بعبوض وغيره والامر

يطاء المنة الشراة وان حط عن عيب قبل ما يتط

١٨٨

منه في التجارة في العيب جاز وله ان يبدى اليسير من
الطعام وان يضيئ من يطعمه وان يعير دابته وان
يرصف ويرصف قيمته للذائر كالزوجية والهمة
يصدق بغير اذن موكلها على الرسم والعادة
العبد الماذون في الشفاعة بين وبين موكله

ادخيره بمنزلة الحر

تعلق الارب برقبته ديون العبد الماذون متعلقة
برقبته يباع للخروج ويقسم بينهم بالحصص
كما فضل من ديونهم لولب به بعد الحرية المان
تخليه المولى فحينئذ يباع اذا اذن له العبد مولا

احدم

في التجارة فالحق ديت قبل للذي اذنه اذ كنيته

والله بعنا فيصيده فيه رجل قدم مصر او قال

انا عبد فلان فاشتريني وبيع لزم كل شيء من

التجارة لله ان لم يباع رقبته فيه حتى تخضع صوته فيقر

بالهون وبيع كسبه اذا قال النكاح هذا عبدك قد اذن

له في التجارة فبايعوه فوجبت عليه الديون ستم

استحقته ورجل وانكر الهون او ظهر العبد مدبرا

او ادم ولك لم يلحق العبد من الدين شيئا في الحال

والمستحق عليه عشر المثل من القيمة ومن الدين

واللغو رمانة خمر ولو لم يربط عبدك اذ لم يربط بايعوه

لم يقدم شيئا ولو اتي بصبيتي وقال هذا ابني قد اذنت

له للتجارة فبايعوه فجاء ورحل واستحق انه ابنه فان

الطالب يقدم جميع الدين بالخامس المولي اذا

بالغاء

باع العبد المأذون بغير اذن الغرار فلهم فسحة

اذا كانت ديونهم حالة الله اذا وصل

الدين وكان فيه وفاء بالدين او قضى المولى

ديونهم او ابردا العبدت الدين وان

كانت ديونهم نرجلة ليس لهم فسحة وياخذون

من الدين قدر ديونهم اذا حل له جلدان كانت الديون

اكثر يضمنون للمولى الى تمام القيمة ولو ما

العبد قبل الفسخ ان شاء وضمنوا للموحي ويجوز ذلك العفو

ويصير كأنهم باعوه من الموحي بقدر قيمته حتى لو وجد

المشتري به عيبا رجع على الموحي والموحي على المقر

ولم يشاء وضمنوا للمشتري القيمة واذا صنعوا انفس

العقل ويسترد الثمن اذا اعتق عبده للمدين فالتفريط

ان شاء اتبع العبد وان شاء ضمن للموحي المثل من قيمته

ومث الدين سواء كان عالما بالدين او لا للموحي لا يملكه التاجر

اكتسب

عبده المأذون المدينون المستغرق دينه لما في يده عند اي حنة

ور خلافا للمعارح با

الحجيز اذا المرئيه اذن العبد يكتفيه ان يقول الموحي قد حجرت

عليك فاما اذا انتهر اذنه بين الناس فانما ينجر بحجره
 عند اهل سوقه او كثره وانما يبيع الحجر اذا علم العبد بذلك فان
 لم يعلم واخبره بذلك عدل او مستولى بصير محجور ولو كان
 المخبر غير عدل لم يصير محجور الا اذا صدقه وان كان المخبر رسول
 صار محجور وان كان كذبه اذا قال اذا جاز عند فقه حجرت
 عليك لم يبيع العبد الماذون اذا ارتب او ارتك اذ حث
 جنونا مطبعا يعني نهرا صار محجور ولم يعود الماذون
 بافانته ولو اعتمى عليه لم يصير محجور ولو حث المولى جنونا
 مطبعا صار العبد محجور عليه فاذا افان عاد الماذون
 اذا ادبر الماذون لم ينجر بخلاف ما اذا اتولد الماذون
 اذا اتجر علي عبده الماذون وعبده عبدا ماذون فان لم
 يكن علي الماثل ديب لم يصير الثاني محجور ولو اتجر عليه الثاني
 ابتداء لم ينجر با

في الماثل

اقرار العبد الماذون بالكفالة بالمال لم يبع وبالديون
 والغصب وبالسفك والودائع والحوادث والجنايات

ينجر

في الاموال جازية يواظب به حاله ولو اقر بالجنابة الملوحة للزينة
 او الفداء لم يربح ولو اقر بمهر امرأة وطاعة يواظب به بعد الحرية
 ولو اقر باقتصاص امره بالجميع لم يربح الم يبتعد للموكل بالامر
 اقر بعد الحجر بدنه او بعينه لرجل جاز بقدر ما في يده دون
 الزينة اذا اقر بمضه بدنه جاز له ان لا يبتدئ في الحثي
 والذي ثبت بالبيضة او بمجانبة السبب او في قوما فضل وذلك
 صرف الي ما اقر به مضه كذا الجنائيات ابراه خسه
 في ضمان الضرب والوصي في ضمان الشوق في الحارط الملايك في الكبر
 والطريق في المتعققات با جنابة الضرب وكحه اذا ضرب امرأته
 في آداب ضمانت فعليه الدية والكفارة اذا ضرب المستتر
 الولد باذن الرب فحكمك لم يفت للرب لو ضرب بنقه ضمن
 رجل ضرب رجلا سباطا فخرجه قبراً منه فعليه ارض الضرب
 ان بقي اثر الضرب وان لم يبق اثر الضرب لم يجب شيء وسوي
 التعزير وقال ابو يوسف رحمه يجب حكومتين عدل وقال محمد رحمه
 رجة الطبيب دمن المودوية رجل دمي عدفا وضعه في
 داره او ارضه فجادن السهم داره وصار الي دار جاره
 فقتل رجل مغلي عاقلته الدية الخرداد المطرقة على

باقتصاص

اذا ضرب امرأته
 نيا آداب ضمانت
 فعليه الدية

لو ضرب به

الحديدة المحيطة فينتظاير النساء عن الحديدة واخرقت سوبا
 ودابة خارج الكائنات فعليه قيمته فاذا اثنى نفا او عبدا فعليه
 عاقلة وان لم ينتظاير من حقه وتكن احدثت الذبح النار والماله
 بحالها فلهو هدر الجمل اذا حال علي ان ماتت اليه صولا عليه لم ياتم ومن
 رجل هدم دار نفسه فانه لم يجد غير له لم يمت شاة لقصاب فقوت عنهما
 فقيهما ما نقصتهما كذا من قطع اذن الحمار وذنبه والمانه عيني بقرة الخيزران
 وعيني جزورة وعيني الغرس والبغلة الحمار وبيع القيمة ولو قطع احدى قوائم
 الدابة من جميع قيمتها الحجام او الفخاد او البزاع او الختان اذا جرح او
 فصل او بزع او خنت باذن صاحبه فيسري اليه النفس ومات لم يمت اذا
 شلي كلبا علي انسان وهو يمشي خلفه فمترق نومه خنت ولزم لم يكن خلفه
 فكذلك عند لينة يمشي روح و علي الفقوي رجل اقتض بكر ابطريق الزفر
 كرها فاقطعها بحيث لم تستمسك البول فعليه الحد والدابة ولتقات
 تستمسك فثلث الدابة باصمنا السوق رجل ساق دابة فوقع العرج
 علي رجل فقتله خنت رجل سار علي دابة فوقع تحت روث او بول
 فخطب انسان بروثها او بولها لم يمت وان اوقفها بغير ذلك
 فخطب انسان بروثها او بولها خنت رجل سار علي دابة فاحاب
 بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبار او حجر صغير فقتل
 عين انسان لم يمت بخلاف الحجر الكبير ويمن الراكب كل شيء لهابت
 الدابة بيلها او برجلها او راسها او كرميت بغيرها او خبطت
 بيلها وان تقنحت بذنبها او برجلها لم يمت الا اذا اوقفها في
 غير ملكه وكل شيء من الراكب من السابق وعلي الراكب الكفارة
 اذا وطأه الدابة بخلاف الفايك والسابق اذا قاد قطارا
 خنت ما وطأت الدابة ولو كان معه سابق فالصنمات
 عليهما ارجل او قوائم دابة في غير ملكه فبالتميزه رباطها خنت
 ماتت به اذا تخمس دابة انسان بغير اذنه فالقت الراكب

بغيره

الفوا

نهات صفت الناجب للذات ولو ضرب الناجب خمس فمات
 اب في الحائط المائل قدمه هدر يا به الحائط المائل اذا مار حائط الى طريق
 المسلمني او علي دار او كاف واهيا مقصد عا نحوفا عليه
 فيعلم عليه في هدمه يعني قيل له ان حائطك هذا مائل
 فما رفعه فلم يفعل في مدة يدرس علي ذلك حتى سقط عن
 كاتف به اذا كان المتقادم اليه حرا بالفا او صييا اذن اه ودية
 في الخصومة او عيلا اذن له صوره في الخصومة ولو سبق للمرور
 دي شرط لن يكون المتقادم اليه صفت يملك نقضه دون المستعير
 والمستأجر وللرهنف ونبغي لمن يشهد علي انه مقدم اليه
 حتي لو حجد التقدم اليه تشهد عليه الشهود الحائط المائل
 اذا كان من كابين ثلثة فاشهد علي واحد فلم يفعل حتي
 سقط صفت قدر نصيبه من الملك والاشهاد علي العلي
 العقور بمنزلة المشهور علي الحائط المائل عند ما ي
 سم قتل وعنف حاكم الدين انه قال فيه نظر رجل
 اشهدني حائط مائل فباع الارض سقط عند الماتري
 فلما اضمن علي واحد ولو كان مكان الحائط كتيبا او جناحا
 صفت عاقلة البايع لو اشهد علي ولي العبيت به بلوغ
 فانه يعار المشهور رجل اشهد عليه في حائط مائل فلم ينقضه
 حتي سقط قتل انسانا فمات عبر منقضه وعطبت صفت طاح
 النقض والاضمان علي فيمن عطبت بالعبور القتل ولو كان
 محاسن الحائط خبا حا

استنركا

هههههه

صفت

باب في البيرو
الطريق

فيها

ضمنت عاقلة يا في البيرو في الطريق اذا حزرير في طريق المسلمين
فوق النسيان فيها فمات فعلي عاقلة الذية الا اذا مات عماو
جوعا ولو حفر بير في دار نفسه او في مغارة لم يضمن وكذا اذا نصب شجرة منقطة
فقتل بها ان اذا حفر بير في داره ثم حاد رجل ونفذ رأسه فالضمان على الاول لكسبه
بالقالب وكذا دون الخطه والدينق اذا حفر بير في داره فاعلى الطريق فالتى غير فيها ان فاما
فالضمان على الملقى رجل استاجر رجلا ليحمله في فناء داره بير او حانوته
فحفر فوق فيها انسان ومات فان اخبر المستاجر الاجير ان له حق الحفر لم
يضمن الاجير اذا استاجر رجلا ليحمله فحفر حانوته او حانوته و
واخبره ان له حق الاثراء في القديم فقط وانلق ما لا يضمن الاجير ورجع على الامر
وان لم يخبر شيئا ولكن علم الاجير انه ليس له حق الاثراء لم يبرح الاجير بما
ضمن الا اذا سقط البناء بعد الفراغ رجل رشح الماء في طريق فحار حار و
وعطب ضمن يريده اذا ارش كل الطريق فتعطلت بحيث لا يجد طريقا يبرح فيه رجل
جبل فتنطه على غير غير اذن الامام او ربط الحجر في الطريق فتعطلت رجلان الطريق عليهما
فقط لم يضمن المعتد كذا الواضح حثبه في الطريق فتعطلت رجلان الطريق عليهما مسجد
العشيرة علق رجل منهم فيه قنديل او جعل فيه بوارى او حصي افوطب به رجل لم
يضمن وان كان الذي فعل من غير العشيرة يضمن وان جلس رجل من العشيرة من المسجد
في المسجد للحديث او الدرس الفقه او رواية النوا ان ضمن وان جلس للصلاة

المردوم

من العشيرة في المسجد

رجل

إذا القى حية أو
عقربا في الطريق

أخرج

خطا ان
أي شد قوائمها

نشرها

قال الشيخ الامام الزيدى رحمه الله يضمن على اصل اى صنوفه مع وفاء لشيء الامام محمد
 الشرع حتى لا كما لو كان في عين الصاوق فعد في الطريق فيسبح باذن السلطان فوشه
 انسان وتلقاه لم يضمن اذا القى حية او عقربا في الطريق فلدغت رجلا ضمن
 الا اذا تحولت لم لدغت رجلا وضمه سيفا في الطريق فوشه به انسان ومات
 واكثر السيف فدمه على صاحب السيف وقبضه السيف على العاش با منساب
 متوفرة رجل حمل سيفا في الطريق فسقط عنه انسان ضمن بخلاف ما اذا سقط
 ردا له قد لسه فوطب به انسان في يوق وقع في محله فيهدم رجل دار غيره
 بغير امر صاحبه وبغير اذن سلطان الاعظم حتى يتقطع عن داره ضمن ولم ياتم
 رجل الخروج الى الطريق الاعظم كسيفا او مكيذا او جرحا او سوا البرخ الذي
 يكون في الحائط او بني دكانا فلما خرج من عيشته ناس ان يهدم ليس له
 اللزب الذي ليس بناقدان بشرع كسيفا ولا مكيذا الا باذن جميع اهل الدار
 المتاعب الذي في الطريق ليس لاحد ان يحاصم فيها ولا يرفعها وبه افتى
 بعضهم اذا طرح التاج في سكة غير نافذة لم يضمن وان كانت نافذة ضمن
 ما تلقى به قال مشايخ سمرقند رحمه الله لا يضمن لعموم البلوى في بلادنا رطل
 ارض نفسه فانفق الماء من ارضه الى ارض جاره فافسد زرعاه او افسد
 الارض لم يضمن رجل قوطب حبيبا فالتقاء في الشمس حتى مات ضمن اذا سقط
 انسانا ثم ابط مسك فاشتر به فمات فعليه التعزير جى ابن سبيح شين او نحو

أو نحو وقع في الماء أو سقط من السطح فمات فإن كان يحفظ نفسه لا شيء في

ذلك على يمين وإن كان لا يحفظ نفسه فعليها التوبة إذا وقع الهانا

في البحر فبحر سباحة غرق لم يضمن ^{ثم} كتاب القصاص رجل محمي

والديان ابواب عرق في وجوب القصاص في وجوب الدية في إباحة

القتل في القصاص فيما دون النفس في تقدير الديات في الجنيين في القسام

في العاقل في جنابة العبيد في المتوفات ^{باب} في وجوب القصاص رجل محمي

تورا والقي فيه انسانا أو العاك في نار لا يستطيع الخروج منها فاحترقت

أو ذبح رجل بلبطة العصب أو غدره بمسلة أو امرأة فمات فعليه القصاص

إذا قتل أباه أو مولاه قتل به الحر تعيل بالعبد والمسلم بالذمي إذا أقر

عبيد تعيل عمل فحله العود إذا ضرب انسانا بالحديدة فقتله من غير

أن جرعه قال الشيخ ^{ثم} الإمام الرضا رضي الله عنه القصاص وعال حسام

الدين رحمه الله لا لأن الملعنة تبتدأ بنحو رحمه الله عنه الجرح إذا شق بطن

رجل فأخرج حشوه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف بحب القصاص على الجاز

وعلى الشاق قلت الدية وإن كان الشق بحال لا يتوهم صوره بقاء الحياة

فعلى الشاق القصاص وعلى الجاز التعزير وإن كانت الجنائيات معًا

فعليها القصاص مكاتب قتل عبده لم يقتض قاطح الطريق إذا

قتله رجل في حبس الإمام قتل به ^{باب} في وجوب الدية القتل بالملد

باب القصاص

حمي

حشوه

دقا الخنس الكبير والجر العظيم يوجب الدية عند أبي حنيفة رحمه الله عليه
 كذا إذا قتل ضلماً أو غرقاً أو ضرباً بالسوط الصغير ومما يفي في العورات
 حتى مات كذا إذا عذرا انساناً بآبرة أو نحوها حتى مات لورم أبي مسلم
 سهماً فارتد الضربة قبل الإصاوة أو رمي سهماً في صنوا لقتال فاصاب رجلاً
 من اصحابه ظن انه مشترك فعليه الدية والكفارة مجتمعة ينم على رجل بملأها
 فقتل المشهور عليه لزومه الدية والكفارة الاب والجنبى اذا اشتراكا
 في قتل الابن او الخاطي مع العاقل فعليهما الدية قتل الخطاء يوجب الدية على
 عاقلته ومن ذلك اذا قتل فاعلم على انسان فقتله او وطئت دابة انسان
 فقتله قتل الصبي يوجب الدية على العاقله باسبغ في اباهة القتل وكيفيت
 القصاص رجل شتم على رجل سبغاً او كبيراً في خارج المصرفة ان يقتل
 اذا اراد ان يكره غلاماً او امرأة على الهامه فقتله فمستطاع دفعه الا
 بالقتل فدمه مديراً اذا قاتل في حراً فقتله لم يجل له قتل فعليه الدية لو قال
 اقتل عبيدي لم يجل قتل ولو قتل لم يضمن القصاص اذا كان بين صغار
 وكبار فلكبار ان يستوفون ولا ينتظرون بلوع الا حزن ولو كان
 بين حاضره وغائب ينتظر حضور الغائب اذا قتل العبد المملوك بشرط
 اجتماع الداهيين والمؤمن القصاص العبد اذا كان له اب حر ومولى
 فلو قاصص لكانوا احد يعقل بالجماعة اكنفاء الجماعة يعقل الواحد

كان او انتي تعيل الرجل يقتل العاصم يورث بين الزوج
والزوجة اذا قتل الزوج والزوجة وله منها ولد صحيح لم يعق
من له العاصم يجب له يقتل بالسيوف فيمنع عنقه به فلو انما
في سيرة او قتله محر او بنوع اخر عزرو كان مستوفيا متباح الدم اذا
التجى الى الحرام لم يقتل ولم يخرج عنه القتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب
حتى يضطر فخرج من الحرام فحينئذ قتل ولو انشاء القتل في الحرم
قتل فيه بالاعصا ص فيما دون النفس رجل قلع يد رجل او ضربها
خشية حتى ابا نحا عليه العصاص ولو قطع يد رجل من المفصل لم يجب
العصاص لا يقطع اليمين باليسرى ولا اليسرى باليمين ولا اليد
بالرجل وفي الاصح العصاص اذا قطعت من المفصل الا بهام بالاهام
والسبابة بالسبابة فكذا اذا كان رجلين او امرأتين اذا قطع
اصبع او ايدة من يده قتل ونم اصبع او ايدة ايضا فلا قصاص فيهما فيها
كقومة على اليدان لا نقطعان بيدي واحدة او ايدة ومن قطع يميني رجلين
قطعت يمينه واخذت منه دية فيكون بهما نصفين رجل عثر انسان
فنزعه يدا من فيه فقط اسنان العاض لم يضمن كالعصاص بين الرجل
والمرأة فيما دون النفس لا بين الحر والعبد فلا بين العبد بين وتقطع طرف
اليمين بطرف الذمى اذا كانت يد الموقوع صحيحة ويد العاطع مثله

او ناقصة الاصابع فالمتطوع يده انشأ وقطع وانشأ اخذ الارش كامل
فصل الاقصا ص في اللطمة ولا في الوكنة ولا في الوجاة وكذا في الدقة
ولا قصاص في لحم الفخذ ثم لحم الساق ولحم العضد والساعده وانما فيها حكم
عدل من له القصاص في النخوف اذا قطع وسرى الى النخس ومات ضمن
الدية من له القصاص في النخس اذا استوفى في طرف من عليه ثم برأ ثم
عفا عن النخس ضمن ارش اليد وفي الموضحة اذا كانت عمدا او بعين لها
اثر يجب القصاص وفي المسحاق والباضعة واللامية طكومت
اذا اراد ان يقتل في موضوعة فانه يقتل بالشكين فبئس ارباب
الجانبين شار من الموضع الذي اوصحه فلا يقتل الا بعد البرؤ يقطع
اذن الحر صيحة باذن الحر وان الحر بانى الحر لا قصاص في الاشعار اذ الم
ينبت لا قصاص في العين اذا عورت وانما يجب اذا كانت
قائمة وذمب صورها وطريق ان يوضع على حمالى عينه شيء وتقر
الحراة الجماء الى عينه فيذمب صورها لا يقتل العين اليمنى باليسرى
ولا على العلب لا قصاص في اشعار اذ لم تثبت وطريق القصاص في
العين اليمنى للسان اذا قطع حر مفع حر وكان يستطاع ان يقتل منه
فانه يجب القصاص في السن القصاص الشبهة بالثبيلة والنايب بالنايب
والضرس بالضرس لا يوقد العلما بالاعلى فلا على العلب بجلد

يحيى بن ابي ح

رجل وسن الكاسر كبر فانه بيرو سن بالمير وبقدر ما كسر اذا كسر نصف سن
 رجل فاسور ما بقي لم يضمن وفيه حكومة عدل اذا ضرب سن رجل
 فتحرر فانه يستأنف في حولا فان اخضر او اسود غير كمال الدية وان اصغر
 يجب حكومة عدل اذا قلع سن رجل لم يعلم منه لكن يؤخذ بالمير والى
 ان شفي الى اللحم ويسقط ما سواه كذا ذكرنا القدر في اذا نزع سن رجل فانه
 لا يستأنف في حولا لان البنات نادر بخلاف ما اذا نزع سن صبي حيث يستأنف اذا
 نزع سن رجل فانه نزع المستوفى مع سن النازع فنبت سن الاول فعلى الاول
 خمسمائة درهم لا قصاص في العظم فيما سوى السن اذا قطع ذكر مولود قد ذكر
 من الخشوع او من الاجل عدا فعيها القصاص حكومة عدل كذا في المقتضى
 والعين باب في بعد الديات دية الحر ما كان او دمية التي دينار
 او عشرة آلاف درهم او مائة من الاوقال فان كان العدل خطا بجرح من بنت
 محاضر وعشرون بنت لبون وعشرون ابن محاضر وعشرون حقة وعشرون صغرة
 وان كان العدل مشبه وهو ان يتعد الضرب بما ليس بعلاج ولا ما جوى جراحه في
 تفرق الاجزاء كالامسجد ومن الخشوع والجرح والليطة والنار عمد بجرح من
 بنت محاضر وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون صغرة
 وعندي يوسف ومحمد رجهما الدية يجوز ان يؤخذ ايضا من البقر ما يتان ومن
 الشاة الفاق كل شاة قيمتها خمسة دراهم ومن الخيل ما يتان وقيل قولنا

يقتض

باب في نق

المحلل

ابي يوسف حنيفه رحمه الله هكذا ايضا دية الحرة على نصف دية الحر ثم الاصل
انما كان في النفس وجراف في اصدما نصف وفي كلهما الدية كاملة كما البدين
والرجلين والاذنين واخراج عين والتفتين وكل ما كان عن افعى لعدو
الدية وفي الجميع كمال الدية كاصابع واليدين واصابع الرجلين ففي كل اصبع
الفرس في الرجل خمسة في المرأة وكل ما كان في النفس اربعة ففي اصدما
ربع الدية كالا شفا ركل ما كان في النفس ماصدا كما اذا ضرب عقالا او مارا
حتى انقطع او قطع الحارن او الذكر او اللسان او خلق اللحية او شفاها ولم يثبت
او خلق راسه ولم ينيب دية كاملة لو خلق راسه حتى شفاها فثبت بغير لحم
شيء وان كان بعد يجب النقصان في قطع الذكر والاشنين بدفع ديتان
ان قطعها عضوا وان قطعها لحيلا فان قطع الذكر او لاشنين يجب
ديتان ولو بدا بالاشنين ثم بالذكر ففي الاشنين الدية وفي الذكر صكوة عدلا
ولو قطع الحشفة خطا ففيها دية كاملة من ضرب عضو ان ذهب متغوية ففيه
دية العضو كما اذا خدت يذرجل بضربة ضمت خمسة الاف في كل مفصل من
اصابع اليدين سوى الابهام ثلث ارش الاشبع وفي مفصل الابهام نصف ارش
الاشبع وفي سن الرجل خمسمائة وفي سن المرأة نصف ذلك اذا قطع حتمتي انسان
يجب الدية فلو قطع الذي بعد ذلك فان حصل برؤا في الذي صكوة عدلا
فصل في الحادثة وهي التي تخرش الجلد ولا تدي اذا برأ وتسمى

والتي

حكومة عدل كذا في الزامية ومي التي تحزن الجلد ومي الا ان لا يسيل كذا في
 الدائمة ومي التي مومي وتسيل الدم كذا في الباطنة ومي التي تسوق الجلد
 وتقطع اللحم كذا في المسامحة ومي التي تقطع اللحم فوق الباطنة كذا في السحق
 ومي التي تقطع اللحم وقصد الى الجلد الدقيق بين اللحم والعظم وتفسير الحكومة
 ان ينظر الى قيمته لو كان عبدا وليس به اثر ثم ينظر الى قيمته لو كان عبدا وبه
 هذا الاثر فيجب الدية بقدر ما ينقص الاثر من القيمة في الموصحة خطأ اذا برأت
 وبقي لها اثر نصف عن الدية وذلك على العاقلة والموصحة مي التي تقضي العظم
 وموضع الموصحة الوجه والراس والدقن والحاشية ومي التي تكسر العظم عن
 الدية وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع الى موضع عن الدية ونصف
 عن في الامه ومي التي تصل الى ام الراس وهو الدماغ ثلث الدية وفي
 الجايعة ومي التي تصل الى الجوف ثلث الدية ولا يلزم الجايعة في الوجه وان بعد
 الى الفم با في الجنين اذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة كانت او كافية فالت
 جنينا ميتا رخصا ذكر او انثى فعلمت عاقلة العرش ومي عبدا او امه
 او فرس قيمته خمسمائة ويكون موروثا عن الولد ولو كان الضارب وارثا
 لم يرث ولا كفارة فيه ولو الت جنينا ميتا رخصا فان كان ذكرا وجب نصف
 قيمته لو كان حيا ولو كانت انثى وجب قيمتها لو كانت حية ولو الت جنينا
 ميتا حوا ثم مات الام ففيها الدية ان كانت حية وفي الجنين العرش وان كانت

للمساحة

فعلها

لنطرح

قد

القتاة

هذا الحديث هو من صحيح البخاري
في كتاب الجهاد والسير
باب ما جاء في قتل الجنين
والمرأة الحامل

ما ان الام ثم القتل جنينا ميتا فلا شيء في الجنين ولو خرج الجنين حيا ثم مات و
وماتت الام وصحت وبيان ولو ضربت امرأة بطن نفسها متعمدا او تلبست
دواء الطرح الولد فالقتل جنينا ميتا فعلى عاقلها جناية فان لم يكن لها عاقل
ففي يالها وفي جنين اليها يم نقصان الام بالقيامة لو وجد القتل جوا
او عبدا لم يعلم من قتله يستحق خمسون رجلا منهم يختيرهم الولي للثمة ما قلنا
ولا علمنا له قاتلا فاذا اطلقوا قضى على اهل المحلة بالدية فان لم يكمل اهل المحلة
خمسون رجلا كثررت الايمان عليهم حتى لو كان واحدا يستحق خمسون مرة
ولا يدخل في القسامة الصبي والمجنون والعبد والمدرور وعلامة القتل ان يكون
له اثر من جراحة او خروج الدم من عيينه واذنيه فان لم يكن له شيء من ذلك
فلا قسامة ولا دية ولو وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه
والدية على عاقله ولا يدخل السكان مع الملاك في القسامة وهي على اهل
الخطاة وان كان واحدا دون المشركين اثرا او جد في المحلة اخا او جد القتل
في سفينة فالقسامة على الركاب والملاك صلتين وان وجد في مسجد محلة
فعلى اهلها وفي المسجد الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية
على بيت المال لو وجد قتل في موضع مباح في ايدي المسلمين فالدية على
بيت المال وان وجد في وسط القران يسم به المأوى بين قريتين فعلى اهلها
دية ان كان كالسمع الصوت فان لم يسمع لم يجز على واحد منها ولو وجد

في وسط الغرات يحترق الماء فهو يدروان كان محتسبا بالشام في فعله اقرب

٩٤٤

الغري من ذلك المكان وأن وجد في دار الوقف او في الارض الوقفية فان

كانت الارباب متعلو من فاعسامة والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد

فهو كالو وجد في المسجد وجد قتيلا في دار فربح الدية على عاقلة الملاك

مكاتباً فدمه مدور ولو وجد قتيلا على رابطة في محلة ومع الدية ربح سوقها

او يفتقد كما اوركبت عليها او كان الرجل بمحلة على طهره فاعسامة والدية

عليه لو متر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى من اي موضع اصابه

ومات من ذلك فعلى اهل المحلة القسامة والدية لو ادعى الولي على واحد

منهم بعينه لم يسقط القسامة عن الباقيين بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم

لو شكا اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم يقتل قتيلا وجد

في دار صبي مخطوق فاعسامة والدية على عاقلة الوو وجد قتيلا في دار ذي

كدرت عليه خمس ان يمينيا فاني حلف بحب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون

فيما بينهم فحينئذ يحلف على العاقلة لو وجد قتيلا في دار امرأة كدرت عليها خمسون

يمينا فان خلفت كانت الدية على عاقلة ولا يجب عليها شيء اذا وجد ميتا

راس في محلة ونصف بدن لم يجب القسامة وان وجد اكثر البدن او نصف البدن

مع الرأس يجب القسامة والدية على اهل المحلة وعاقلة هم بالمحاقلة الدية

في قتل الحمد في مال العائل وفي الخطاء وشبهه الحمد وهو ان يضربه شيء الغالب

الارباب
جمع

ولو كان و

فيه

فيها الملك الدية على العاقلة وعلى الديوان ان كان العاقل من اهل الديوان
 تؤخذ من عطايامهم في ثلث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين
 يتسح او اقل منها ومن لم يكن من الديوان فعاقلة قبيلة عليهم في ثلث سنين
 لا يزداد واحد منهم على اربعة دراهم في كل سنة ويقص منها فان لم يتسح القبيلة
 كذلك ضم اليها اقرب القبائل وادخل العاقل مع العاقلة فيكون كواحد منهم اذا
 كان حواطلا بالغا وذكر في شرح الطحاوي رحمه الله عاقلة من ليس اهل الديوان
 انصاره فان كانت نصرته بقرية بالتحال والذوب محل عليهم وان كانت بالحق
 ضلبي المحترفين الدين انصاره كالصنادين بسمرقند ولا سالفة باستجاب
 فان لم يكن انصاره من هذا الجنس يكون عاقلة عشيرة ابيه ومن ليس له
 ولا ديوان ^{فخري} ابي حنيفة رحمه الله انه تكون في ماله وبداض عظام وفظام
 الرواية على بيت المال وعليه الفتوى قاله امام الدين رحمه الله عاقلة المحتسب
 عاقلة موكلة وقبيلته العاقلة لا يتحمل اقل نصف مائة واما ذلك في مال
 الجاني شبه العمد فيما دون النفس في مال الجاني حكمه العدل اذا بلغ قدر
 نصف الدية فعلى العاقلة وفي جنائت الخطاء لا يعمل العاقلة جنائده العمد
 ولا جنائده العمد ولا ما وجب صلحا او باعتراف الجاني الا ان يصدق ولا
 لجنائده في دار الحرب ولا استلها سقوط بالشبهة باجنائده العبد وعليه العبد
 اذا جني بحب على كراهة الدفع والعار ولو هلك قبل الاختيار لا شيء عليه لو جني

فكحت

فك قصاص

العبد جنايتين قيل للمولى أما ان تدفعه الي ولي الجنايتين ليقسمه على مقدار
 حقيقتها واما ان تقدي به بارش كل واحد منها اذا اعتق الجاني وهو غير عالم بالجناية
 ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان باعه او اعتقه بعد العلم فعليه الارش
 المولى اذا اذن العبد الجاني في التجارة ولحقه دين لم يصير مختار للفداء اذا جئت
 ام الولد او المالك بر جنايته ضمن المولى اقل من قيمتها ومن ارشها كل جناية لو
 حصلت في الحر فقيها نصف عن الدية فاذا حصلت في العبد فقيها نصف
 عن قيمته الا اذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ ينقص نصف درهم وحب في مال
 حاكم فان قطع في حق الحر يداي يجب نصف قيمته الا اذا بلغت خمسة آلاف
 فحينئذ ينقص عنه خمسة دراهم وكل جناية ليس لها الحد في حق الحر ففي
 العبد نقصان القيمة لو قطع احد اذني العبد في رواية يجب نصف قيمته
 وفي رواية نقصان قيمته كذا اذا شق احد الحاجبين واذا افترق عيني عبدا
 قطع يديه او رجليه او يدا او رجلا من جانب واحد فان شاء المولى حبس
 العبد فلا يرجع بشيء وان شاء دفعه الى الجاني ورجح بتمتة قيمة العبد المقتول
 خطا لا يزداد على عشرة آلاف درهم بل ينقص عنه عشرة وفي الاثنى عشر على خمسة
 آلاف ينقص منها وان كان العبد قليلا عشرة القيمة فالواجب قدر قيمته
 بالمتفرقات العفو عن العصاص مندوب ولو عفا الكلا والبعض
 بيري عن العصاص والدية ولا يبرئ عن ظلمه ولو عفا احد شركي العصاص

له

ارش مقرر

بطل حو و انقلب نصيب الاخرى الا المشيخ راسه او المقطوع يده لو عفا عن
الشجرة او القطع ثم سري الى النفس ومات ضمن دية النفس بخلاف ما اذا عفا عن
الجنابة او القطع وما يحدث عنه من الداء القصر ليس له ان يطالب الدية بغير
رضا العائل ولو صالح معه علي مال جاز قتل العمد لا يوجب الكفارة عندنا
وقتل الخطاء يوجبها الا اذا كان بطريق السبب وكفارة اعتاق رقبته
مومنه فان لم يقدر فصوم شهرين متتابعين بنية من الليل شهر والعصا
اذا رجعوا بعد الاستيفاء عليهم الدية رجل امر صبيا يقتل رجل فقتله فله دية
على عاقلته ويرجعون به على عاقلة الا في ثلث منين الا اذا كان عبدا محجورا
رجل شبع نفسه وشجرة غيره وعقره الاسد ونفسه حية فعلى الاجنبى
ثلث الدية اذا رمى مسلما فارتد المرمى اليه ثم وقع عليه السهم فعليه الدية
ولو رمى عبدا فاعتقه مولا ثم وقع السهم فعليه قيمته للمولى بدلا فلو قطعت
يده فاقتصر له ثم مات فعلى المقتصر منه العوض من رجل انفق عضو صبي
رضيخ لم يعرف سلامته فعليه حكمه عدل اذا اقطع كف رجل من المفضل
وليس فيها الا اجمع فعليه عن الدية وان كانت اصبعان فحسب الدية
ولا شيء في الكف سكتا العصى يا ابوابه سبعة فيما يصح وفيما
لا يصح في الوصية لجماعة في تنفيذ الوصية في الرجوع عن الوصية
في الايضار فيما يملكه الموصي بما يسمع من الوصية الوصية حسنة

الى

وضع

ما دون الثلث الا اذا كانت الورثة محالون الوصية باكثر من الثلث يجوز
 جارة الورثة وانما تعتبر الاجازة بعد موت الموصي لا قبله فلو وصي بالشرط
 جاز قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها حال حيوة الموصي او
 رد ما فذلك باطل فلو القبول بعد الموت ولو مات الموصي لم يقبل ان
 قبل الوصية صاير ما الورثة الموصي لم الذي اذا اوصى مما هو قربة عندنا
 وعندنا من الصدقات وعقوب القارب وان يسرح في بيت المقدس جاز
 ولو اوصى ببناء البيعة والكعبة جاز طاهر انما الوصية لما في العتبة جازية
 اذا اوصى ان يقرض فلان بعد موته شيء نسبة وهي خروج من الثلث فانه
 يقدر رجل يدعى السلام وبنو حاس هو يملكهم فوصيته بمنزلة وصايا
 المسلمين اذا اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته وليعلم الدين يحضرون
 التغرية جاز الثلث
 ما لا يصح الوصية اذا اوصى
 ان يصلي عليه فلان او يحل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا
 او يطحن قبره او يحضر على قبره او يدفع الى انسان شيء
 ليقرأ عليه قبره او يوضئه ثوبا ثانيا باطلا الوصية للمسجد لا يجوز
 الا اذا اوصى بان يتفق عليه الوصية للوارث لا يجوز الا باجازة

اذا اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته
 فانه يعطاهم الدين

باب ما يصح ما لا يصح من الوصية

الورثة بعد موت المورث اذا اوجى بعقب وصار ذميا لم يورث
موت المورث بطلت الوصية وصية اليمين باطله وان ادرك ثم مات
وكذا الواو في المكي تب ثم غفل ثم مات واوجى لصالح الوية لم يورث الوية
لا يجوز الا باجازه الورثة الوصية لا بد لرحب ذكر في ايجام الصغيرة لا يجوز
وفي السير الكبير ما دل على الكوار قالوا وصية التوقف انه لا ينبغي ان
تفوت ولو فلت ذلك جاز اذا اوجى ثلث مالم بعد في باطله غير

باب في تنفيذ الوصية

اي حقيقته مع ذلك محرم مع يعرف اليه وصيه السير
الوصية اذا اوجى ثمرة تسام ثم مات فلم يورث ثمرة وصية
ولو اوجى ثمرة تسام كانت لم الورثة كالماله وما يستحق الميراث من نصف
بحيث لا يقدر على الكلام فاجب برسم اليه الوصية وعرف ذلك منه
لم يورث وصية الا عند محرم رحا ومن عاقله رحا اذا اوجى ثمرة من الم فان
الورثة يوطونه ما شاؤوا وان اوجى بهم مالم يورثوا نصيب احد
الورثة الا اذا ارادوا على السدس في لعل السدس اذا اوجى
مخبطه في طرف ولم يخطه دون الطرف ولو اوجى مخبطه في فائبة
فلم يخط مع الدن كذا القوصرة مع التمر اذا اوجى ثلث مالم

الذي يبيد الله يعرف الله القدوس عند محمد
 يعرف الله الحاج الوفي الضيف اذا اوتي فقوا
 ملدة معينة فالأفضل ان لا يعطى غيرهم ولو
 اعطى حاز اذا اوتي بالدرهم فاعطى
 الحنطة حاز اذا اوتي بنبرة البقرة لم يكن
 السور شئ ان يفقدوا

ع الباطن

ص ۱۰۰
ح ۱۰۰

١٩٩

لورثه ان يتصدقوا بقيمتها بخلاف ما اذا قال سي للمساكين فللمساكين ان يتصدقوا
 قاله ابو الليث رحمه الله عليه الوصية تبرع المريض بالمال من غير ان يجمع المال
 يعينه لتنفيذ الوصية في الثلث القيمة يوم القصد التبرع والطريقة لا بد خلا
 في الوصية الا يذكر الحق بخلاف الصدقة الموقوفة اذا اوصى بثلث ثلثه
 درهم فملك درهمان وبعي درهم ومي يخرج من الثلث فالدرهم كله وكذا
 اوصى بثلث ثلثة اقفة ولو اوصى بثلث ثلثة رقبه او اشياء مختلفة
 الاجناس والمبلة بجالها لم يكن له الا ثلث الباقي مريض قاله الحنفية
 من مالي يخرج الثلث من ماله اذا قال دوستان مرا يا دكار كما بدمهيد از
 مال من يعطي كل قريب ليس يوارث اذني ما ينطق عليه اسم يادكار
 رجل اوصى الى رجل وقال ده بسم را جامه كنز ينصف هذا الى الحنفية ولو
 قال جامه من نفوسيت وبدوكتان درهميت ينصف هذا الى جمع
 ثابده الا الحنفية مريض قال اعطوا فلانا علي دين فصدقوا فانه يصدق
 ما بينه وبين الثلث مريض قال اعطوا فلانا كنز ابيهم عن فابي فلان فانه
 المريض يعطي غيره الوارث اذا قضى دين الميراث لم يكن متبرعا اثنان قسما
 تركه الاب ثم اقرا اصدما ان لاب اوصى لآخر بثلث ماله فان لم يورث
 يعطيه ثلث ما في يده باب الوصية الجماعة اذا اوصى لفلان فبالوصية
 فيهم للذكر مثل حظ الانثيين لو اوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذا عمر

خر صوا

دوستان مرا
بدمهيد

جامه يفرود

والبان ديه

قضى دين الميراث

كاد

وميت فالتبث لزيد وان قال تبث مالي بين زيد وعمر والمسلمة كالحاكم
 لزيد نصف التبت اذا اوصى بتبث ماله لبني فلان ومم سبعة هذا ملوط
 الموصي فاذا البنون خمسة فمال كل واحد منهن اقل من ثلث مالي فلان والباقي
 للفقراء او فلان محسنة يلد يدخل مع الفقراء في الوصية اصله المثلث
 رحمه الله اذا اوصى لاصهاره فهي الطل ذى محرم من امراته ومن اوصى
 لاختانته فهي لزوجة كل ذات رحم محرم منه ومن اوصى لا قارب فالوصية
 للاقرب فاذا قرب كل ذى رحم محرم منه بمن لا يرث فلان يدخل فيهم
 الوالدات والولد وتكون للثنتين فصاعدا اذا اوصى لاصول فلان
 يصرف الى زوجة وقالا يصرف الى كل من يعوله اذا اوصى لاله فا
 الوصية لبني ابنيه الذين يسيرون اليه ويدخلون في ذلك ابن الموصي ولو
 ان لم يرثوه اذا اوصى لاصول بني فلان فان كن حصين فالثلث
 بينهم فالسوية وان كن لا تحصين الى فقر ابنت اذا اوصى
 لرجل ثلث ماله والاخر بحصة ماله ولم يحز الورثة فالثلث بينهما نصفين
 وعند صهاربنا بالرجوع عن الوصية اذا اوصى بشئ ثم عرض
 على البيع كان رجوعا لو اوصى بارض ثم بني فيها او بثوب ثم قطعه
 وخطه او بطن فخر له او بغزل فنسجه او بغضه ثم صاعها خاتما
 او بشاة فذبحها كان رجوعا بحجج الوصية على رواية الميسرة

جبراته فهم للكل مقتون للارادة وذكره في
 الذرية دالة يعرف اي كل يصلي حتى تمت اذ الوصي م

حرفه

رجوع وعليه الفتوى وعلي رواية الجامع لا قال الوصية التي اوصيت بها فلان
فهي باطله او قال فهي فلان كان رجوعا لوقال كل وصية اوصيت بها فلان
فهي لو ارثي فلان ثم مات فهو ميراث الا اذا جازت الورثة للموصي له الوارث
ما لا يضار اذا اوصى الى عبد او ذمي او فاسق اخرجه القاضي عن القضاء
لوصف فواقبل الاخراج جاز اذا اوصى الى عبد غيره وفي الورثة كبر لم يصح
بخلاف المكاتب لوقال اذا ادرك ابني فهو يملك لم يصح الى اذا اوصى الى
من يعجز عن القيام بحق الميراث ضم اليه القاضي غيره لا ينبغي القاضي ان
يعزل الوصي اذا كان عدلا كافيا ولو عزل جاز اذا اوصى الى رجل فقيل في
وجه الموصي ثم قال لا قبل فله ان يقبل بعد ذلك للموصي ان يوصي الوصي
اذا قال اخر جعلتك وصيا فيما اترك لمار وصيا في تركته اذا اوصى الى
اثنين لم يجز لا صدهما ان يتصرف دون حاصبه الا بشراء الكفن ومجهيز
الميت وطعام الصغار وكسوتهم ورتب الوديعة وقضاء الدين وتنفيذ
وصية بعينها واعتاق عبد بعينه والخصومة في حقوق الميت اذا اوصى
الى رجل لماله فهو وصي في ماله وولده ولو قال فلان وصي حتى يعيد فلان ثم
الوصية الى فلان فهو كما قال اذا قام البينة على الوضائة لم تقبل الاعني
خصم وهو الوارث او رجل للميت عليه دين او قبله حتى او رجل قبل الميت حتى
او اوصى له بوصية با فاعلمه الوصي للموصي ان يبيع التركة بغير محضر من

[illegible]

الابشرا الكفن و حجر
الحيت و طعام الصفا
وكسوتهم

حَقَّ وَهُوَ الْوَارِثُ
رَجُلٌ لِلْمَيِّتِ عَلَيْهِ

ع
لعمرك

العزاء وان بيع كل التركة لعقضاء الدين وان لم يكن الدين محيطا بالتركة
الوصي لو باع المنقول بعين يسير جاز بيع الوصي على الكبير الغائب جاز
الا في العتار لو كان الكبير مال ثقل لا من تركه لآب لم يملك الوصي بيع
ذلك وصي الاخ والعم والام فيما ورث الصغير والكبير الغائب من مولد
بمنزلة وصي لآب في الكبير الغائب وصي الام لا يشتري للوصي الا الكسوة
والطعام وصي لآب احتياجا لليتيم من الجد فان لم يوص فالا جد يعوم
معام لآب الا ان اوصي لآب يملك بيع التركة لعقضاء الدين وتغيب
الوصايا والجد الوصي اذا اشتري مال اليتيم لنفسه ان كان خير اليتيم جاز
وتغيبه ان يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عن الوصي اذا اشتري اذا
باع مال اليتيم بالنسيئة فان كان لا يخشى عليه الجور والمهجع عند حلول
الاجل جاز اذا استباع احد مال اليتيم بالقبول والاخر بالقبول وما يده الاول اعلى
من الثاني ما يده من الذي لا يخشى عليه الجور والمهجع للوصي ان يورع ويحفظ
المال في تعليم القرآن ويتجر بمال الصبي وله ان ينفق المال في تعليم العوان والادب ان كان
الصبي يصلح لذلك فان كان لا يصلح لا بد ان يتكلم قدر ما يعرف في
صلواته مقامه الوصي الموصي له عن الورثة جائزة ومتى سمته الورثة
عن الموصي له لا الوصي في نوع يكون وصيا في الانواع كلها بخلاف
وصي العاقل في فصل الوصي اذا قال الصغير بعد ما بلغ انفق

المال في تعليم القرآن
والادب ان كان
الصبي يصلح

مالك عليك صدق في نفقه مثله في تلك المدة ولو قال انفق من مالي عليك ارجع

عليك لا يصدق ولو قال صاع مالك صدق مع اليمين الواسي اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمته الكفن ضمن الكل الوصي لو انفق الوصايا من مال نفسه رجع في التركة سواء اختار الوصي لو استعمله مال اليتيم واحتياجه

ان يبرأ نفسه فانه يشتري لليتيم شيئا ويعطي الثمن من مال نفسه الوصي اذا باع عبد اليتيم ثم استحق العبد رجع المشتري على الوصي بالثمن ورجع الوصي في مال الصغير والصغير على الورثة ولو كان البايع امين العاضي لم يرجع المشتري عليه وكذا رسول القاصي لو طهر السلطان الظالم في مال اليتيم فصالحه الوصي ببعض مال اليتيم فان لم يكن يمكن الدفع كما بهذا الا يضمن

اذا اوصى بصدقة فللو وصي ان يصنعها في ولده الكبار دون الصغار الوصي ان ياكل من مال الصبي بالمعروف اذا كان محتاجا اليه بعد ما يتعبدن

كذا اختيار ابو الليث رحمه الله عليه وذكر الطحاوي رحمه الله في هذا الكتاب كتاب المفروض

المفروض ابوابه اثنا عشر في استحقاق الميراث وعدمه في انصباء الذكور اثنا عشر في انصباء الاناث في الحجب في العصباء في الولاة في اصول الحساب في المعامسة في تخرج الانصباء في النكاح في ذوى الارحام في المتوفقات

باب في استحقاق الميراث وعدمه قال اول ما يبداء بتركه الميراث بجهيزه ودفنه

وما يحتاج اليه ثم قضاء ديونه الا وبي فالا وبي ثم تقبيل وصاياه من

الميراث ثم قضا دينه

ثلث ما يبقى بعد الدين والكفن ثم قسمه الباقي بين ورثة علي في ايراداته
ثم العصباء الاقرب فالاقرب اخرهم مولي العتاقة ثم الرد على دوى السهام
بقدر سهامهم الا الزوج والزوجة ثم دوى الارحام الاولي فالاولى ثم مولي
المولاة ثم مقرر له بالنسب من جهة الغير بحيث لا يثبت النسب من ذلك الغير

اذا مات المورث على اقرابة ثم الموصي له بحج المال ثم يثبت المال ما يستحق به
الارث ثلثة الزكاح والعقابة والوكالة ما يحرم به الارث ثلثة البدق
والكفر والقتل بطريق المباشرة بلا تاويل من العاقل او بالغ الكفر نزلت

بعضهم بعضا الا اذا اختلفت دارهم كالترك مع الهند ولا
يرث المجوسي بالانكحة العاسدة التي يستحلونها فيما بينهم والمرد لا يرث
اصدا ولا يورث عنه وما كتبه في طالع الاسلام الورثة المسلمين وما

الكتبه في طالع الردة في باب انصهار الذكورا اذا كانت للميت
اب وابن او ابن فللاب السدس وان لم يكن له ولد ولا ولد لابن

فله الفاضل من سهام اصحاب الغرايض الجدة يقوم مقام الاب حال
عدمه عند ابني جنيف رحمه الله علي الفتوي للاخ لام السدس وللراخين
لام فصاعدا الثلث يتصل بهذا المسئلة المشتركة ويسمى بخارية وصورتها

ما انت المرأة عن زوج وام ومطلاخرين لام واخ لاب وام فكل زوج
النصف وللأم السدس وللراخين لأم الثلث فلا شيء للاخ

الترك مع الهند
ولا يورث المجوسي
فمردود

ولد

انت المرأة عن زوج
وام
قال وج النصف

غلاب وام لانه لم يبق شيء ليكون له حكم العصبية للزوج النصف
 مع كلا الورثة لامح الولد او ولد الابن وان سفل فله معهم الربع باب
 في انصباؤ الاناث للزوجة الواحدة فصاعدا الربع لأم مع الولد
 او ولد الابن وان سفل فلها معهم الثمن للام الثلث لأم مع الولد
 او ولد الابن وان سفل والاثنين من الاخوة فلا خوات فصاعدا
 فلها معهم الدرس تجوز للام ثلث ما يبق بعد نصيب الزوج فا
 فالزوجة في فرقتين زوج وابوين او زوجة الثمن قابوين للجدة الوا
 فصاعدا الدرس ان كانت صحيحة فان كانت فاسدة وهي التي في
 نسبتها ذكرين اثنين كام اب الام ونحوها فهي من ذوات الارحام
 اذا اجتمعت الجدات فاوليجن بالاميرات او يكن الى الميت اذا كانت
 للميت جدة من جهة بان كانت اتم اتم ابيه وجدة من جهتين بان
 كانت ام اب ابيه وهي بعينها اتم اتم امة فالدرس بينهما اثلاثا
 الثلثان للذات العرايتين ثم تصوير اربع جدات مستويات في الدرجة
 اتم اتم ام ام وام اب ام وام اب اب ام وام اب اب ام
 وتصوير اربع جدات مستويات ابويات ام ام ام اب وام ام
 وام اب الاب وام ام اب الاب وام اب اب الاب فصل
 للبنت النصف وللأختين فصاعدا الثلثان نصيب بنت الابن كنصيب

بنت الصليب عند عدها ولها مع بنت الصليب السدس ^{تكملة} للثلثين
 اذ امات وكل ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض كبنات ابن
 وبنات ابن ابن وبنات ابن ابن بن وتلك ايضا ثلث بنات ابن ابن
 بعضهن اسفل من بعض كبنات ابن ابن وبنات ابن ابن وبنات
 ابن ابن ابن فنقول النصف للعليا من العرق الاول بالعرض
 والسادس للوسطى ذلك للعريق مع من يوارىها في الدرجة وهي العليا
 من العريق الثاني ^{تكملة} للثلثين شئى للبواقي فان لم تكن العليا من
 العريق الاول وارثه ^{تكملة} للوسطى ذلك للعريق وللعليا العريق الثاني
 الثلثان بحكم العرض ولا شئى للبواقي فقس على هذا قال فان كان مع
 واحدة ^{تكملة} غلام فان كان الغلام مع العليا من العريق الاول
 فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان كان الغلام مع الوسطى
 من العريق الاول فالنصف للعليا العريق الاول والباقي بين
 الغلام واخنة وعليا العريق الثاني وان كان الغلام مع السفلى
 من العريق الاول فالنصف للعليا ذلك للعريق والسادس للوسطى
 من ذلك للعريق مع من يوارىها في الدرجة وهي العليا العريق الثاني والباقي
 بين الغلام واخنة وبين يوارىها وان كان الغلام مع العليا العريق
 الثاني فهو بمنزلة ما اذا كان مع وسطى العريق الاول وان كان الغلام

من

تكملة

منه

 ان
 ما
 ما

٢٠٠

مع وسطى الفريق الثاني فهو بمنزلة ما اذا كان مع سفلي الفريق الاول وان كان
الغلام مع سفلي الفريق الثاني فالنصف لعليا الفريق الاول والسدس
لوسطى ذلك الفريق مع من يوازها في الدرجة والباقي بين الغلام وبين
من يوازيه وبين من يوازيه من سفلي من لم يوازيه لغرض شيئا على هذا
القياس فافهم وان كان مع كل واحدة منهن غلام فالامال بين الغلام
والاعلى واخذه للذكر مثل خط الاثنين قال نصيب الاخت لآب وام النصف
وان كانت اثنتين فصاعدا فلها الثلثان ونصيب الاخت لآب
كنصيب الاخت لآب وام عند عدمها فلها السدس معها تكملة للثلثين
نصيب الاخت لآم السدس فان كانت اثنتين فلها الثلث وان كان
اخر لآب واختر لآم كان الثلث بينهما نصيبين بالحب سقط
الحجرات كلها بلام والجداد بالآب وكذا الجدات من قبله من حرم من
الميراث كالكاثر والمملوك والعائيل لم يحجب غيره اما من حجب ميراث
فقد حجب غيره كام اب الميراث اذا حجت باب الميراث فانها حجت
الصلب اتم اتم الام اذا استقطت بنات الثلثين سقطت بنات
الابن لا اذا كان معهن او اسفل منهن ذكر فبعضهن فحينئذ الباقي
بينهن للذكر مثل خط الاثنين واذا استقطت الاخوات لآب وام
الثلثين سقطت الاخوات لآب الا اذا كان معهن اخ فبعضهن

تكملة

اطميراث كالكافر

باب العصبية البنت مع الابن عصبية كذا اذا اخت مع الاخ اذا كان
 سلاب وام امكانا سلاب الاخت سلاب وام او سلاب مع البنت او بنت
 الابن عصبية اقرب العصبية بنفسها الى الميعة بنو الصليب ثم بنوهم ثم بنو
 بينهم وان سعلوا ثم سلاب ثم الجدات سلاب وان علما ثم الاخ سلاب ثم بنو
 ثم الاخ سلاب ثم بنو الاخ سلاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم العم سلاب
 وام ثم العم سلاب ثم بنو العم سلاب وام ثم بنو العم سلاب ثم بنوهم على هذا
 الترتيب فافهم الاخت سلاب وام اذا كانت عصبية مع البنت كانت
 اولي من الاخ سلاب ومن ابن الاخ سلاب وام ومن العم فان لم يكن
 من هؤلاء اصدرف الى مولى العتاقة بذكر كان او انثى فان لم يكن
 فالى عصبائه على الترتيب الذكر با الوكلاء اذا مات المعتقد عن
 معتق او عن معتقة وعن صاحب فرض فانه يعطى لصاحب الفرض
 فرضه والباقي للمعتق والوكلاء لا يورث ويكون له قرب الناس
 عصبية بنفيه الى المعتق حتى لو مات المعتقد عن ابن وبنت فالوكلاء
 كله للابن ولو مات عن ابنتين كانا اصدما عن ابن كله لابن المعتق واحكام
 وادامه وكلاء وقد ذكر في كتاب الوكلاء با اصول الجناب كل مسألة
 فالوكلاء كما نصف وما بقي او نصفان فاصلها من اثنين وكل مسألة
 فيها ثلث وما بقي او ثلثان وما بقي او ثلث وثلثان فاصلها من

ولا شيء
 لولاء ابنه
 المتوفى في حصة
 بغيره
 شبه
 العوايد
 مائة

ثلاثة وكل مسألة فيها ربح وما بقي اربع ونصف وما بقي فاصلا من اربعة

وكل مسألة فيها سدس وما بقي اوسدسان ونصف وما

بقي من ستة وما بقي قد نقول الى سبعة كما اذا ترك اطراختين

واختين كلهم وقد نقول الى ثمانية ايضا كما اذا ترك اوسدسا ولما

واختين كلهم واعم وقد نقول الى تسعة وعشرة قال وكل مسألة

فيها ثمن وما بقي او ثمن ونصف وما بقي فاصلا من ثمانية وكل

مسألة فيها ربع وسدس وما بقي اربع وسدسان وما بقي اربع

وثلاث وما بقي اربع وثلاثان فاصلا من اثني عشر وما بقي قد نقول

الى ثلاثة عشر الى خمسة عشر والى سبعة عشر وكل مسألة فيها ثمن وسدس

او ثمن وسدسان او ثمن وثلاث او ثمن وثلاثان فاصلا من اربعة

وعشرين وقد نقول الى سبعة وعشرين با تصحيح المعاسمت اذا اردت

ان تعرف الموافقة بين السهام والدروس او بين الدروس فاطرح من

الكل ما الى الجانبين بقدر اقلها من صهنا ومعنا الى ان يتقافى درجتا

فان بقي من احد الجانبين واحد ومن جانب اخر كذلك فاعرف انه

لا موافقة بينهما وان بقي من احد الجانبين اثنان ومن جانب الآخر

كذلك بينهما موافقة بالنصف وان بقي من احد الجانبين ثلاثة ومن

الاجزاء كذلك كان بينهما موافقة بالثلث على هذا القياس فافهم

زوجا

وان بقي من احد الجانبين احد عشر ومن الجانبين الاخر كذلك كان بينهما حوا
يجو من احد عشر وان كان من احد الجانبين اثنا عشر ومن الجانب الاخر كذلك
كان بينهما موافقة كان يجوز من اثني عشر على هذا فافهم وان بقي من احد
الجانبين ثمة اذ وجدت موافقة بين سهام من انكسر عليهم الحساب
وبين رؤسهم كنت مستغنيا عن طلب الموافقة بين رؤس اوروس
قال واذا انكسر السهام على بعض الورثة فان كان بين سهامهم
وعدد هم موافقة فاضرب وفق عدد هم في اصل المسئلة وعموما ان
كانت عابلة فاجمع فمنها نصيب المسئلة وان كان بين سهام احد الفريقين
وبين عدد هم موافقة دون الاخرين فاضرب وفق عدد هم في العدد والاخر
فاجمع فاضرب في اصل المسئلة فمنها نصيب المسئلة اذا انكسر السهام
على عددين متساوين او اكثر وليس بين سهام كل فريق وعدد هم
موافقة فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة فمنها نصيب المسئلة و
لو كان العددان غير متساوين لكنهما عند الاضدان او كانت اعداد
غير متساوين لكنها متداخلة فاضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة
فمنها يخرج المسئلة ومعروفة الجزء المتداخل باز ردت على اقل العدد
مثله او مثليه او ثلثه امثاله هكذا يبلغ العدد الاكثر كالا واعداد
داخله في كاتبة في اثني عشر وفي ستة عشر قال واذا انكسر السهام

علي عدد من غير متساويين ولا متداخلين لكنها متوافقين فاضرب قسمة
احدهما في الآخر فما جتمع فاضربه في اصل المسئلة واذا انكسرت السهام
على اعداد غير متساوية ولا متداخلة ولكنها متوافقة فالوجه ان
توفق الاكثر الاعداد جانبا وتطلب الموافقة بين الاخرين وتأخذ وقت
احدهما وتضربه في الآخر فما جتمع تضربه في اصل المسئلة واذا انكسرت السهام
على عدد وليست بينهما موافقة فاضرب كل عدد منهما في اصل المسئلة ولو
انكسرت على عدد من غير متساويين ولا متداخلين ولا متوافقين فاضرب
احدهما في الآخر فما جتمع فاضربه في اصل المسئلة فان انكسرت السهام
على ثلثة اعداد متباينة فاضرب بعد الاعداد في الآخر فما جتمع يضربه
في الآخر فما جتمع تضربه في اصل المسئلة فمما يخرج المسئلة على الصيغة
باب استخراج النصارى اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق بعد الضرب
فاضرب ما كان نصيبه قبل الضرب منها ضربته في اصل المسئلة
فما بين ذلك نصيبهم واذا اردت ان تعرف نصيب كل فرد من ذلك
الفريق نظر الى ما كان لهم في الاصل وانسبه الى عدد رؤسهم فمما
ثم خذ ذلك النسب من عدد رؤسهم الكل بعد الاختصار فما حصل
فهو نصيب كل فرد بينهم مثال ذلك خمس صدقات واربع نبات وعشرون
عجا اصل المسئلة من مائة ونصفها من طابئة وعشرين فاذا

اردنا معرفة نصيب كل واحدة من الجرات تعول عدد رؤس كل الورثة
في الحاصل بعد الاختصار عن وزن وعدد الجرات خمسة وتضيق بهن كان
في الأصل واحد ان نسبة الواحد الى الخمسة بالخمسة فتأخذ خمس العشر
وهي اربعة فتعلم ان نصيب كل واحد منهن اربعة ثبات الرد اذا
اردت تصحيح مسايل الرد فانظر فان كان الرد على جميع من في المسئلة
فاطرح السهم الزايد واقسم الباقي بينهم على قدر سهامهم وان كان في المسئلة
من لا يرث عليه كالزوجة والزوجة فخذ سهم من لا يرث عليه من ادنى
اصل يخرج سهم منه وضع حساب الاخرين من اقل حساب يخرج سهامهم
على الصحة ثم ان وجدت الباقي بعد اعطاء من لا يرث عليه من اصل يستقيم
على سهام الاخرين فيها والا فاضرب اصل مسلتهم في اصل من لا
يرث عليه يخرج المسئلة على الصحة مثاله زوج وجدة وراخ لام
اضربنا سهم من لا يرث عليه وهو النصف من اثنين واضربنا
سهام الجدة والراخ من اثنين واعطينا للزوج سهم من اصله
بقي سهم فلم يستقيم على الجدة والراخ فضربنا سهامها في الحاصل وذلك
اثنتان في زوجة للزوج وصار اربعة فاعطينا نصفها للزوج ونصفها
لها بالاثنتان سحت اذا هلك واحد فلم تصح تركة صبي اذا هلك
بعض ورثته قال بيل ان تصح فريضة الميت الاول ثم تصح

ورضية الميت الثاني ثم انظر الى استقام نصيب الميت الثاني من
 الاول على فرض ضربها والا فاضرب في فرضية او وفق فرضية
 ان كان لها وفق في فرضية الميت الاول فما جمع يصح منه الملة
 مثاله زوج وبنت وعصبة ثم مات الزوج عن امرأة وبنت
 وعصبة ففرضية الميت الاول من اربعة وفرضية الميت
 الثاني من ثمانية ونصيب الميت الثاني من الاول سهم وذلك
 لا يستقيم على فرضية فلما موافقة بين نصيب وفرضية ايضا
 فاضرب في فرضية وذلك ثمانية في فرضية الميت الاول وذلك اربعة
 يصير اثنين وثلاثة كان للزوج سهم ضرب في ثمانية فصار ثمانية
 فاستقامت على فرضية والجملة في هذا انك اذا اردت معرفة
 نصيب كل واحد من الفرضية الاولى بعد الضرب فخذ ما كان له
 قبل الضرب واضربه في حاصل الفرضية الثاني فما جمع قدلك
 نصيبه واذا اردت معرفة نصيب كل واحد من الفرضية الثانية
 بعد الضرب فاضرب ما كان له فيما ورث الميت الثاني من
 الاول وفي وقتها ان كان له وفق ولو كانت بعض ورثة
 الميت الثاني ولا يستقيم نصيبه على فرضية فاضرب فرضية او
 وقتها ان كان له وفق في مبلغ الفرضية التي قبلها وطريق

وثلثين

معرفة الانصهار ما قلنا ما ذوي الارحام ومن اصناف اربعة
اولهم بالميراث اولاد البنات واولاد بنات الامن ثم لاصداد
الفاصلة والحجرات الفاسدات ثم اولاد الاخوات واولاد الاخوة
لام وبنات الاختة ثم الاخوال والخالات والامام لام وبنات
الاعمام واولادهم فكل في الصنف الاول اولادهم بالميراث
او حكم الى طهيت فان استوفى فمرك كان ولدا العصبية او ولد صلب
فرضه اولي حتى ان بنت بنت الابن لما كانت ولد صاحب
فرض كانت اولي من بنت بنت الابن واما ولد ولد الموارث
ليس باولي في اصح القولين حتى ان بنت بنت الابن ليست
باولي من بنت بنت الابن واذا اختلف رطلن فخذ محمد بن
وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه يعبر اصولهم وعند ابي حنيفة
يوسف رحمه الله عليه ورواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه يعبر ابدانهم
وبه افتي بعضهم لانه ليس بمثاله بنت بنت بنت بنت بنت
عند محمد سهران البنت ابنة البنت وسهم البنت بنت البنت
لانه يعتبر الوصول وعند ابي يوسف رحمه الله المال بينهما نصيبا
فكل في اصداد والحجرات الفاسدات اولادهم بالميراث
او يحكم الى الميت اذا كان لاب الميت جدات فاسدات احدما

خوة

موقوف

٢٥٧

من قبل ابيه كاب ام اب الاب والاخر من قبل امه كاب اب ام الاب
وله المييت كذلك صدر من قبيل ابيه كاب ام اب الام و صدر من قبل الام
كاب اب ام الام فالتلثان العوايد الاب والتلث الفوايد الام ثم ما
اصاب قوايد الاب ثلثان للجد من قبل ابيه وثلث للجد من قبل
امه وما اصاب قوايد الام فعلى هذا فصرت في اولاد الاخوات
ونبات الاخوة واولاد اخوات اب وام المال بينهما لذكر مثل خط الاشين
واذا اجتمع اولاد الاخوات المتفرقات فعند ابي يوسف رحمه الله من كان
لاب وام فهو اولى بمن كان لابهم وعند محمد رحمه الله يعتبر الاصول بنت
اخ لاب وام وابن اخوت لاب وام عند ابي يوسف رحمه الله البنت
سهم وللابن سهمان وعند محمد رحمه الله على العكس اعتبار الاصول واذا
اجتمع اولاد الاخوة لام واولاد الاخوات لام فالمال بينهم لا فضل
للكور بنات الاخوة عند ابي يوسف رحمه الله من كانت كاب وام فهو
اولى بمن كانت لاب وابن كانت لاب فهو اولى بمن كانت لام وام
محمد رحمه الله يعتبر الاصول حتى قال في بنت اخ لاب وام وبنت
اخ لاب وبنت اخ لام ان السدس لبنت الاخ لام والباقي
لبنت الاخ لاب وام فصرت في الاعمام والاخوال اوليهم ثم
فان استووا في القرب فمن كان لاب وام فهو اولى بمن كان لاب

وحت كانت لاب
فهو اولى بمن كانت
لام م

ومن كان لابن فهو أولى ممن كان لأمه وإذا اجتمعت قرابة الأب وقرابة
الأم فالثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم فإن اجتمعت قرابتان
الأب وقرابة الأم كعممة الأب وخالته وقرابتان لأم كعممة الأم وخالتها
فالثلثان لقرابة الأب بينهما اثنتان والثلث لقرابة الأم بينهما اثنتان
وإن اجتمعت لأخوال والخالات فالمال بينهم للذكر مثل حظ
الأنثيين والطلاق في أولاد هو كالأب والطلاق فيهم وإذا اختلف بطن
فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر بدارتهم وعند محمد رحمه الله يعتبر أصولهم
حتى لو مات عن بنت خال وابن خالته ن بنت الخال سهم عن أبي يوسف
رحمه الله وله ابن الخال سهمان وعند محمد رحمه الله على العكس باب مسائل
متفرقة إذا خرج أكثر أعضاء الولد حيًا ثم مات وراث وان كان
أقل لا يوقف للمحل نصيب ابن واحد وعليه الفتوى الغزوي والحرقي
والمحدثي يجعلون كأنهم ماتوا معًا ولا يتوارث بعضهم بعضًا ويرث
عنهم الأحياء المفقود لا يرث عنه ما لم ينقص من عمره تسعون سنة
هو المختار المجوسي إذا أدى بسببين فإن كان لا يجب أحدهما
الآخر يورث بالسببين حتى إن جورتا لو مات عن عصبه وعزاه
التي ولدته فهي أيضا اخته لا بيه مان تزوج ابوه بابنية فولدت
منه هذا الولد مثلث مال هذا الولد لعمته لأنها أمه ونصف المال أيضًا

باب مسائل متفرقة

شرح أكثر أعضاء

الولد حيًا ثم مات

ورث وإن كان أقل

عصا

لها كما انما اخذت له الحنثي كالانثى في حق الارث الا ان يكون استورا

ذكره

حاله ان يكون قبعة ذكر كما اذا ماتت امرأة عن زوج واختها
وام حنثي لاب فانه يجعل ذكرا ولا يعطى له شيء لانه لم يبق شيء ليكون
له حكم العصبية اذا ثبت نسبه من رجلين فهما يرثان ميراث
اب واحد واذا ماتا فهو يرث من كل واحد ميراث ابن كامل ولكن
الملاعة لا يرث من الاب وقومه ولو مات يكون ميراثه للام
واولاد الام الاب والبنت في ذلك سواء وما بقي من الام واولاد
لام فلعصبية لام لو اشبه ولد المسلم من ولد النصراني عند الظهير
وكبيراهما مسلمان ولا يرثان من ابوكهما الا ان احدهما ان ياتخذ
الميراث بينهما ولو قبض احد الورثة التركة ولا دين على الميت
فصاعقت ضمن للاخرين الا اذا كانت التركة في موضع يخاف عليها
كتاب الحنثي ان كان للمولود الة الرجال والة النساء
اوليت له الة الرجال وكلا الة النساء فهو حنثي فان قال من
مبال الرجال فهو ذكر وان قال من مبال النساء فهو انثى وان كان
يقول منهما يخرج من مبال الرجال ما سبق فهو رجل وان كان ما يخرج
من مبال النساء ما سبق فهي انثى فان خرج منهما معا فهو مثل كل عند
ابي يوسف حنيفة رحمه الله وعندهما رجمهما انه يوجب اليكهما يوما

كتاب الحنثي

نظر فان كان

فان بلغ وخرجت له الحية او وصل الي النساء فهو رجل وان ظهر
له ندي كندي النساء او نزل له لبن او طاشت او جدت او املن
حكم الخنثى في الوصول اليها فهي امرأة حكم الخنثى في الصلوة حكم المرأة في نسيجي الفود
الصلوة حكم المرأة والستد والمجازاة مع الرجل ويشترى قبره ولا يلبس الحرير ولو قبله
رجل شهوة يثبت حرمة المصاهرة لو زوج خنثى من خنثى ومما
مشكلان يتوقف في النكاح فان ماتا قبل التبين لم يتوارثا لوقا
كل عبدي حر او قال كل امه لي فهو حرة وله خنثى مشكل لم يعتق وكلا
يقبل قوله انا ذكر او انثى ولو قال كل القولين يعتق لو اريد الخنثى
لا تقتل ولو حضر القتال لا يعطى له سهم ولكن يوضح له شيء كالنار
ولو اسلم يقتل ولا يدخل في العتامة ولا يؤخذ منه الجزية ولو
احتجج الى ختانه وقد بلغ حد الشهوة لا يحنثه اجنبي وكلا اجنبية
لكن يشتري له جارية ختانه فتحنثه ولو لم يكن له مال فالامام
يشترى له جارية ختانه فتحنثه جارية ختانه ثم تباع
او تزوجه امرأة ختانه لحنثه ولا صد على فارقه لا يقطع
يد الرجل بيد ما لا يخاف في العصا ص فيما دون الفرس كالمراه لو شهد
شهود على خنثى انه غلام شهود انه جارية والمطلوب ميراث
قضي بشهادة الغلام وان كان المدعى امرا قضى بانها جارية

كتاب الحيل والمخارج ما يلبه في الصلوة والصوم في
 النكاح والطلاق في العتاق في الامكان في الوقف والصدقة في
 البيع والاحراز في الوكالة في المضاربة والدين فصل
 اذا صلى الظهر اربعاً فاقمت في المسجد والحيلة ان لا يجلس
 على راس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة فغلا ويصلي مع الامم
 اذا التزم صوم شهر من متتابعين وصام رجلاً وشعبان فاذا
 شعبان نقص يوماً فالحيلة ان يسافر في هذه السفر فينبو اليوم
 الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا اراد ان يحال له امتناع
 وجوب الزلوة لما انه خاف ان لا يودي فيقع في المأثم فالبديل
 التهرب النصاب قبيل تمام الحول ممن يتق به ويحكمه اليه ثم
 يستمر به اذا اراد ان يودي الغدي عن صوم ابداً او صلواته
 وهو فقير فانه يعطي منوبين من الخططة فقير انهم يستمر به لردا
 اراد ثم يعطيه هكذا الى ان يتم قصده اذا اراد ان يكون
 له بنية محرم في طريق الحج فانه يزوجه باعلمها من عتق غنم وكلا
 يعلم العبد بذلك اذا علم ان لا يتزوج باوش مثلاً فلو تزوج او ثبت
 في خارج اوش او زوجه فمضوي ثم فاجبرت فاجازت لم
 يحسن اذا حلفت امرأة ان لا تتزوج فزوجها فمضوي من رجل واخبر

وقبضت المهر لم تحث اذا اطلق فلان لا يطلق فلان فخلعها اجنبى ودرج
بدل الخراج الى الزوج لم تحث وكذا الزوج رضى فامر امراته
او امرها لتزوجه فارضعت اذا قال كل امرأة لا تزوجهما حتى
طالق فتزوج امرأة ثم جعل شفعوى المذهب حكما ورضيا ككمد و
ادعت للمرأة وقالت ان هذا تزوجني على صداق كذا وقد كان جلف
بطلان فكل امرأة يتزوجها فانه ان اذ تزوجني وطلقت قبل الدخول
فلانم عليه ان يدفع الى نصف صداق فمعه بالدفن الى فائدة باطل
في ذلك قال الزوج بلى طلفت ولكن هذه اليمين لم تكن صحيحة لانها في غير
الملك فقال الحكم اني حكمت ببطلان هذه اليمين لانها مخالفة لنص
الحديث وموقوله تعالى عليه السلام اطلاق قبل النكاح فانه يرفع
اليمين في حق هذه الا ان هذا محايير في ولا يفتى به ليلان يتجا بسر
العوام رجل قال لمراته ان لم اطلقك اليوم تلتا فانت طالق تلتا
فا الحيلة ان يقول لهما انت طالق تلتا علي كذا ولا تقبل المرأة
فلا تقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى اذا
اراد ان يتزوج رجلا ليحلها وهو يخاف انه لا يطلقها او يحلقها به
ان يشترى زوجها فالحيلة ان يشتري زوجها عبدا صغيرا قادر على الجماع فتزوجها
ثم يهدى صغيرا قادرا منه بشهادة شاهدين فاذا ابى بها يحبسها او يملكها يبيع فاذا
اعلى الجماع

ملكة تقع العرقه بينهما ثم يبعث المملوك الى بلد فيباع هكذا ثم يتزوجها بعد
 انقضاء العدة لو ان رجلا طلق امرأته بائنا وانكسرها السبيل ان تظل
 المرأة بيننا فيهما زوجها فيقال له انك قد تزوجت امرأة في هذه الدار
 فيقول الزوج ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال كل امرأة كذا في هذه الدار
 فهي طالق باين فاذا حلق تبرز المرأة اليه فيظهر طلاقا رجلا قال المرأة
 لم تظنني قد انصفتها حلالا ونصفتها حراما فانت طالق فالحيلة ان
 تجعل الحرق في الصدر وتطبخ البيضنة فيها اذا حلق بثلاث تطليقات
 ان لا يكلم فلانا قال سبيل از يطلقها واحدة بائنة ويدعها حتى
 تنقضي عدها ثم يكلم فلانا ثم يتزوجها حلقا لا يدخل دار فلان
 فالحيلة ان يحل مرفوعا اذا انتهت في الدار وكلما اراد ان يدخل
 يفعل منكز رجلا كانت في فيه لقمة فقال رجلا ان اكلتها فامواتي
 طالق وقال له الاحزان طرحتها فعبدني حرقا فالحيلة ان يطرح نصفتها
 وباكل نصفتها او ياخذها انسان من فيه بعيره امره رجل قال
 لامرأته ان قريتك الى سنة فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يتزوجها
 اربعة اشهر حتى تبين منه بطلقة ويكث ثمانية اشهر الى عام
 السنة ثم يتزوجها رجلا له امرأتان تطالب صدقهما طلاقا الاخرى
 فالحيلة ان يقول طلقت فلانة ان اراد ابد او يتزوج امرأة ويولد

نصفها حلال ونصفها
 حرام

طلعت امرأتى الاغوى اذا ارادت المرأة تقطع طهر الحلال تقول له
لا اطاردك حتى لا يتحول بمثل طلقاى انك لا تحالفنى فيما اطلب منك فاذا اطلق
ملكته فاذا وضحها مرة طلعت منه اطلاق فان طلقها طلقت ولا فائدة لك
فصل رجل قال ان فعلت كذا فعبدى حرم وجميع ما املكه صدقة قال الخليفة
ان يجب ذلك كله ممن يثق به ويلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوفي به رجل
اراد ان يكاتب جارية له ويطاوعها فانه يجب بالابن له صغير ثم
يتزوجها ان لم تكن تحت حمة ويكون اولاده احرار ففصل
لو دخل جماعة على رجل واعدوا امواله وطفوه ان لا يجبروا
سمايهم قال سيدان يقال له انا بعد عليك اسما و القايا فمن ليس
بسارق اذا ذكرناه قل لا واذا انتهينا الى السارق فاسكن
او قل لا اقول فيظهر الامر ولا يحسن اذا اطلق لا يكره هذا الدرر
وهو ما كنهها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع من يثق به
ويخرج بنفوه وامله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه
التحويل اذا اطلق ليؤضين حق راى الشهور لا يتيسر عليه ذلك
قال سيدان ان يبيع منه شيئا بذلك الذين لو قل الطالب ان لم
اخذ منك حتى غذا فامراة طالق وقال لا اخرج ان اعطيتك فعبدي
هو قال سيدان يمنع المطلب ليجي الطالب وياخذ منه حبر ارجل

المكتمل

مكتننه

تم يستوفيه

غدا

قال الامراء في يد هذا شراب ان شربت فانت طالق فان صحبت
 فلذلك وان اعطيتك غيرك فانت طالق الحيلة ان ترسل فيه ثوبا
 حتى يشتغل الشراب رجل حلف ان لا ينفق على امراته فالحيلة ان
 يواجر نفسه منها ويحرقها ويكتب لها رجل علم ان امير البلد
 اراد ان يحلوه لا يخالف الملك فكتب على كفء اليسرى الملك فلما قيل
 له عليك كذا عبيرك ونساول كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل
 الرجل شيره بيده اليمنى الى الملك الملقب على الكف وركنا وهو يقول
 لا اخالف هذا الملك فلم يثبت فصب كل رجل وقتن ارضا وخاف
 ان يبطله قاضي يري قول الى حنفه رضي الله عنه فالحيلة ان تفر في صدك
 الوقوف اني رفعت الى قاضي من قضاء المسلمين فامضي ذلك
 فلا يبطل بعد ذلك اذ اراد ان يزل الكرم مشاعا وهو
 لم يبيع فالسبيل ان يبيع من ثم يفسخ البيع في النصف حلف لا يبيع
 هذه الحاربه ولا يبيعها فباع النصف بطل التمن وهو النصف ثم
 بحث اذا اراد البائع ان يامر خصومه المشتري فالحيلة ان يامر
 اذا اراد ان يشتريه بعبه ان يقول المشتري ان خاصمك في عيب
 فهو صدقة الوكيل بشر ان يبيعه بيمينه يميني اذا اراد ان يشتريه
 نفسه فالحيلة ان يري في ثلثه ثمنه شياء قليله او يامر انسانا
 معين

بيع

ليشتره له رجل اشترى اثناء فصدته بدراهم ليس معه الا قليل دراهم
 فاراد ان يتوقا ولا يبطل فالحيلة ان يقدما عنده ويستقرض منه ثم
 يقد ويستقرض هكذا الى تمام الثمن ومثل هذا يفعل في التسليم اذا اراد
 دفع الشفع يقول له اشترى مني فابيعك باقل مما اشترى به فاذا اجابه
 الى ذلك بطلت شفعة **فصل** اذا اراد الوكيل بالبيع ان يكون
 الكفيل على غيره فانه بامر غيره فيبيع بحضرة الاول فيجوز ويكون الحمد
 على الثاني الوكيل بالبيع اذا اراد ان يشتري ذلك الشيء لنفسه فالبديل
 له يبيعه لمن يشق به ثم يشتريه منه رجلا استقرض من رجل عشرة
 دراهم فلم يرغب الى بيعه **درم** من فاك بديل ان يشتري منه ما يساوي
 فلسا بدرهمين ويستقرض منه عشرة رجل خوصم عليه في ضعة بعينه
 صوف فاراد ان يقط اليه فالحيلة ان يقول له بطل الصغيرة بالصغيرة
 اذا اراد ان لا يكفل لاشان شيئا ينبغي ان يقول ان كفلت فانه
 علي ان يصدق بعبد لي فاذا اطلب منه الكفالة يقول اني صلفت
 ان لا الكفل لو اراد انسان ان يعرضي القاضي بالدين على الغائب
 ويقبل ببينة عليه فالحيلة فيه ان يكفل له عن الغائب رجل وخبر
 هو ذلك ثم انه يقدم الكفيل الى القاضي ويقول ان لي على فلان من فلان
 الغائب كذا وان هذا الفيل عنه فيقول الكفيل اني كفلت عنه ولكن
 لا ادري للمدعي على الفيل دراهم لا فيقيم المدعي البينة على ذلك فيقضي

مستور

له القاضي بالدين على العايب ثم انه يبرى الكفيل فصولا اذا احو ارضه
 فيها تحيل فاراد ان يسلم الثمر للمحتاج فانه يدفع النخل الى المحتاج
 معاملة على ان الرب المال جزاء من الف جزء من الثمر والباقي للمحتاج
 اذا اراد المخرج ان لا يبطل الدين به مال الرهن فانه يشتري منه عمدا
 بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد كما يبطل دينه ولو ما الطائر
 يكون الطالب اصدق به من سائر الغرار وكوقف في دينه حال حيوته اقال
 البيع اذا اراد ان يبرهن نصف داره مئشاعا ببيع نصف الدار
 من الذي يطلب الرهن ويقبض عند الثمن على ان المشتري بالخيار
 ويقبض الدار صح ثم يقبض البيع بكلمة الخيار فيبقى في يده ثم يبرئ الدين
 بالثمن اذا اراد ان يجعل المال مضمونا على المضارب فالحيلة ان يوصف
 المال عند تسليمه اليه ثم ياخذ منه مضاربة بالنصف ثم يدفع
 الى المستقرض ويستعين منه في العمل قال الفقيد ابو الليث رحمه
 الله من اراد بالحيلة الطرب من الحرام فلا بأس اصله قوله عليه
 السلام لو جلد اشترى صلحا من ثمر بضاعين ارشئت وصل ابعث
 ترك بسلعة ثم ابعث بسلعة اخرى كتابا ادب الموعيتي
 والمخبيد على الجواب كره بعضهم الافتاء لقوله اجوزكم على الناز
 اجوزكم على الفتوى وعن سليمان الفارسي رضي الله عنه ان

ممنزلة الرهن

أدب بيت

اناسا كانوا يستفتون فقال هذا اخيه لكم وشتر لي وعن عبد الرحمن
 ابن ابي ليلى رحمه الله قال ادركت مائة وعشرين من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم فها منهم من اصد لي شاة عن حديث او فتوى
 لا رد ان اخاه كذا لكذا والصحيح انه لا يكره ذلك لمن كان اهلا للقول
 تعالى فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فكان من
 امر بالاجابة عن السؤال وقار عايده السلام المفتي بدخلنا بالحكم بين
 تعالى وبين عبادة وعن عيسى صلوات الله عليه انه قال لا يتكلموا بالحق
 عند الجال قظلموها ولا تمنعوا اهل قظلموهم وتاويل ما روي اذا
 لم يكن اهل اوده يقول لقوله عليه السلام من اقصى الناس بغية من
 ملائكة السموات والارض ولا ينبغي له ان يفتي الا ان يعرف اقاويل
 العلماء ويعلم من اين قالوا او يعرف معاملات الناس فان عرف
 اقاويل العلماء يعرف مذاهبهم فان سئل عن مسألة ليعلم ان علماء
 الدين وان كانوا يختلفون مذاهبهم وقد اتفقوا عليه فلا بأس بان
 يقول هذا جازي وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية وان
 كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جازي على
 فلان وفي قول فلان وفي قول فلان لا يجوز وليس له ان يختار فيجب القول
 بعضهم بالعلم يعرف حجة عن ابي يوسف وزفر وعامة من يزيدوا انهم قالوا

افشى الناس
 من علم لعنت
 ملكة السموات
 والارض
 دله

كتاب ادب المنفعة والتبعية على الجواب كره بعضهم الاقتدار لقوله عليه السلام اجوبكم
 على الفتوى او كنتم على ان روي عن سلمان الفارسي روى ان ناسا كانوا يستفتونه فقال
 بذا خير لكم وشركي وفسد عبد الرحمن بن ابي ليلى روى قال ادركت مائة وعشرين من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وروى عنهم في منتهى اصدريال عن حدث لو فتوى الادب افاضه
 كفاه ذلك الصريح انه لا يبره ذلك لم يكن اهل القول تعالى ف لو اهل الذكر انتم لا تكون
 وكان هذا المرابا روى عن السؤل وقال عليه السلام المنفعة يدخل بالحكمة بين اسد وبين عمار
 وعمر عن صلوات الله وسلامه عليه لا تتكلموا بالحكمة عند الجهال فتظلموا بها ولا
 ولا تمنعوا بها فتظلموا بها وما ولي ما روى ادا لم يكن اهل ما روى يقول لقول
 عليه السلام افنت الناس بغیر علم لعنته ملائكة السموات والارض والارض
 لا ينفق الا بعد ان يفتح الله ان يعرف افاضل العلماء ولعلمهم ان قالوا يعرف
 معاملات الناس فان عرف افاضل العلماء ولم يعلم من اهلهم قد افقدوا علمه
 فان قيل من سئل يعلم ان علماء الذين يتحلل من اهلهم قد افقدوا علمه فلا بأس
 بان يقول هذا جزاء هذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكمة وان كانت سبيل
 قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول فلان
 لا يجوز وليس له ان يختار فيقول بعضهم تالم يوف بحجة وعشر اربع
 وخرجه وعاش من يزيروا انهم قالوا لا بأس لان منفع لقولنا تالم يعرف
 من ان قلنا قبل لعضام من يوف روى انك تكثر الخلف لاي حجة روى
 فقال لان ابا حنيفة روى او في منتهى الفهم فلم توثق فا درك نفهم مالم ندر
 فلا نسفنا ان نفتح بقوله مالم نفهم عن محمد بن الحسن روى انه سئل في رجل يفتي
 ان يفتح قال اذا كان صوابه الشرع خطا في عنده في كبره لا يسكاف ابدا روى
 عن عالم في بلدة ليس هناك اعلم منه هل يسعه ان يفتح قال ان كان منه
 اهل الاجتهاد ولا يسعه قبل يكون من اهل الاجتهاد قال روى ان كان يعرف
 وجه المسائل وينظر اخر انما اذا الفقه قبل اذ في الشرط للاجتهاد

فيحت

كيف

السيد
الضرم

مسئلة خلاف رايا
صاحبه

واصره بكايه الف
درهم

الفتوى على الاطلاق
على قول ابي حنيفة

حفظا المبسوطا ومن خلف بن ابي الربيع لم يلم لا يفتي وانما تعلم انه ليس في
اعلم منك فقال رجع ارايت لو دخلت كاتدر الايسوك ان تقع وليس هناك احد
اعلم منك عن موضع قالوا لو ان الرب لم يخطا كنت احوالنا رحمتم الله عليه ان تعلم
الفتوى حتى يهتدى اليه لان كثير من المسائل اجاب عنها اهل بلدكم ورايكم
ومواظبتهم في حفظ الكتب مفتحة ان يخطروا في عادة اهل بلده وزمانه فيما لا يخطرون
الشريعة غير ان ابي بكر الاسكاف رجع قال الفقيه بان اذ اراي كل واحد عنده رايا في
مسئلة خلاف رايا صاحبه فانه لا يسمع لواقعه منهما ان يقع لقول صاحبه ولا
يدل عليه فنهى الى مسعود رضى الله عنه من سئل عن علم وهو عنده فليقل
به وان لم يكن عنده فليقلك والله اعلم فان العلم لا يقول لما لا يعلم الله اعلم
سئل بهذا ادمس حكيم فنهى قوله تعالى خلق ادم على صورته فقال فوهم به ولا يفتي
قال ابو الليث رجع مشارا بهذا الى انه تعالى امر بقوله والارسلون في العلم يقولون
انما به عن ابي مسعود رجع ان الذي يقع اناس بكتب ما يسلون لم يفتي به ولا يفتي
شبهه ان من المسائل ما لا تحت للسائل ان يسال عنها ولا يجيب
ان يجيب عنها عن التسع انه قال اسالوا عما كان ولا تاسالوا عما لا يكون كذا
ان ابا يوسف رجع دخل عن عماره الراشيد رجع وعنده اثنان يناظران في
الكلام فقال لهما رونا احكم بينهما فقال له انا ابو يوسف رجع انما لا خوض فيما
لا يقع فقال له اخليفة الحسن وامره فانه الف درهم وتركه لا يفتي
عن الحسن البصري في اليد وادرس ان ابا يوسف رجع اخذ ما به انه ترك الراي كذا
مسئلة ثم عاد فنهى نصيب لم يفتي فقال وحدث رايا لم خبرا من ابيهم
لا يفتي بهم عن ابي القاسم الصغار البجلي رجع انه سئل عالم ونيابك لم يجوز
بذا فترك براسه رايا لم يجوز ان يستشهد ما يفتي به ثم الفتوى على الاطلاق
على قول ابي حنيفة رجع ثم يقول ابي يوسف رجع ثم يقول محمد رجع به الحسن رجع ثم يقول
نور بن ابي زيد الحسن بن زياد ونيابك اذا كان ابو حنيفة رجع في جانب و

ومما جاءه في جانبنا من اخبار الاول اصح اذ لم يكن المنع مجزئاً لانه كان اعلم العلماء
 به وانه حتى قال الشافعي رحمه الله من كلهم عيال الى حنيفة رحمه الله في اللغة ولقد ايدى مسلم لا ي
 حنيفة رحمه الله في العلم غير القافي الامام الشافعي انه سئل عن تقديره في اقتيالكما
 مختلفان اي الكورابين يتبع قال يتبع قول اقولها بعد ان يكون او رخصاً لا ينبغي
 لاطنه ان يفسر القرآن براهيم عالم يتعلم او يعرف وهو اللغة واحوال التنبيه بل نكر
 الحديث بل من جازم عالم كمنه مشكلاً او متشابهاً لو سأل سائل ان الله تعالى هل يقدر
 على ان يخلق مثله تعالى له السؤال محال لان الذي يخلق لا يكون مثله الخالق
 والسؤال محال لانهم الكوراب عنه ولو سأل سائل ان الله تعالى هل يعرف
 عدد الناس اهل الجنة تعالى ان الله لا يعلم انه لا عدد ولا نفاً لهم لو سأل
 شافعي تعالى لا جنيته ان تكلمك فانت طالق فقلت انهم تزوجها بغير كل له المقام
 معها عند الشافعي رحمه الله ام لا اجبتا عند الحنيفة لا قبل لا ينبغي للمنفعة ان
 يحكم الفتوى اذ لم يلبس عنه من منع للمنفعة اذا ظهر عند انه اخطأ ان رخص عنه
 لا يتبع ولا يالف فانه حكمه ان ابا حنيفة رحمه الله او غيره واجب مسلم فقال
 ابنه دراج كان من اصحابه اخطأت فقالك نعم والنفقة **شعر** يقول كادت تنزل
 من حلق قدم لا تلتدركها فوج بن دراج عنه ابا حنيفة رحمه الله لان يخطى الرجل
 عنه فهم خيرة ان يصيب غير فهم فليس من قلت فكرته اشهدت عشره
 من ركعتي سجدة لم يات من الكعبة فليس من لم يتوف اسئل عنه ويستفقه له
 لم يجب كما يجب وليغضهم **شعر** اذا استفتيت عما نيس تحريم واطلال
 فكل شيء نفخ في ذلك اخطار واهوال فان اخطأت في الفتوى فليس الله عز وجل
 وان اخطأت لا يردك اعجاب واطلال فليس من قولك عليه السلام
 اني تهرب اذا اخطأت فله اجر واحد اذا اخطأ في محله الا جتاداً فاما اذا كان بخلافه
 فلا المنع اذا سئل عن شيء ان يبين الشك فيها فان كانت من جنس النقص
 في جوابها لا يجيب على الاطلاق فانه يكون مخطئاً اذا سئل عن رجل وكل

ان الله تعالى يعرف عدد
 الناس اهل الجنة

كازم

المجتهد اذا
 اخطأ فله اجر
 واحد

علا

اخران يزوجهم امرأة
على الف درهم فزوج
الوكيل

وجب عليها العدة

دين فاخذ احداهما خمسة
دين والاخر كذا وكذا
سهما

اخران يزوجهم امرأة على الف درهم فزوج الوكيل امرأة على الف درهم فزوج الوكيل
منه قبل نفسه شيئا يجوز النكاح ام لا فان قال لا اولنم فقد اخطا وينبغي
ان يقول ان زاد شيئا معلوما لم يخل لانه خالفه وان زاد زيادة مجهولة نحو ان
يبردي اليه بديته فان كان مهر قبلها الف او اقل جاز وان كان اكثر لا وكذا اذا اشترى
عنه نزع مائة ولدان بن بغير اذن مولاهم اعترضها بجوز النكاح ام لا فان
قال لا اولنم فقد اخطا وكفى بنسب ان يقول ان جواب على التفصيل
فيقول ان ذلك بها الزوج قبل اعتناق المولى جائز لانه لم يجب العدة
عليها وان لم يدخل بها قبل اعتناق المولى لم يخل لانه وجب عليها العدة
من المولى حين اعتقها ولا ينفذ النكاح في العدة وكذا اذا اشترى
بائع عبدين احدهما لم والاخر لغيره صفقة واحدة بغير اذن بطل يجوز البيع
ام لا وهل للمشتري الخيار ام لا فان قال نعم اولنم فقد اخطا وينبغي
ان يقول ان اجاز المولى الا فحاز البائع منهما وان لم يخر فاما كان للمشتري
علم وقت الشراء انك لازم البائع في الواحدة كحضته فان لم يعلم بذلك
الا بعد البيع فخطا في ان علم قبل القبض فلم ان ينقض البيع
كله وان علم بعد قبضهما لم الباقى كحضته كذا اذا اشترى عبدا على رجلين
دين فاخذ منه احدهما خمسة دين والاخر كذا وكذا وعلطها ثم وجد بعض التراب
بغير حصة وكل واحد غير ملزم ان يرد على احدهما ينبغي ان يقول ان وجد
ما دون السبعة بغير حصة لم يرد شيئا وان وجد ستة بغير حصة ان يرد على
كل واحد منهما درهمان وجد سبعة بغير حصة لم يرد على كل واحد درهم
وان وجد ثمانية لم يرد على كل واحد منهما ثمانية فعلى هذا القياس فانهم
كذا اذا اشترى عبدا على رجلين فزوج في حالة خالفة ينبغي ان يقول
ان كانت الحالة لامة او لامة لم يخل وان كانت لامة خالفة لا
فراية منها ولو سبب عنه تزوج بعتة غنمة فقل له ان كانت العتة لامة

يكون م

يكون م القول القلب
المفتي حليما وزيا ليعين
ولا يقدم الشريف عجا
الوضع

كل شئ عجا وعجا
الدين الفقهاء

وامر اولادهم لم يكرهوا كانت لامة حازا اذا ارسل عن زوج امه وختم من افني
فدوافع الفقهاء بانحو ان يكون هذه المسئلة فقلت لم صورتها باريه بين
بين فبانت بولند فادعيها فهو انهما فان كبر الخلام وله اخت منه بزم الاب
خت منه بزم الاب كلها كما منه غير امه فزوج الاختين والام منه رجل بعد
وت اسبه حكم بالبول لانه لا اقامة بينهم واذا اسلمه عن رجل فوقع ما وا
ترك امره في المثل فور عليه كتاب امره قد تزوجت زواجا وا
بعث الي كل شهر شيئا للتففة كيف هذه المسئلة فقلت بزم ارجل
ست امره نتا المولده فمات مولده فصارت وارثه فبطل النكاح فقلت
بهم وهو عبيد ان بعث الي التفقة عن اللام الي طر الاسكاف ابلخر
ل كان المستفيع اذا كان على الموضع محرابين سلام رجع ويقول حيث تبيع
كان بعيد يمتثل بهذا البيت **شعر** فلا تكن ناديا لك مده حيث حيثنا
ولا تكن عينا عليك المذاهباه قال الفقيه ابو الليث رجع حيثنا ان يكون
في اول الامر ويقول حتى افرغ منه هذا الامر فاذا رجع عليه بعد ذلك جاز له ان
يحييه مثل هذا او لا يحل له يجب ان المنفعة حليما وزيا ليعين القلب منسسط
نوعه وينبغي ان يقدم لمن جاز اولاد لا يقدم الشرف على الوضع عن
بن عباس رجع اسره في عمار اسرته ان يعفو ارجل عمه ظلمه وان يتزوج
منه رونه وان خير قبل ان يتكلم واذا اجاب المنفعة ينبغي ان يكتب
فقيب جوابه والله في اعلم وتعود لك وقيل في المسائل الدينية
الي اجمع عليهم السنة والجماعة ان يكتب والله الموفق او يكتب وبالله
التوفيق او يكتب وبالله العصمة وتعود لك **ك** في الفوائد
في الخبر عن النبي عليه السلام انه قال ان لكل شئ عمادا وعماد الدين الفقه
روي انه عم قال انفسك المحاسن عند الله تعالى مجلس النظر فان فيه تخلص
حج الله تعالى وروي انه عليه السلام قال طلب العلم فليضة على كل مسلم

ويوم في طلب

العلم افضل عند

لله تعالى من عشرة

الف سنة

رجل مات وترك

الفضل بالعلم والادب

لابالاصل والنسب

بقمان احكيم انه قال

لابنه لا تكثر النوم

والاكل فان من اكثر

نهما جاء يوم من

القيمة مفسا

العلم بيت وحيوانه

الطلب

سلمة ويوم في طلب العلم افضل عند الله تعالى من عشرة آلاف سنة روى
السلام قال من تعلم العلم ربا وسمعة لم يكتسب في النار احد اسد عذابا منه وليس
النوع العذاب فيها الا سيفدب به وفي الحديث من انتقل ليستعلم
قبل ان يخطو وقال عليه السلام من درس مسئلة من العلم مثار حل مات وترك
فالل مال كله لم اعطاه الله تعالى اربع اربعين الف سنة وفي الحديث يوزن يوم
مداد العلماء مع دم الشهيد اقترح مداد العلماء على دم الشهيد ودمه مع
صلوات الله عليه يا صاحب العلم تعلم من العلم ما جهلت وعلم ما لم تعلم
وروى ان الله تعالى خير سليمان عليه السلام بين العلم والمال فاختر العلم فاعطاه
تعالى الملك والعلم جميعا قيل الفضل بالعلم والادب لا بالاصل والنسب
عنه الشافعي رحمه الله العلم دلالة والادب افادة ومجاسة العلماء زيادة وعنه عروة
زبير قال لا ولادة تعلموا انكم انتم ان تكونوا اصغار قوم من ان تكونوا اكبار
لهم قيل من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره قيل من لم يقرأ في صغره لم يقرأ
وعنه لقمان الحكيم انه قال لابنه لا تكثر النوم والاكل فان من اكثر
القيمة مفسا عنه الاعمال الصالحة قيل من اضل على الثوابي حصلت على
وقيل شتر العبد خسر الكسل قال من طلب الشئ وجد وجداه علم قوله تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا قيل فرائض المسنة على فاطر الرحمن قيل لا
عباس رضى الله عنه لما لم يمت ما لم يمت فليس له سؤال وقلب عقول وبيان
في السرا والضرر اصور فويل لا يخنضه ربح لم يمت ما لم يمت قال باي لم يمت
بالافادة ولم يستكف بالاستفادة قيل كل خير نيل بالطيب وزاد ابا
الادب وعنه بعض الصحابة رضى الله عنهم قال تفقوا وادرسوا ان تسألوا وقيل
معناه تزوجوا قال ابو النضر محمد بن سلام البجلي ربح العلم ميت وحيوانه الطيب
فاذا حي فهو ضعيف قوته الدرس فاذا قوي فهو كحي ميت كفضة الناطق مع
الموافق والخالف واذا انكشف فهو عقيم فتناسه النمل عمره مجهر من سلمة

عبد الله رضي الله تعالى عنهم ومنهم اناس منهن عائشة بنت محمد و هو كان من
 العلم من رجال كثيرة الا انه كتب في الفقه الى حاد بن سليمان وهو كان من علماء
 ابراهيم بن يزيد النخعي رحمه الله هو اخذ العلم عنه علقمة والاسود و شرحه القاسم
 وهو لا اوسه عمرو بن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم اجمعين وهو لا اوسه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد اتفقوا على حنيفة رحمه الله من اصحاب مالم يتفقوا
 وقد وضع هذا المذهب سوري ولم يتبعه بوضع السائب والماكان يلتزمها
 على اصحابه سلبية سلبية فيكون ما كان عندهم ويقول ما عند قلم وناظرهم في شجرة
 احد القولين وانما ابو يوسف رحمه الله اتبع الاصول كلها وقد ادرى لهم
 ما عجزت عنه اصحاب التوام و قال كان محمد بن الحسن بن صالح رواته
 بدوية الى حنيفة رحمه الله و حكى ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة رحمه الله فقال
 بولوام بولامين فقال ابو حنيفة رحمه الله بولامين فقال الاعرابي بارك الله فيك
 كما بارك في لا ولا ثم ولى في فتح اصحابه و سالوه عنه ذلك فقال ابي هذا سألني
 عنه التشهد بولامين كنت شهد ابن مسعود رضي الله عنه او بولاد كنت شهد
 ابي موسى الاشجعي رضي الله تعالى عنه فقال بارك الله فيك كما بارك
 في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية فيك مات ابو حنيفة رحمه الله
 بن مائة و هو ابن سبعين سنة بتاريخ سنة خمس مائة و لما كان
 رحمه الله فهو ابن عبد الله محمد بن ابراهيم بن العباس بن عثمان بن شافع بن
 الثابت بن عبيد بن يزيد بن الحارث بن عبد المطلب بن عبد مناف ولد له
 اربع مائة سنة خمس مائة و عاشر اربعة و خمسين سنة و مات يوم
 الجمعة و دفن بمصر رحمه الله و انه قد اخذ العلم عنه مالك بن انس و محمد بن
 الحسن و بشر بن عياض و اصحابه و يضيفونه الى مسلم بن خالد الزنجي عنه خلف
 من الوب البلخي رحمه الله قال الله تعالى جعل العلم بعد خيمه في اصحابه ثم بعد
 في ابي حنيفة رحمه الله و اصحابه ثم في شاذلي و غيره من ثقات و يضيفونه الى يوسف

مات ابو حنيفة

و عاش اربعة
 و خمسين سنة
 و مات ليلة
 الجمعة و دفن
 بمصر

فريخ قال ما انا منه الا حذيفة الا كورثة صغيرة على شجرة كثيرة اغصانها في
 ثقل وقال بشر المرث ما انا منه الا لوفريخ الا بكذا واما صاحب قراءتنا
 اية حفص بن سليمان بن النخيرة والبربر وهو عاصم بن النخوع وهو يهمل
 سدي الكوفي وهو قراء على عبد الرحمن بن حبيب السلمي وهو قارئ
 على ابن ابي طالب رفع الله عنه وهو على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم القراء
 سبعة اصدان عاصم بن ابي النخوع والثاني عبد الله كثر الملقب والثالث نافع الملقب
 الرابع حمرون حبيب الزمان الغرض والخامس ابو عمر بن العلماء البصري و
 السادس عبد الله بن عباس الشامي والسابع علي بن حمزة الكسائي عن الامور
 اربعة مصنف النخوشة اعز من العظم الملوك والسيد بعضهم العلم افضل
 المال قال العظم قبل حكم على الناس والعلماء حكم على الملوك فبالناس
 روي اهل العلم على الواب اصحاب الاموال ولا يري اصحاب الاموال على
 اصحاب العلماء قال لان العلم عرفوا منفعة الاموال وجاه اصحاب الاموال
 منفعة العلم وفضلهم عنه اليه عبد الله بن النخعي راج قال الا تستحقوا كلام
 هؤلاء الذين اصحاب السجدة راج فاني ربما اوتيت مسددا فلو لا حفظت عن
 اقاويلهم ما درست كيف اضع قلمي فيها عن بعض المشايخ قال يحوا هذه
 الكتب فانكم ربما لا تجدون استنادا غير ما قيل للعاقب الذي لا يضعه في الشر
 شيء يستحي منه في العلانية ويملك تبغي للعاقب ان ينظر في شأنه
 ويعرف اهل زمانه ويحفظ خطا السان عنه على من لا يظلم الله كعنه
 من عالم الناس فلم يطالبهم وجاههم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو محسن
 راج وخيان السور فقلت مروتهم وظهرت ما عن المياك وكان من تلاميذ ابي حنيفة
 راج وخيان الثوري قال اذا وصف لي رجل له علم الاولين والافين لا انا
 على فوت لقائي واذا سمعت رجلا له ادب النفس اتا على فوت لقائي
 فليكن من اس دينة على هو النفس ورجل يدرى وشهرة كلامه فقد ملك

ثم القراء السبعة

وسيد بعض علم ابي حنيفة
 وقال العلم بهاب
 العلماء

ينبغي للعاقب ان ينظر في شأنه
 ويعرف اهل زمانه

علامة ووجبت
 احدائه
 جعل له علم الاولين
 خرين لا اتاسف على
 فوت لقائي

و غرق في بحر عظيم وهو لا يشعر عنه على ابن ابي طالب رضي الله عنه
عنه انه تكلم بشت كلمات لم تبقه احد في الجاهلية والا سلام او
لانت كلمة وجبت محبة والثاني ما ملك امره عرف قدره والثالث
كل شيء قيمة وقيمة المرطما حسن والرابع سل عمر شئت تكلم
والخامس اعطاه شئت تكلم اميره والسادس استقر عمر شئت
تكلم نظيره تيب خمر عذب لسانه كثر اخوانه تيب من مال الى الجحيم
اليه انخلت تيب الموعظة كف يمينه حرما قال المصنف واشهد
الفاضل الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله عليه تمت بخير عون الله
توفيقه اللهم اغفر له وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات

سبل عن شئت
تكن اسيره

رحمة الله الرحمن الرحيم